



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
مخبر: ECOFIMA



أطروحة دكتوراه
مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إشكالية اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للجزائر،
وضرورة التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2021)

الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

للطالبة: شليغم أنيسة

مدير الأطروحة: صيد فاتح الرتبة: أستاذ التعليم العالي المؤسسة الجامعية: جامعة 20 أوت 1955
أمام أعضاء اللجنة:

الأستاذة الدكتورة أوضافية حدة	أستاذ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الأستاذ الدكتور صيد فاتح	أستاذ	مقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتورة دموش وسيلة	أستاذة محاضرة قسم "أ"	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتورة سلامات عقيلة	أستاذة محاضرة قسم "أ"	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الدكتور حلوفي سفيان	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
الدكتور صالح محمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا	جامعة محمد الصادق بن يحي جيجل

السنة الجامعية: 2024/2023



الإقرار

أنا الممضي أسفله الطالبة أنيسة شليغم، أقر بأن هذه الأطروحة الموسومة بـ: إشكالية اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للجزائر، وضرورة التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2021). هي عمل أكاديمي خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه أو كله في أي مكان آخر لنيل درجة علمية.

الإمضاء



المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة وأسباب اختلال الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، إضافة إلى إبراز مختلف السياسات القطاعية والانفاقية الكلية التي اتبعتها الجزائر لتصحيح الاختلال وتحقيق التنويع الاقتصادي، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي إضافة إلى المنهج الاستقرائي.

توصلت الدراسة إلى أن اختلال الهيكل القطاعي للنتاج المحلي للجزائر متعدد الأبعاد، قطاعيا، ضمن القطاع الواحد، وما بين القطاعات المكونة للنتاج، بالإضافة إلى الاختلال في السياسات الجزئية والكلية. كما توصلت الدراسة، أنه رغم المجهودات التي بذلها واضعي السياسات لتصحيح الاختلال الهيكلي للنتاج وزيادة درجة التنويع، إلا أن آثار تلك المجهودات كانت دون المستوى المستهدف.

وبناء على ذلك تقترح الدراسة ضرورة إعادة النظر في السياسات والبرامج والخطط القطاعية والانفاقية الكلية وفق مقاربة بديلة، تركز على تحديد الفروع القطاعية الأكثر إنتاجية، والأعلى درجة تشابكية والأكثر تحقيقا للأمن الوطني بأبعاده المختلفة زراعيًا، صناعيًا، صحيًا، تعليميًا... إضافة إلى ضرورة تشجيع وتوسيع إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مختلف الفروع القطاعية لتصحيح هذا الاختلال وتحقيق التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، الهيكل القطاعي، الاختلال الهيكلي، القيمة المضافة، التنويع الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to clarify the nature and the reasons of the sectoral structure imbalance of the gross domestic product (GDP) in Algeria, during the period 2000-2021, in addition to show the various sectoral and the global spending policies that followed by Algeria, to fix the imbalance and achieve the economic diversification, to achieve this, we relied on the descriptive analytical method in addition to inductive method.

The study found that the sectoral structure imbalance of the GDP in Algeria multi-dimensional, sectorial, within the one sector, and between the sectors that creed the GDP, as well as the micro and macro policies imbalance. the study found also despite of the efforts has made by the policies makers to fix the GDP structure imbalance and increase the diversification level, however, these efforts was below required level.

Consequently, the study proposes the need to reconsider the policies programs, sectoral and global spending plans according to alternative approach, based on the determine of the most productive sector branches, the highest intertwined and mare national security achieved with its virions dimension, agricultural, industrial, health and educational..., in addition to the necessity of encouraging and expand on involving the national private sector and the foreign one in different sector branches to fix this imbalance and achieving the economic diversification.

Key words: the gross domestic product (GDP), the sectoral structure, structural imbalance, added value, economic diversification.

Résumé :

Cette étude vise à clarifier la nature et les facteurs du déséquilibre de la structure sectorielle de produit intérieur brut en Algérie durant 2000-2021, en plus de souligner en évidence les différentes politiques sectorielles et macro-dépendantes que l'Algérie a suivies pour corriger le déséquilibre et parvenir à la diversification économique, pour y parvenir, il a été approuvé sur la méthode analytique descriptive en complément de la méthode inductive.

Cette étude a révélé que ce déséquilibre dans la structure sectorielle de produit intérieur brut (PIB) pour l'Algérie multidimensionnel, sectoriellement, au sein d'un secteur, et entre les secteurs constitutifs du PIB, en plus du déséquilibre des politiques micro et macro. Aussi l'étude a révélé, que malgré les efforts déployés par les décideurs politiques pour corriger le déséquilibre structurel du PIB et accroître le degré de diversification, cependant, les effets de ces efforts ont été inférieurs au niveau visé.

En conséquence, cette étude propose la nécessité de réviser les politiques, programmes et plans de dépenses selon une approche alternative, elle repose sur l'identification des branches sectorielles les plus productives, l' possède le plus haut niveau de connectivité et est le plus efficace pour assurer la sécurité nationale dans ses différentes dimensions, agricole, industriellement, santé et éducation..., en plus de la nécessité d'encourager et d'élargir la participation du secteur privé local et étranger dans diverses branches sectorielles pour corriger ce déséquilibre et parvenir à la diversification économique.

Mots clés : produit intérieur brut (PIB), la structure sectorielle, déséquilibre structurel, valeur ajoutée, diversification économique.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أبي الغالي رحمه الله

إلى أمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى كل إخوتي وكل عائلتي

إلى أصدقائي الأعزاء

شكر وتقدير

قال الله تعالى: " ... لئن شكرتم لأزيدنكم...".

سورة إبراهيم – من الآية 7-

الحمد لله والشكر له، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فما كان لشيء
في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني وإمتناني

إلى مشرفي الأستاذ الدكتور – صيد فاتح- الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته
وجهوده المخلصة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز وإتمام هذا
العمل، وكذا على صبره وسعة صدره.

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء اللجنة على قبولها مناقشة هذا العمل المتواضع
وتسخير جزء من وقتهم الثمين وجهدهم لقراءتها.

كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى كل الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنارة دربي
وتصويب عقلي أساتذتي الكرام الذين أشرفوا على تدريسي طيلة مشواري الدراسي
وعلى كل مجهوداتهم المبذولة.

وإلى كل من مد يد المساعدة والعون شكرا لكم.

قائمة الجداول، الأشكال والمحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
97	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	1
100	تطور أعداد الآلات الزراعية المستخدمة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	2
101	تطور استخدام الأسمدة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	3
104	تطور احتياطي النفط والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	4
107	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2002-2021	5
110	تطور عدد المؤسسات الصحية والتعليمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	6
111	تطور بعض مؤشرات الصحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	7
111	تطور كفاية بعض مؤشرات الصحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	8
112	تطور متوسط عدد الأساتذة والطلبة في الجزائر خلال الفترة 2005-2019	9
113	تطور متوسط طول خطوط السكك الحديدية خلال الفترة 2000-2020	10
116	تطور متوسط عدد الفنادق وطاقت الإيواء بالجزائر خلال الفترة 2010-2018	11
125	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم الفلاحة خلال الفترة 2001-2022	12
132	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم الصناعة خلال الفترة 2001-2022	13
135	هيكل الغلاف المالي الموجه نمو دعم قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	14
138	مخصصات برنامج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	15
141	القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	16
144	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	17
147	مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016	18
150	مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2017-2022	19
154	تطور مؤشرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	20
155	تطور مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	21
159	تطور معدلات النمو لبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	22
166	تطور المساحات الزراعية المفيدة في الجزائر خلال الفترة 2005-2020	1
168	تطور الإنتاج والمساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	2
169	تطور إنتاج الخضر والمساحة المخصصة لزراعته خلال الفترة 2000-2020	3

الفصل
الثاني

قائمة الجداول

171	تطور إنتاج المحاصيل الصناعية والمساحات المخصصة لها خلال الفترة 2015-2019	4
172	تطور إنتاج الأعلاف الخضراء والمساحة المخصصة لزراعتها خلال الفترة 2000-2020	5
174	تطور إنتاج الأشجار المثمرة والمساحة المخصصة لزراعتها خلال الفترة 2000-2020	6
175	تطور إنتاج المحاصيل المروية في الجزائر خلال الفترة 2016-2019	7
179	تطور صادرات /الواردات الزراعية والفجوة بينها خلال الفترة 2000-2020	8
180	تطور التجارة الخارجية لبعض السلع الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	9
182	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2000-2019	10
184	نسب اعتماد الجزائر على استيراد الحبوب خلال الفترة 2000-2018	11
185	تطور قدرات القطاع الزراعي على خلق مناصب عمل خلال الفترة 2000-2019	12
186	تطور إنتاج أهم المنتجات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	13
189	تطور القيم المضافة لبعض الفروع الصناعية خلال الفترة 2000-2021	14
191	مساهمات أهم الفروع الصناعية في التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2020	15
196	تطور العمالة داخل القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	16
198	تطور إنتاج بعض الفروع الخدمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	17
200	تطور القيم المضافة لبعض الفروع الخدمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	18
201	تطور صادرات/ واردات بعض الفروع الخدمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	19
202	تطور عدد العمال في قطاع الخدمات خلال الفترة 2000-2019	20
204	تطور القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية -صناعة، زراعة، خدمات- المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021	21
215	تطور القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية -صناعة خارج المحروقات، المحروقات، زراعة، خدمات، بناء وأشغال عمومية- المكونة للناتج المحلي	22

الفصل
الثالث

قائمة الجداول

	الإجمالي خلال الفترة 2000-2021	
216	مؤشر هيرفندال-هيرشمان للهيكل القطاعي -لمجموع القطاعات الرئيسية- خلال الفترة 2000-2021	23
217	مؤشر هيرفندال-هيرشمان للهيكل القطاعي للنواتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021	24
218	تطور هيكل التجارة الخارجية لمجموع القطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) خلال الفترة 2000-2020	25
221	هيكل التجارة الخارجية لفروع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001-2020	26
225	مؤشر هيرفندال -هيرشمان لتنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	27
226	مؤشر هيرفندال -هيرشمان لتنوع الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020	28
227	مؤشر هيرفندال - هيرشمان لتنوع العمالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	29
228	تطور هيكل الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	30
230	مؤشر هيرفندال - هيرشمان لتنوع إيرادات الدولة خلال الفترة 2000-2021	31
230	تطور المؤشر المركب لإجمالي التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020	32

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم	
47	ملخص لمفهوم التنويع الاقتصادي	1	الفصل الأول
48	خصائص التنويع الاقتصادي	2	
50	أنواع التنويع الاقتصادي	3	
85	الاتجاه المتزايد في القيم المضافة للتصنيع العالمي خلال الفترة 1990-2017	4	
92	تطور الأراضي الصالحة للزراعة كنسبة من المساحات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	1	الفصل الثاني
93	استخدام الأراضي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	2	
94	تطور إجمالي المساحة المروية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	3	
176	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	1	الفصل الثالث
177	تطور إنتاج بعض الموارد الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	2	
178	تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	3	
195	تطور نسب مساهمة صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	4	
206	تطور القيم المضافة للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	5	
207	تطور نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021	6	
208	تطور القيم المضافة لقطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	7	
210	تطور نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	8	
211	تطور القيم المضافة للقطاع الخدمي خلال الفترة 2000-2021	9	
212	تطور نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021	10	
213	تطور القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية -صناعة، زراعة، خدمات- المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021	11	
223	تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	12	
224	هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	13	
225	تطور هيكل واردات الجزائر خلال الفترة 2000-2021	14	
226	تطور نسب العمالة داخل القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2019	15	
229	تطور إيرادات الجزائر خلال الفترة 2000-2021	16	

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
/	البسمة
/	الإقرار
I-III	الملخص
IV	الإهداء
V	الشكر
VI-VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X-XII	قائمة المحتويات
أ-د	المقدمة
88-10	الفصل الأول: التأسيس النظري لاختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي والتنوع الاقتصادي
10	تمهيد
44-10	المبحث الأول: الإطار النظري للهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي والاختلال به
20-10	المطلب الأول: ماهية الناتج المحلي الإجمالي، قياسه ومحدداته
36-21	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي
43-36	المطلب الثالث: عموميات حول إختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي
67-44	المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي - الأدبيات النظرية -
52-44	المطلب الأول: التنوع الاقتصادي - مفاهيم أساسية -
57-53	المطلب الثاني: الأطر العامة للتنوع الاقتصادي
67-57	المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
87-68	المبحث الثالث: التنوع الاقتصادي كآلية لتصحيح إختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي
74-68	المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية كأسلوب للتنوع الاقتصادي
77-74	المطلب الثاني: المناهج الحديثة للتنوع الاقتصادي
81-77	المطلب الثالث: السياسات القطاعية للتنوع الاقتصادي
87-81	المطلب الرابع: دور التنوع القطاعي في تصحيح إختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي
88	خلاصة الفصل

قائمة المحتويات

163-90	الفصل الثاني: تشخيص و اقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021 -تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-
90	تمهيد
119-91	المبحث الأول: تشخيص طبيعة الهيكل القطاعي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2021
103-91	المطلب الأول: تشخيص طبيعة القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2021
109-103	المطلب الثاني: تشخيص طبيعة القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2021
119-110	المطلب الثالث: تشخيص طبيعة قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000- 2021
136-120	المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2021
126-120	المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021
133-126	المطلب الثاني: السياسات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021
136-133	المطلب الثالث: السياسات الخدمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021
162-137	المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021
153-137	المطلب الأول: السياسات الانفاقية حسب المخططات التنموية خلال الفترة 2000- 2021
158-153	المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى خلال الفترة 2000-2021
162-159	المطلب الثالث: بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة 2000-2021
163	خاتمة الفصل
253-165	الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة -2021-2000
165	تمهيد
204-166	المبحث الأول: تقييم التنوع القطاعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021
186-166	المطلب الأول: تقييم تنوع القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021
198-186	المطلب الثاني: تقييم تنوع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

قائمة المحتويات

204-198	المطلب الثالث: تقييم تنويع قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021
233-205	المبحث الثاني: تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021
219-205	المطلب الأول: تقييم تنويع الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2000-2021
226-219	المطلب الثاني: تقييم تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021
229-226	المطلب الثالث: تقييم تنويع هيكل العمالة بالجزائر خلال الفترة 2000-2021
233-230	المطلب الرابع: تقييم تنويع إيرادات الجزائر خلال الفترة 2000-2021
249-234	المبحث الثالث: تحديات وآفاق الهيكل القطاعي والتنويع الاقتصادي في الجزائر
238-232	المطلب الأول: التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية في الجزائر
245-239	المطلب الثاني: السياسات والإجراءات المتبعة من قبل واضعي السياسات الاقتصادية
252-245	المطلب الثالث: استشراف وحلول مقترحة لتصحيح الاختلال والتنويع الاقتصادي
253	خلاصة الفصل
259-255	الخاتمة
279-261	المراجع
297-281	الملاحق

المقدمة

يعد الناتج المحلي الإجمالي وهيكله القطاعي أهم مؤشر اقتصادي كونه يقدم صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية داخل أي بلد، فدراسة الهيكل القطاعي تسمح بالكشف عن حقيقة القطاعات الاقتصادية من حيث قيمها المضافة، معدلات نموها ونسب مساهمتها في الدخل الوطني، مما يساهم في توضيح حالات التوازن أو الإختلال، هذا ما جعله من أهم المؤشرات المعتمد عليها عند صياغة السياسات الاقتصادية داخل أي بلد.

فحالات التوازن تعبر عن الحالة الطبيعية لاقتصاد أي بلد والهدف الرئيسي لجميع الخطط التنموية أما بالنسبة لحالة الإختلال الناتجة عن اختلاف علاقات التناسب بين مكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي -القطاعات الاقتصادية- فهي تعد إشكالية وجب حلها، فهذه الاختلالات لا تؤثر على بنية الناتج المحلي الإجمالي فقط بل إن تأثيرها ينتقل إلى الهيكل الاقتصادي ككل الأمر الذي يجعله في حالة عدم استقرار ومن ثم فقدانه لحالة التوازن العام، ومنه ينتقل مرة أخرى إلى الهيكل القطاعي للناتج (أي الإختلال يولد إختلال).

وتعد الجزائر واحدة من الدول النامية التي تملك إمكانات وموارد متنوعة وهامة لكنها عانت -ولا تزال- من هذه الإشكالية -إختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي-، التي ورثتها في الأصل عن الاستعمار الفرنسي الذي عمل على تكريس هذه الظاهرة، فرغم المجهودات التي بذلها واضعي السياسات بعد الإستقلال من خلال سياسات التخطيط المركزي التي امتدت حتى النصف الثاني من عقد الثمانينات إلا أن النتائج كانت دون المستوى المرغوب.

ولقد كان لأزمة انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 وما تبعتها من آثار -كون قطاع المحروقات كان يلعب الدور المزوج في الاقتصاد الجزائري باعتباره القطاع القائد للتنمية الصناعية ومنه التنمية الشاملة من جهة وباعتباره الممول لمخططات التنمية من جهة ثانية- دورا رئيسيا في عمق ذلك الإختلال الذي إمتد إلى مختلف هياكل ومؤشرات الاقتصاد ككل (ميزان المدفوعات، الموازنة العامة، التجارة الخارجية، التضخم، البطالة...إلخ)، وازداد ذلك الإختلال سوءا خلال فترة التسعينات نتيجة الظروف متعددة الجوانب التي مرت بها الجزائر اقتصاديا، أمنيا واجتماعيا، كما كان لاتفاقيات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي طبقتها الجزائر بمعوية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن زاد من تشويه واختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الاقتصاد ككل.

وهكذا ومع مطلع القرن الحالي ونتيجة التحسن الذي شهدته الأوضاع الأمنية وما رافقها من ارتفاع في أسعار المحروقات، اتجه واضعي السياسات مرة أخرى لسياسات الانفاق العام من خلال برامج

ومخططات تنموية امتدت تقريبا لعقدين بغرض تصحيح هذا الاختلال وتحقيق تنويع اقتصادي يمس مختلف هياكل ومؤشرات الاقتصاد ككل، غير أن ما يلاحظ على الجزائر في بدايات العقد الثالث من القرن الحالي أن بنية ناتجها المحلي الإجمالي لا تزال مختلفة على المستوى القطاعي وداخل القطاع في حد ذاته بل وأنها أسوء من بعض فترات التخطيط الاقتصادي للتنمية، ومن هنا جاءت إشكالية الدراسة:

■ ماهي طبيعة وأسباب اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2021؟ وما دور التنويع الاقتصادي في تصحيح هذه الاختلالات؟

على إثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة بين اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي والتنويع الاقتصادي؟
- ما هي آثار ونتائج المجهودات والسياسات التي بدلتها الجزائر من أجل علاج اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنويع الاقتصادي؟
- ما هي مختلف التحديات التي لا تزال تواجه تصحيح اختلال الهيكل القطاعي والتنويع الاقتصادي في الجزائر؟

على ضوء ما تم التطرق إليه في التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية حول الدراسة تم تحديد الفرضيات التالية:

- إن طبيعة العلاقة بين اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي والتنويع الاقتصادي علاقة متداخلة ومتشابكة؛
- قامت الجزائر منذ مطلع القرن الحالي بالعديد من الإجراءات والسياسات بهدف تقليل درجة اختلال الهيكل القطاعي للناتج وتحقيق التنويع الاقتصادي، غير أن نتائج تلك المجهودات لم ترقى للمستوى المرغوب؛
- لا يزال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي والتنويع الاقتصادي في الجزائر يواجه العديد من التحديات، وفي حال تم تدليلها يمكن تحسين تركيبة الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي وتنويع الاقتصاد خلال المدى الطويل.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب والمبررات التي حفزت على اختيار هذا الموضوع من أهمها هو رغبة الباحث بتشخيص واقع وطبيعة القطاعات الاقتصادية في الجزائر -الزراعة، صناعة والخدمات- وتوضيح حالات الاختلال التي يعاني منها كل قطاع اقتصادي ومن ثم توضيح حالات الاختلال داخل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، وأخيرا بيان مدى قدرة الجزائر على تنويع اقتصادها وتصحيح

الاختلالات به وذلك بعد توضيح كافة الجهود التنموية الرامية إلى ذلك، وما يحفز أيضا على اختيار هذا الموضوع هو اعتباره من أهم القضايا في الوقت الراهن، إضافة إلى أنه ذو ارتباط وثيق بتخصص الدراسة -تحليل اقتصادي واستشراف-.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال أنها تسلط الضوء على أكثر المواضيع أهمية والتي تعتبر من المشاكل المزمنة لدى الدول النامية خاصة العربية منها وهو إشكالية اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي والتنوع الاقتصادي، فهذه الدراسة تحاول تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري من خلال إبراز مجموع ما تملكه من إمكانيات ومقومات داخل كل قطاع اقتصادي، ومن ثم توضيح مجموع السياسات الاقتصادية الرامية إلى ترقية القطاعات الاقتصادية بناء على الإمكانيات المتاحة، وأخيرا تقييم مجموع ما أحرزته في مجال تحقيق هذا الهدف -علاج حالات اللاتوازن وتحقيق التنوع الاقتصادي-.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النتائج المحلي الإجمالي، هيكله القطاعي وإشكالية الاختلال به والتنوع الاقتصادي كحل لهذه الإشكالية، كما تهدف إلى دراسة كافة مسببات هذا الاختلال وتحديد درجاته داخل الاقتصاد الجزائري، وأخيرا تحديد كافة التحديات التي تواجه تنوع الهيكل القطاعي بالجزائر.

حدود الدراسة:

بالنسبة للبعد المكاني هو الاقتصاد الجزائري، أما البعد الزمني فإن فترة الدراسة تمتد من عام 2000 إلى غاية عام 2021، وقد تم اختيار هذه الفترة نظرا إلى أن المحاولات الجدية للجزائر في مجال تصحيح اختلال الهيكل القطاعي كانت انطلاقا من عام 2001 من خلال مجموع البرامج التنموية التي لاتزال تطبقها حتى الوقت الراهن.

منهج الدراسة:

قصد الإلمام بأبعاد ومضامين هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي إضافة إلى المنهج الاستقرائي لملائتهما وطبيعة الموضوع، فهما يسمحان بتغطية مختلف الأطر النظرية لجميع متغيرات الدراسة بالإضافة إلى أنهما يمكننا من الوقوف على واقعها داخل الاقتصاد الجزائري من خلال تحليلها وتفسيرها.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة هو نقص المراجع بالنسبة لبعض متغيرات الدراسة إضافة إلى نقص الإحصاءات المتعلقة بالدراسة فمع ظهور فيروس كورونا توقفت العديد من الهيئات على إصدار التقارير الأمر الذي ساهم في عدم توفر بعض الإحصاءات للسنوات الأخيرة.

هيكل الدراسة:

من أجل معالجة موضوع الدراسة والالمام بمختلف جوانبه تم تقسيم هذه الأطروحة إلى:

الفصل الأول: يضم مختلف المفاهيم والأطر النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، الأول تم من خلاله توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي والاختلال به، أما المبحث الثاني فهو يتضمن على أهم المفاهيم المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، وأخيرا المبحث الثالث من خلاله تم توضيح دور التنوع الاقتصادي في تصحيح وعلاج اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي؛

الفصل الثاني: جاء هذا الفصل لتشخيص واقع وطبيعة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021 من خلال إسقاط الضوء على قطاعاته الاقتصادية - طبيعتها وسياسات ترقيتها- كونها تمثل المرآة العاكسة لمختلف التغيرات التي يمر بها الاقتصادي الجزائر، إضافة إلى توضيح واقع بعض المتغيرات الاقتصادية من تضخم، بطالة، انفاق... إلخ، وبناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول متعلق بتشخيص طبيعة الهيكل القطاعي في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثاني فهو متعلق بتوضيح السياسات القطاعية في الجزائر، وبالنسبة للمبحث الثالث فقد كان الغرض منه توضيح كافة السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى ترقية القطاعات الاقتصادية؛

الفصل الثالث: في ظل هذا الفصل تم توضيح دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي من خلال تقييم مجموع ما أحرزته الجزائر في مجال التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021، وعليه قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول يتعلق بتقييم التنوع الاقتصادي على المستوى القطاعي، أما المبحث الثاني فهو متعلق بتقييم التنوع الاقتصادي على المستوى الكلي والمبحث الثالث خاص بتوضيح مجموع المشاكل والتحديات التي يعاني منها كل قطاع اقتصادي إضافة إلى أنه يتضمن مجموعة من الاقتراحات أو الحلول الرامية إلى تطوير هذه القطاعات وعلاج مشاكلها.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية لظاهرة التنويع الاقتصادي، أما بالنسبة لاختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي فأغلب الدراسات تصب في دراسة الهيكل الاقتصادي بشكل عام، وهذا الموضوع تم تناوله من قبل العديد من الباحثين نظرا لأهميته البالغة خاصة في الوقت الراهن، وقد توصلوا من خلال دراساتهم إلى العديد من النتائج، ومن أهم هذه الدراسات:

1. دراسات باللغة العربية:

هناك العديد من الدراسات الموثقة في المجالات العلمية تم الاطلاع عليها إضافة إلى الكثير من الأبحاث والدراسات الجامعية التي ناقشت هذا الموضوع سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد العربي.

أ. دراسات محلية:

- دراسة (نجات كورتل، 2019): المعنونة بـ " الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال - هيرشمان للفترة 2011-2017"، مقال، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر ما بين الفترة 2011-2017، بالاعتماد على معامل هيرفندال-هيرشمان لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، إيرادات الدولة الموازنة العمومية، التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، وقد توصلت إلى أن اقتصادات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير الطاقات الأحفورية كالاقتصاد الجزائري يجب أن تفك تبعيتها المطلقة للنفط، وتتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة.

- دراسة (براجي صباح، 2018): المعنونة بـ " دور إدارة السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في دعم التحول الهيكلي للاقتصادات الريعية نحو التنويع في ظل ضوابط الاستدامة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وتحديد مدى استجابتها إلى أهداف الاستدامة، إضافة دراسة مدى استدامة التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري ومدى تحقيق الأبعاد الاجتماعية والبيئية عن طريق الاستناد إلى السياسات الاقتصادية المطبقة خلال تلك الفترة، وقد توصلت إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتبر نموذجا عن الاقتصاد الريعي

نتيجة اعتماده على النفط بشكل مفرط، كما تم التوصل إلى أن بنية الإنتاج المحلي تتسم بالضعف والاختلال وأن السياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 الرامية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية كانت غير قادرة على بلوغ هذا الهدف.

- دراسة (بن باجلول، بن العاربية حسين، 2018): المعنونة بـ "التنويع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2013-2017"، مقال، هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة التنوع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2013-2017 ذلك من خلال عرض أهم القطاعات التنموية التي تملكها الجزائر، وقد اعتمدت الدراسة على مقياس هيرفندال-هيرشمان لقياس وتركيب نسبة النمو الاقتصادي ومدى تنوعه، وقد توصلت الدراسة إلى أن معالم التنويع الاقتصادي الذي سعت إليها الجزائر لم تصل بعد إلى النسبة المثلى وهي الصفر.

ب. دراسات عربية:

- دراسة (بن حدو آمنة، 2020): المعنونة بـ " أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية -دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التنويع الاقتصادي على نمو القطاعات غير النفطية لعينة تتكون من ثمانية دول عربية بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من 2000-2017 باستخدام نموذج panel-ardl، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي غير النفطي ومحددات التنويع الاقتصادي خارج قطاع النفط، كما كشفت نتائج التقدير المدمجة بالمدى الطويل وجود علاقة طردية تجمع كلا من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال الثابت، الصادرات غير النفطية والانفتاح التجاري في حين جمعت علاقة عكسية مع كل من الإيرادات غير النفطية ومؤشر الاستقرار السياسي.

- دراسة (نور شدهان عداي، لورنس يحي صالح، 2019): المعنونة بـ " فعالية الانفاق العام في تصحيح الاختلال في الهيكل الإنتاجي بالاقتصاد العراقي بعد عام 2003"، مقال، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الفترة بعد عام 2003 التي شهدت اختلال في الهيكل الإنتاجي، وفعالية الانفاق العام على تصحيح ذلك الاختلال، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن سياسة الانفاق خلال تلك الفترة اتسمت بالضعف وعدم قدرتها على تصحيح اختلال الهيكل الإنتاجي داخل الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث وذلك بسبب هيمنة الانفاق الجاري على الانفاق الاستثماري والتوقف شبه

الكلي للجهاز الإنتاجي الذي ساهم في توقف عمل كل من مضاعف الانفاق العام والمعجل بشكل كامل داخل الاقتصاد العراقي.

- دراسة (نزار قنوع وآخرون، 2013): المعنونة بـ " أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوري"، مقال، هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أثر الإصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري وذلك من خلال دراسة أهم مظاهر الاختلال الهيكلي وتحليلها داخل الاقتصاد السوري المتمثلة باختلاطين رئيسيين الأول متمثل في اختلال هيكل الموارد الاقتصادية والثاني متمثل في اختلال هيكل الإنتاج، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاختلال الناشئ داخل هيكلها الاقتصادية نتاج عدم التوازن في مساهمات القطاعات الاقتصادية ساهم في نشوء عجز داخل الميزان التجاري مما يشير إلى انخفاض فعالية أدوات الإصلاح الاقتصادي.

2. دراسات بالغة الأجنبية:

فيما يلي سيتم عرض بعض الدراسات التي تناول موضوع الدراسة أو بعض جوانبه بلغة أجنبية سواء على الصعيد المحلي أو حتى على المستوى دول أخرى.

أ. دراسات محلية:

- دراسة (MAHOUI Karim, DJOUDANE Zahir، 2021): المعنونة بـ: " Les déterminants de la diversification des exportations en Algérie"، مقال، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري استنادا إلى ما تملكه الجزائر من موارد طبيعية، وقد توصلت الدراسة إلى الجزائر لم تتمكن من تنويع سلة صادراتها لعقود من الزمن وبقيت رهينة لمصدر واحد هو النفط وأن تنويع صادراتها هو هدف بعيد جدا.

- دراسة (Maliki Samir B and others، 2021): المعنونة بـ: " Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing"، مقال، هدفت هذه الدراسة إلى قياس آثار التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة 1980-2015، وقد تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين النمو والتنويع الاقتصادي بعد تطبيق نموذج الـ ardl، كذلك تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وانخفاض التنويع الاقتصادي في الجزائر.

ب. دراسات أجنبية:

- دراسة (Mojekwu, Ugochukwu Rita , 2019): المعنونة بـ: **economic diversification in Nigeria: lessons from Chile and Malaysia**، مقال، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى نجاح الحكومة النيجيرية في تجربة التنويع الاقتصادي مقارنة بتجربة تشيلي وماليزيا، وقد توصلت إلى أن مجموع السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها الحكومة الماليزية كمحاولة لتنويع اقتصادها بقي تنفيذها بعيدا عن التحقيق، كما توصلت إلى أنه من خلال الاستفادة من تجارب تشيلي وماليزيا أن عملية التنويع الاقتصادي بنيجيريا طويلة المدى وتحتاج إلى مجهودات متواصلة خاصة وأنها لا تزال تعتمد على النفط بنسب كبيرة.

- دراسة (Antoine Mansour , 2018): المعنونة بـ: **planning for economic diversification in Oman**، مقال، هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحليل خطط واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الناجحة والتي لم يتم تحديد بعضها بشكل جيد في رؤية عمان 2020، وقد توصلت إلى أنه على الرغم من كافة المجهودات الجدية المبذولة من قبل عمان في مجال تحقيق رؤية 2020 والتي كان أسمى أهدافها هو تحقيق التنويع الاقتصادي، إلا أنها لم تستطع بعد تحقيق إنجازات مثيرة تساهم بلوغ هذه الأهداف.

ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعدة نقاط:

- دراسة وتحليل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر، إضافة إلى توضيح أسباب، طبيعة ومظاهر الاختلال به، وكذا توضيح دور التنويع الاقتصادي في تصحيح هذه الاختلالات خلال الفترة الممتدة من 2000-2021؛

- اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب التحليلي والوصفي والأسلوب الاستقرائي من خلال توضيح تطور واقع وإمكانات كافة القطاعات الاقتصادية؛

- توضيح أثر مختلف السياسات والبرامج التنموية في الجزائر على التنويع الاقتصادي -تصحيح الاختلال الهيكلي للنتائج المحلي الإجمالي-.

الفصل الأول:

التأصيل النظري لاختلال

الهيكل القطاعي للنتائج

المحلي الإجمالي والتنوع

الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر اقتصادي للاسترشاد الكلي فهو يصنف على قائمة مقاييس الحسابات القومية، كونه المقياس الأساسي لنتاج الاقتصاد ونموذج يجسد صورة اقتصادات الدول، كونه يسمح بمقارنة حجم النشاط الاقتصادي بين الدول، وكذا تطورات النشاط الاقتصادي داخل الدولة من سنة إلى أخرى أو عبر فترات، فهو بذلك يوضح معدلات النمو الاقتصادي للدولة، كما يوضح مستخدمى السلع والخدمات النهائية، وعليه فهو مقياس للرفاهية -من خلال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- كما يسمح بمقارنة مستويات المعيشة بين الدول.

كذلك يوضح الناتج المحلي الإجمالي الهيكل القطاعي لأي اقتصاد، ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج، وهكذا وبالرغم من الأهمية البالغة التي يحظى بها مقياس الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب وأوجه القصور، كما أن الإختلال في تركيبة هيكله القطاعي تتعكس على الصورة التي يجسدها هذا المؤشر على اقتصاد الدولة، وكمحاوله للتقليل من عيوب هذا المقياس وعلى وجه الخصوص إختلال هيكله اتجهت الدول إلى ما يعرف باستراتيجية التنوع الاقتصادي التي تسعى إلى تحقيق المساهمة المتوازنة للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وعليه سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي والاختلال به

المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي -الأدبيات النظرية-

المبحث الثالث: التنوع الاقتصادي كآلية لتصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي

المبحث الأول: الإطار النظري للهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي والاختلال به

يتسم موضوع الناتج المحلي الإجمالي وهيكله القطاعي باتصاله بمختلف أوجه الحياة الاقتصادية داخل المجتمعات، فهذا الأخير يعكس وبشكل كلي مختلف جوانب الأنشطة الاقتصادية الإيجابية منها والسلبية المتمثلة في توضيح حالات الاختلال. وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: ماهية الناتج المحلي الإجمالي، قياسه ومحدداته

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي

المطلب الثالث: عموميات حول إختلال الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي

المطلب الأول: ماهية الناتج المحلي الإجمالي، قياسه ومحدداته

إن كل دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة تقوم بالعديد من الأنشطة الإنتاجية، من خلال إنتاج العديد من السلع والخدمات واستهلاك مجموعة من الموارد الاقتصادية، وعليه من الضروري أن يكون هناك مقياس واضح يجسد مختلف هذه الأنشطة، وهذا المقياس هو الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: مفهوم وأهمية الناتج المحلي الإجمالي

قبل التطرق إلى مفهوم وأهمية الناتج المحلي الإجمالي سيتم عرض لمحة تاريخية عن تطور هذا الأخير.

1. لمحة تاريخية عن الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الاقتصادي Simon Kuznets هو المسؤول عن تطوير مفهوم الناتج المحلي الإجمالي بالشكل الذي يعرف عليه في الوقت الراهن، ذلك من خلال تقرير قدمه للكونجرس الأمريكي، استهدف ذلك التقرير الإنتاج الأمريكي من السلع والخدمات الكلية، بحيث يعبر هذا المؤشر عن مستوى الأداء الاقتصادي الذي تشهده دولة ما،¹ وعليه فإن الاقتصادي Kuznets إضافة إلى بعض الاقتصاديين أمثال Willam Petty وRichard Stone، يعتبرون أول من استخدم مؤشر الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنشاط الاقتصادي.

وبالنسبة لمختلف التطورات التاريخية لنظام الحسابات القومية (حساب الناتج المحلي الإجمالي)، فقد كانت في بداية الأربعينات من القرن الماضي أين تم التفكير في إنشاء نظام للحسابات القومية ذو صفة دولية بتمويل من منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ووحدة بحوث الحسابات القومية بجامعة كامبردج، بعد ذلك وفي عام 1953 قام المكتب الإحصائي للأمم المتحدة بإصدار نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة، وانطلاقاً

¹ - نزمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2021، ص8.

من عام 1968 تم تطوير نظام الحسابات القومية من خلال ادخال عليه العديد من التعديلات التي جاءت بشكل متزامن مع تطور الأسواق المالية وتعقد المعاملات البيئية.¹

لقد بدأ العمل بتطوير نظام الحسابات القومية تحديدا في عام 1985 في اجتماع لجان الأمم المتحدة ونتيجة لتلك الاجتماعات وفي عام 1993 تم إصدار نظام الحسابات القومية بشكله المطور ليستمر العمل به حتى عام 2008 أين تم إصدار آخر نسخة من دليل الحسابات القومية الهادف إلى تسهيل الحسابات القومية من جهة ومن جهة أخرى جعل المقارنات بين الدول أكثر منطقية وقابلة للتطبيق، أما بالنسبة لمجموع الأدلة التنظيمية التي يحتوي عليها هذا الأخير فهي تشمل كل من حساب الإنتاج -مكونات الناتج المحلي الإجمالي، حساب التوزيع الرئيسي لحساب الدخل -الدخل الناتج عن الإنتاج-، حساب التحويلات -إعادة توزيع الدخل، حساب إنفاق الأسر، حساب رأس المال، حساب المعاملات المالية المحلية -تدفق الأموال- حساب التغير في قيم الأصول، حساب الموجودات والمطلوب -الميزانية العمومية-، حساب المعاملات الخارجية -ميزان المدفوعات-.²

2. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة النقدية والسوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال سنة. كما يعرف بأنه الرصيد الإجمالي لقيمة المنتج بعد خصم قيمة المنتجات الوسيطة، أي الخلق الجديد للفترة والقيمة الإجمالية للثروة، وبعبارة أخرى هو القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد ما والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة.³

كما يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي من وجهة نظر المستخدمين النهائيين للسلع والخدمات فهو يشمل مشتريات المستهلكين من السلع والخدمات ومشتريات منشآت الأعمال من آلات ومعدات، كما يشمل

¹ - مهند عبد الملك السلطان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي -دراسة وصفية-، مؤسسة صندوق النقد الدولي السعودي، السعودية، 2016، ص4-7.

² - مرجع نفسه، ص4-7.

³ - أنظر:

- Jeroe c.j.m vandem bergh, **the gdp paradox**, journal of economic psychology, Elsevier, n30, 2009, p117.
- xue zhang, wei song, **study on the compositions and the value of knowledge- based gdp in china**, journal of social sciences, scientific research publishing, vol6, n1, 2018, p242.

- خالد بورحلي، علاوي محمد لحسين، تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي -دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2012) -، مجلة أفق للبحوث والدراسات، العدد3، 2019، ص31.

شراء القطاع العائلي للمساكن وشراء منشآت الأعمال للمباني غير السكنية، هذا بالإضافة إلى مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وفائض الصادرات، ويمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي على أنه القدر الكلي من الإنتاج الجاري.¹

3. أهمية الناتج المحلي الإجمالي

تبرز أهمية الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاديات الدول من خلال كونه يصنف ضمن أهم المؤشرات التي تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية السائدة، فهو يوضح مختلف النشاطات الاقتصادية داخل الدول إضافة إلى توضيح نسب مساهمة عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية كما يسمح بتشخيص النظام الاقتصادي السائد من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص،² أيضا يكشف عن الأداء الاقتصادي لمختلف الدول (حالة الإنكماش أو الرخاء) ويساعد على التنبؤ بالأوضاع المستقبلية من خلال قيمه الحالية، إضافة إلى أنه يساعد متخذي القرار والحكومات على وضع السياسات والخطط الاقتصادية والتنمية وكذا السماح بتقدير مدى نجاح السياسات المطبقة داخل الدولة ودرجة تحقيق أهدافها.

كما تظهر أهميته أيضا من خلال حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق فهي تساعد على معرفة توجهات الاستهلاك لمختلف القطاعات الاقتصادية المستهدفة، أيضا يمكن الاعتماد على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة وتحديد درجة الرفاه الاقتصادي.³

ثانيا: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي والمفاهيم ذات الصلة

أصبحت جميع دول العالم تهتم وبشكل كبير بقياس نشاطها الاقتصادي الذي يوضح وضعيتها الاقتصادية بشكل صريح، فقد تم الإشارة في العنصر السابق إلى أهمية مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في تحديد المكانة الاقتصادية لأي بلد - فهذا الأخير هو المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي-، ومن المعروف أن كل نشاط اقتصادي يعني عملية إنتاجية وكل عملية إنتاجية تساهم في توليد دخل الذي بدوره يؤدي إلى خلق

¹ - حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 53.

² - معتز آدم عبد الرحيم محمد، تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2018، ص 55.

³ - أسهان خلف وآخرون، دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وربحية المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سوريا، مجلة جامعة حماة، جامعة حماة، المجلد 4، العدد 6، 2021، ص 79.

إنفاق، وبناءاً على هذه المتطابقة - الإنتاج يولد دخل والدخل يولد إنفاق - يتضح أن هناك ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي داخل أي مجتمع، وهي كالتالي:

1. طريقة الإنتاج (الناتج)

ضمن هذه الطريقة يستخدم الاقتصاديون إحدى الطريقتين، طريقة المنتجات النهائية أو طريقة القيمة المضافة، فاستخدام طريقة المنتجات النهائية يكون من خلال ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات بصيغها النهائية في أسعارها السوقية، وبذلك يتم الحصول على قيمة الناتج النهائي، أما بالنسبة لطريقة القيمة المضافة فهي الأكثر استخداماً وشيوعاً إذ يتم حساب الناتج وفقاً لهذه الطريقة من خلال تجميع القيم المضافة خلال مختلف المراحل الإنتاجية، ويتم الحصول على القيم المضافة لكل مرحلة إنتاجية من خلال طرح الإنتاج الكلي من الاستهلاك الوسيط، وعلى المستوى الكلي فإن جمع القيم المضافة لكل قطاع تمكن من الحصول على الناتج الإجمالي.

ولطريقة القيمة المضافة عدة مزايا جعلت منها الطريقة الأنسب للاستخدام، كونها تسمح بإبراز الأهمية النسبية لمساهمة كل قطاع أو فرع أو مرحلة إنتاجية في عملية توليد الناتج المحلي،¹ فتحديد نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج يمكن من تحديد الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية الرائدة داخل اقتصادات المجتمع، وكذا تحديد مدى تطور الهيكل الاقتصادي لكل بلد.

2. طريقة الدخل

وفقاً لهذه الطريقة يتم الحصول على الناتج المحلي الإجمالي من خلال تجميع قيم الدخل أو العوائد المكتسبة التي يحصل عليها ملاك عناصر الإنتاج مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية خلال فترة من الزمن عادة ما تقدر بسنة،² ومن المعلوم أن النظرية الاقتصادية تقسم عناصر الإنتاج إلى أربع وهي: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم، وبالتالي فإن المستويات المختلفة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة تنعكس من خلال مجموع مقابل المساهمات المختلفة لعناصر العملية الإنتاجية (الأجور، ريع، فوائد وأرباح). وتتمثل عوائد عوامل الإنتاج في الأجر الناتج عن عنصر العمل ويشمل كل من المعاشات والرواتب إضافة إلى المكافآت المكتسبة من جراء المساهمة في العملية الإنتاجية، كذلك دخول قطاع المهن الحرة كدخول الأطباء والمحامين وغيرها تدرج أيضاً تحت هذا العائد، أما الربح الناتج عن عنصر الأرض فهو

¹ - أوس فخر الدين أيوب، أثر تطور وسائل الدفع الإلكتروني على الناتج المحلي الإجمالي، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، منار الشرق للدراسات والنشر، المجلد 1، العدد 5، 2021، ص 138.

² - صالح حصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2000، ص 71.

يشمل كافة الدخول الناتجة عن الثروات الطبيعية (زراعية أو معدنية)، بيع الأراضي، عمليات الكراء وكذلك دخول الشركات العامة والخاصة، أما الفائدة الناتجة عن عنصر رأس المال فهي تشمل كافة الفوائد الناجمة عن القروض الاستثمارية أي الفوائد على المدفوعات النقدية التي تقدمها مؤسسات الأعمال الخاصة إلى موردي رأس المال مع استثناء الفوائد المدفوعة على سندات الخزينة وسندات الادخار لأنها لا تستهدف عملية الإنتاج بل تصنف ضمن المدفوعات التحويلية، وأخيراً الربح الناتج عن عنصر التنظيم فهو يتكون من الأرباح الموزعة وغير الموزعة (المؤجلة) مضافاً إليها الضرائب على الأرباح سواءاً تعلق الأمر بالأسهم أو السندات أو حتى الموجودات المالية.¹

وهناك مجموعة من الجوانب التي يجب مراعاتها عند حساب قيم الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل وتتمثل في استبعاد كل من المدفوعات التحويلية من حساب الدخل القومي والفوائد على القروض العامة، أيضاً استبعاد الأرباح الرأسمالية الناتجة عن إعادة تقييم المخزون من السلع، فمثل هذه الأرباح لا تعبر عن الزيادة في المخزون وإنما ناتجة عن تبديل قيمه، إضافة إلى احتساب قيم الإنتاج الزراعي الذي يستهلكه المزارع وكذلك الربح العقاري الذي يمتلكه مالك العقار لنفسه.²

3. طريقة الإنفاق

تصنف هذه الطريقة ضمن أشهر طرق تقدير الناتج المحلي الإجمالي، وتقوم هذه الأخيرة على مبدأ حساب جميع أوجه الإنفاق على المنتجات الاقتصادية التي تمت خلال سنة معينة، فالأفراد مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية يحصلون على مقابل لذلك (الدخول)، وللحصول على مختلف السلع الاستهلاكية والخدمات فإنهم يقومون بإنفاق هذه الدخول، واليقين بذلك الإنفاق وحسابه يمكن من الوصول إلى حساب الناتج المحلي،³ عليه فإن جميع الأوجه المختلفة للإنفاق على المنتجات الاقتصادية داخل المجتمعات من

¹ - أنظر:

- عبد الناصر العيادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2000، ص39.

- إبراهيم المصري، النظريات الاقتصادية -كلي-، الطبعة الثانية، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص6.
- إكرام مرعوش، التحليل الاقتصادي الكلي، دروس وتمارين محلولة، الطبعة الأولى، دار قانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص ص 46-47.

² - عزت قناوي، نيرة سليمان، أساسيات في الاقتصاد الكلي، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص58.

³ - محمود حسين الوادي، كاظم حاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي -تحليل نظري وتطبيقي-، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2007، ص47.

استهلاك، استثمار، إنفاق حكومي والإنفاق الأجنبي (صافي الصادرات)، يعني الحصول على قيم الناتج المحلي الإجمالي، أي أن:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي} + \text{صافي الصادرات}$$

وفيما يلي شرح مختصر لمفهوم هذه المكونات:

- **الاستهلاك:** يمثل أهم وأكبر عنصر من عناصر الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعبر عن إنفاق القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية، ويقسم إلى ثلاث أنواع، الأول خاص بالإنفاق على السلع المعمرة والتي عمرها يزيد عن سنة كالتلفاز والسيارات، أما النوع الثاني فيضم مجموع السلع غير المعمرة والمتمثلة في السلع الغذائية بالدرجة الأولى، والنوع الثالث يتشمل في مجموع الخدمات الاستهلاكية كالخدمات الصحية والترفيه ... إلخ؛¹
- **الاستثمار:** هو رصيد المجتمع من رأس المال خلال عملية إنتاج السلع الاستثمارية أو الرأسمالية كسواء الآلات والمعدات الجديدة والمباني ... إلخ،² ويتكون من ثلاث أنواع وهي الاستثمار الثابت (المصانع والآلات)، استثمار المخزون، الاستثمار في المباني السكنية؛
- **الإنفاق الحكومي:** ويمثل مجموع نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات للقيام بوظائفها العديدة كالتعليم، الدفاع والأمن ... إلخ، إلا أنه يستثني المدفوعات التحويلية كتلك الخاصة بالضمان الاجتماعي كونها لا تدخل ضمن الإنتاج،³ أي أن الإنفاق الحكومي لا يدخل بالكامل ضمن حساب الناتج المحلي الإجمالي.
- **صافي الصادرات:** هو الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات، فالصادرات تمثل الإنفاق الذي يقوم به الأجانب على المنتجات المحلية في حين أن الواردات تبرز مجموع الإنفاق المحلي على منتجات الدول الأخرى.⁴

¹ - أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية مصر، 2003-2004، ص12.

² - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2004، ص ص 181-182.

³ - عبد الناصر العبادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص37.

⁴ - عبد الفتاح عبد السلام أبو جبيل، التحليل الاقتصادي الكلي - النظرية والسياسات الاقتصادية-، منشورات جامعة الجيل العربي، ليبيا، ص33.

كما هو واضح من خلال العرض السابق أن طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي ماهي إلا طرق مختلفة لقياس نفس الظاهرة الاقتصادية. كما أن هذه التقسيمات المختلفة مهمة لتشخيص ودراسة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لأي دولة بمختلف الأبعاد.

ويتصل بمفهوم الناتج المحلي الإجمالي العديد من المفاهيم والحسابات ذات الصلة يمكن التأشير عليها تبعاً:¹

- الناتج القومي (الوطني) الإجمالي: يمثل قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل أفراد المجتمع الذي يحملون جنسيته بغض النظر عما إذا كانوا يعملون داخله أو خارجه وهذا خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد الملكية من الخارج

- الناتج المحلي الصافي: هو نفسه الناتج المحلي الإجمالي لكن يتم استبعاد الاستهلاك الرأسمالي أو مخصصات الإهلاك الرأسمالي أو ما يعرف بالاستثمار الاستبدالي؛

- الناتج المحلي الإسمي (النقدي): هو عملية تقدير قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة التقدير باستخدام الأسعار الجارية (أسعار السوق) التي سادت في نفس الفترة، أي: $GDP = P \cdot Q$ ، أي أنه يمثل قيم السلع والخدمات النهائية مقاسة بالأسعار العادية للسوق لنفس السنة، وما يعيب على هذه الطريقة أنها لا تعكس مقدار التغير الحقيقي في قيم الناتج، فارتفاع الأسعار من سنة إلى أخرى قد يساهم في ارتفاع قيم الناتج المحلي دون العلم بمصير الكمية المنتجة (هل ارتفعت أم انخفضت)؛

- الناتج المحلي الحقيقي: يمثل قيم السلع والخدمات المنتجة خلال سنوات مختلفة ولكن مقاسة بسعر واحد (سعر سنة الأساس) هذا ما يعكس الكمية الحقيقية المنتجة فقط دون التغير في الأسعار، إلا أن استخدام سعر سنة الأساس يعتبر من أكبر العيوب التي يمكن أن تصيبه، وذلك كون الأسعار تتغير من سنة إلى أخرى وبالتالي يكون هناك تشويه لقيم الناتج الحقيقي، وللتعرف على التغيرات التي تحدث على مستوى الكلي

1 - أنظر:

- محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2008، ص37.

- معاد الشرقاوي الجزائلي، حسين قبلان، الاقتصاد الكلي، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2021، ص23.

- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، عمان-الأردن، 2008، ص145.

- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، مكتبة مصباح، جدة، 2013، ص13.

الفصل الأول: التأسيس النظري لاختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي والتنوع الاقتصادي

للأسعار داخل اقتصادات الدول هناك ما يعرف بالمكشم الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل النسبة بين الناتج المحلي الإسمي والناتج المحلي الحقيقي؛

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الفعلي): هو قيمة الإنتاج المحقق فعلا خلال فترة زمنية معينة عادة ما تحدد بسنة واحدة؛

- الناتج المحلي الإجمالي الممكن (المحتمل): هو ذلك المستوى الممكن من الإنتاج الذي يمكن لاقتصاد ما تحقيقه خلال فترة زمنية معينة عند معدلات مرتفعة من استخدام الموارد، فهو يعبر عن المستوى المقدر من الناتج بافتراض أن جميع عوامل الإنتاج موظفة توظيفا كاملا، وبالتالي فإن الفرق بين الناتج الفعلي والممكن يطلق عليه مصطلح فجوة الناتج حيث:

$$\text{فجوة الناتج} = \text{الناتج الممكن} - \text{الناتج الفعلي}$$

وهنا تظهر ثلاث حالات: أولا حالة الفجوة = 0 أي أن الاقتصاد في حالة توظيف كامل (معدلات بطالة منخفضة -عادية- ومستوى تشغيل وأداء اقتصادي مرتفع وتضخم مستقر)، ثانيا حالة الفجوة (+) في ظل هذا الاقتصاد يكون هناك توفر لمواد عاطلة (يكون أداء اقتصادي ضعيف -تناقص الناتج الكلي - ومعدلات بطالة مرتفعة - تناقص الطلب على العمل- إضافة إلى انخفاض المستوى العام للأسعار -ركود اقتصادي-)، ثالثا حالة فجوة (-) وتمثل الحالة التي تكون فيها زيادة مستمرة في الناتج الكلي ومستوى العمالة مع معدلات بطالة منخفضة، إضافة إلى وجود حالات تضخم -المستوى العام للأسعار يميل نحو الارتفاع-.

مثلما تم الإشارة سابقا واضح أن قياس الناتج المحلي الإجمالي بطرق مختلفة يعكس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بأبعاده المختلفة (طرق المختلفة لقياس نفس الظاهرة الاقتصادية)، وهكذا وبالرغم من ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي وقياسه لا يزال -رغم أنه أفضل مقياس- يواجه بعدد من المحددات وأوجه قصور وهو ما يتضح تاليا.

ثالثا: محددات وأوجه قصور الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنشاط الاقتصادي

هناك جملة من العوامل التي تساهم في تحديد مستويات الناتج المحلي الإجمالي والتي من بينها مدى وفرة الموارد الاقتصادية والبشرية داخل المجتمع، وكذا طبيعة العلاقة بين البيئة المحيطة ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل والتخصيص الدولي الأمثل للموارد (سكان، استثمارات وتقدم تكنولوجي)، ويوجد أيضا نسب دخول السلع والخدمات المنتجة وحجم الطلب عليها، وكذلك مختلف الوسائل الداخلة في العملية الإنتاجية إضافة إلى الأساليب والفنون المختلفة، بل وحتى درجة الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي

ودرجة نجاعة السياسات الاقتصادية السائدة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها داخل المجتمعات، وأخيرا الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والظروف المناخية التي لا يمكن التنبؤ بها.¹

وفيما يخص أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي كقياس للنشاط الاقتصادي فتتمثل في صعوبة حساب القيم لكل الدخول الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية كعمليات إيجار العقارات غير المعن عنها وعمليات بيع السلع المستهلكة فمثل هذه الأنشطة لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي، صعوبة حساب القيم النقدية للناتج المحلي الإجمالي لبعض السلع والخدمات كعمل ربات المنازل، خدمات الطبيب لأهله وغيرها، فبالرغم من أن مثل هذه النشاطات تعتبر إنتاجا حقيقيا إلا أن عدم دخولها إلى الأسواق يجعلها بدون قيم نقدية، وهذا يعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى انخفاض قيم الناتج المحلي الإجمالي خاصة في الدول النامية فمثل هذا النوع من الأنشطة يشغل حيز كبير، كذلك عدم القدرة على حساب الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النظامية أو ما يعرف باقتصاد الظل أو الاقتصاد الموازي -الأنشطة تتميز بالدفع النقدي (المقايضة)- للتهرب من التصريح بحجم المنتجات والتهرب من الضرائب ودفع أقساط الضمان الاجتماعي، أيضا نقص وعدم دقة البيانات الراجع إلى تعقد البيانات الاقتصادية وتشابكها بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف جمع هذه البيانات خاصة في الدول النامية، وصعوبة تقدير أو اهتلاك المخزون السلعي لكل عنصر إنتاجي فالانتقال إلى الناتج الصافي يتم بطرح هذا الاهتلاك من الناتج الإجمالي (هذا الطرح تقوم به كل مؤسسة تساهم في زيادة الناتج المحلي) وتأتي صعوبة القياس في كون أن احصائيات هذه الأقساط غير دقيقة نتيجة تلاعب أصحاب المؤسسات الإنتاجية هذا ما يؤدي إلى تضخيم الناتج الوطني الصافي، أيضا من أهم أوجه قصور الناتج المحلي الإجمالي هناك مشكل حساب الخدمات الحكومية كخدمات القضاء والشرطة فمثل هذه الخدمات ليس لها أسعار سوقية وبالتالي لا يوجد سبيل لإظهار القيم الحقيقية لهذه الخدمات، فعلماء المحاسبة القومية يقيمونها بمقدار ما أنفق عليها من أموال كحل لهذه المشكلة بغض النظر ما إذا كان حجم هذا الانفاق أكثر أو أقل من القيم الحقيقية لهذه الخدمات.²

¹ - فاروق بن صالح الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² - أنظر:

- رائد محمد سلمان حلس، تطور فجوة الموارد المحلية وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي في فلسطين 1994-2018، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2021، ص 62.
- وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر -دراسة قياسية 1990-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2015-2016، ص ص 41-42.

ومن أبرز الانتقادات الشائعة لحساب الناتج المحلي الإجمالي وأغلب الحسابات المماثلة له أنه يعتبر مقياساً للرفاهية الاجتماعية ودليل على غنى الشعوب، ومن هذا المنطلق تبرز أغلب الانتقادات الموجهة لهذا الأخير والتي من بينها أنه لا يفرق بين أوقات الرخاء والتدهور والكوارث والظروف الطبيعية السائدة داخل المجتمعات، فعلى سبيل المثال إذا حدثت هزة أرضية في دولة ما من الطبيعي أن تلك الدولة ستقوم بإعادة البناء والإنفاق وهذا يؤدي إلى زيادة ناتجها المحلي، وعليه فإن زيادة الناتج في هذه الحالة لا تعني بالضرورة أن هناك رفاهية ورخاء في ذلك المجتمع وأن هناك تحسن أو زيادة في استغلال مواردها عن السابق، كذلك هو لا يعكس واقع ونمط توزيع الدخل أو الناتج نفسه بين فئات المجتمع فزيادة الفجوة الداخلية بين طبقات المجتمع يؤدي إلى اختلاف مستوى رفاهياتها، أيضاً لا يشمل السلع التي لا تمر عبر الأسواق كالوجبات المنزلية ولا يعكس مقدار الجهود المبذولة في إنتاجه فالمجتمع الذي يعمل 8 ساعات في اليوم هو أحسن حالاً من مجتمع يعمل 12 ساعة في اليوم لإنتاج نفس السلعة.¹

وقد كانت هناك العديد من المحاولات لتحديد مقاييس للرفاهية الاجتماعية أفضل من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لم يتم بعد التوصل إلى ذلك، ولكن هناك بعض المؤشرات التي دعا الاقتصاديون إلى اعتبارها مقياساً للرفاهية الاجتماعية كمستوى التعليم، الرعاية الصحية، عدد ساعات العمل في اليوم... إلخ. وعموماً كما اتضح من خلال ما سبق أن قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة القيمة المضافة -الناتج النهائي-، والتي تعكس الأهمية النسبية للفروع والوحدات والقطاعات الإنتاجية المشكلة للبنية الهيكلية للاقتصاد، ومنه الهيكل القطاعي المكون للناتج المحلي الإجمالي، وعليه فمن الضروري تفصيل القطاعات والفروع المشكلة للناتج المحلي الإجمالي وهو ما سيتضح في المطلب التالي.

- كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية طبع، نشر وتوزيع، الإسكندرية-مصر، 2000، ص42

¹- أنظر:

- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006، ص127.

- مروة عبد القادر صالح، أثر استثمار القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بولاية النيل الأبيض، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص ص 56 57.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

تعتبر عملية تحديد القطاعات الاقتصادية المكونة للنتائج المحلي الإجمالي -هيكله القطاعي- من الضروريات خاصة بالنسبة للدراسات الاقتصادية الرامية إلى توضيح الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية فالهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي يمكن من تحديد نسب ساهمة كل قطاع اقتصادي في تكوينه.

أولاً: مفهوم الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

قبل تحديد مفهوم الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي أو لا سيتم توضيح مفهوم الهيكل الاقتصادي ومن ثم توضيح طبيعة العلاقة بين المصطلحين.

1. مفهوم الهيكل الاقتصادي ومحدداته

عند الحديث حول موضوع الهيكل الاقتصادي يتضح أن هناك تباين وتعدد في آراء الاقتصاديين حول التحديد الدقيق لمفهومه، لكن وبشكل عام يتم تحديده حسب طبيعة الهدف أو الغرض المراد من دراسة الهيكل الاقتصادي، كما أن أغلب الاقتصاديين يجتمعون على المفهوم المقدم من قبل Pérou حيث يعرفه بأنه: "مجموع النسب والعلاقات القائمة بين العناصر الاقتصادية التي تشكل كيانا اقتصاديا في مكان وزمان معينين، وتبين هذه النسب الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبيئة الاقتصادية كنسب الأجر ونسب ناتج القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي، أما العلاقات بين العناصر المكونة للهيكل الاقتصادي فتبين الشكل الذي تنتظم فيه العناصر المشكلة للهيكل الاقتصادي"¹، ومن خلال هذا التعريف يتضح أن هناك تأكيد على أهمية العلاقات الاقتصادية القائمة بين مختلف القطاعات إضافة إلى ضرورة توضيح التوزيع النسبي لهذه الأخيرة داخل الهيكل الاقتصادي.

كما يعرفه الاقتصادي Peterson بأنه: "يدل على مساهمة القطاعات في الأنشطة الاقتصادية التي تكون الناتج القومي الإجمالي، وعلى توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية ذاتها"²، فحصول أي تغير في الهيكل الاقتصادي يكون كنتيجة للتغيرات التي تطرأ على القطاعات الاقتصادية المكونة للنتائج المحلي أو التوزيع النسبي للأيدي العاملة ضمن هذه القطاعات وبالتالي فإن الهيكل الاقتصادي هو المؤشر

¹ عبد الجبار محمود لعبيدي، أسماء طه خلف، تأثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 65، 2012، ص165.

² مازن حسن باشا، التمويل الخارجي وأثره على الهيكلة في القطاعات الاقتصادية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص15.

الدال على المساهمة النسبية للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج¹، ومن خلال هذا التعريف يتضح أن هناك تأكيد على أهمية المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية سواء في التكوين الناتج أو حتى في توزيع القوى العاملة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الهيكل الاقتصادي بأنه: يمثل جملة العلاقات القائمة بين مجموعة الأنشطة والعلاقات الاقتصادية المعبرة عن بنية والكيان الاقتصادي لدولة ما والتي عادة ما تترجم من خلال نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج.

والهيكل الاقتصادي لأي بلد مكون من الهياكل الفرعية (قطاعية)، وبالتالي فإن تتبع تطور هذه الأخيرة يسمح بالتعرف على مسار التطور (نمو/ تنمية اقتصادية) المتضمن في ذلك الجانب من جوانب الاقتصاد القومي، مع إمكانية تحديد جوانب القصور أو الاختلالات التي تتضمنها، فعلى سبيل المثال إذا أخذ الهيكل الصناعي على مبدأ القيام بتحليله، سيتم تقسيمه إلى مجموع فروع (صناعة تحويلية / صناعة استخراجية) ومن ثم تحديد مختلف الموارد الاقتصادية التي يعتمد عليها فالأول يقوم على مواد حيوانية ونباتية يتم تحويلها والاستفادة منها في شكل منتجات أخرى، أما الثاني فيقوم على مواد مستخرجة يمارس عليها مجموعة من التأثيرات كاستخراج النفط ... إلخ.² وعليه فأن هذا الأخير يوضح مختلف أوجه علاقات التشابك القطاعي القائمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما سبق الذكر آنفاً أن الهيكل الاقتصادي بمثابة الإطار العام للاقتصاد ككل (مجموع العلاقات الاقتصادية القائمة داخل بلد ما) وأنه يتكون من مجموعة من الهياكل الفرعية، وبالتالي فهو بمثابة صورة استدلالية تسمح بتتبع تطور أكثر من جانب من جوانب الاقتصاد القومي وكذا تحديد أوجه الاختلال به كهيكل الإنتاج، الموازنة العامة، التجارة الخارجية ... إلخ،³ وعليه فإن فكرة الهيكل الاقتصادي هي عملة ذات وجهين فمن جهة تسمح بتحديد هوية الاقتصاد القومي ومن جهة أخرى تسهل دراسة التغيرات التي تطرأ عليه بمرور الزمن وكذا تسمح بتحديد درجات نموه، وفي العموم فإن الهيكل الاقتصادي لأي بلد يتحدد

¹ - سالم يونس النعيمي، شعفل على محسن، الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الزراعة العربية (دراسة حالة دول مختارة)، مجلة زراعة الرفادين، المجلد 40، العدد3، 2012، ص24.

² - نوري عبد الرسول الخاقاني، علي خيضر كريم، انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الهيكل الاقتصادي في المجر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد18، العدد2، 2016، ص ص 119-120.

³ - نزار قنوع وآخرون، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 4، 2013، ص153.

وفق محددتين أساسيين وهما النظام الاقتصادي السائد (الخصائص الجوهرية لطريقة الإنتاج السائدة) والوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي والفروع المكونة لكل منها وما حققته من إنتاج وتطور وإشباع للحاجات. فبالنسبة للنظام الاقتصادي السائد (الخصائص الجوهرية لطريقة الإنتاج السائدة) فهو يساهم في تحديد السمات الأساسية للهيكل الاقتصادي لأي البلد، فبتحديد النظام الاقتصادي يمكن تحديد الخصائص الجوهرية لطرق الإنتاج السائدة داخل تلك المجتمعات، ويعرف هذا الأخير بأنه عبارة عن مجموعة الأساليب السائدة داخل مجتمع ما، والمسؤولة عن إدارة عملية الإنتاج وتنظيمها خلال فترة زمنية معينة.

وبمرور الزمن نتجت العديد من النظم الاقتصادية اعتمدت عليها اقتصادات الدول، والتي كان ظهورها وتطورها مرتبطاً بشكل وثيق بظهور وتطور الأفكار الاقتصادية، ومن بين هذه النظم هناك النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الفكرية، ويكون تدخل الدولة فيه محدود -الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، والغاية من الإنتاج هو الربح-، ويتحدد التوازن ضمن هذا النظام من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، ويوجد أيضاً النظام الاشتراكي الذي يقوم على الملكية الجماعية وتدخل الدولة وتحكمها بآليات السوق -الملكية العامة لعناصر الإنتاج ومركزية في تحديد الأسعار-، وهناك النظام المختلط الذي هو بمثابة مزيج بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي، أما بالنسبة للنظام الإسلامي فيقوم على مجموعة من المبادئ المستوحاة من تعاليم الدين الإسلامي، والفكرة الأساسية لهذا النظام تتمثل في أن المال هو ملك لله عز وجل والناس مستخلفون فيه، لذا يجب أن يكون هناك توازن بين مصلحة الفرد والجماعة.¹ وتعتبر هذه الأنظمة الاقتصادية هي الأحدث، وفي القدم كان هناك جملة من الأنظمة الاقتصادية من أهمها: النظام البدائي، النظام العبودي، النظام الإقطاعي.

وفيما يخص الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي والفروع المكونة لكل منها، وما حققته من إنتاج وتطور وإشباع للحاجات (درجة تطور الأنشطة الاقتصادية) فهو يمثل المحدد الثاني للهيكل الاقتصادي وفي العموم هناك ثلاث أنواع رئيسية للأنشطة الاقتصادية داخل أي مجتمع، وهي النشاط الزراعي، النشاط الصناعي ونشاط الخدمات، وعليه فإن الحكم على درجة التطور الاقتصادي لأي مجتمع أصبح مرتبطاً

¹ - أنظر:

- نداء محمد صوص، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007، ص9.

- إسماعين عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2004، ص 44-47.

بالدرجة الأولى بالتقدم والتطور لمجموع القطاعات الاقتصادية المكونة له معا، مضافا إليها كل ما حققته من إنجازات داخل فروع ووحدات الإنتاج المختلفة، وعليه يمكن تحديد الهيكل الاقتصادي لأي بلد من خلال دراسة مختلف الأنشطة السائدة داخل هذه القطاعات من خلال تحديد الوزن النسبي لكل قطاع داخل الاقتصاد القومي من حيث قدرته على التوظيف، الدخل المقدم للعاملين إضافة إلى حجم الموارد التي يستخدمها وحجم ونوع الإنتاج الذي يقدمه، الوزن النسبي لكل فرع داخل القطاعات الاقتصادية، كتحديد الوزن النسبي لفرع الصناعات الإنتاجية أو الاستهلاكية داخل قطاع الإنتاج الصناعي،¹ وبمجرد القيام بهذه العملية مضافا إليها اليقين بمدى الحدائة أو التقدم التكنولوجي المحرز داخل المجتمعات، يمكن الحكم على درجات النمو الاقتصادي بها وكذا تحديد درجات التقدم والتخلف السائدة.

بعد تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي ومختلف محدداته، واضح أن هذا الأخير -الهيكل الاقتصادي- يتسم بخاصية الشمول فبالإضافة لاشتماله على الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي يتضح أنه يتضمن أيضا طبيعة النظام الاقتصادي المنظم لعملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وتطوره، ويشمل أيضا طبيعة السياسات الاقتصادية -المالية، النقدية والتجارية-، بل ويشمل مؤشرات أخرى كالتوظيف، التجارة الخارجية والموازنة العامة، وعلى العموم يبقى هناك تداخل وترابط وتغذية عكسية بين الهيكل الاقتصادي بأبعاده المختلفة والهيكل القطاعي والعكس.

2. مفهوم الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

يعبر الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي عن مدى مساهمة أو الأهمية النسبية لكل قطاع انتاجي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، كما أن الاعتماد على سلسلة زمنية لهذا الأخير تسمح بتحديد النسب المختلفة لكل قطاع ومدى مساهمتها في تكوين الناتج، وهذه الخاصية تمكن من توضيح مدى قدرة كل اقتصاد على الاقتراب أو الابتعاد من التوزيع القطاعي الأمثل والذي تكون فيه مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة الداخلة في تكوينه ذات نسب متقاربة، وتحقيق هذه الخاصية يضمن الابتعاد عن خاصية التركيز وبالتالي تحقيق التوزيع الاقتصادي الأمثل.² أي أن الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي هو عبارة عن: " إطار منظم لمجموعة الخصائص والعلاقات والنسب للقطاعات

¹ عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت -لبنان، 2003، ص 153-154.

² سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للفترة 1988-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2011، ص 40.

الاقتصادية"¹، وباختصار يمكن القول بأن الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي يعبر عن المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوينه.

ومن خلال هذا المفهوم وما سبق التطرق إليه آنفاً -مفهوم الهيكل الاقتصادي ومحدداته- يمكن القول أن الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي ما هو إلا جزء من الهيكل الاقتصادي ككل، ولكن يبقى الهيكل القطاعي يمثل الجزء الأساسي والمحدد الرئيسي لطبيعة الهيكل الاقتصادي، وعليه فإنه بتحديد الهيكل القطاعي يمكن تحديد مختلف أوجه الحياة الاقتصادية داخل أي بلد، مما يعني أن هناك ترابط وتداخل وتغذية متبادلة بينها.

ثانياً: عناصر (مكونات) الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

لقد سبق التوضيح بأن الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي، وانطلاقاً من هذه الخاصية فإن عناصر أو مكونات الهيكل القطاعي لأي بلد تتمثل في مجموع قطاعاته الاقتصادية، وتوجد ثلاث قطاعات رئيسية تساهم في تكوين الناتج المحلي داخل أي مجتمع وهي القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، والقطاع الخدمي، ويبقى هذا التقسيم هو الشائع، كما يوجد تقسيم آخر يفرق بين فروع الصناعة والذي يقسم إلى قطاع الإنتاج الأولي ويضم كلا من الزراعة والصناعة الاستخراجية، القطاع الثاني ويضم الصناعة التحويلية، القطاع الثالث ويضم قطاع الخدمات، ومن ثم فإن تحليل وتتبع تطور هذه القطاعات الاقتصادية يمكن من التعرف على مسار ودرجة التطور الاقتصادي للدول ومن ثم يمكن التفرقة بينها، فعادة ما تتسم الدول المتخلفة بارتفاع مساهمة قطاع الإنتاج الأولي، والدول الصناعية المتقدمة بالارتفاع نسب مساهمة قطاعي الإنتاج الثاني والثالث، وتالياً سوف يتم توضيح هذه القطاعات تبعا.

1. القطاع الزراعي

يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية التي تضع عليها الدول رهانات كبيرة، كونها مصدراً مهماً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، فبالإضافة إلى علاقته الوثيقة بباقي القطاعات الأخرى من خلال درجات التشابك، يعتبر القطاع المسؤول عن تحقيق الأمن الغذائي داخل المجتمعات، كما أصبح لنواتج هذا القطاع أبعاد جيوسراتيجية لا سيما في الوقت الراهن.

¹ نور شدهان عداي، زياد الذين طه طالب، دور التنوع بالهيكل الإنتاجي في زيادة الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 2003-2019، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 54، 2021، ص 521.

ويعرف القطاع الزراعي بأنه مجموع الأنشطة التي يتم بموجبها إنتاج المحاصيل الزراعية، الثروة الحيوانية وغيرها، وحتى يكون هذا القطاع فعال في الاقتصاد -من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي- يتطلب توفر مجموعة من الإمكانيات البشرية كاليد العاملة المؤهلة والطبيعية كالأراضي الصالحة للزراعة والمياه، الظروف المناخية الملائمة والمستلزمات التي تضمن الحصول على منتجات كافية ومتنوعة كالأسمدة والآلات -المكيّنة- هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب توفر التكنولوجيا الحديثة والاستثمار.

ويتسم القطاع الزراعي بجملة من الخصائص من بينها ثبات رأس المال الزراعي بنسب كبيرة على عكس باقي القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعية، فبتغير الإنتاج الزراعي يتضح أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير معه بل يكون ثابت، أيضا صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة في العمل الزراعي، فمثلا إذا ما أراد الفلاح أن يغير في محصول بعض منتجاته التي تغير سعرها فإنه يتعذر عليه تحديد مقدار الزيادة أو النقصان التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة، كذلك موسمية النشاط الزراعي فمعظم المنتوجات الزراعية تمر بمراحل متعددة كالتخزين، التسويق وغيرها، وكل مرحلة تستدعي توفر مجموعة من الشروط الأمر الذي يجعل مدة الإنتظار -بين بدء تشغيل عناصر الإنتاج والحصول على الإنتاج- طويلة نوعا مقارنة بباقي القطاعات، أيضا يتسم القطاع الزراعي بانخفاض نسب العمالة نظرا لكونه غير مربح من جهة ومن جهة أخرى اعتماده على الآلات التي تعوض عنصر العمل،¹ ناهيك عن ارتباطه بحياة سكان الأرياف -تأثر الدورة الزراعية بالعادات وتقاليده-.

إضافة إلى مجموع الخصائص السابقة التي تعتبر سلبية نوعا ما، أيضا للقطاع الزراعي مجموعة من الخصائص والمميزات إيجابية تجعله قطاعا استراتيجيا، ومن بينها تنوع إنتاج المحصول داخل المزرعة الأمر الذي يسهل عملية إنتاج المحاصيل الزراعية ذات الإنتاج والربح الوفير، وكذا الاستخدام الأمثل للأرض ما يسمح للمزارع بإضافة مجموعة من المدخلات الإنتاجية الحديثة والمتنوعة للعملية الزراعية والتي تعمل أيضا على التقليل من مخاطر المجازفة أمام تذبذب الظروف الطبيعية، أيضا من مميزاتة أن له القدرة على التحكم بدورة حياة النبات أو الحيوان من خلال التحكم في عمليات الإنتاج الزراعي، كذلك يعد ثبات الموقع الزراعي من أهم الخصائص المميزة فهو يسهل على المزارع عمليات البحث عن النظام الأمثل لاستخدام الأرض.²

¹- الهدى بورغدة ، دور وكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2014-2015، ص26.

²- منصور حمدي أبو علي، الجغرافيا الزراعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص36.

يختلف تصنيف أنشطة قطاع الزراعة من دولة إلى أخرى ولكن هناك مجموعة من الفروع التي

تتشارك فيها معظم الدول، وعادة فإن هيكل -فروع- قطاع الزراعة يقسم إلى المجموعات التالية:¹

- أنشطة زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني والخدمات المتصلة: وتشمل هذه المجموعة زراعة المحاصيل غير الدائمة كالحبوب والأرز والبقوليات والخضر، المحاصيل الدائمة كالزيتون والأعناب والنخيل، كما تشمل الإنتاج الحيواني كتربية الماشية، الأبقار والدواجن؛

- أنشطة الحراثة وقطع الأخشاب: كإنتاج الفحم في الأحراج، زراعة الأحراج، قطع الأخشاب... إلخ؛

- أنشطة صيد الأسماك وتربية المائيات: كصيد الأسماك البحرية والصيد في المياه العذبة... إلخ.

وبالرغم من تعدد الفروع والأنشطة الزراعية إلا أن هناك مجموعة من الأنشطة تكون ذات وزن نسبي كبير كالمحاصيل الزراعية غير الدائمة مثل الحبوب والأرز، فالتركيز العالمي على هذه الأخيرة ودرجة الاهتمام بها كبير جدا، ليس لبعدها الغذائي فقط وإنما لبعدها الجيوستراتيجي أيضا، وقد بلغ الإنتاج العالمي من الحبوب لعام 2020 حوالي 2776.7 مليون طن والاستهلاك بحوالي 2760.7 مليون طن خلال نفس السنة، أما في المنطقة العربية قدر إنتاج الحبوب لعام 2020 بحوالي 54.5 مليون طن واستهلاك 135.4 مليون طن لنفس السنة.²

وتكمن أهمية المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب في أنها تمثل المصدر الأساسي لغذاء الإنسان، أيضا أسعارها منخفضة مقارنة بباقي المنتجات الزراعية إضافة إلى علاقتها التشابكية مع الفروع الأخرى، فاستخدامها يمكن من تغذية الحيوانات وبالتالي إنتاج اللحوم، الألبان ... إلخ.³

وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي تحظى بها مادة الحبوب فإن الإنتاج الحيواني هو كذلك لا يقل أهمية عنها، فهو يساهم في توفير مختلف المنتجات ذات القيمة الغذائية المرتفعة كاللحوم والألبان، الأجبان والبيض وغيرها، أيضا يعتبر مورد للعديد من الفروع الصناعية فهو يمدد بها عدد من المواد الأولية، ففي مجال الصناعة الغذائية يمدد بالألبان لصناعة الجبن وفي مجال الألبسة يوفر الجلود والصوف وغيرها ومجمل هذه المعاملات تؤدي إلى تقوية العلاقات مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، أيضا فإن الإنتاج

¹ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التفتيح الرابع، الهيئة العامة للإحصاء، 2019، ص 7-12.

² تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021، ص 9. https://aoad.org/Arab_food_Security_Report_2021.pdf

³ سعد إبراهيم يوسف، أهمية محاصيل الحبوب من الناحية الاقتصادية ودورها في الأمن الغذائي، جامعة الأنبار، ص 12.

الحيواني يساهم توفير خاصية الكفاءة في استخدام الموارد، وذلك من خلال استهلاك المحاصيل الزراعية غير الصالحة للاستهلاك كالحشائش، إضافة إلى أن مخلفات الحيوانات تعتبر بمثابة سماد طبيعي للأراضي الزراعية.

وباعتبار أن إنتاج المحاصيل الزراعية يعتبر من بين المصادر الرئيسية للغذاء في جميع دول العالم وأن نقص هذه الأخيرة وعلى رأسها مادة القمح يؤدي إلى عجز غذائي كبير وكذا إنفاق مبالغ ضخمة لاستيراد المواد الغذائية اللازمة واستنزاف المواد المالية، ولعل أهم مشكلة يمكن أن تنتج عن نقص هذه المواد هو إشكالية التبعية للدول المصدرة لها¹، وبالتالي فإن هذا الأخير له العديد من الأبعاد على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، الاجتماعية بل وحتى السياسية.

فمن ناحية البعد الاقتصادي فإن توفير المواد الغذائية وخاصة الأساسية منها -الحبوب بصفة عامة- وتلبية حاجيات المستهلكين محليا يخفف من عبء الاستيراد من الأسواق العالمية -خاصة الدول النامية- فعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية يجعل هذه الدول في تبعية دائمة للدول الكبرى الأمر الذي يتقل كاهل ميزان مدفوعاتها ويجعلها في حالة عجز دائم، كما أن اللجوء إلى الأسواق الخارجية واستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية في ظل الأسعار المرتفعة للسلع الغذائية المستوردة يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بالدولة المستوردة -تضخم مستورد- مما يدفع الحكومات نحو سياسات الدعم خاصة بالنسبة للسلع الضرورية كالسميد.

وبالنسبة للبعد الاجتماعي فإن المجتمعات التي حققت أمن غذائي أو حتى مستويات متوسطة من درجات إشباع المستهلكين يجعلها في استقرار، فنقص السلع الزراعية الأساسية قد يؤدي إلى اضطرابات داخل المجتمعات، إضافة إلى التأثير السلبي على تصرفات الأفراد سواء اجتماعيا أو اقتصاديا، فالفرد يصنف ضمن المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل أي دولة.²

وبالنسبة للبعد السياسي فكما سبق الذكر فإن لجوء الدول إلى الاستيراد من دول أخرى -عادة ما تكون دول متقدمة- لديها فائض في السلع الغذائية الضرورية نتيجة لعدم وفرة الغذاء يجعل من هذه الدول التي هي بحاجة إلى الغذاء غير مستقلة في قراراتها السياسية والاقتصادية مع الدول الكبرى هذا ما يؤدي

¹ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص99.

² زيان برباح، عبد القادر سونة، التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الدراسات القانونية، المجلد6، العدد2، 2020، ص58.

إلى عدم استقرارها سياسيا، فالدول التي حققت فائض في الغذاء خاصة بالنسبة لمادتي القمح والأرز ستستخدمه كأداة ضغط -سلاح استراتيجي- على الدول التي هي بحاجة إلى غذاء -الدول النامية-.

2. القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم وبشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بل وحتى الاجتماعية لجميع دول العالم، فهو يمثل مجموع الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية لمجتمع ما، بهدف تحويل المواد الأولية أو سلع وسيطة إلى سلع نهائية، وقد تعددت الأنشطة الصناعية فمنها الصناعة الغذائية، صناعة المنسوجات... إلخ، وبعبارة أخرى فالقطاع الصناعي هو مجموعة المؤسسات ذات النشاط الصناعي -تقدم صناعات مختلفة- تستخدم مجموعة من المواد الأولية أو حتى الوسيطة، هدفها الأساسي تقديم مجموعة من البدائل الصناعية قادرة على إشباع حاجات المستهلكين.

وحتى يستطيع هذا القطاع القيام بنشاطه على أكمل وجه داخل اقتصاد ما فإنه يتطلب توفر مجموعة من المقومات، كالبنى الأساسية من طرق وشبكات نقل، قنوات الصرف الصحي، إضافة إلى بعض الموارد الاقتصادية كرأس المال اللازم لجلب الآلات والمعدات الحديثة، المواد الأولية كالكطن، الخشب، الألبان وغيرها، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب توفر الأيدي العاملة المؤهلة وذات الخبرة والرخيصة.

وللقطاع الصناعي مجموعة من الخصائص والسمات تجعله قطاعا استراتيجيا، ومن أهمها أنه يستخدم المعدات التكنولوجية الحديثة ضمن العملية الإنتاجية خاصة في مجال الصناعات الاستخراجية، كما يساهم في تعزيز علاقات التشابك القطاعي من خلال اعتماده على منتجات قطاعات أخرى خلال عمليات الإنتاج أيضا يعمل على امتصاص معدلات البطالة خاصة في مجال الصناعات التحويلية، كما يؤدي إلى تحقيق وفورات في الحجم وتراكم رؤوس الأموال ويساهم أيضا في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وأخيرا فهذا القطاع قدرة على تقليل الحاجة إلى الاستيراد من خلال توفير السلع اللازمة محليا، إضافة إلى قدرته العالية على تنويع سلة الصادرات مما يساهم في جلب النقد الأجنبي.

ويقسم القطاع الصناعي إلى فرعين أساسيين لا تقل أهميتهما عن بعض وهما الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، فالصناعة الاستخراجية تشمل كل من استخراج النفط، الغاز الطبيعي ومختلف المعادن... إلخ، وتكمن أهمية هذا الفرع في كونه يعمل على توفير المواد الأولية لباقي القطاعات الاقتصادية كالإسمنت والأسمدة الزراعية وغيرها، كما يساهم في تحقيق الفائض الاقتصادي -توفير النقد الأجنبي-

¹ -الخامسة سياجي، أثر الهيكل التنافسي للسوق على أداء الصناعة دراسة حالة قطاع الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2017-2018، ص 5-6.

خاصة في حالة ارتفاع أسعار البترول، أيضا يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية هذا بالنسبة للدول الكبرى التي تعمل على تحويل الصناعات الاستخراجية على عكس الدول النامية التي تقوم بتصديرها في شكلها الأولي، كما أن لهذا الفرع قدرة على امتصاص معدلات البطالة فبالرغم من أنه يعتمد بالدرجة الأولى على الآلات إلا أنه في الحقيقة يحتاج إلى يد عاملة تقوم بإدارة هذه الآلات إضافة إلى اليد العاملة التي تقوم بأعمال أخرى لا يمكن للآلات أن تقوم بها.

وبناء على ذلك يتضح أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يساهم في تقليل من أهمية الصناعات الاستخراجية أنها تعتبر من الموارد الاقتصادية الناضبة والملوثة للبيئة، وكذا جعل بعض الدول -خاصة النامية- من هذه الأخيرة السلعة الوحيدة التي تغطي على تكوين الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي مما جعل من اقتصادات هذه الدول ذات ارتباط كبير بأسواق تصريفها، كما أن التقلبات في أسعارها - خاصة في حالة الانخفاض- يجعلها تعاني من أزمات وعدم استقرار بل وحتى عدم القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة للصناعة التحويلية فهي تشمل كل من الصناعات الغذائية، النسيجية، الكيماوية، صناعة الورق...إلخ، وللصناعة التحويلية أهمية تتعدى الصناعات الاستخراجية فهي تساهم في تعزيز الإستقلال الاقتصادي فامتلاك السلع الناتجة عن صناعات تحويلية -خاصة غذائية منها- محليا لن يدفع بالدول إلى اللجوء للخارج من أجل استيرادها، أيضا تساهم في تعزيز الإستقلال السياسي فعدم اللجوء إلى دول خارجية من أجل الحصول على سلع تحويلية، يمكن من الابتعاد عن استخدام الدول لهذه السلع كأداة ضغط على الدول المحتاجة إلى سلع تحويلية، وبالتالي فإن نضوج قطاع الصناعات التحويلية هو عامل جدا لتعزيز الإستقلال الاقتصادي بل وحتى السياسي.¹

كما أن الصناعات التحويلية تساهم في تحقيق التكامل والتنمية وذلك من خلال صناعة منتجات ذات جودة وبأقل سعر كما أنها تطيل من دورة حياتها -سلع الغذائية مثلا-، وهذه الخاصية تعمل على توفير عدد أكبر من السلع وبالتالي استهداف أكبر قدر ممكن من السكان هذا ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لمعظم دول العالم، كما أن احتواء أي بلد على قطاع صناعي يستحوذ على حصة الأكبر من السلع

¹ - يعقوبن صليحة، واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصادات العربية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، قسم أ، 2020، ص171.

الاستهلاكية، وسيطة ونتاجية سيكون له أثر إيجابي على الاقتصاد القومي من خلال بناء أساس مادي يساهم في تنمية باقي فروع وأنشطة الاقتصاد القومي.¹

وللصناعات التحويلية قدرات كبيرة على تنويع الهيكل الاقتصادي فهي تقلل من نسب الاعتماد على المورد الوحيد -النفط أو منتج آخر-، وهذا من خلال اللجوء إلى صناعات عديدة غذائية، ملابس... إلخ وتساهم أيضا في تخفيض معدلات البطالة وبناء قاعدة صادرات متينة فامتلاك قاعدة رصينة من الصناعات التحويلية هو سلاح ذو حدين فمن جهة فهو يساهم في تقوية البنى الاقتصادية داخل أي بلد ومن جهة أخرى فهو ينوع من قاعدة صادراتها، وعليه ففوة الصناعات التحويلة داخل أي بلد تزيد من قدرتها على التصدير مما يؤدي إلى زيادة رأس المال.

3. قطاع الخدمات

بمرور الزمن وخاصة في الوقت الراهن أصبح هناك اهتمام كبير بقطاع الخدمات إلى درجة أن هناك بعض الدول اقتصادها يقوم على قطاع الخدمات فقط، فتعدد الخدمات التي يتلقاها الانسان في حياته اليومية ساهمت وبشكر كبير في تزايد أهمية ودور هذا القطاع داخل اقتصادات الدول.

وبالرجوع إلى الماضي يتضح أن قطاع الخدمات لم يحظى بذلك الاهتمام الكبير، فقد كان رأي العديد من الاقتصاديين أنه يصنف ضمن القطاعات الاقتصادية غير المنتجة والتي لا تعطي أي قيمة مضافة للاقتصاد، فبداية من القرن الثامن عشر استطاع الاقتصادي آدم سميث التمييز بين المخرجات الملموسة كالزراعة والصناعة والمخرجات غير الملموسة كمجهودات الأطباء والمحامين وغيرها، فمثل هذه الخدمات يعتبرها غير منتجة، وظل هذا الفكر سائد إلى غاية ظهور ألفريد مارشال الذي استطاع انصاف هذا القطاع من خلال كتاباته والتي مفادها أن أي شخص يقدم خدمة فهو قادر على تحقيق منفعة للمستفيد منها تماما كأني شخص ينتج سلع ملموسة.²

وهذا التضارب الكبير في آراء الاقتصاديين حول القطاع الخدمي ساهم ولو بشكل غير مباشر في جعله يفتر إلى وجود مفهوم واضح وشامل له، إلا أن أغلب الاقتصاديين اتفقوا على أن الخدمات هي عبارة عن: مجموعة الأنشطة غير الملموسة هدفها الأساسي تلبية حاجيات الزبون.

¹ أحمد إبراهيم عبد العال حسن، التعاون الصناعي بين التحديات وآفاق التفاعل مع المتغيرات المعاصرة، اتحاد الغرف العربية، جامعة المنصورة، 2018، ص5.

² كريمة توفيق، أثر التمكين الإداري على تحسين جودة الخدمة دراسة حالة المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط-الجزائر، 2015-2016، ص67.

وقد كان هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تنامي دور قطاع الخدمات ومن بينها إعادة هيكلة القوى العاملة في القطاعات الصناعية والزراعية بسبب الزيادة في طلب قطاع الخدمات على اليد العاملة الناتج عن نمو الطلب على مختلف الخدمات التقليدية والجديدة، إضافة إلى تزايد احتياجات المختلفة للمنظمات العامة أو الخاصة منها -صناعية، زراعية وتجارية- إلى الخدمات الداخلية كخدمات المحاسبة، الترويج الصيانة وغيرها والخدمات الخارجية -معرفة حاجات الزبائن وسلوكهم ومدى تأثيرهم بمختلف العوامل الديمغرافية، الوعي الثقافي، الاجتماعي والصحي وكذا نمط الحياة-، إضافة إلى توجه مختلف رؤوس الأموال -الاستثمارات- نحو هذا القطاع وذلك لاعتقاد مجموعة من المستثمرين أنه الأكثر ربحاً من باقي القطاعات، كما أن حاجة الكثير من السلع المادية إلى الخدمات الداعمة خاصة بعد البيع كخدمة ضمان الصيانة، إضافة إلى تزايد الوعي الثقافي، التعليمي، الصحي، المصرفي والمالي لدى الأفراد أدى إلى طلب المزيد من الخدمات لسد هذه الحاجات المتزايدة كلها كانت سبباً مهماً في تنامي دور هذا القطاع.¹

وإضافة إلى مجموعة الأسباب السابقة كان هناك مجموعة من المقومات أو العوامل ساهمت في نمو قطاع الخدمات ومن بينها غياب النصوص القانونية في أغلب قطاعات الأعمال التي تنشط ضمن قطاع الخدمات كالاتصال، الكهرباء، النقل، إضافة إلى خصخصة القطاع العام الخدمي وتحويله إلى وحدات اقتصادية ذات ملكية خاصة، وكذلك مجموعة التطورات التكنولوجية الحديثة التي ساهمت في تسهيل العلاقات مع الزبائن خاصة قطاع الاتصالات، إضافة إلى اتساع مجال المؤسسات الخدمية وبالتالي ارتفاع مستوياتها وتدقيق جودتها وكذا تحسن المستوى المعيشي للأفراد مما أدى إلى بحثهم عن خدمات صحية وأخرى ترفيهية غير تلك الموجهة للاستهلاك.²

¹ - محمود جاسم الصميدى، ردينة عثمان يوسف، تسويق الخدمات، دار العلمية للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2010، صص 20-21.

² - أنظر:

- سفيان بوصالح، عبد الناصر بوتلجة، دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 2، العدد 2، 2015، صص 84؛

- سفيان بوصالح، التحكم في جودة الخدمة البنكية دراسة نوعية كمية في البنك الجزائري BNA، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2015-2016، صص 7.

ولقطاع الخدمات مجموعة من الخصائص من بينها اللاملموسية، التلازمية -التماسك-، عدم التماثل -تجانس الخدمة، عدم الملكية، عدم القدرة على التخزين -الزوال- تذبذب الطلب-، صعوبة تقييم الخدمة من قبل الزبون.¹

كما أن هيكل أو بنية قطاع الخدمات وعلى خلاف باقي القطاعات الاقتصادية يتصف بدرجة عالية من التنوع والاختلاف، فهو يقسم إلى خدمات البناء والتشييد، خدمات توصيل الكهرباء والغاز وتكييف الهواء كتوليد ونقل الطاقة وتوصيل الوقود... إلخ، خدمات امدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات، خدمات الإقامة والإطعام كالفنادق وسكن الطلاب... إلخ، خدمات المعلومات والاتصال كأنشطة البرمجة والإذاعة... إلخ، الخدمات المالية وأنشطة التأمين، الخدمات العقارية كتأجير العقارات، خدمات الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الالزامي، خدمات التعليم والصحة والخدمات الترفيهية، خدمات المقابر والدفن، خدمات المساجد... إلخ.²

وبالنظر إلى مختلف الفروع الخدمية يتضح أنه توجد بعض الفروع تصنفها مجموعة من الدول على أنها قطاعات اقتصادية ولعل أهمها هو قطاع البناء والتشييد فالعديد من الدول تعتبر هذا الأخير قطاع اقتصادي لا يقل أهمية عن باقي القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من الفروع الخدمية ذات أهمية ولها قدرات عالية على المساهمة في تقدم وازدهار كل بلد، بل وحتى جميع الاقتصادات تسعى جاهدة بغية تطويرها والارتقاء بها، ومن بينها خدمات التعليم والصحة، خدمات المالية المصرفية، خدمات النقل والاتصالات.

فبالنسبة للخدمات الصحية والتي تمثل مجموع الخدمات التي يقدمها القطاع الصحي على مستوى دولة ما، سواءا كانت علاجية موجهة للفرد أو وقائية موجهة للمجتمع والبيئة أو حتى إنتاجية -إنتاج الأدوية

¹ - لمزيد من المعلومات أنظر:

- نادية دواس، أثر سياسات المزيج التسويقي لخدمة النقل على تنمية سلوك مسؤول لدى الافراد -دراسة حالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه حضري للجزائر العاصمة etusa-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2017-2018، ص ص 21-30؛

- حميد شكر عبد الأمير، استراتيجيات تسويق الخدمات والأداء التسويقي: الدور الوسيط للمعرفة التسويقية -دراسة عينة من المؤسسات الخدمية في مدينة بغداد-، أطروحة دكتوراه في إدارة الاعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2020، ص18.

² - التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التتقيح الرابع، مرجع سبق ذكره، ص 120-257.

والمستحضرات الطبية... إلخ، الهادفة إلى الرفع من جودة القطاع الصحي،¹ فتوفر أي دولة على خدمات صحية ذات جودة عالية يساعد على تحسن نوعية الحياة من خلال الاهتمام أكثر بحياة الناس كالكشف المبكر عن الأمراض والوقاية منها، أيضا تصبح قادرة على مواجهة الأمراض والأوبئة والقضاء عليها في وقت قياسي.

أما بالنسبة للخدمات التعليمية فتتمثل في مجموعة الوظائف الهادفة إلى كسب الزبائن -الطلبة، من خلال تلقينهم المعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنهم من تلبية توقعات الأطراف المستفيدة -منظمات الأعمال-،² ولخدمة التعليم -التعليم الجيد- العديد من المزايا فمن الناحية الاقتصادية هو يساهم في تخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية -طبيعية، مالية- وهذا من خلال توفير القدرات الإدارية والتنظيمية لها القدرة على ذلك،³ يؤدي أيضا إلى توفير مدخلات -يد العاملة المؤهلة- لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بما في ذلك باقي فروع قطاع الخدمات وظهور براءات الاختراع والتكنولوجيا الحديثة وكذا سهولة إدارتها والتعامل معها من قبل أفراد المجتمع، أما على المستوى الاجتماعي فهو يساهم في ارتفاع الوعي ونمو الثقافات داخل المجتمعات، كذلك فإن تزويد الفرد بالمعلومات يساهم وبشكل فعال في زيادة طموحاته في الحياة مما يحفزها على بدل المزيد من الجهد بغية تحسين مستواه المعيشي وتحقيق رفاهيته.

وصحيح أن معظم الخدمات المقدمة ضمن قطاعي التعليم والصحة تتميز بأنها غير إنتاجية ولكن المنافع والأبعاد الناتجة عنها ذات وزن نسبي أكثر من بعض الخدمات الإنتاجية فيكفي أن أغلب القطاعات الاقتصادية إذ لم تكن كلها تحتاج إلى هاذين الخدمتين -سواء بشكل مباشر أو غير مباشر-، حتى تستطيع القيام بعملياتها الإنتاجية.

ومن بين مجموعة الخدمات المهمة هناك الخدمات المصرفية والمالية فالرفع من جودة هذه الأخيرة يعود على المجتمع بالعديد من الفوائد، وهذا لما لها من أهمية بالغة على كافة أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة إذا لم يكن هناك تعقيدات كبيرة داخل المؤسسات المسؤولة عن تقديم هذه الخدمات، فسهولة الإجراءات إضافة إلى حسن التعامل مع الزبائن يؤدي إلى شعوره بالأمان اتجاه هذه المؤسسات مما

¹ -وفاء سلطاني، تقييم مستوى الخدمات الصحية في الجزائر وآليات تحسينها -دراسة ميدانية لولاية باتنة-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة 1، باتنة-الجزائر، 2015-2016، ص5.

² -بصير خلف خزل، واقع تطبيق أبعاد جودة التعليم العالي وأثرها في تنمية الالتزام التنظيمي: دراسة استطلاعية لعينة من مدرسي جامعة كركوك، مجلة اقتصادات المال والأعمال، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 477-478.

³ -فليح خلف، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص157.

يزيد من ولائهم وهذا يترجم من خلال توجيههم نحوها لادخار واستثمار أموالهم وبالتالي زيادة الحصص السوقية لهذه المصارف -استقطاب رؤوس الأموال المحلية وحتى الأجنبية- مما يساهم في توسيع قاعدة الاستثمارات، رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة في تكوين القيم المضافة للنتائج المحلي الإجمالي، كما أن اتساع نشاط البنوك وسعيها الدائم لإيجاد طرق جديدة لبلورة خدماتها بغية إشباع الحاجات المتزايدة للزبائن يساهم في زيادة البحث عن يد عاملة جديدة، مما يسمح بتخفيض معدلات البطالة.

أما بالنسبة لخدمات النقل فهي كذلك تحظى بأهمية بالغة كونها تسهل تنقل الأشخاص من مكان إلى آخر سواء داخل أو خارج الوطن، أيضا تسمح لمنشآت ومنظمات الأعمال بنقل منتجاتهم وبالتالي المساهمة في خلق قيمة للسلع بمختلف أنواعها والمساهمة في توصيلها للزبائن، كذلك تؤدي إلى خلق القيمة لقطاعي الصناعة والزراعة بمختلف فروعهما فمثلا في مجال الصناعة الاستخراجية لن تكون هناك قيمة لمختلف الطاقات المستخرجة -نفط، غاز، فحم- إذا لم تتوفر خدمات نقل تعمل على توصيلها إلى أماكن الانتفاع بها، أيضا تساهم هذه الخدمات في انتعاش التجارة الخارجية وتوفير العملة الصعبة من خلال توفير السفن والطائرات لنقل البضائع بمختلف أنواعها، كما تساهم في رفع المستوى الترفيهي لدى الأفراد من خلال توفير مختلف وسائل النقل لتنشيط الرحلات ضمن أوقات الفراغ مما يساهم أيضا في تنشيط قطاع السياحة.

أما بالنسبة لخدمات المعلومات والاتصالات ففي الوقت الراهن وفي ظل التقدم والتطور التكنولوجي الحاصل أصبحت من ضروريات الحياة الاجتماعية وحتى الاقتصادية كونها تعمل على توفير الجهد والوقت الوصول إلى المعلومة بأقل تكلفة، أيضا تسهل عمليات نقل وتبادل المعلومات بين المؤسسات أو الأشخاص سواء كان داخل أو خارج البلد -تقريب المسافات-، كذلك تساهم بطرق غير مباشرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والقيم المضافة للنتائج المحلي الإجمالي فتقليل تكاليف الحصول على المعلومات أثناء العملية الإنتاجية يساهم في زيادة أرباح الشركات ومن ثم زيادة نسب مساهمة هذه الأخيرة في تكوين الناتج، تؤدي أيضا إلى تخفيض معدلات البطالة من خلال تزايد عدد المؤسسات الناشطة ضمن هذا المجال وزيادة طلبها على اليد العاملة، أيضا تؤدي في توفير كل ما تحتاجه الإدارات من معلومات بسرعة ودقة وبأقل تكلفة، إضافة إلى عملها على تحسين جودة باقي القطاعات الاقتصادية وفروع قطاع الخدمات كالتهليم والخدمات المصرفية... إلخ.

كما ينتج عن هذا القطاع مجموعة من الفوائد تعود على المنظمات خاصة في ظل التكنولوجيا الحديثة ومن بينها تقليل الحاجة للمقابلات واستخدام البريد الإلكتروني، التخلص من بعض الأعمال الروتينية كالبحث

في الملفات التقليدية، زيادة المخرجات الأكثر تطوراً وتلبية الحاجات، ارتفاع مستوى وجودة الخدمات وزيادة رضا الزبون، بساطة الإجراءات وعدم تعقد النماذج اللازمة لسير العمل داخل المنظمة.¹

المطلب الثالث: عموميات حول إختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

تتصف اقتصادات العديد من الدول خاصة النامية منها بالاختلال في بنية ناتجها المحلي نتيجة لاعتمادها على مورد وحيد كالنفط مثلاً، بالإضافة إلى ضعف أغلب السياسات الاقتصادية الهادفة إلى ترقية قطاعاتها الاقتصادية وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، الوضع الذي خلف تشوهات في هيكلها الاقتصادية.

أولاً: مفهوم وأسباب إختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

كما تم الإشارة سابقاً أن الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي يعبر عن نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينه، وبناءً على ذلك يجب أن تكون نسب مساهمة هذه القطاعات متوازنة ويكون الاقتصاد نتيجة ذلك أقل عرضة لتقلبات الإنتاج والأسعار، وعليه فإن إختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي هو عبارة عن إختلاف نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين القيم المضافة له، أي ارتفاع مساهمة قطاع اقتصادي على حساب باقي القطاعات الاقتصادية أو حتى سيطرة إحدى فروع القطاعات -ليس قطاعاً كاملاً-.

ويشير الاقتصادي Simon أن إختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي هو: "عبارة عن حساب الفرق بين الأهمية النسبية لكل قطاع إلى الناتج المحلي وكذا الأهمية النسبية للأيدي العاملة لكل قطاع إلى إجمالي الأيدي العاملة، ومن ثم جمع درجات الاختلالات القطاعية ومقارنتها مع مثيلتها من الدول المتقدمة والتي لا تزيد نسبتها عن 20%".²

من بين جملة الأسباب التي يعزى لها إختلال الهياكل القطاعية بشكل عام هناك:

- التخصّص بالإنتاج الأولي: هي الحالة التي يتم فيها تصدير السلع في شكلها الأولي دون إتمام باقي مراحل الإنتاج كما هو الحال بالنسبة للصناعات الاستخراجية³؛

¹ - سكر كنزة، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ترشيد القرارات في العمليات التجارية دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018-2019، ص20.

² - عدنان حسين يونس وآخرون، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2012، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 10، 2015، ص107.

³ - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص30.

- **ضعف الطاقة الإنتاجية:** لعل أهم سبب هو انخفاض الوزن النسبي لإنتاجية عوامل الإنتاج خاصة عنصر العمل فمدخلات هذا الأخير التي لا تواكب بدرجة مناسبة باقي مدخلات عناصر الإنتاج الأخرى ك رأس المال، كما أن انخفاض المستوى الصحي والتعليمي مضافا إليه التخلف التكنولوجي وانخفاض معدلات الاستثمار ضمن هذه المجالات ساهم وبشكل كبير في انخفاض مستوى إنتاجية القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى تدني نسب مساهمتها في تكوين الناتج؛¹
- **ازدواجية الاقتصاد:** هناك العديد من الدول التي تفشت فيها هذه الظاهرة، فالإقتصاد المزدوج يعبر عن الحالة التي ينشط فيها وبشكل منفصل قطاعين اقتصاديين مختلفين -قطاع صغير وحديث مقابل قطاع كبير وتقليدي-، مما يؤدي إلى انعدام الترابط الاقتصادي بين هذه القطاعات؛²
- **تخلف طرق الإنتاج:** يعتبر هذا الأخير من أهم الأسباب المؤدية إلى ضعف توسع القطاعات الاقتصادية فوسائل الإنتاج وخاصة في الدول النامية تتسم بالبدائية مما يؤدي إلى سيادة علاقات الإنتاج البدائية؛³
- **الندرة النسبية لبعض أو كل عناصر الإنتاج المكتملة لعملية الإنتاج:** فهذه الأخيرة من شأنها المساهمة في زيادة الاستثمارات في القطاع المتقدم وتوفير فرص العمل به؛⁴
- **انتشار ظاهرة البطالة -البطالة المقنعة-:** من أبرز الأسباب المؤدية إلى اختلال الهيكل القطاعي هو اختلال التوازن بين العرض والطلب على اليد العاملة، فزيادة إقبال الأفراد على بعض الأنشطة الاقتصادية ذات الموارد الاقتصادية القليلة ينتج عنه ارتفاع في التشغيل وانخفاض في الإنتاجية؛⁵
- **الأسعار النسبية لبعض السلع الأساسية:** تعتبر عدم جدوى المنتج المحلي الصناعي أو الزراعي مقارنة بمثليه المحلي من أهم الأسباب المؤدية إلى اختلال الهيكل القطاعي، فالأسعار المرتفعة لبعض

¹ - عزيزة بن سمية بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، بتلاء ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2014، ص46.

² - اياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة -التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي-، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص362.

³ - فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص34.

⁴ - طارق عبد الحسين العكيلي، اقتصادات الموارد البشرية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص43.

⁵ - نور دهشان عداي، لورنس يحي صالح، فاعلية الانفاق العام في تصحيح الاختلال في الهيكل الإنتاجي بالاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد123، 2020، ص 21.

السلع الأساسية اللازمة أثناء العملية الإنتاجية كالكهرباء والوقود ساهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار المنتج المحلي مما دفع إلى التوجه نحو المنتج الأجنبي؛¹

- ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي: العادات المختلفة في أغلب الدول النامية تدفع إلى ارتفاع نسب الإنفاق والذي يكون أغلبه في شكل استهلاك بذخي مما ساهم في هدر الموارد المالية.²

ثانياً: أنواع الاختلال في الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

تشير أنواع الاختلال في الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي إلى مجمل الاختلالات التي تصيب القطاعات الاقتصادية المكونة للنتائج المحلي الإجمالي، وبما أن جميع اقتصادات العالم تقسم القطاعات الاقتصادية إلى ثلاث قطاعات رئيسية، وبالتالي فإن الاختلال سيكون ضمن هذه القطاعات المتمثلة في الزراعة، الصناعة والخدمات.

1. اختلال قطاع الزراعة

بما أن هيكل القطاع الزراعي يتمثل في نسب مساهمة مختلف الفروع الزراعية -محاصيل زراعية الدائمة وغير الدائمة، إنتاج حيواني، صيد بحري... إلخ-، وبالتالي فإن الاختلال الناشئ ضمن هذا القطاع يعبر عن النمو غير المتوازن وعدم تساوي نسب مساهمة مختلف الفروع الزراعية في تكوين القيم المضافة لهذا القطاع، بل وحتى عدم تكافئها والإمكانات الزراعية -أراضي زراعية، إنفاق زراعي... إلخ-، وقد تعددت الأسباب -العوامل- المؤدية إلى نشوء هذه الاختلالات، من بينها بدائية طرق وأساليب الإنتاج الزراعي -تخلف تكنولوجي- الناتج عن ضعف تطور القطاع الصناعي الذي كان من الممكن أن يساهم في تطوير وتحديث وسائل الإنتاج المستخدمة فيها.³

كما أن تفشي ظاهرة الاستهلاك الذاتي للمنتجات الزراعية وعدم دخولها إلى الأسواق يعتبر من بين مسببات إختلال القطاع الزراعي هذا بالإضافة إلى ظاهرة البطالة المقنعة التي تسوده مما أدى إلى انخفاض القيم المضافة للسلع الزراعية ومن ثم انخفاض التراكم الرأسمالي في القطاع الزراعي، ومن بين الأسباب كذلك قلة رؤوس الأموال المستثمرة في الزراعة إضافة إلى صغر الملكيات الزراعية كما هو الحال في

¹- الخفاجي سمير سهام داوود، أثر الاختلالات الهيكلية على التضخم حالة دراسية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، 2013، ص 285.

²- نور دهشان عداي، لورنس يحي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³- فليح حسن خلف، اقتصادات العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، اردب-الأردن، 2012، ص 59.

أغلب الدول العربية الأمر الذي يجعل هذا الاستثمار غير مجزي، إضافة إلى ارتفاع نسب المخاطرة في بعض الأعمال الزراعية، كما أن انفراد كبار المزارعين في الحصول على الموارد والثروات على حساب صغار المزارعين الذي لا يستطيعون مواجهة مخاطر العمل -عدم العدالة في توزيع الموارد والدخول الزراعية-، إضافة إلى انتهاج السياسات الزراعية الغامضة والضعيفة والتي تكون مقتبسة ولا تتناسب الدول النامية¹ ساهم هو الآخر في زيادة درجات الاختلال داخل القطاع الزراعي.

ولعل أهم أسباب اختلال القطاع الزراعي أيضا عملية النزوح الريفي إلى المدن وتغير أذواق المهاجرين واكتسابهم لأنماط جديدة من الاستهلاك -تغير نوعية الغذاء وزيادة الطلب عليه- مما ساهم في تخلف القطاع الزراعي.²

وعليه فمجملة هذه الأسباب والعوامل ساهمت في اختلال القطاع الزراعي من جهة ومن جهة أخرى عرقلة مسار النمو والتنمية الاقتصادية، فالاختلال الناشئ ضمن هذا القطاع يؤدي إلى ضعف علاقات التشابك القطاعي، فالقطاع الصناعي وخاصة قطاع الصناعة التحويلية تقوم على مقومات وموارد زراعية بالتالي فإن الاختلال الناشئ ضمن قطاع الزراعة -انخفاض إنتاجيته- سيؤدي إلى عرقلة نمو هذا القطاع.

2. اختلال الهيكل الصناعي

تعتبر هيمنة قطاع الصناعة الاستخراجية على تكوين الهيكل القطاعي الناتج المحلي الإجمالي على حساب باقي الفروع الصناعية وخاصة التحويلية منها من بين أهم الأسباب التي تساهم في اختلال البنية الصناعية خاصة في الدول النامية، وهناك مجموعة من الأسباب زادت من حدة الاختلال كعجز الصناعات الصغيرة على تلبية احتياجات المصانع الكبيرة فأغلب الصناعات الصغيرة الناشئة في الدول النامية تحتاج إلى دعم كبير حتى تستطيع تلبية احتياجات المصانع الكبرى وهذا بسبب ضعف أنظمة التمويل والبنى التحتية وكذا غياب اليد العاملة المؤهلة، أيضا استيراد بعض الأنماط الإنتاجية من آلات أو أساليب لا تتوافق ومتطلبات السوق المحلي ساهم في انخفاض الطلب على المنتجات مما ينعكس سلبا على مؤشرات الإنتاجية

¹- أنظر:

- جدوع علي شرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص178.

- حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي -مفاهيم وتجارب-، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان -الأردن، 2014، ص23-25.

²- هند غانم محمد المحنة، الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة 1994-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2014، ص36.

لنتلك الصناعات -عدم توافق الهياكل الإنتاجية مع احتياجات السوق المحلي وعدم قدرتها على المنافسة الخارجية، كذلك ضعف القاعدة التكنولوجية يعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى اختلال الهياكل الصناعية فأغلب الدول النامية تفتقر إلى وجود قاعدة تكنولوجية وتعتمد على الخارج للحصول عليها.¹

كذلك من بين أسباب اختلال القطاع الصناعي ضعف الخدمات المصاحبة لقطاع الصناعة كخدمات النقل والاتصال، الصرف الصحي، الماء والكهرباء واقتصار العمليات الإنتاجية على شكلها الأولي وعدم استمرار عمليات تحويلها إلى سلع أخرى ذات قيم مضافة للاقتصاد -ضعف تطور الصناعة التحويلية مقارنة مع الصناعة الاستخراجية-، مما ساهم في افتقار الدول النامية إلى وجود قاعدة صناعية متينة وسائدة قادرة على أحداث تنمية اقتصادية كذلك الموجودة في الدول الغربية المتقدمة بل وأدى بشكل مباشر إلى عدم التوازن في إنتاجية الفروع الصناعية.²

ومن أسباب الاختلال أيضا هيمنة رؤوس الأموال الأجنبية وأجهزتها على المؤسسات الاقتصادية وعملياتها التجارية من خلال سيطرتها على مكاتب الاستيراد والتصدير والبنوك، ناهيك زيادة الاستثمارات الأجنبية والقروض في الدول النامية مما أدى إلى سيطرة الدول المتقدمة على اقتصاداتها ووقف حاجزا بينها وبين التصنيع، كذلك الارتباط الشديد بين اقتصادات الدول النامية والأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة، وأخيرا الاستغلال الاقتصادي للدول النامية من خلال التفاوت في أسعار صادرات الدول النامية من المواد الأولية وواراداتها من منتجات مصنفة في الدول المتقدمة.³

¹ - إسلام عبد السلام رجب، إمام علي كامل خليل، الاختلالات الهيكلية في قطاع الصناعة المصرية (دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 7، العدد 1، 2021، ص 458-489.

² - أنظر:

- هند غانم محمد المحنه، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ - غازي محمد ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن 1989-2003، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص 51.

3. اختلال قطاع الخدمات

يساهم قطاع الخدمات وعلى غرار باقي القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعة التحويلية والزراعة بنسب معتبرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في بعض اقتصادات الدول النامية وخاصة النفطية منها فالارتفاع أسعار البترول وتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دفع إلى زيادة الطلب على بعض الخدمات.

لكن وعلى الرغم من تنامي دور الخدمات داخل اقتصادات الدول وارتفاع نسب مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لا يمكن النفي أن هذا الأخير يعاني من الاختلالات داخل هيكله، وترجع أسباب هذا الاختلال إلى العديد من العوامل كتهور التعليم -عدم توافق مخرجاته ومتطلبات سوق العمل- وارتفاع نسب الأمية مقارنة بالدول المتقدمة، انخفاض الاستثمارات الموجهة إلى بعض فروع هذا القطاع خاصة في مجال الصحة وذلك لارتفاع نسب المخاطرة بها، أيضا تعقد وطول الإجراءات والمعاملات سواء في البنوك أو حتى داخل الإدارات الحكومية مما ساهم في عزوف الأشخاص عن التعامل مع البنوك، كذلك رداءة سبل النقل والمواصلات، أيضا رداءة سبل وطرق ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما ساهم في جعل الدول النامية تعيش في تخلف كبير ويأتي هذا الأخير على رأس الأسباب التي ساهمت وبشكل مباشر في اختلال قطاع الخدمات، وكإضافة على ما سبق فإن انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية ساهم وبشكل مباشر في انخفاض الطلب على بعض الخدمات، خاصة المتعلقة بالترفيه كالخدمات السياحية والسفر مما أدى إلى انخفاض مساهمة هذه الأخيرة في تكوين الناتج.

ثالثا: مظاهر وأبعاد اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

بعد تحديد جملة الاختلالات التي تصيب الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، أهم الأسباب المؤدية إليها، اتضح أن هناك جملة من المظاهر تصيب اقتصادات الدول التي تعاني من هذه الاختلالات ومن بين هذه المظاهر ما يلي:

1. **ظهور الاقتصادات الريعية**، والتي تتمثل في مجموعة الدول النامية التي تعتمد على إنتاج وتصدير مورد واحد كما هو الحال بالنسبة للدول التي تعتمد على مادة النفط انتاجا وتصديرا، فهذه الدول أكثر عرضة لتقلبات أسواق الخارجية؛
2. **زيادة التبعية الاقتصادية للخارج**: فأغلب الدول النامية تكون في تبعية للدول المتقدمة من خلال أن التكنولوجيا المستخدمة في مؤسساتها الاقتصادية والاستثمارات داخل هذه الدول تابعة لدول متقدمة،

إضافة إلى أن المواد الأساسية التي تحتاجها الدول النامية خاصة الغذائية منها يتم استيرادها من هذه الدول مما ساهم في زيادة درجة التبعية للدول المتقدمة؛

3. انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض المستوى المعيشي؛

4. انخفاض الإنتاج: تمثل هذه الأخيرة أهم مظاهر اختلال الهيكل القطاعي، فالأسباب المختلفة للاختلالات الهيكلية سالفة الذكر والتي من أهمها بدائية وسائل الإنتاج ونقص رأس المال ستؤدي حتما إلى انخفاض إنتاجية القطاعات الاقتصادية؛

5. لعل أهم مظهر يكمن أن يصيب أي اقتصاد يعاني من هذه الاختلالات هو التخلف الاقتصادي.

ومن الأبعاد المترتبة عن اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي أنه يمتد إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى والتي تعكس هيكل الاقتصاد ككل وتشمل:

1. اختلال التوازن الخارجي

ينتقل تأثير اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي إلى العديد من الموازين الفرعية لميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري -الصادرات والواردات-، فاعتماد بعض الدول على تصدير مورد واحد كالنفط مثلا يجعل من سلة صادراتها غير متنوعة وتعاني من اختلالات -ضعف إمكانات الدولة وعدم قدرتها على تعويض سلة صادراتها بسلع أخرى-، كما أن لجوء بعض الدول إلى استيراد بعض السلع الأساسية خاصة الغذائية وعدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات يساهم هو الآخر في اختلال هيكل الواردات، وبهذا فإن هيمنة إنتاج قطاع أو فرع اقتصادي على التكوين القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي على حساب باقي القطاعات الاقتصادية - اختلال هيكل الإنتاج- يساهم في نشوء اختلال داخل الميزان التجاري سواء من خلال عرض السلع المحلية -الصادرات- أو حتى الطلب على السلع الأجنبية - الواردات- مما يؤثر أيضا على سعر صرف العملة المحلية -عدم التوسع في الصادرات يعني سعر صرف أقل - وسعر الفائدة أقل -فتخفيض سعر الصرف يساهم في تخفيض أسعار الفائدة، وبهذا فإن اختلال الهيكل الإنتاجي يتعدى اختلال الميزان التجاري ليؤثر أيضا على تدفقات رأس المال من وإلى الداخل وبالتالي تراجع احتياطي النقد الأجنبي، وبهذا تصبح الدول التي تعاني من اختلال في تكوين هيكلها القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها -زيادة المطالبة المستحقة للدولة من الدول الأخرى على حقوقها تجاه تلك الدول- أي زيادة جانب المدين على الدائن -زيادة المديونية الدولية- وإن لم تقم هذه الدولة أو مجموعة الدول بتسديد ديونها ستقع في أزمة مديونية.

ومختلف هذه العوامل والأسباب - ضعف القدرات الإنتاجية، ضعف التصدير والتوجه نحو الاستيراد - تؤثر وبشكل سلبي على اقتصادات الدول مما يساهم في نقص السيولة على مستوى الدول النامية بصفة خاصة - ضرورة من أجل تحقيق التنمية-، وانتشار هذه الظاهرة -نقص السيولة- على مستوى الدول النامية لا يمكن علاجه عن طريق توسيع عرض عملاتها كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة وذلك كون عملاتها لا تعتبر من أشكال السيولة الدولية، وهذا كنتيجة لعدم قبول التعامل بها على نطاق دولي مما يجعل من نقص السيولة دائما على مستوى الدول النامية؛¹

2. الاختلال على صعيد المالية العامة

يؤدي اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي إلى تركيز الإيرادات العامة على مصدر وحيد -عدم تنوع الإيرادات-، الأمر الذي ينتج عنه العديد من الآثار السلبية في حالة تراجع موارد ذلك المصدر كما يؤدي اختلال النشاط الإنتاجي إلى سوء توزيع الانفاق العام -غياب سياسات ترشيد الانفاق-، ناهيك عن أن هذا الاختلال يؤدي إلى زيادة تمويل الانفاق العام من خلال التمويل بالعجز؛

3. الاختلال على صعيد التوظيف

يؤدي اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي -اختلال النشاط الإنتاجي- إلى تمركز التوظيف ضمن قطاع أو نشاط معين، مما يساهم في ارتفاع معدلات البطالة، هدر مورد العمل... إلخ. اتضح من خلال هذا المبحث أن الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي يتكون من ثلاث قطاعات أساسية، وكل قطاع يشمل العديد من الفروع والأنشطة المستقلة والمتداخلة -المتراصة-، كما اتضح أنه لا يمكن إهمال أو الاستغناء على أي قطاع أو نشاط معين كما أن تفضيل قطاع أو فرع على حساب قطاع أو فرع آخر سوف يؤدي إلى اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي لاقتصادات تلك الدول، هذا الاختلال الذي تعاني منه العديد من الدول النامية والذي يتطلب العديد من السياسات والإجراءات للحد منه ومن أهمها زيادة درجات التشابك القطاع - أي زيادة درجات الترابط السائدة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، والتحول الهيكلي - أي انتقال الاقتصاد من قطاع الإنتاج الأولي إلى قطاعات ذات إنتاجية مرتفعة والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية مع العمل على زيادة التراكم الرأسمالي لرفع معدلات النمو- ولعل أهمها هو التنوع الاقتصادي.

¹ - فليح حسن خلف، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص117.

المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي - الأدبيات النظرية -

يعتبر التنوع الاقتصادي واحدا من أبرز الأهداف التي تسعى جل اقتصادات العالم لتحقيقه وفي مقدمتها الدول النامية، لاعتباره السبيل الأكثر أمانا لرفع معدلات النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المتوازنة، كما يعد موضوع التنوع الاقتصادي من بين القضايا التي أثارت جدلا واسعا منذ القدم -النصف الثاني من القرن العشرين- فهو محط اهتمام ودراسة وتحليل من قبل الجميع.

فعملية التنوع الاقتصادي تهدف بالدرجة الأولى إلى تقليل هيمنة المورد الوحيد على مصادر الدخل الوطني وزيادة الأهمية النسبية لباقي القطاعات الاقتصادية، هذا ما جعله من أهم التحديات التي تواجه الدول ذات الاقتصادات الريعية، فزيادة الوزن النسبي لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني يساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي كما يجعل من هذه الاقتصادات أقل عرضة للصدمات الخارجية ومن ثم استقرار الحياة الاقتصادية.

وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: التنوع الاقتصادي - مفاهيم أساسية -

المطلب الثاني: الأطر العامة للتنوع الاقتصادي

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

المطلب الأول: التنوع الاقتصادي - مفاهيم أساسية -

في الوقت الراهن أصبحت مسألة التنوع الاقتصادي غاية في الأهمية خاصة بالنسبة للدول النامية ذات الاقتصادات الريعية، فهو بمثابة الجوهرة التي تثير اقتصادات الدول وتضمن نجاح عملية التنمية الاقتصادية.

أولا: التنوع الاقتصادي، نشأته، مفهومه وخصائصه

تاريخيا تعود نشأة التنوع الاقتصادي إلى سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، فأولى الدراسات الخاصة به أجريت من قبل Mac laughlin خلال أزمة 1930، حيث سعى إلى شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية من خلال تحديد درجة التركيز على الأنشطة الاقتصادية، وقد توصل إلى أن اقتصادات الدول (الدورة الاقتصادية) التي لها مستوى عالي من التركيز -التركيز على مورد واحد- صنفت في قائمة أكثر الدول تضررا من الأزمة خلال الحربين العالميتين، وفي نفس الفترة وفي ظل تقلبات الوضع الاقتصادي بدول أمريكا اللاتينية خاصة تقلبات أسعار المواد الخام أعيد طرح هذه الإشكالية -التنوع الاقتصادي- ومن هذا المنطلق ظهرت أولى الأفكار بشأن التحول الهيكلي في هذه الدول، وبداية من الفترة 1940-1950

عرفت هذه الأعمال على التنوع نموًا سريعًا، وبوصول سنة 1970 أصبح هذا النموذج مهيمًا على النمو والتنمية الاقتصادية.¹

وبالتالي يتضح أنه تم تناول موضوع التنوع الاقتصادي في بداياته من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، من خلال تصنيفه في خانة السبل الداعمة لتطوير بعض البدائل التنموية وبالأخص استراتيجيات إحلال الواردات المتبناة من قبل أغلب الدول النامية خلال سنوات 1960-1970.²

كما تعتبر أعمال كل من Rosenstrin – Rodan لعام 1943 و Leontief لعام 1963 والتي تجلت في التركيز على مفهوم وآثار التعليم والصناعات المنشطة للتبادل الداخلي بين القطاعات وكثافة المصفوفات بين القطاعات انطلاقًا لتنوع اقتصادات الدول النامية، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تنوع اقتصادات هذه الدول يكون من خلال تسويد مصفوفة ما بين القطاعات نظرًا للتطور الكبير الذي تشهده المبادلات بين مختلف القطاعات الاقتصادية -درجة التكامل كبيرة-، كما قد حاول هذان الباحثان البحث عن أهم الأنشطة الصناعية المساهمة بشكل كبير في تسريع المبادلات الداخلية.³

أما الاقتصادي bernis فقد حاول من خلال دراسته إثبات أن التنوع الاقتصادي يكون من خلال عملية التصنيع -الصناعات المصنعة-، وفي الحقيقة فإن فكرة هذا الأخير ليس من نتاجه بل هي مستوحاة من فكرة قطري النمو المعروضة من قبل français Perroux والتي تتجلى من خلال إيجاد هيكل صناعي منسجم -مجموع القطاعات الاقتصادية المتداخلة فيما بينها من ناحية المدخلات والمخرجات-، مما يستدعي وجود قطاعات إنتاج سلع ومعدات وسيطة موجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي.⁴

¹ - ben hammouda and others, **diversification : towards a new paradigm for Africa s développement**, atpc work in progress, economic commission for Africa, n35, 2006, p20.

² - أحلام هوارى، علي سدي، التنوع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص 215.

³ - أنظر:

- ben hammouda, op cit, p20.

⁴ - عبد المنعم دفرور وآخرون، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنوع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017، ص 358.

⁴ - مرجع نفسه، ص 358.

أما الاقتصادي Rostow وKuznets فقد سعت دراستهما إلى إثبات أن فكرة التغيير الهيكلي للاقتصاد والتنوع الاقتصادي هي المحرك الأساسي للاستدامة والنمو والازدهار الاقتصادي، في حين أن Lewis يرى أن القدرة على الاستثمار وتراكم رأس المال هي أساس التنوع والتحول من الاقتصاد التقليدي¹. ومن خلال ما سبق يتضح أن مفهوم التنوع الاقتصادي عرف تطوراً ملحوظاً، فمنذ بداياته سنة 1930 تم تناول هذا المفهوم على أنه بديل تنموي للخروج من دائرة التركيز السلبي التي ساهمت في دخول العديد من الاقتصادات في أزمت كبيرة، وبذلك تم اقتراح استراتيجية إحلال الواردات كنهج لتنوع الاقتصادات الوطنية وفي ذلك ظهرت العديد من الدراسات والآراء، فهناك من يرى أن أساس عملية التنوع الاقتصادي هو التصنيع وهناك من يرى أن الاستثمار وتراكمات رأس المال هي أساس التحول من الاقتصاد التقليدي نحو المتنوع، إلا أنه وفي الحقيقة فإن الجمع بين استراتيجية التصنيع والاستثمار والتراكم رأس المال هو السبيل نحو تحقيق التنوع الاقتصادي ولا يمكن الفصل بين هاتين الاستراتيجيتين.

وعليه فإن التنوع الاقتصادي يعرف بأنه "عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل الوطني، مما يساهم في تخفيض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي للاقتصاد"²، ومن خلال هذا المفهوم يتضح بأن التنوع الاقتصادي يعمل على فتح وجهات جديدة داخل الاقتصاد المحلي مما يساهم في فتح مؤسسات جديدة وبالتالي زيادة القيم المضافة ومن ثم زيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي وكذا استحداث فرص عمل جديدة.

كما يعرف أيضاً بأنه "عملية إنتاج مجموعة متزايدة من النواتج الاقتصادية -مخرجات متزايدة- لتنوع الصادرات ومصادر الدخل الوطني، ويكون ذلك وبصفة خاصة من خلال زيادة دخول الاستثمارات القادمة من الخارج"³، ويتضح من خلال هذا الطرح أن زيادة تدفقات الاستثمار وخاصة الأجنبية منها يساهم في ظهور نشاطات اقتصادية جديدة لها القدرة على إنتاج سلع جديدة تساهم تنوع سلة الصادرات.

¹ الياس شاهد، عبد النعيم دفرور، السياحة كمقوم للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، 2017، ص112.

² حامد عبد الحسن الجبوري، التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2016، ص1.

الفصل الأول: التأسيس النظري لاختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي والتنوع الاقتصادي

كما يعرف بأنه "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والتوجه نحو تمكين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، أي بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع".¹ ومن خلال الطرح السابق يمكن تعريف التنوع الاقتصادي بأنه عبارة عن سياسة تنموية تهدف إلى تخفيض نسب الاعتماد على المورد الواحد وزيادة الأهمية النسبية لباقي القطاعات الاقتصادية، لتحقيق التوازن في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن التنوع الاقتصادي يساهم في تقليل الواردات أو لا وزيادة الصادرات ثانياً، تنويع الإيرادات العامة ثالثاً وزيادة الاستقلال الاقتصادي رابعاً. من خلال ما سبق التطرق إليه يتضح أن مفهوم التنوع الاقتصادي قائم أساساً على ثلاث ركائز أو محاور أساسية، يمكن تلخيصها في الشكل الآتي:

الشكل(1): ملخص لمفهوم التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي		
السبب:	الغاية:	الوسيلة:
- تذبذب إيرادات ونفقات الدول النفطية؛ - الطبيعة الناضبة للنفط؛ - تقلبات أسعار النفط الفجائية.	- توسيع قاعدة الإيرادات؛ - رفع القيم المضافة القطاعية؛ - تثبيت النمو الاقتصادي.	- تطوير الإيرادات والصادرات خارج المحروقات؛ - توزيع الاستثمار على كافة القطاعات الاقتصادية؛ - تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.

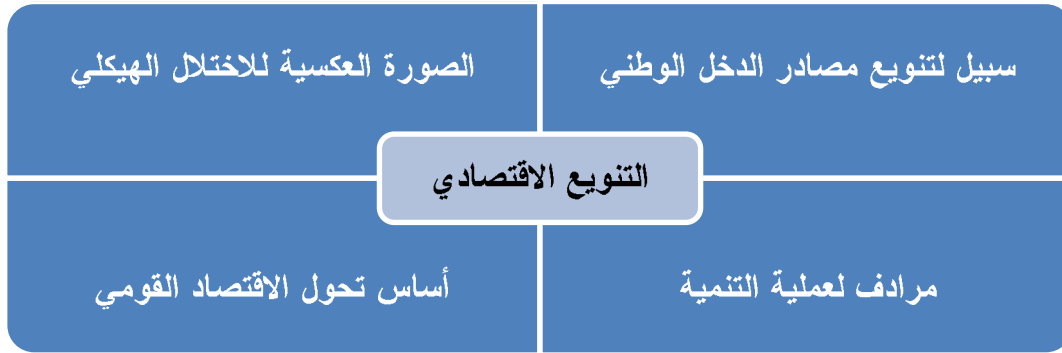
المصدر: خمخام عطية، تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنوع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وصفية للفترة (2009-2020)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021-2022، ص71. من خلال الشكل يتضح أن مفهوم التنوع الاقتصادي قائم على ثلاث محاور رئيسية تتمثل في السبب والذي يمثل دوافع اللجوء إلى التنوع الاقتصادي، ومن أهمها تذبذب إيرادات ومن ثم نفقات الدول النفطية نتيجة اعتمادهم على مادة النفط كمورد واحد، خاصة وأن هذه الأخيرة تعتبر من الموارد الناضبة وأسعارها

¹ - موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، 2016، ص135.

في تقلبات غير متوقعة، أما المحور الثاني فيتمثل في الغاية أو الهدف المراد الوصول إليه كزيادة القيم المضافة والإيرادات إضافة إلى تثبيت معدلات النمو الاقتصادي، والمحور الأخير يتمثل في الوسيلة أو السبل الرامية إلى تحقيق هذه الغايات والتي من أهمها تطوير الصادرات غير النفطية وتوزيع الاستثمار على كافة القطاعات الاقتصادية إضافة إلى زيادة وتعزيز دور القطاع الخاص.

أيضا من خلال العرض السابق اتضح أن لمصطلح التنوع الاقتصادي مجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

الشكل (2): خصائص التنوع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق التطرق إليه

يعتبر التنوع الاقتصادي التنوع الاقتصادي "سبيل لتنوع مصادر الدخل" مفهوماً للتنوع الاقتصادي يقوم على فكرة مفادها بناء قاعدة اقتصادية صلبة تكون فيها جميع القطاعات الاقتصادية في حالة نشاط متساوي، وقادرة على توفير فرص عمل لسكانها مع تلبية جميع احتياجاتهم، ومنطقياً فإن هذا يدفع إلى زيادة القيم المضافة للناجح ومن ثم زيادة القدرة على تمويل الموازنة العامة للدولة، أيضاً يعتبر "أساس تحول الاقتصاد القومي" فزيادة نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الناشئة داخل الاقتصاد القومي إضافة إلى القدرة على تشخيص القدرات الإنتاجية -مردودية الاقتصاد- يساهم وبشكل فعال في أحداث تحولات بنائية داخل الهيكل الاقتصادي، كذلك التنوع الاقتصادي "يمثل الصورة العكسية لاختلال الهيكل الاقتصادي" من خلال أن الهدف الأساسي للتنوع هو أحداث التوازن الاقتصادي داخل بلد ما وذلك من خلال دفع القطاعات الاقتصادية للمساهمة في تكوين الناجح المحلي الإجمالي بنسب متقاربة مما يساهم في علاج اختلالات الهيكل الاقتصادي، وأخيراً فإن التنوع الاقتصادي "عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية" بالتنوع والتنمية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة فكلاهما يسعيان نحو أحداث تغييرات نوعية في جوانب عديدة داخل الاقتصاد القومي (أسلوب الإنتاج، تخصيص الموارد المتاحة وعمليات توزيعها على قطاعات اقتصادية، زيادة الرفاهية الاقتصادية) ومحاولة السعي لنقل تركيز الاقتصاد القومي والتحول من تصدير المواد الخام في شكلها الأولي

إلى عملية تصنيعها وتحويلها إلى سلع ذات قيمة وقدرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالي الانتقال من التخلف إلى التنوع -مساهمة جميع الأنشطة الاقتصادية في خلق الناتج-، أي أن عملية التنمية ونجاحها مرهون بدرجات التنوع الاقتصادي داخل بلد ما.¹

ثانياً: دوافع التوجه نحو التنوع الاقتصادي وأنواعه

من أهم الأسباب والدوافع الرامية إلى التوجه نحو استراتيجية التنوع الاقتصادي، أنه يساهم في تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال دعم التوزيع العادل للاستثمارات على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية أيضاً زيادة درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية فعمليات تنشيط بعض القطاعات الاقتصادية إضافة إلى ظهور نشاطات جديدة نتاج عملية التنوع تساهم وبشكل فعال في تقوية العلاقات وزيادة درجات الترابط فيما بين هذه القطاعات، مما ينعكس إيجاباً على نشاطات الإنتاج ثم على تكوين الناتج المحلي.² كذلك يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة القيم المضافة من خلال قدرته على تعزيز الروابط الأمامية والخلفية داخل اقتصاد ما -مخرجات قطاع تعد مدخلات قطاع آخر-، إضافة إلى توفير فرص عمل مما يؤدي إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها ومن ثم زيادة القيم المضافة قطاعياً ومحلياً.³ أيضاً فإن التنوع الاقتصادي يعمل على زيادة وفرة الحجم الخارجية وهذا نتاج العلاقة الطردية التي تربط كلا من التنوع الاقتصادي وسلة الصادرات، وأخيراً فإن التنوع الاقتصادي لديه قدرات عالية على الرفع من معدلات التبادل التجاري، فاعتماد التجارة الخارجية على مصدر واحد جعل اقتصادات الدول أكثر عرضة للمخاطر ففي حالة انخفاض أسعار ذلك المورد سيؤثر وبشكل كبير على إيرادات الدولة، أما الدول التي تكون سلة صادراتها متنوعة فهذا يساهم في تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض إليها، ففي

¹ - هبة الله أوريسي، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة -دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر) -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019، ص52-54.

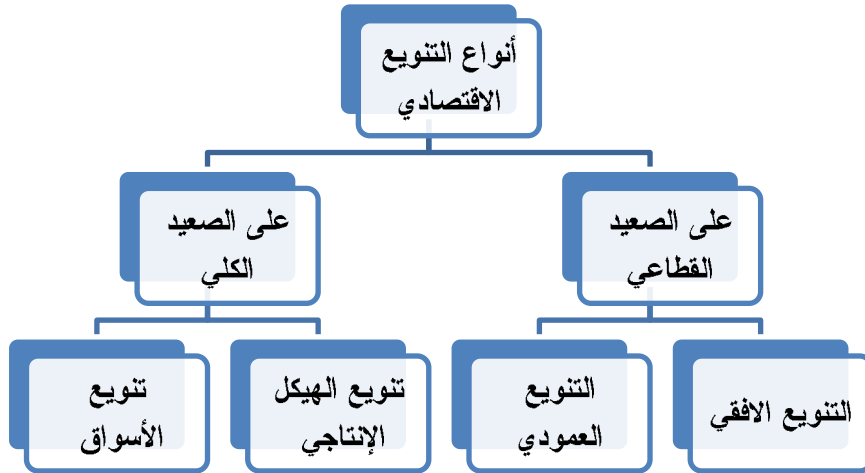
² - إبراهيم بلقطة، واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد8، العدد1، 2018، ص58.

³ - دنيا خنشول، التنوع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد7، العدد1، 2020، ص205.

حالة انخفاض الأسعار الصادرات ستتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات وبهذا ستخفف الخسائر الناجمة عن تقلبات الأسعار.¹

كما أن للتنوع الاقتصادي العديد من الأنواع يمكن تقسيمها إلى مستويين، الأول خاص بالمستوى القطاعي ويضم نوعين شاملين وهما التنوع الأفقي والعمودي، أما الثاني فيكون على مستوى الاقتصاد الكلي ويضم تنوع الهيكل الإنتاجي وتنوع الأسواق، وفي الشكل التالي تلخيص لهذه الأنواع.

الشكل (3): أنواع التنوع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة

فالتنوع الأفقي يعني ظهور قطاعات أو نشاطات اقتصادية جديدة، أما التنوع العمودي فيكون عن طريق توسيع نطاق الانتاج داخل القطاع نفسه، كاستخدام مخرجات نشاط كمدخلات لنشاط آخر، ويتضح أن هذا النوع من التنوع يفسح المجال أمام المؤسسات لاكتساب خبرات ومهارات جديدة بل وحتى زيادة القدرات التنافسية،² كما أنه أقل خطورة من التنوع الأفقي -الذي يحتاج إلى إمكانيات ضخمة لا يمكن لبعض الدول توفيرها- كما يمكن أن يكون سبباً لتقليل الاعتماد على المورد الوحيد بالنسبة للدول النامية.

أما تنوع الهيكل الإنتاجي (الصناعي/المحلي) فينطبق هذا النوع من التنوع الاقتصادي وبشكل خاص على اقتصادات الدول التي تمتاز بدرجة عالية من التركيز على إنتاج أو تصدير المنتجات الأولية، فهو يهدف إلى تحقيق مكاسب إنتاجية من خلال تنوع القاعدة الإنتاجية والدخول في فضاءات إنتاجية جديدة مما يساهم

¹ - سعود غالي صبر، شفان جمال حمة سعيد، أثر تنوع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق

للمدة من (1980-2017)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2، 2021، ص 251.

² - djoudane zahir, mahoui Karim, les déterminants de diversification des exportations en Algérie, les cahiers du mecas, vol 17, n1, 2021, p203.

في دعم سياسات التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات تكنولوجية عالية،¹ وبالنسبة لتنوع الأسواق (القطاع الخارجي) فيكون عن طريق تنوع الصادرات بالدرجة الأولى من خلال العمل على توفير منتجات مجهزة ومنتجة محليا لها القدرة على تنوع تشكيلة سلة الصادرات.

ثالثا: أهمية التنوع الاقتصادي وأهدافه

للتنوع الاقتصادي أهمية كبيرة فهو يساهم في استقرار الموازنة العامة للدولة من خلال خلق العديد من مصادر الإيرادات العامة -تنوع مصادر الدخل الوطني-، كذلك يساهم في خلق بيئة محفزة ومشجعة على الاستثمار خاصة الأجنبي منه، أيضا له قدرات هائلة على بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والقادمة بعيدا عن النفط، كذلك يساهم توفير الأموال اللازمة لتنفيذ الخطط من خلال جلب الخبرات المحلية والأجنبية وتهئية البيئة الاجتماعية،² أيضا التقليل من آثار التعرض للصدمات الخارجية -زيادة معدلات الانفتاح التجاري- إضافة إلى تخفيض معدلات التركيز والارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمجموع الأهداف التي يسعى التنوع الاقتصادي لتحقيقها فهي تتمثل في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والتركيز على معايير الاستدامة في كافة الأنشطة الاقتصادية والتنمية حافضا على حقوق الأجيال القادمة،³ إضافة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال تقليص نسب التبعية للخارج، كذلك خلق فرص عمل جديدة والاهتمام بترقية العنصر البشري فكريا، وأخيرا بناء قاعدة اقتصادية متينة وصلبة قادرة على مواجهة جميع التغيرات الاقتصادية إضافة إلى ضمان استقرار الميزانية العامة ومن ثم القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة من وضعها من خلال تفعيل باقي قطاعات الإنتاجية.

¹ موسى باهي، كمال رواينية، استراتيجية التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية، مجلة التواصل، المجلد 27، العدد 1، 2019، ص 309.

² أسماء بللعماء، بن عبد الفتاح دحمان، سياسات التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 3، العدد 1، 2020، ص 12.

³ وسيلة بوفنش، اقتصاد ما بعد النفط: الامارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنوع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 1، 2017، ص 217.

كما يمكن التمييز بين الأهداف المرجوة من التنوع الاقتصادي على أساس المدى الزمني وذلك كالآتي¹:

- **الأجل القصير:** الهدف الأساسي هو توسيع وتعزيز القطاع الرئيسي -النفط مثلا- والرفع من الوزن النسبي لهذا الأخير مما يدفع إلى زيادة نصيبه في كل من الناتج المحلي والعوائد التصديرية؛
- **الأجل الطويل:** تسعى إلى استغلال الدخول المكتسبة من قطاع الإنتاج الرئيسي في أحداث تنمية اقتصادية أساسها التنوع ولفت الأنظار نحو القطاعات الأخرى والاستثمار بها.

كما أن نجاح عملية التنوع الاقتصادي داخل أي بلد ينتج عنه العديد من المظاهر من أهمها توفر بنى تحتية المتطورة والقادرة على تعزيز مناخ الاستثمار، أيضا بروز مكانة القطاع الخاص وقدرته في التأثير على اقتصادات الدول بشكل إيجابي، من خلال مساهمته الفعالة في توليد فرص عمل من جهة ومن جهة أخرى خلق قيم المضافة وزيادة مصادر الدخل الوطني، إضافة إلى الارتقاء ببعض المؤشرات الدولية كمؤشر التنافسية، الخدمات اللوجستية، مؤشر سهولة الأعمال ذات التأثير الإيجابي على التنوع الاقتصادي أيضا نمو معدلات التشابك القطاعي والتغذية العكسية بينها سواء كانت أمامية أو خلفية من خلال الشراكة التي تفتح المجال أمام دعم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، كذلك القدرة على دعم برامج الإصلاح الاقتصادي على جميع الأصعدة المالية، التجارية، وتعزيز آلية السوق وغيرها، وأخيرا ارتفاع حصيلة الصادرات على حساب الواردات ومن ثم تقليل الحاجة إلى الاستيراد من الخارج من جهة ومن جهة أخرى زيادة دخول الوطن من العملة الصعبة².

بعد تحديد أهم المفاهيم الخاصة بالتنوع الاقتصادي انطلاقا من تطوره التاريخي ومفهومه وصولا إلى أهمية أهدافه ومظاهره، سيتم في النقطة الموالية تحديد أهم الأطر العامة للتنوع الاقتصادي التي تضمن الوصول إلى استراتيجية تنوع ناجحة -تحقيق الأهداف المرجوة منه-.

¹ - آسيا طويل وآخرون، تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية استراتيجية التنوع ما بعد أزمة جائحة (كوفيد19) -دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي، les cahiers du cread، المجلد 37، العدد3، 2021، ص ص224-225.

² - نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017-، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد5، 2019، ص ص8-9.

المطلب الثاني: الأطر العامة للتنوع الاقتصادي

لقد أصبح التنوع الاقتصادي هدف كل الدول التي تعتمد على القطاع الواحد كمصدر أساسي للإنتاج مثل الدول النفطية، وللتنوع الاقتصادي العديد من المقومات، الآليات، المحددات والمعوقات وتاليا سوف يتم التطرق إليها تبعا.

أولا: مقومات وآليات التنوع الاقتصادي

لضمان نجاح عملية التنوع الاقتصادي هناك مجموعة من المقومات يجب توفرها ومن أهمها:

1. نوعية وحجم المؤسسات

إن الحصول على منتجات ذات جودة عالية قادرة على مواجهة الطلب المحلي بل وحتى الخارجي - تنوع الصادرات- يتطلب توفر مجموعة من المؤسسات الملائمة والفعالة داخل الاقتصاد الوطني قائمة على بنى تحتية قوية ونظم اتصالات متطور وقادر على رفع مستوى الأداء والجودة وكذا تخفيض التكاليف.¹

2. الحوكمة

الحكم الراشد يعتبر الركيزة الأساسية لدعم التنوع الاقتصادي، فوضع خطط استراتيجية تقوم على الرشادة والعقلانية الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها بطرق تضمن تفعيل دور القطاعات الاقتصادية غير الربحية للارتقاء بالأداء الذي من شأنه أن يدعم تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي، ويعتبر توفر شرطي النزاهة والشفافية داخل الأجهزة التشريعية أو التنفيذية أثناء أداء المهام المخولة إليها، إضافة إلى السرعة في تنفيذ المهام بمثابة تحد قائم بالنسبة للدول الربحية فكثيرا ما وقعت هذه الأخيرة في فخ القرارات غير الصائبة والظروف غير المناسبة، ولعل السبيل الوحيد لتجنب هذه الأخطاء هو تبني نماذج قياس المحاكاة والتنبؤ بسلوك الظاهرة الاقتصادية المتعامل معها للتخفيف من حدة الأزمات.²

¹ فاطمة الزهراء طلحاوي، محمد مدياني، أثر التنوع تنوع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد4، العدد2، 2016، ص150.

² بن باجلول، حسين بن عارية، التنوع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2013-2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد2، العدد6، 2018، ص ص 118-119.

فعملية التنوع الاقتصادي تعتبر من بين أصعب المسائل كون تحقيق هذه الأخيرة ليس بالأمر السهل ولضمان نجاحها هناك مجموعة من الآليات المضافة إلى مجموع المقومات التي يجب أن تسير عليها هذه الاستراتيجية وتكون وفق ما يلي:

1. الخطط والبرامج التنموية

يكون من خلال الاهتمام أو التركيز على جانبين، الجانب الأول يخص سياسات الطلب الكلي، من خلال التركيز على مجموع السياسات الكلية الخاصة بإدارة الطلب الكلي كالسياسة المالية، النقدية وسياسة سعر الصرف، حتى تتمكن هذه السياسات وخاصة النقدية من أداء دورها بشكل مثالي داخل الاقتصاد الوطني يجب العمل على تحريرها من القيود المفروضة عليها من خلال نظام سعر الصرف، أما الجانب الثاني فهو يخص سياسات العرض الكلي -تنوع القاعدة الإنتاجية- ففي ظل هذه السياسة يتم الإصلاح بالتوازي والإصلاح في جانب الطلب الكلي، من خلال تنوع القاعدة الإنتاجية وهيكل الصادرات.¹

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرات عالية على تنوع اقتصادات الدول، فإتشاء العديد من المؤسسات التي تنشط ضمن مجالات كثيرة وخاصة في مجال الصناعات التحويلية يمكن من زيادة القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى زيادة عدد العمالة، مما يساهم في تعديل نسب الإختلال في هيكل الناتج المحلي وكذا تخفيض معدلات البطالة، وهناك العديد من الدول النامية التي نجحت في نقل اقتصاداتها إلى الريادة بالاعتماد على هذه الأخيرة -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- ومن أهم هذه الدول هناك الصين.

3. تفعيل دور القطاع الخاص

للقطاع الخاص أهمية لا تقل عن القطاع العام في مجال التنوع الاقتصادي، فجعل القطاع الخاص قائداً أو شريكا للقطاع العام في قيادة بعض القطاعات الاقتصادية يساهم في تطورها بنسب أكبر، فالقطاع الخاص وعلى خلاف القطاع العام له يمتاز بخاصية ترشيد الإنفاق كما أنه يبحث دائماً على أسرى فرص

¹ - أنظر:

- بشير هادي عودة الطائي، دور وأهمية التنوع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003-2019، مجلة اقتصادات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص 53.

- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 32.

الربح ويحاول اغتنامها -تعظيم الربح بأقل التكاليف- للوصول للأسواق الداخلية بل وحتى توغل الأسواق الخارجية.

4. مناخ الاستثمار

يعتبر مناخ الاستثمار بمثابة الدعامة الأساسية للتنوع الاقتصادي، فتوفر مناخ استثمار مستقر يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة له دور فعال في نمو جهاز إنتاج متكامل داخل الدول المستقبلية للاستثمارات، إضافة إلى مساهمته في توسيع الأسواق الخارجية وتنويع منتجاتها، هذا ما ينعكس وبشكل إيجابي على حصيلة الصادرات لهذه الدول بحيث تكون ثابتة وأقل عرضة للصدمات الخارجية.¹

ثانياً: محددات التنوع الاقتصادي وتحدياته

يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع، وهي:²

1. العوامل المادية: وتترجم من خلال الاستثمار وحجمه خاصة الأجنبي منه، كون هذا الأخير له دور كبير في تطوير عملية التنوع الاقتصادي وضمان نجاحها، فكلما ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي داخل مجتمع ما كلما زادت المكاسب المادية للاقتصاد المحلي، وإضافة إلى ذلك فإن العنصر البشري يدخل في خانة العوامل المادية فهذا الأخير يعتبر أساس عملية التنوع، بل وحتى المحدد الأساسي لدرجة نجاحه -من خلال تحديد حجم الاستثمار فيه ودرجة الاهتمام به-،
2. السياسات العمومية: وتتمثل في مجموع السياسات والخطط التنموية صناعية، التجارية والمالية الهادفة لتنويع مصادر الدخل الوطني؛

¹ - الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص، التنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحرقات خلال الفترة 1990-2017، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، 2018، ص 324.

² - أنظر:

- كمال فقير، علي يوسفات، التنوع الاقتصادي في مصادر الدخل وأثره على النمو الاقتصادي 'دراسة تحليلية لحالة الإمارات العربية المتحدة'، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص 4.

- Oumar djbrila, **politique commerciale de diversification et diversification internationale des exportations de la cote d'ivoire**, IJFAEMA journal, n 6, 2021, p1011.

- عبد القادر بسبع، عمي سعيد حمزة، التنوع الاقتصادي كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية -تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 2، 2019، ص 115.

3. متغيرات الاقتصاد الكلي: كسعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
4. المتغيرات المؤسسية: وتكون من خلال البيئة الاستثمارية السائدة -مناخ الاستثمار- ومدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية -مدى التوافق اقتصاديا، أمنيا وتشريعيا-، أيضا درجة صلاحية بيئة الأعمال ويبرز ذلك من خلال قدرتها على تطبيق شروط الحوكمة، الشفافية في منظمات الأعمال
قصد إنجاز عملية التنمية؛
5. الوصول إلى الأسواق: وتكون أساسا من خلال درجة الانفتاح التجاري، درجة الانفتاح على تجارة السلع والخدمات ورأس المال، وكذا قدراتها على القضاء على الحواجز الجمركية.
إضافة إلى مجموع المحددات سالفة الذكر هناك مجموعة من الشروط الضرورية لنجاح عملية التنوع الاقتصادي ومن بينها الأخذ في عين الاعتبار الموارد المتاحة من رأس مال بشري المتاح وإمكانات تنميته إمكانات القطاعات غير النفطية على المنافسة المحلية والدولية، الاستثمار في رأس المال وفقا لاحتياجات ومتطلبات القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى الحد من الإفراط في اعتماد الدول على المورد الوحيد -قاعدة اقتصادية ضيقة- وبناء قاعدة الإنتاج بعيدا عن ذلك المورد والتوجه نحو دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى وتشجيع روح المبادرة والابتكار من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات.
كما أن للتنوع الاقتصادي مجموعة من التحديات أو المعوقات تقف أمام تحقيق جملة الأهداف المرجوة منه -خاصة في الدول النامية- ومن بين هذه التحديات، غياب قاعدة قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كذلك محدودية الاستثمار الأجنبي الذي أصبح عائقا أمام واضعي السياسات والاستثمار في قطاعات جديدة مما يدعم تركيز النشاط الاقتصادي، أيضا عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية خاصة تلك القائمة في الدول الغنية بالموارد الموجهة نحو التصدير، وكذلك الافتقار إلى الموارد البشرية المحلية المؤهلة وذات الخبرة إضافة إلى الإفراط في استخدام اليد العاملة الأجنبية، ومن بين العوائق كذلك ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية مما ساهم في الحد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنوع الاقتصادي، غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النامية الذي جعل من مسألة الحفاظ على الأمن يستنزف موارد مالية ضخمة كان من الممكن استغلالها في تمويل مشاريع التنوع الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الدخول إلى أسواق جديدة الذي يصحبه العديد من المخاطر فهو

يتطلب العديد من الإمكانيات كالبنى التحتية والتنمية البشرية... إلخ، فعدم توفرها داخل بلد ما قد يساهم وبشكل فعال في فشل هذا البلد.¹

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

لقياس معدلات التنوع الاقتصادي هناك مجموعة من المؤشرات سخرت بغية تحقيق هذا الهدف وتقسّم إلى مؤشرات متعلقة بقياس أداء الاقتصاد الكلي، وأخرى تتعلق بقياس درجات التنوع والتركيز.

أولاً: مؤشرات التنوع المتعلقة بقياس أداء الاقتصاد الكلي

يمكن إيجازها فيما يلي:

1. معدل ودرجة التغير الهيكلي

من أهم المؤشرات الدالة عليه توجد نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي ومعدلات الاختلال بها -نسب الزيادة أو النقصان-، معدلات النمو الاقتصادي حسب كل قطاع،² والمعادلة التالية تسمح بحساب وتقدير الوزن النسبي لكل قطاع ومدى مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

$$Yi = \sqrt{\left(\frac{x_i}{x_t}\right)^2} \times 100$$

1 - أنظر:

-Joel Augustus-daddine et other, **leveraging entrepreneurship development for Nigeria economic diversification: therole of selected government agencies**, advance research journal of multi-disciplinary, discoveries, vol 16, 2017, p26.

-فضيلة مزوزي، استراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، 2020-2021، ص49.

-سامي فؤاد براك، التنوع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر -دراسة استشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، 2019-2020، ص36.

-آمنة بن حدو، أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية -دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2019-2020، ص37.

²- سامي عبيد التميمي، عدنان فرحان الجوارين، التنوع الاقتصادي في ظل رؤية قطر الوطنية 2030، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 38، 2018، ص28.

حيث:

Y_i : يمثل نسبة مساهمة القطاع / في الناتج المحلي الإجمالي

x_i : الناتج في القطاع /

x_t : الناتج المحلي الإجمالي

2. تنوع الصادرات

الهدف من هذا المؤشر هو تحديد نسب الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، فكلما ارتفعت قيم هذا الأخير -صادرات غير نفطية- كلما دل ذلك على ارتفاع درجات تنوع الصادرات والعكس في حالة هيمنة الصادرات النفطية،¹ ويمكن الاستدلال عليه وفق العلاقة التالية:²

$$Rxo = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{\varepsilon} \left(\frac{x_i}{x_t}\right)^2}}{1} \times 100$$

Rxo : تمثل نسبة الصادرات النفطية

x_i : تمثل الصادرات النفطية

x_t : تمثل إجمالي الصادرات

3. التوزيع القطاعي للعمالة

يوضح هذا المؤشر تطور إجمالي العمالة داخل القطاعات الاقتصادية، فكلما كان هناك تقارب في توزيع العمالة بين مجموع القطاعات الاقتصادية كلما دل ذلك على ارتفاع درجات التنوع الاقتصادي والعكس صحيح في حالة تركيز العمالة في قطاعات محددة -كما هو الحال بالنسبة لأغلب الدول النامية التي تعاني من اختلالات في نسب توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية، ومن خلال المعادلة التالية يمكن حساب نسب مساهمة كل قطاع اقتصادي في توظيف الأيدي العاملة:

$$Si = \sqrt{\left(\frac{L_i}{L_t}\right)^2} \times 100$$

¹ محمد الناصر حميداتو، بقاء الصافية، التنوع الاقتصادي في الجزائر، global journal of economic and business، المجلد 2، العدد2، 2017، ص77.

² سالم عبد الحسن رسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنوع الاقتصادي للمدة (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد34، 2017، ص121.

حيث:

S_i : تمثل نسب مساهمة القطاع i في الايدي العاملة

L_i : تمثل عدد العاملين في القطاع i

L_t : تمثل العمالة الكلية في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة t

4. مؤشر أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعكس هذا المؤشر الوزن النسبي للواردات من إجمالي الناتج المحلي، والغرض الأساسي من منه هو اليقين بمدى اعتماد بلد ما على الخارج، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:¹

$$DM = \frac{M_i}{GDP} \times 100$$

حيث:

DM : نسب الواردات -درجة الأهمية-

M_i : الواردات

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

5. مؤشر نسبة الإيرادات غير النفطية إلى مجموع إيرادات الحكومة

يوضح هذا المؤشر تطور الإيرادات غير النفطية خلال مدة من الزمن، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:²

$$Rro = \sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{re}{RE} \right)^2} \times 100$$

حيث:

Rro : نسب الإيرادات النفطية

re : الإيرادات النفطية

RE : إجمالي إيرادات الحكومة

ومن بين المؤشرات توجد أيضا، مقاييس الإنتاجية فمن الممكن تطبيق هذه المقاييس وبشكل خاص على أنشطة القطاع الخاص لتقييم درجه نموه وتحديثه، درجات الترابط بين كل قطاع من القطاعات

¹ حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنوع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتى الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019، ص151.

² مرجع نفسه، ص151.

الاقتصادية -علاقة كل قطاع بباقي القطاعات الاقتصادية، نسب استغلال الموارد المالية العائدة من قطاع الإنتاج الأساسي -النفط مثلا-، مدى قدرة القطاعات البديلة على الحفاظ على البيئة واستدامة مواردها درجات اختلال الهيكل القطاعي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط،¹ تغيرات القطاع العام والخاص ونسب مساهمتهما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فالتنوع الاقتصادي يفرض ضمنا إسهام القطاع الخاص في إجمالي النشاط الاقتصادي.²

ثانيا: مؤشرات تتعلق بقياس درجات التنوع والتركيز

وتضم ما يلي:

1. مؤشر هيرفندال - هيرشمان

يستخدم هذا المؤشر لقياس بنية وتركيب المتغير محل الدراسة -الصادرات مثلا- وكذا تحديد درجات تنوعه، مع توضيح مجموع التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناته ويعتبر هذا المؤشر هو الأكثر استخداما في حساب درجات التنوع الاقتصادي.³

وقد كان أول استخدام لمؤشر هيرفندال - هيرشمان في المحاكم الأمريكية سنة 1982 بغرض قياس تركيز السوق لمكافحة الاحتكار، وبعد ذلك تم استخدام هذا المؤشر على نطاق واسع في قياس درجات التنوع الاقتصادي.⁴ وقد حددت العلاقة التالية لحساب هذا المؤشر:⁵

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

¹ - صالح محرز، طارق راشي، التنوع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 1، العدد 4، 2019، ص 9.

² - محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ - Mojekwu, Ugochukwu Rita, **economic diversification in Nigeria: lessons from Chile and Malaysia**, journal of finance banking and investment, vol 5, n1, 2019, p169.

⁴ - Maliki Samir B and others, **Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing**, Review MECASm vol 17, n1, 2021, p14.

⁵ - زهير عماري وآخرون، أثر مؤشر التنوع الاقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات باستخدام نموذج ardl للفترة 1980-2019 -حالة الجزائر مع الإشارة للنموذج النرويجي-، مجلة دراسات، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص 238.

حيث:

n : عدد النشاطات

x_i : ناتج النشاط i

x : الناتج المحلي الإجمالي لجميع الأنشطة الاقتصادية

أما بالنسبة لقاعدة الحكم فإن هذا المؤشر يكون محصور بين صفر والواحد، أي:¹

- في حالة مساواته للصفر فهذا يدل على أقصى درجات التنوع مثلا جميع السلع تصدر بشكل متساوي؛
- في حالة اقترابه من الواحد فهذا يشير إلى أقصى درجات التركيز -سلعة واحدة مصدر-، وهذا دليل على ضعف الاقتصاد.

وقد يترادف إلى ذهن الإنسان تساؤل عن مجموع المتغيرات التي يطبق عليها هذا المؤشر، وفي ذلك يمكن القول أن هناك مجموعة من المتغيرات المتنوعة يمكن استخدام هذا الأخير لقياس درجات تنوعها والتي من بينها الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات... إلخ، أيضا يمكن القول أن هذا المؤشر لا يشير إلى التنوع بالمعنى الدقيق أكثر مما يشير إلى درجات التركيز.

وفي محاولة لتحديد الدول الأقل نموا وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة معيارا لتنوع الاقتصاد، يتكون من أربع عناصر وهي مدى مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمة العمل في الصناعة، مقدار استهلاك الفرد للكهرباء، مقدار التركيز في الصادرات.²

¹- أنظر:

- vogar Bayramov, Iaman Orujova, **volatility diversification and oil shock in resource -rich Turkic countries: avenues for recovery**, Bilig, n83, 2017, p308.

- صادق هادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في اقتصادات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص11.

²- محمد كريم قروف، التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، المجلد2، العدد2، 2011، ص121.

2. مؤشر فلاديمير كوسوف:

يقيس هذا الأخير نسب التغيرات الهيكلية داخل اقتصاد ما، ويأخذ الصيغة التالية:¹

$$\text{COS} = \frac{\sum_{i=1}^n a_i B_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \sqrt{\sum_{i=1}^n B_i^2}}$$

حيث:

a_i : الأهمية النسبية لكل قطاع إلى مجمل الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس

B_i : الأهمية النسبية لكل قطاع إلى مجمل الناتج المحلي في سنة المقارنة

ومن خلال هذا المؤشر فإنه كلما كان:²

• $\text{COS} = 0$: فهذا يدل على حصول تغيرات هيكلية داخل بلد ما؛

• $\text{COS} > 0$: يدل على تناقص التغيرات الهيكلية.

3. مؤشر تايل

يعتبر هذا المؤشر من بين المقاييس الأكثر استخداما لتقدير نسب التنوع الاقتصادي في بلد ما، وهذا

الأخير تابع لصندوق النقد الدولي إذ يتم استخدامه في حساب درجات تنوع الصادرات.

وقد أوضح olivier Cadot وآخرون أنه يمكن تقسيم هذا المؤشر إلى مجموعة من الأنشطة أو

خطوط التصدير وبشكل أدق فإنه يمكن قياس التنوع بشكل منفصل من خلال تحديد هذه الأنشطة وخطوط

التصدير النشطة وغير النشطة (البضائع المصدرة وغير المصدرة) لبلد ما، كما ويشير cadot وغيره من

الاقتصاديين إلى أن الجزء الأول من الأنشطة أو الخطوط تعبر عن الهامش المكثف أو المكون للدخل لمؤشر

تايل في حين أن الجزء الثاني يمثل الهامش الواسع الذي يدل على درجات التنوع الاقتصادي - خاصة من

¹ - أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 197.

² - مرجع نفسه، ص 197.

خلال الأنشطة الناتجة عن عمليات التطوير¹، وبالنسبة لطريقة تقدير هذا الأخير فتكون من خلال المعادلة التالية:²

$$T = \frac{1}{n} \sum_{k=1}^n \frac{x_k}{u} \ln \frac{x_k}{u}$$

حيث:

x_k : نسب مساهمة القطاع K في إجمالي الناتج المحلي / الصادرات

u : الوسط الحسابي لـ x_k ويكون وفق العلاقة التالية:

$$u = \sum_{k=1}^n \frac{1}{n} \left(\frac{x_k}{n} \right)$$

n : عدد القطاعات

وتتراوح قيم هذا المؤشر بين 0 و $\ln(n)$ حيث:³

- في حالة 0: تدل على تساوي حصص كل القطاعات سواء في تكوين الناتج؛
- في حالة $\ln(n)$: تدل على أن اقتصاد البلد محل الدراسة يعتمد على مورد واحد، وبالتالي يمكن القول أن انخفاض قيم هذا المؤشر دليل على أن الاقتصاد أكثر تنوعا.

¹- Zainab Usman and David Landry, **economic diversification in Africa: how and why it matters**, Carnegie endowment for international peace, 2021, p14.

<https://www.semanticscholar.org/paper/Economic-Diversification-in-Africa%3A-How-and-Why-It-Usman-Landry/8b87207299b8fa3631d30739527b5d59915b0018> 2022-06-07 10:30

² - سمية بوصالح، سيدي محمد شكوري، قضية التنوع الاقتصادي في الجزائر: أي تقييم؟، مجلة دراسات اقتصادية، العدد47، 2016، ص233.

³ - وفاء باهي، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنوع الاقتصادي دراسة مجموعة من الدول، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2021-2022، ص44.

4. مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر uncted)

يستخدم هذا المؤشر لقياس مقدار انحراف حصة الصادرات الرئيسية لدولة ما إلى إجمالي صادراتها عن الحصة الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية،¹ ويعرف هذا المؤشر بالعلاقة التالية:²

$$s_j = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

h_{ij} : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j .

h_i : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

s_j : تمثل مؤشر تنوع الصادرات.

وتتراوح قيم هذا الأخير بين 0 و 1 ففي حالة مساواته للصفر فهذا يدل على تنوع درجة الصادرات مما يعني تطابق هيكل الصادرات الوطنية مع العالمية منها، في حين كلما اقتربت قيم هذا المؤشر من الواحد دل ذلك على تركيز الصادرات مما يعني الاعتماد على مورد واحد.

5. مؤشر جيني

الغرض الأساسي من حساب قيم هذا المؤشر هو قياس مدى تركيز الظاهرة محل الدراسة وعدم توزيعها، فهذا الأخير يعتبر من أشهر المقاييس المستخدمة في قياس عدالة توزيع الدخل، فهو يمثل المقياس المشترك للمساواة بين الدخل وعدم التجانس الاقتصادي بين مختلف الهياكل.³

فمؤشر جيني هو بمثابة النسخة المعدلة من مؤشر هيرفندال -التنوع /التركيز الصناعي- وهيرشمان -التنوع /التركيز التجاري-، كما يمكن استخدامه في قياس درجات تنوع الصادرات من التوزيع الكلي لها على حسب كل منتج.⁴

¹ - أسماء بللعماء، التنوع الاقتصادي مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 4 - العدد 1، 2021، ص 338.

² - أسماء بللعماء، التنوع الاقتصادي وإرساء الاستدامة في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 81.

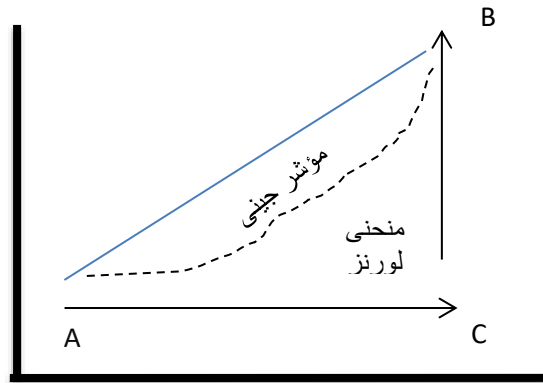
³ - nicle plane, **measurement of specialization-the choice of indices** fiw working paper, n62, 2010, p17.

⁴ - paterne ndjambou, **diversification économique territoriale : enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives**, thèse de doctorat en développement régional, l'université du que bec a Chicoutimi, 2013, p117.

وكإضافة لما سبق ذكره وللإشارة أكثر إلى استخدامات هذا المؤشر فإن الإحصائي Gorado Gini قد طور هذا المؤشر لكي يكون مقياساً لتقييم الدخل داخل الشركة سواء داخل الطبقات الاجتماعية أو حتى بينها.¹

يقاس مؤشر جيني من خلال المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر (المثلث القائم)، ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-1): منحنى لورنز ومؤشر جيني



المصدر: علام محمد موسى حمدان، التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ودوره في النمو

الاقتصادي، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد 16، العدد 1، ص 11.

والفكرة الأساسية لهذا المؤشر تتلخص من خلال حساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والوتر AB، وبالتالي فإنه وبتحديد قيم هذا المؤشر من خلال المنحنى أعلاه يمكن التمييز بين حالتين:²

- حالة انطباق منحنى لورنز على خط التساوي أي $G=0$ وهنا التوزيع متساوي؛
- حالة انطباق منحنى لورنز على الخط الأفقي والعمودي والمساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 هنا يكون $G=1$ وفي هذه الحالة يكون التوزيع غير متساوي.

أما بالنسبة لصيغة حسابه، فيمكن توضيحها من خلال علاقة التالية:³

$$G = (x_k - x_{k-1})(y_k - y_{k-1})$$

¹ - paterne ndjambou, op cit., p117.

² - علام محمد موسى حمدان، التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ودوره في النمو الاقتصادي، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد 16، العدد 1، 2017، ص 12.

³ - بن باجلول، بن عارية حسين، مرجع سبق ذكره، ص 118.

حيث:

x_k : التوزيع التكراري التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي -الحصة القطاعية من الناتج الكلي- ويمثل المحور الافقي؛

y_k : التوزيع التكراري التجمعي النسبي التصاعدي لعدد القطاعات؛

n : عدد القطاعات

وكما سبق الذكر أن قيم هذا الأخير تتراوح بين 0 و1، ومن هنا يمكن اسقاط هذا الحكم على التنوع الاقتصادي وذلك من خلال أن:

• $G=0$: تدل على حدوث تنوع اقتصادي؛

• $G>0$: تدل على انخفاض معدلات التنوع الاقتصادي.

6. مؤشر أوجيف

استخدم هذا المؤشر لأول مرة سنة 1938 من قبل الاقتصادي *Tress* لقياس مستويات التنوع الاقتصادي في مجال الاقتصاد،¹ ويعطى هذا المؤشر بالعلاقة التالية:²

$$OGV = \sum_{i=1}^I I \left(b_i - \frac{1}{I} \right)^2$$

حيث:

I : تمثل عدد القطاعات الاقتصادية

b_i : تمثل مساهمة كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد

ويكون الحكم على قيم هذا المؤشر من خلال القاعدة التالية:³

- إذا كان $OGV=0$ فهذا يدل على أعلى درجات التنوع الاقتصادي -تعدد الأنشطة الاقتصادية-؛
- إذا كان $OGV>0$ فهذا دليل على ضعف معدلات التنوع الاقتصادي.

¹ - لبنى ناصر، الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنوع الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2019-2020، ص67.

² - nicole plan, op cit, p15.

³ - مايع شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد24، 2016، ص6.

كما سبق الإشارة أن التنوع الاقتصادي يعتبر من أهم سبل علاج وتصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي، وبعد تحديد أهم الأطر النظرية لهذه الاستراتيجية من مفاهيم أساسية وأطر عامة للتنوع الاقتصادي -مقومات، أليات، شروط ومحددات، ومختلف التحديات التي تواجهه- ومؤشرات قياسه سيتم في المبحث الموالي توضيح كيفية مساهمة التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: التنوع الاقتصادي كآلية لتصحيح إختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

تعاني العديد من الدول خاصة النامية منها من اختلالات في هيكلها القطاعي نتيجة اعتمادها على مورد واحد، مما جعل اقتصاداتها هشة وأكثر عرضة للأزمات، ولطالما كانت لهذه الدول محاولات في مجال تنوع اقتصاداتها الوطنية، وذلك كون هذا الأخير هو السبيل الوحيد لتخليص اقتصادها من الريع النفطي.

وبناء على ذلك فمن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية كأسلوب للتنوع الاقتصادي

المطلب الثاني: المناهج الحديثة للتنوع الاقتصادي

المطلب الثالث: السياسات القطاعية للتنوع الاقتصادي

المطلب الرابع: دور تنوع القطاعات الاقتصادية في تصحيح إختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية كأسلوب للتنوع الاقتصادي

حتى تستطيع أي دولة السير نحو التنوع الاقتصادي هناك مجموعة من الاستراتيجيات التي يجب أن تنتهجها حتى تضمن بلوغ نتائج جيدة، وقد كان هناك تعدد وتنوع كبير في هذه الاستراتيجيات فمنها من يركز على استقرار الاقتصاد الكلي ودعم الإنفتاح على الخارج، ومنها من يهدف إلى حماية الصناعات حديثة النشأة ويروج للصناعات الثقيلة -سياسات كلاسيكية-، وكما سبق الإشارة أن التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة بالتالي يمكن استخدام مختلفة استراتيجيات التنمية كاستراتيجيات أو أسلوب للتنوع الاقتصادي وفي العموم يمكن إيجاز هذه الاستراتيجيات في النقاط التالية:

أولاً: استراتيجية التوجه التلقائي للنمو الصناعي

تكون هذه الاستراتيجية من خلال التوجه نحو السلع الاستهلاكية ثم السلع الاستهلاكية المعمرة فالسلع الوسيطة، فهذه القاعدة بمثابة تمهيد أو حافز يدفع بقوى الطلب نحو إنشاء صناعات الاستثمار وتميئتها بعيداً عن تدخل الدولة،¹ وعلى الرغم من انتقادها من قبل روزتشتين -رودان الذي يؤكد على أهمية الدفعة القوية في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفض الأسلوب التدريجي، كما أوضح أن هناك ثلاث حجج تتكامل مع بعضها

¹ عبد القادر بوعزة، عائشة عامر، التنوع الاقتصادي ودوره في تفادي نقمة الموارد النفطية تجربة النرويج امونجا، مجلة رماح للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 27، 2018، ص 437.

لتحقيق الوفرة الخارجية الناتجة عن الدفعة القوية وتتمثل في تكامل دالة العرض وعدم قابلية الإنتاج للتجزئة، تكامل دالة الطلب وعدم قابليتها للتجزئة وأخيرا تكامل الادخار وعدم قابليته للتجزئة،¹ إلا أن اتباع هذه الاستراتيجية كأسلوب لتنويع اقتصادات الدول النامية بصفة خاصة يضمن التوسع في إنتاج السلع - تنويع عمودي- هذا من جهة، ومن جهة أخرى يضمن زيادة دور القطاع الخاص داخل اقتصادات الدول مما يضمن تقليل الاعتماد على المورد الوحيد -علاج اختلالات الهيكل القطاعي-، خاصة وأن هذه الاستراتيجية تضمن التوسع بشكل تدريجي وفق إمكانيات هذه الدول، كإنتاج سلع بسيطة زراعية مثلا كونها تحتاج إلى رأس مال بسيط وبعد أن يصبح الاقتصاد قادرا على إنتاج هذه السلع يتم الانتقال إلى إنتاج سلع أكثر تعقيدا كالصناعات الكيماوية.

ثانيا: استراتيجية التصنيع

تستهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق النمو الصناعي السريع وذلك من خلال التركيز على الصناعات الأساسية -صناعة السلع الوسيطة والثقيلة-، كحل لمشكلة التخلف الاقتصادي وعلاج أكبر مشكلة تعاني منها الدول النامية -اختلال الهياكل الاقتصادية-، وفي العموم تقوم هذه الاستراتيجية على العديد من السياسات ومن أهمها:²

1. سياسة التصنيع لإحلال الواردات

تعتبر هذه السياسة من بين أهم السياسات التي انتهجتها الدول النامية وحتى العربية منها، والهدف الأساسي منها هو التخلص من المنتجات الأجنبية -تقليل نسب الاستيراد- وتعويضها بمنتجات محلية الصنع إضافة إلى التركيز على تصنيع المواد الخام والسلع الاستهلاكية الخفيفة، ويرتبط نجاح هذه السياسة بدرجة وقدرة السلع المحلية على المنافسة وكذا الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، واتباع هذه السياسة يعني التوسع في إنتاج السلع محليا هذا من جهة ومن جهة أخرى الابتعاد عن تصدير المواد الخام بشكلها الأولي مما يضمن تنشيط الصناعات التحويلية وزيادة نسب مساهمتها في الدخل الوطني مما يضمن علاج اختلال الهيكل القطاعي للناج المحلي الإجمالي، ولكن تبقى هذه الاستراتيجية كغيرها من

¹ حميد بن نية، أثر السياسات الاقتصادية على التنوع الاقتصادي -دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لونيبي علي، البليدة، 2019-2020، ص18.

² فاطمة الزهرة عماري، أثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات خلال الفترة (2001-2018)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019-2020، ص82.

الاستراتيجيات غير صالحة في كل زمان ومكان -وضع الاستراتيجية حسب الأهداف المرجوة، كما أن لهذه الاستراتيجية العديد من الانتقادات الموجهة إليها والتي من أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مما يقف عائقاً أمام عمليات التصدير، وأيضاً تركيز على إنتاج سلع كمالية أو شبه كمالية.

2. سياسة التصنيع الموجه للتصدير

هذه السياسة بمثابة امتداد لسياسة إحلال الواردات فالهدف الأساسي منها هو القدرة على إنتاج منتجات محلية بمواصفات عالمية، بحيث تكون قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية من خلال اختيار مجموعة من الصناعات الناجحة محلياً وتحفيزها من خلال الضرائب والتمويل وغيرها، وتهيئتها لاحتلال أسواق عالمية كبيرة بدلاً من الأسواق المحلية الصغيرة وتحقيق النمو والكفاءة من خلال منافسة حرة تسمح بتوفير العملات الأجنبية وتحسين وضعية الميزان التجاري، وعليه يمكن الاعتماد على هذه الاستراتيجية كأسلوب لتنويع سلة صادرات من جهة والهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

ثالثاً: استراتيجية النمو المتوازن وغير متوازن

وتنقسم هذه الاستراتيجية إلى مذهبين:

1. استراتيجية النمو المتوازن

ومفاد هذه الاستراتيجية هو القيام ببرامج استثمارية ضخمة وعلى نطاق واسع يضم العديد من القطاعات الاقتصادية - تنفيذ عدد كبير من المشاريع في وقت واحد- ، حتى تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة والخروج من دائرة التخلف الاقتصادي مع مراعاة التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية، بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي لأنه لا يمكن لمصنع واحد أن يحقق نجاحاً مهما بلغت الكفاية الحدية له وحتى لو كان وسط بيئة استثمارية فقيرة وذلك لأن جزء من دخله يستخدم في شراء منتجاته،¹ وهذه الاستراتيجية ركزت بالدرجة الأولى على ضعف الأسواق في الدول النامية وعدم تكاملها لذا فإن اتباع أسلوب النمو المتوازن من شأنه أن يساهم في توسيع نطاق السوق وزيادة العرض والطلب الكلي، كما ركزت أيضاً على أنه لا يمكن للدول النامية أن تعتمد على التجارة الخارجية في تنميتها عن

¹ - سامي زعباط، عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآليات علاجها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص، 2018، ص264.

طريق الصادرات،¹ وصحيح أن هذه الاستراتيجية تضمن نمو كل القطاعات معا - تنوع اقتصادي أفقي - ولكن وكما سبق الذكر فإن اتباع هذا النوع من التنوع الاقتصادي ينتج عنه مخاطر عديدة فمحاولة إحياء كافة القطاعات الاقتصادية معا - انعاش القطاعات الاقتصادية - يتطلب خطط اقتصادية طويلة المدى محكمة وواضحة الأهداف إضافة إلى رؤوس أموال ضخمة والأهم من ذلك توفر رأس المال البشري الكفاء وذو الخبرة حتى تكون هناك جدوى من اتباع هذه الاستراتيجية، وبالرجوع إلى إمكانات الدول النامية يتضح أن بعضا من هذه الدول النامية غير الإفريقية حققت تطورات واضحة في رأس المال وأصبحت لها قدرات تكنولوجية عالية أفضل مما كانت عليه سابقا، حيث يمكن لهذه الأخيرة المخاطرة باتباع هذه الاستراتيجية والنجاح فيها ولكن على المدى الطويل؛

2. استراتيجية النمو غير متوازن

انطلقت فكرة هذه الاستراتيجية من انتقاد سنجر لاستراتيجية النمو المتوازن مؤكدا عدم واقعيته كونها تحتاج إلى رؤوس أموال وموارد ضخمة تفوت قدرات وطاقات الدول النامية، ويرى هيرشمان أن هذه الاستراتيجية هي الأفضل لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية كونها تركز على القطاعات أو الصناعات الاستخراجية الرائدة بدلا من تشتتها على جهات كثيرة، أي انتقال الاقتصاد من حالة التوازن إلى اللاتوازن لكن عند مستوى أعلى من الإنتاج والدخل مما يجعلها قادرة على خلق قوى وحوافز تساهم في تصحيح حالة اللاتوازن السابقة وخلق حالة لا توازن أخرى بمستوى أعلى من الإنتاج والدخل وهكذا تستمر بصورة متتالية، ومن هنا تنشأ فكرة القطاع القائد لعملية التنوع والتنمية الاقتصادية ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية،² وصحيح أن هذه الاستراتيجية هي أكثر واقعية من الاستراتيجية سالف الذكر إلا أن المشكل الأساسي في تنفيذ البرامج الاستثمارية في ظلها يكمن أساسا في تحديد أولويات الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الرائدة، ويوضح هيرشمان أن علاج هذه المشكلة يكون من خلال أولا المفاضلة بين

¹ مبارك إبراهيم أحمد عوض الكريم، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1982، ص33.

² محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص - النظريات - الاستراتيجيات - المشكلات، مطبعة البحيرة، 2018، ص180-189.

أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي أو الاستثمار في قطاع النشاط الإنتاجي المباشر، وثانياً المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر.¹

فالنسبة للمستوى الأول يكون عن طريق تكوين فائض في الاستثمار في رأس المال البشري الذي يوفر العديد من الوفورات الخارجية المحفزة للاستثمار في النشاط الإنتاجي مما يساهم في زيادة تكوين الدخل القومي وبالتالي زيادة القدرة على الاستثمار في مشاريع جديدة من رأس المال الاجتماعي المحفز للاستثمار في النشاط الإنتاجي، أو من خلال تكوين فائض في استثمارات النشاط الإنتاجي من خلال زيادة الاستثمار فيه مما يسبب عجز في رأس المال الاجتماعي الأمر الذي يشجع الحكومة على زيادة رأس المال الاجتماعي فيرتفع الدخل القومي ويتكرر هذا الأمر بصورة مستمرة وينتقل المجتمع إلى مستوى أعلى من الناتج وهكذا، وفي هذا فإن هيرشمان يؤيد الطريق الأول لأن مشاريع رأس المال الاجتماعي لها قوة دفع ذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للمستوى الثاني هو المفاضلة بين أولوية قطاع الإنتاج المباشر وفي ذلك يرى هيرشمان أنه يجب التركيز على الاستثمار في المشاريع ذات الترابط العالي،² فمثل هذا النوع من المشاريع يزيد من درجات التشابك بين القطاعات الاقتصادية مما يضمن نموها هي الأخرى ثم المساهمة في تنوع مصادر الدخل الوطني والانتقال تدريجياً من أسلوب القطاع القائد إلى قطاعات تنمو بشكل متوازن؛ وبالتالي فإن اختبار أسلوب الاستثمار هو العامل الرئيسي والمحدد لنجاح أو فشل هذه الاستراتيجية؛

رابعاً: استراتيجية تنمية القطاع الزراعي

يوجد نوعان من استراتيجيات تنمية القطاع الزراعي الأولى تتمثل في التوسع العمودي ويكون ذلك من خلال الرفع من المردودية والإنتاجية عن طريق تكثيف استغلال نفس المساحات الزراعية أما الثانية فتتمثل في التوسع الأفقي ويكون من خلال زيادة نصيب العامل الزراعي من المساحة الزراعية من خلال توسيع نطاق المساحات الزراعية المستخدمة.³

وإضافة إلى ذلك فإن استخدام استراتيجية الثروة الخضراء- نقل التقنية الزراعية المتطورة- سيكون سبباً في الرفع من القيم المضافة للقطاع الزراعي لمجموعة الدول النامية، ويتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من

¹- نبيلة نوي، أثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجريبية: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016-2017، ص 38.

²- مرجع نفسه، ص 38-39.

³- جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، باتنة، 2016-2017، ص 71.

خلال استخدام البذور الزراعية المحسنة -خاصة القمح- إضافة إلى استخدام المواد المكملة كالأسمدة ومبيدات الحشرات، فالاستجابة العالية التي تبديها البذور المحسنة إتجاه المواد المكملة تساهم وبشكل فعال في زيادة المردودية الزراعية.¹

بالنظر إلى مضمون هذه الاستراتيجية يمكن استخدامها كأسلوب لتحقيق التنوع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النامية ذات المساحات الجغرافية الواسعة، فاستصلاح الأراضي الزراعية إضافة إلى استغلالها بشكل مكثف مع تغذيتها بشكل صحيح يساهم وبشكل فعال في زيادة المنتج الفلاحي خاصة إذا ما تم استخدام البذور المحسنة.

وكإضافة إلى جملة الاجراءات الهادفة إلى زيادة درجات التنوع الاقتصادي هناك تشجيع استثمار جزء من ربح النشاط الاقتصادي السائد في الاقتصاد لتنمية باقي قطاعات الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية لها، إضافة إلى اصلاح نظام المرونة في أسعار الصرف تجنباً لآثار صدمات الأسعار، وكذلك محاربة الفساد الإداري والشفافية في إدارة وجمع وصرف عوائد القطاع الاقتصادي المهيمن.²

وهناك عشر مبادئ أساسية يجب تطبيقها حتى تتمكن أي دولة من تحقيق الأهداف المروجة من مختلف الاستراتيجيات سالف الذكر وهي كالتالي:³

- توفير مجموعة من الحوافز والإعانات للأنشطة الجديدة؛
- وضع معايير واضحة لنجاح أو فشل المشاريع المدعومة؛
- بناء شرط الانقضاء التلقائي لدعم الأنشطة الاقتصادية المستهدفة؛
- نقل التكنولوجيا أو تبنيتها، التدريب ... إلخ؛
- توفير الدعم الكافي للأنشطة التي تنطوي على إمكانات واضحة لإحداث آثار غير مباشرة؛
- تخويل سلطة تنفيذ السياسات الصناعية إلى وكالات ذات كفاءة مع التأكد من مراقبة هذه الوكالات عن كثب؛
- التأكد من احتفاظ الجهات المنفذة بقنوات اتصال مع القطاع الخاص؛
- وضع احتمالية الخسارة حتى في ظل السياسات المثلى؛

¹ - جميلة معلم، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

² - باهي موسى، مرجع سبق ذكره، ص 181.

³ - Dani Rodrik, **policies economic diversification**, cepal review, n87, 2008, p22.

- منح مختلف الأنشطة الخاصة بالتوزيع القدرة على تجديد نفسها بحيث تصبح دورة الاكتشاف دورة مستمرة.

المطلب الثاني: المناهج الحديثة للتنوع الاقتصادي

إضافة إلى مجموع الاستراتيجيات سألقة الذكر والمستمدة أساسا من استراتيجيات ونظريات التنمية الاقتصادية، ونظرا للتطور الكبير الذي شهدته استراتيجية التنوع الاقتصادي فقد كانت هناك العديد من الدراسات والأبحاث أساسها قائم في البحث عن الآليات والسبل الرامية إلى أحداث تنوع اقتصادي داخل كل اقتصاد، وبناء على ذلك اقترح المعهد العربي للتخطيط العديد من المناهج الحديثة هدفها مساعدة متخذي القرارات داخل اقتصادات الدول في تحقيق قفزات نوعية في مستويات التنوع الاقتصادي، ومن بين هذه المناهج ما يلي:¹

أولا: منهجية تتبع المسارات التنموية في الدول المتقدمة

ومفاد هذه المنهجية هو الاسترشاد بتجارب الدول المتقدمة في مجال تنمية واستدامة مواردها التي لها خصائص شبه متقاربة معها، وترتكز هذه المنهجية على القدرة على التحول أو الانتقال بشكل متواصل من نمط الإنتاج الأولي -أقل قيمة وأقل تطور- إلى نمط إنتاج أكثر تعقيدا وأعلى قيم مضافة بناء على ما يملكه كل بلد من ثروات طبيعية وبشرية، واستنادا على هذه المنهجية يمكن صياغة مسار تطبيقي للتحول الهيكلي يتمحور في الخطوات التالية:

1. تحديد القطاعات والنشاطات ذات المزايا النسبية الكامنة وغير المستغلة: وذلك من خلال البحث على تجارب تنموية بنفس ما تملكه من ثروات وإمكانات ومن ثم دراسة وتحليل هيكل إنتاجها وتجاريتها الخارجية، وتكون المقارنة من خلال تحديد أهم السلع والخدمات التي تمكنت من تصنيعها التي يتراوح عددها عموما من 20 إلى 40 سلعة؛

1- أنظر:

- تقرير التنمية العربية التنوع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد3، الكويت، 2018، ص150-171.

- عطية خمخام، تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنوع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وصفية للفترة (2009-2020)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021-2022، ص 99-101.

2. العمل على إزالة العوائق التي تواجهها الشركات القائمة: في ظل هذه الخطوة ينصح بإعطاء الأولوية لجملة المنتجات المنتجة من قبل شركات محلية بشكل طبيعي ومن ثم دراسة وتحديد كافة العوائق التي وقفت كحاجز أما هذه الشركات ومنعتها من تطوير منتجاتها، ومن ثم محاولة التخلص من هذه العوائق؛
3. استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أو إطلاق حاضنات الأعمال: يكون ذلك من خلال توفير مجموعة من الحوافز المشجعة والجاذبة للمستثمرين الأجانب بهدف نقل وتوطين التكنولوجيا والخبرات الأجنبية بالإضافة إلى برامج حاضنات الأعمال الرامية لتطوير الشركات المحلية؛
4. رفع قدرة الشركات الوطنية على اكتشاف الذات: يكون من خلال تعزيز قدرات الشركات المحلية على اكتشاف نشاطات اقتصادية جديدة وتحديد تكاليف إنتاجها ومستويات المخاطر الناجمة عنها وعوائدها من خلال تهيئة الظروف الملائمة للبحث والتطوير والابتكار؛
5. تطوير المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة ومناطق معالجة الصادرات: لعمليات تطوير هذه المناطق أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول ذات بيئة الأعمال الضعيفة، وذلك كونها تساهم في تلبية التكاليف وتشجيع التصدير؛
6. توفير الدعم للتغلب على الوفورات الخارجية: يقصد بهذه الأخيرة مجموع الآثار الجانبية الناتجة عن النشاط الصناعي أو تجاري المؤثرة على تكاليف الإنتاج سواءا بالإيجاب أو السلب، ويكون هذا الدعم من خلال تقديم مجموعة من التسهيلات للشركات الرائدة كتسهيل براءات الاختراع وتقديم الدعم في مجال البحث العلمي والتطوير والابتكار، وأيضا منح مجموعة من المزايا الضريبية والتسهيلات الائتمانية والنفاذ من العملات الأجنبية.

ثانيا: منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية

تسمح هذه المصفوفة بالتحديد الدقيق لكل من مدى توجه القطاعات الاقتصادية الموجهة نحو التصدير من خلال حساب الصادرات كل سلعة كنسبة من الناتج لتلك السلعة، ومن ثم القدرة على تحديد فجوات السياسات التجارية والترويجية للسلع المحلية، كما تمكن هذه الأخيرة من تحديد مجالات التطوير الممكنة في الأنشطة والصناعات الموجهة لإحلال الواردات المساعدة على تخفيض العجز التجاري -تعميق المزايا النسبية-، إضافة إلى أنها تمكن من تحديد مجالات التطوير الممكنة في الأنشطة والصناعات الجديدة واكتساب مزايا تنافسية مطورة في السلع التي لم تبين أي قدرة إنتاجية وطنية، وهنا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا في سد هذه الفجوات ونقل الخبرة المطلوبة لبدء الإنتاج في هذه القطاعات الجديدة.

ثالثا: منهجية تطوير مسارات تنويع الإنتاج من خلال دراسة حيز السلع

يقصد بحيز السلع شبكة المنتجات المختلفة المبنية على التقارب بين السلع حسب طرق ومدخلات الإنتاج التي تساعد على توضيح إمكانات القفز بسهولة من سلعة إلى أخرى، وتعتمد هذه المنهجية على أهمية اقتران السياسات الاقتصادية الكلية مع النظر عن كثب للمسافات بين السلع المنتجة والنظر في إمكانية التنقل نحو المنطقة الغنية في حيز السلع وخاصة السلع المتميزة والتي تصنع بأعلى مستوى من الإنتاجية وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وزيادة الدخل.

رابعا: منهجية قياس الدخل المتسق مع نوعية الصادرات وتنويع أنشطة الخدمات

ركزت جل المناهج السابقة على التنويع السلعي دون الخوض في مجال تنويع الخدمات بالرغم من الأهمية المتزايدة لهذه الأخيرة خاصة في ظل العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وأهمية الارتقاء بنوعية الأنشطة داخل القطاع الخدمي والتحول من خدمات عامة وتقليدية إلى خدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع وخاصة الخدمات الإنتاجية كالخدمات الاتصال، الخدمات المالية وتشييد المشاريع، فبناء على منهجية حيز السلع تم إثبات أن مستوى دخل البلد مرتبط بنوعية الصادرات، وعليه فإن هذه المنهجية تعتمد على قياس مؤشر يربط بين مستوى دخل الدول وصادراتها من السلع والخدمات انطلاقا من احتساب متوسط دخل الدول التي تصدر سلعة معينة تملك فيها ميزة نسبية، ومن ثم يتم حساب دخل الدولة بترجيح الدخل حسب تركيبة صادراتها.

خامسا: منهجية الخرائط الاستثمارية والتنويع الاقتصادي

لقد طور المعهد العربي للتخطيط منهجية لبناء الخرائط الاستثمارية، المستخدمة في اكتشاف الفرص والأفكار الاستثمارية والتي يمكن تحويلها إلى مشاريع ذات جدوى موجهة أساسا نحو تنويع هياكل الإنتاج والملكية عبر توسيع دور القطاع الخاص الوطني والأجنبي، بحيث يصبح هو القائد والمنفذ لتلك الخرائط الرامية إلى تعزيز التنمية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي المستدام، وإحداث التحول الهيكلي المطلوب في الدول العربية، وتقوم هذه المنهجية على أن الفرص الاستثمارية الجديدة والواعد لها قدرات على تحديد الحلقات المفقودة في سلاسل القيمة الإنتاجية، ونظرا لطبيعة الاقتصادات النامية التي تعاني من تحديات تنموية كبيرة فإن أحداث تغيير هيكلية في القاعدة الإنتاجية يتطلب تحديد الحلقات والأنشطة المفقودة في السلاسل الإنتاجية والعمل على توجيه الاستثمار نحوها واستكمالها ضمن متطلبات التخطيط الرامي إلى تعزيز التشابكات الأمامية والخلفية في تلك الأنشطة الإنتاجية، بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية المتاحة بسبب قوة الطلب الداخلي والخارجي، وتقوم هذه المنهجية على ثلاث مراحل وهي:

1. تحديد القطاعات والأنشطة الاقتصادية الواعدة وذلك من خلال القيام بدراسة تحليلية للواقع الاقتصادي للدولة بكافة أبعاده ومؤشراته وخصائصه، من أجل تحديد المزايا النسبية والتنافسية التي يتمتع بها الاقتصاد وكذا تحديد أهم التحديات والقيود التنموية التي يواجهها، وتحليل طبيعة الموارد الطبيعية والبشرية والمؤسسية المتاحة والتي يمكن توظيفها في عملية التنمية؛
2. إرساء مناخ أعمال يمتاز بالربحية وذلك من خلال القيام بتطور البنى التحتية واللوجستية وتسهيلات التمويل، وكذا تدعيم المبادرات ورأس المال المغامر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في النشاطات والقطاعات الواعدة؛
3. تحليل عناقيد النشاطات المتكاملة واقتراح الخارطة للمشاريع التي تسمح ببناء واكتمال هذه العناقيد وتطويرها حسب الميزات النسبية لكل منطقة وقطاع ونشاط، وهذا بعد تحديد الدقيق للأنشطة الضعيفة أو المفقودة داخل كل سلسلة إنتاج.

المطلب الثالث: السياسات القطاعية للتنوع الاقتصادي

حتى يتمكن أي اقتصاد من التخلص من لعنة المورد الوحيد يجب عليه أن يسعى وبشكل كبير إلى اتباع مجموعة من السياسات ضمن كل قطاع بهدف ترقيته وزيادة الوزن النسبي له، وفيما يلي سرد لأهم السياسات الاقتصادية الخاصة بكل قطاع:

أولاً: السياسات الزراعية

تعرف السياسة الزراعية بأنها عبارة عن كافة الإجراءات والتشريعات التي تتبعها دولة ما للوصول إلى أهدافها المحددة ضمن برامجها التنموية،¹ فهي تمثل أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي. وتهدف بالدرجة الأولى إلى الارتقاء بالقطاع الزراعي من خلال زيادة عوائد الصادرات وتوفير مناصب عمل إضافة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، تحقيق الأمن الغذائي -تقليل فجوة الطلب الخارجي على الغذاء- والوصول إلى درجات قصوى من الاكتفاء الذاتي من خلال تشجيع زيادة الإنتاج.² وللسياسات الزراعية العديد من الأنواع أهمها ما يلي:

¹ - فاتح حركاتي، السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الامن الغذائي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد7، العدد1، 2016، ص435.

² - إيتسام حاوشين، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد2، 2014، ص102.

- **السياسة السعيرية:** وتمثل هذه الأخيرة مجموعة الإجراءات والأساليب الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مداخيل المزارعين إضافة إلى الرفع من درجة الاكتفاء الذاتي، من خلال العمل على تحديد الأسعار المناسبة للمنتجات الزراعية؛¹
- **سياسة الإنتاج الزراعي:** وتمثل كافة الإجراءات والقوانين الرامية إلى تنظيم عمليات الإنتاج الزراعي وتشمل سياسات طويلة الأجل وهدفها الرئيسي زيادة المحاصيل الزراعية من خلال زيادة إنتاجية الأراضي إضافة إلى العمل على زيادة مساحة الأراضي الزراعية وكفاءة رأس المال والمزارع وسياسات قصيرة الأجل تهدف إلى إشباع حاجات المجتمع من خلال تحديد مساحات مخصصة لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية بصفة مستمرة؛²
- **السياسة التسويقية:** تقوم هذه السياسة على توفير خدمات التسويق، من خلال جملة من الوظائف كالنقل والتخزين وتمويل الصفقات التجارية... إلخ، فهذه الأخيرة تساهم وبشكل فعال في دفع عجلة التنمية الزراعية وذلك من خلال تحديد المنافع الاقتصادية العائدة من قطاع المنتجين والمستهلكين؛³
- **سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية:** تعتبر هذه السياسة من ضمن أهم السياسات المساهمة في تسريع الإنتاج الزراعي فهي تعمل على وضع التدابير اللازمة للحد من زيادة تكاليف المعاملات الخارجية، ومن بين الأهداف الأساسية لهذه السياسة هو تعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى إضافة إلى تطوير الصادرات وترشيد عمليات الاستيراد وكذا البحث عن أسواق جديدة لبيع المنتج الزراعي؛⁴
- **سياسة التوجيه الزراعي:** تهدف هذه السياسة إلى تحسين فعالية النشاط الزراعي، وهي تقوم على مبدئين أساسيين، الأول يمثل الحرية الاقتصادية والثاني يمثل التدخل الحكومي عند الضرورة، ومن

¹ - سامية بوزلحة، آداء السياسات الزراعية العربية وآفاق الزراعة العضوية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016-2017، ص30

² - محمد هبول، السياسات الزراعية واشكالية الامن الغذائي في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019-2020، ص20.

³ - عيسى محمد الغزالي، السياسات الزراعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص14.

⁴ - عائشة غدامسي، الزراعة المحمية في الجزائر: الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2020-2021، ص102.

ضمن النتائج المحققة من جراء إتباع هذه السياسة هو تحقيق قانص اقتصادي في الزراعة إضافة إلى خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية؛¹

■ **سياسة الإصلاح الزراعي:** الهدف الأساسي لهذه السياسة يتجلى في تغيير مفهوم نفاذ عنصر الأرض على اعتباره أنه أحد مكونات الإنتاج الزراعي -تغيير توزيع ملكية الأراضي-، ومن أهم الخصائص المميزة لهذه السياسة أنها تعتبر الأرض ليس مجرد عنصر من عناصر الإنتاج الزراعي، كذلك الارتباط الوثيق بين الوضع الاجتماعي وملكية الأرض والنفوذ في الاقتصاد الزراعي، أيضا ارتباط الإصلاح الزراعي بأوضاع تتميز بعدم الاستقرار الاجتماعي والتغيير الجدي.²

ثانيا: السياسات الصناعية

تتمثل في كافة الإجراءات التي تنفذها الحكومات لدعم الصناعات من خلال التعريف الجمركية، الرسوم وغيرها، للتأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات والسلوك الصناعي من حيث الإنتاج أو الاستثمار، وكذا تشجيع الصادرات واستبدال الواردات الصناعية بالصناعات المحلية،³ وفي ظل هذا النطاق تعدد السياسات ومنها:

■ **حسب المدى الزمني:** وتنقسم إلى سياسات ظرفية وأخرى هيكلية، فالسياسات الظرفية تتمثل في مجمل السياسات قصيرة المدى التي تعالج الاختلالات الظرفية، وغالبا ما يكون هذا النوع من السياسات محدود التأثير ولا يشمل كافة القطاعات الاقتصادية،⁴ أما السياسات الهيكلية فتضم مجموع السياسات طويلة المدى المسؤولة عن علاج الخصائص الهيكلية للأسواق، وهذا النوع من السياسات لا ينحصر في ظل

¹ صادق نور الذين هني، دور الزراعة الصحراوية في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، 2016-2017، ص ص 24-25.

² عبد القادر بابا، عابد عدة، السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد4، 2017، ص 79.

³ لزه بن عبد الرزاق، جمال خنشور، دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد5، العدد1، 2018، ص 653.

⁴ السعيد محصول، دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص 36.

نوع واحد من السياسات فقد تكون مباشرة -عمودية- أو غير مباشرة -أفقية- وهذا على حسب الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية الخاصة بكل بلد.¹

■ **حسب أثرها على الاقتصاد:** وتضم سياسات عمودية وأخرى أفقية، فسياسات العمودية -المباشرة- تعني التدخل مباشرة في شروط عمل الصناعة وكذا استراتيجيات التصنيع، ويتميز هذا النوع من السياسات أنه قصير المدى إضافة إلى كونه يسعى إلى حماية مصلحة الصناعة على الرغم من حرية عمل المؤسسة وحرية الاقتصاد، ويكون تدخل الدولة في ظل هذه السياسة على مستوى قطاع معين أو على مستوى سلوكياته الصناعية فهو بذلك يمس نشاط اقتصادي واحد، أما السياسات الأفقية -غير المباشرة- فمبدأ عملها يتسم بالشمولية وذلك كونها تؤثر على كافة الفروع الاقتصادية بطريقة غير مباشرة كالزيادة في أسعار عوامل الإنتاج، فهي تسعى إلى إحداث تنمية صناعية دائمة لا تفرق بين فروع ومناطق النشاط الاقتصادي،² كما أن القرارات الخاصة التي تتخذها الحكومات كتوسيع نطاق البنية التحتية وتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي وكذا تسهيل عمليات الوصول إلى المعلومات من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز التنمية الصناعية؛³

■ **حسب الهدف من الصناعة:** ويضم سياسة إحلال الواردات فالهدف الرئيسي من وراء هذه السياسة هو إنشاء صناعات محلية تعوض المستوردة من خلال فرض بعض الحواجز والعوائق أمام الصناعات المستوردة خاصة الغذائية منها، إضافة إلى سياسة تشجيع الصادرات المتمثلة في مجمل الإجراءات والقوانين التي تسنها الحكومات للتأثير على كميات وقيمة الصادرات، ويهدف هذا النوع من السياسات بالدرجة الأولى إلى زيادة حجم الصادرات والتوجه نحو المنافسة الأجنبية والالتحاق بالأسواق العالمية

¹ - عبد الحميد زعباط، عقبة سحون، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6، العدد 1، 2012، ص 178.

² - موراد حطاب، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة: صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 21-22.

³ - الأمم المتحدة، أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك، 2007، ص 2.

واتباع هذا النوع من السياسات يساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الاستقلال الاقتصادي.¹

ولقيام مختلف السياسات الاقتصادية بنشاطها على أكمل وجه هناك مجموعة من العناصر الأساسية المتطلب تنفيذها وهي كالتالي:²

- قيام الحكومات بمواجهة مختلف العوائق التي تتعارض وعمليات التنمية، إضافة إلى توفير الوفرة الخارجية والنمو المتوازن وكذلك تشجيع المشروعات الإنتاجية الحكومية المباشرة؛
- توفير البنى التحتية اللازمة من النقل والمواصلات وتجهيزات الطاقة والمياه والسكك الحديدية والطرق والموانئ... الخ؛
- توفير مجموعة من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، الإسكان التي من شأنها المساهمة في التقليل من حدة عوائق النمو والتنمية؛
- العدالة في توزيع الدخل، وكذا العمل على زيادة نموه وهذا من خلال المزيد من التصاعدية في تركيب الضرائب، توجيه المصروفات الحكومية صوب إعانة الفئات الدنيا؛
- محاربة التضخم والحفاظ على توازن الميزانية من خلال توجيه استخدام السياسات النقدية والتأثير على عمليات الائتمان.

المطلب الرابع: دور التنوع القطاعي في تصحيح إختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي

عند البحث في العلاقة بين التنوع الاقتصادي وتصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي يتضح أن هناك بعض الدراسات المعاصرة التي جاءت بغية تحليل موضوع التنوع الاقتصادي خاصة في ظل عدم قدرة الدول النامية على النهوض باقتصاداتها وتنويع مصادر دخلها، ومن أبرز هذه الدراسات ما يلي:

أولاً: دراسة Inbasand and Wecziarg عام 2003

تجلت دراسة هذان الباحثان في محاولة البحث في العلاقة بين تركيز القطاعات الوطنية وهيكل الدخل الفردي في عدة دول من خلال استخدام البيانات المتعلقة بالإنتاج واليد العاملة الوطنية، وقد توصلنا من

¹ حمزة بعلي، محمد بنية، تحديات السياسات الصناعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع -الآفاق والتجارب الناجحة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015، ص ص7-8.

² علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الرؤية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص118.

خلال هذه الدراسة إلى أن التنوع الاقتصادي والإنتاج والتشغيل تربطهما علاقة طردية،¹ فحسب هذان الباحثان فإن التنوع الاقتصادي يزداد مع التنمية الاقتصادية التي تقاس بدخل الفرد كما أن الاستثمار يساهم وبقوة في ديناميكيات النمو وخاصة في زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية.²

وبغية تحديد مختلف مراحل عملية التنوع الاقتصادي قام الباحثان باستعمال البيانات المتعلقة بالعمالة والقيم المضافة حسب القطاعات الرئيسية في البلدان محل الدراسة إضافة إلى مستويات متنوعة من التقسيمات القطاعية فاستنتجا أن التنوع يمر بمرحلتين أساسيتين الأولى تكون فيها الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي مرتبطة بزيادة درجات التنوع داخل القطاعات الاقتصادية مقترنا بزيادة دخل الفرد، أما المرحلة الثانية يبدأ فيها التوزيع القطاعي للأنشطة الاقتصادية بالتركز، وعليه فإنه وحسب وجهة نظر هاذين الباحثين فإن التركيز القطاعي يبدأ بمنحنى متناقص ومن ثم يباشر بالزيادة،³ فهو بذلك يأخذ شكل حرف U.

ثانياً: دراسة Klinger and Iederman

جاءت دراسة هذان الباحثان للبرهان على صحة ما توصل إليه inbasand and weczyarg في حالة تعويض تنوع الصادرات محل التنوع الاقتصادي، ولإثبات صحة هذا البرهان فقد استعملوا البيانات المتعلقة بالصادرات، وتوصلا إلى أن التنوع بالنسبة للدول أقل تطوراً يكون بشكل متزايد لكن سرعان ما يبدأ في الانحسار عند بلوغ مستوى معين من التطور، وإضافة إلى ذلك فقد قام الباحثان بدراسة العلاقة بين كل من المنتجات الجديدة الموجهة للتصدير ومستوى التطور فتوصلا إلى أن عدد المنتجات الجديدة الموجهة نحو التصدير تتبع منحنى متزايد ثم يأخذ في التناقص بالنسبة للدخل ما يدل على أن الاقتصاد يصبح أقل تركيزاً وأكثر تنوعاً تناسباً مع زيادة الدخل.⁴

¹ - حجيرة عبد المنعم، مزيان سعيد، التنوع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد3، 2019، ص47.

² - Solange Patricia makaya gaboua, **la strategie de diversification economique des pays des grands lacs, facteur de stabilire et de developpement : une analyse du burundi, du congo et de la republique democratique du congo (RDC)**, 2017, P51.

<https://publication.codesria.org/index.php/pub/catalog/view/26/36/116> 2022-06-10 13 :02

³ - حجيرة عبد المنعم، مزيان السعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص47-48.

⁴ - هارون العشي، حجيرة عبد المنعم، التنوع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد02، 2015، ص ص29-30.

ثالثاً: دراسة كل من codet, Carrère, Strauss-Kahn

تمثلت دراستهم في اقتراح تقسيم مؤشر تايل للتركز السلعي الخاص بتوضيح الهامش التكتيفي والتوسعي (منتجات أو أسواق جديدة) لتنوع الصادرات، وقبل القيام بهذه الدراسة -توضيح كيفية تطور الهامشين بدلالة الناتج المحلي الخام- استخدم الباحثون قاعدة بيانات تتضمن 150 بلداً، وقد خلاصا إلى وجود علاقة في شكل منحني متزايد يبدأ في الانخفاض كلما زادت درجة تنوع الصادرات وتطور الاقتصاد.¹ بعد توضيح العلاقة القائمة بين التنوع الاقتصادي ودوره في الرفع من القيم المضافة للناتج المحلي الإجمالي، تاليا سيتم توضيح أهمية ودور كل قطاع اقتصادي في تنوع تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: دور الزراعة في تنوع تكوين الناتج المحلي الإجمالي

باعتبار القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي لها علاقات تشابكية أمامية وخلفية وبالتالي فإن لهذا الأخير دوراً ريادياً في تنوع اقتصادات الدول وعلاج اختلال هيكلها الاقتصادية فهو يعتبر منطلقاً لعملية التصنيع، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن نمو القطاع الزراعي ضروري قبل نمو التصنيع والخدمات، فهو يساهم في توفير مناصب العمل والدخل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة من جهة ومن جهة أخرى زيادة القيم المضافة للناتج المحلي، إضافة إلى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي مما يعزز من الاستقلال الاقتصادي وتخفيض نسب التبعية للخارج، يؤدي أيضاً إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وبشكل كبير أيضاً يساهم في الحد من الفقر وعدم المساواة خاصة في حالة استهداف أصحاب المزارع والزراعات الصغيرة.²

وكإضافة إلى ما سبق التطرق إليه فإن تنمية القطاع الزراعي تساهم أيضاً في مد الصناعات التحويلية بالمواد الخام الأولية حيث يعتبر القطاع الزراعي مصدراً رئيساً للعديد من الصناعات التحويلية كالصناعات الغذائية، النسيج وغيرها، وعليه فإن تنمية هذا الأخير ستعكس إيجاباً على الصناعات التحويلية وذلك بازدهارها ونموها، كذلك تأمين رأس المال الضروري للتنمية عملية تنمية القطاعات الاقتصادية تتطلب رؤوس أموال ضخمة وفي ذلك هناك تعدد كبير في مصادر التمويل فمنها الادخارات المحلية، التمويل الخارجي بمختلف أنواعه إضافة إلى الاستثمار الأجنبي، ونظراً لكون الآثار المترتبة عن هذه الأخيرة كبيرة خاصة على الدول النامية فإن الحل الوحيد لها هو التمويل المحلي، وبعد الموارد الاستخراجية تعتبر الزراعة

¹ - هارون العشي، حجيرة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص30.

² - OECD, aid for trade at a glance 2019 economic diversification and empowerment, world trade organization, 2019, p64.

<https://www.oecd.org/aidfortrade/publications/Aid-for-Trade-2019.pdf> 2022-06-09 10:20

هي المصدر الثاني لهذا التمويل، ومن هنا فإن القطاع الزراعي يساهم في زيادة رأس المال المحلي بطرق متعددة أهمها زيادة الإنتاج الزراعي إضافة إلى فرض الضرائب الزراعية وتوجيه المزارعين إلى الاستثمار في قطاعات أخرى، أيضا يساهم في توسيع نطاق السوق فزيادة الإنتاج الزراعي تؤدي إلى نمو دخل المزارعين مما يساهم في زيادة الطلب الفعال داخل اقتصادات الدول، فهو يساهم في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية من جهة ومن جهة أخرى زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يشجع على زيادة الصناعات المحلية، وأخيرا فالقطاع الزراعي يساهم في توفير النقد الأجنبي من خلال الحد من إسرافه على استيراد السلع الزراعية الأجنبية في حالة قدرة الزراعة المحلية على تلبية احتياجات الأفراد، إضافة إلى قدرتها على زيادة النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة الصادرات الزراعية.¹

وحتى نضمن المساهمة الفعالة والدور الجيد للزراعة في رفع من قيم التنوع الاقتصادي داخل بلد ما يستلزم توفر مجموعة من المتطلبات والتي من بينها:

- توجيه الاستثمار نحو التكنولوجيا الزراعية لدعم عمليات التحول الهيكلي؛
- تقديم الدعم المادي والمعنوي للمزارعين؛
- جلب مختلف الأجهزة والأدوات الزراعية الحديثة الداعمة لتطور الجانب الزراعي والمحاصيل الزراعية؛
- توسيع مناطق الإنتاج الزراعي من خلال استغلال المناطق الصحراوية إضافة إلى استصلاح الغابات؛
- تفعيل الخطط التنموية في المجال الزراعي؛
- محاولة التخلص من ظاهرة البطالة المقنعة التي تسود القطاع الزراعي، من خلال التخلص من فائض العمالة بهذا القطاع وتوجيهه نحو قطاعات اقتصادية أخرى.

ثانيا: التصنيع من أجل تنوع اقتصادي وعلاج اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

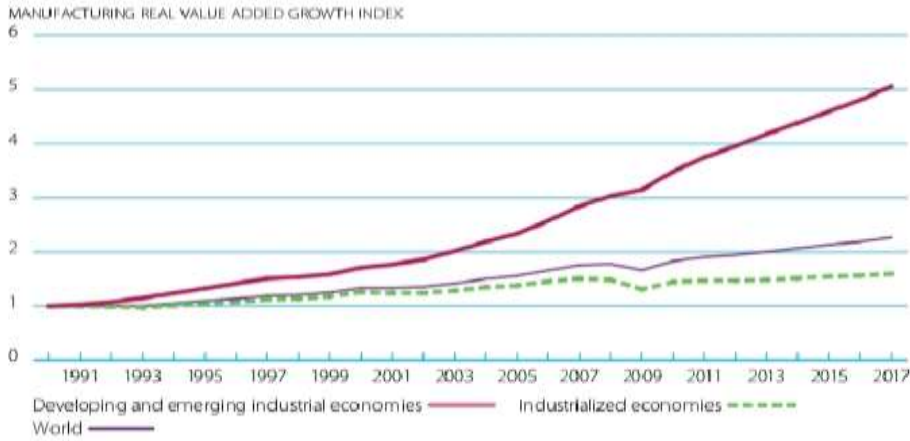
يعتبر التصنيع بمثابة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وهذا التصور راجع إلى نيكولاس سارايا 1767-1966، كما قد أشارت الدراسات الحديثة أنه تم تحديد القيم المضافة لهذا الأخير كمصدر رئيسي للحد من الفقر في العديد من الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة فالتصنيع هو بمثابة المحرك الأساسي للتنوع واستدامة التنمية فهو يرفع من معدلات النمو الاقتصادي ويساهم في إرساء أسس الاستقرار الاقتصادي -تنويع سلة الصادرات-، أيضا هو أكبر قطاع له القدرة على امتصاص معدلات البطالة، وذو

¹- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن، 2010، ص125-127.

الفصل الأول: التأسيس النظري لاختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي والتنوع الاقتصادي

قدرات إنتاجية أكبر مقارنة بالقطاع الزراعي، إضافة إلى ارتفاع الدخل الناتجة عنه، أيضا الاستفادة من التراكم المالي الذي يحققه القطاع واستغلاله في تنمية باقي القطاعات الاقتصادية وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، كذلك يساهم في جلب التكنولوجيا الحديثة من خلال جملة الابتكارات -محور أساسي للإبداع والابتكار- وتراكم رأس المال البشري الناتج عن التصنيع، يدعم أيضا الانفتاح على الأسواق الخارجية وتلبية الطلب الخارجي، كذلك يساهم في ظهور منتجات جديدة مما يدعم استراتيجية تقليل الاعتماد على الصناعات النفطية،¹ وأخيرا المساهمة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وهذا من خلال توفير سلع محلية تحل محل الواردات أو تصنيع سلع موجهة للتصدير.²

الشكل (4): الاتجاه المتزايد في القيم المضافة للتصنيع العالمي خلال الفترة 1990-2017



المصدر: oecd, op cit, p84.

يتضح من خلال الشكل أن القيم المضافة للتصنيع خاصة في الدول النامية في زيادة مستمرة، والسبب الرئيسي لهذه الزيادات هو يقين الدول النامية أن تحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها يكون من خلال الارتقاء بالقطاع الصناعي -صناعات التحويلية خاصة-، نظرا لوجود علاقة طردية بين نمو القطاع الصناعي والدخل الناتج عنه، فكلما نما القطاع كلما زادت القدرات الاستيعابية له، مما يساهم في زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل بل وحتى نمو العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية وانخفاض معدلات الاختلال بها -توسع إنتاجية باقي القطاعات الاقتصادية- وهذا بفعل استغلال مدخلات قطاع الصناعة.

وحتى يكون للقطاع الصناعي دور حقيقي في علاج اختلالات الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر دخله يجب، أولا تفعيل دور القطاع الخاص ويكون ذلك من خلال العمل على زيادة مساهماته

¹ - oecd, op cit, p 83-84.

² -نبيلة نوي، استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج النفط -الإمارات العربية المتحدة نموذجا-، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد3، 2017، ص122.

داخل اقتصادات الدول وتمكينه من الولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية بتوفير مجموعة من العوامل تأهله لهذا الدور كتوفير الدعم المالي والإداري والتكنولوجي، ثانيا استحداث وتوسيع مناطق النشاط الاقتصادي من خلال ترقية العقار الصناعي وتقديم الدعم لمختلف المستثمرين في هذا المجال ومساعدتهم على مواجهة الصعوبات التي تواجههم، ثالثا زيادة الكثافة الصناعية من خلال التشجيع على إنشاء الصناعات التجميعية والتركيبية كالصناعات الكهربائية وتركيب السيارات بالإضافة إلى الصناعات الغذائية والصيدلانية، رابعا ترقية مناخ الاستثمار من خلال تهيئة مناخ استثماري جاذب ومحفز للاستثمار خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص، خامسا دعم أنشطة البحث والتطوير فتوفير الدعم المادي ورأس المال البشري لدعم الابتكار من شأنه أن يساهم في تحقيق الإبداع الصناعي، سادسا إنشاء المراكز التقنية للبحث والهدف الأساسي من إنشاء هذه المراكز هو تقديم الدعم لمختلف البحوث والدراسات الاقتصادية القادرة على تنمية القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية.¹

ثالثا: دور قطاع الخدمات في تنوع الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

في الوقت الراهن أصبح قطاع الخدمات هو القطاع الرائد والمهيمن على اقتصادات العديد من الدول لاسيما المتقدمة منها فأغلب القيم المضافة أو القيم الأكبر المكونة للناتج المحلي الإجمالي من نصيب قطاع الخدمات، فالنمو المتسارع لهذا الأخير جعله يحتل مكانة مميزة ضمن الحياة الاقتصادية التي من المتوقع أن تستمر في النمو مع مرور الوقت، وبالتالي فإن هذا الأخير يصنف ضمن السبل الرئيسية لتحقيق التنوع الاقتصادي واستدامة التنمية خاصة وأنه يعتبر من أكبر القطاعات الاقتصادية متعددة الفروع والأنشطة فهو يضم حوالي 12 قطاعا رئيسيا و155 قطاعا فرعيا،² ويساهم في خلق مناصب عمل وامتصاص معدلات البطالة خاصة في مجال النقل والمواصلات، تحسين ميزان المدفوعات كونه يؤمن موارد مالية إضافية للسكان كتزايد الأهمية النسبية للسياحة، زيادة حركة النشاط الاقتصادي خاصة من خلال السياحة، فللتنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى البيئية، المساهمة في جلب النقد الأجنبي وذلك من خلال على جلب الاستثمارات الأجنبية خاصة في المجال السياحي، المساهمة

¹ ذراع مسعودة رضا، أثر تقلبات أسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل الاقتصاد في الجزائر دراسة قياسية

للفترة 1980-2017، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 1، العدد 1، 2020، ص ص 37-38.

² صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

في تنمية قوى الإنتاج والقطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا كنتيجة لرفع الوزن النسبي للخدمات الاجتماعية والإنتاجية التي لها أثر قوى على الإنتاج المادي الزراعي وحتى الصناعي.¹

اتضح من خلال ما سبق أن التنوع الاقتصادي يكتسي أهمية كبيرة، خاصة بالنسبة للدول النامية المنتجة للنفط، كما اتضح أن لهذا الأخير مجموعة من الشروط، الآليات، مقومات، محددات إضافة إلى مجموعة من الاستراتيجيات، إن استطاعت مجموعة الدول النامية توفيرها والمفاضلة بشكل جيد بين مختلف استراتيجيات أو أساليب التنوع الاقتصادي ستكون لها قدرات فعالة في تخليص هذه الدول من إشكالية الاعتماد على المورد الوحيد -تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية-، مما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بعيدا عن النفط.

¹ -قريبيع بن علي، زايري بلقاسم، أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980 إلى 2015)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد7، العدد12، 2017، ص ص251-252.

خلاصة الفصل:

نظرا إلى شيوع ظاهرة الاختلال التي تصيب مجموع القطاعات الاقتصادية المكونة للنتائج المحلي الإجمالي وكذا انتشار العديد من الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن هذه الأخيرة داخل اقتصادات الدول خاصة النامية، واستنادا إلى آراء العديد من الاقتصاديين وحتى متخذي القرار الذين اعتبروا مسألة التنوع الاقتصادي تمثل طوق النجاة الوحيد للخروج من دائرة الاعتماد على المورد الوحيد والسبيل الوحيد نحو تنويع مصادر الدخل الوطني وعلاج الاختلالات الناشئة داخل هيكله الاقتصادية، تم من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي، هيكله القطاعي ومن ثم توضيح كيفية نشوء الاختلال به، وصولا إلى التنوع الاقتصادي من خلال توضيح أهم المفاهيم المرتبطة به إضافة إلى التطرق لبعض أساسيات هذا المفهوم من مقومات، أليات، محددات، مؤشرات القياس التي تضمن نجاحه.

وقد اتضح أن الاختلال داخل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي ينشأ نتيجة الاعتماد على قطاع واحد أو نشاط واحد كمصدر للدخل، كما قد اتضح أن علاج هذه المشكلة يكون من خلال تفعيل كافة القطاعات الاقتصادية داخل اقتصادات هذه الدول -تنويع اقتصاداتها-، ومن بين مجموع الدول التي تعاني من اختلالات وتشوهات داخل هيكلها الاقتصادية هناك الجزائر فاعتمادها على قطاع الصناعة الاستخراجية -مورد النفط بشكل خاص- ساهم في نشوء اختلال داخل هيكلها القطاعي.

الفصل الثاني:
تشخيص واقع الاقتصاد
الجزائري خلال الفترة
2000-2021
-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي
والسياسات الاقتصادية-

تمهيد:

يعتبر الاقتصادي الجزائري من بين الاقتصادات التي تتسم بالعديد من الاختلالات والتشوهات فخاصية الاقتصاد الريعي الذي تميزه ساهمت وبشكل كبير في جعل هيكله الاقتصادي أكثر عرضة للتقلبات والأزمات.

وباعتبار أن مجموع القطاعات الاقتصادية وأنشطتها المختلفة هي المحدد الأساسي للهيكل الاقتصادي داخل أي بلد والمؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية، وبناءا على ذلك سيتم من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مجموع القطاعات الاقتصادية -زراعة، صناعة وخدمات-، وتحديد طبيعتها داخل الاقتصاد الجزائري، وعليه تم تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: تشخيص طبيعة الهيكل القطاعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المبحث الأول: تشخيص طبيعة الهيكل القطاعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

على الرغم من تعدد القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجزائري - زراعة، صناعة وخدمات- ومع اختلاف نسب مساهمتها في تكوين هذا الأخير، إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول ذات التركيز القطاعي، الأمر الذي جعلها تعاني العديد من الاختلالات بين مختلف مركبات دخلها الوطني، وعليه سيتم من خلال هذا المبحث:

المطلب الأول: تشخيص طبيعة القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الثاني: تشخيص طبيعة القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الثالث: تشخيص طبيعة قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الأول: تشخيص طبيعة القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

يعد قطاع الزراعة في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية التي أخذت الأولوية لدى صناع السياسات منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، وقد مر قطاع الزراعة في الجزائر بالعديد من التغيرات والتطورات منها من ساهم في نموه وازدهاره ومنها ما أدى إلى تدهوره وانخفاض مردوبيته ونسب مساهماته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتتوفر الجزائر على إمكانات كبيرة في قطاع الزراعة منها ما هو مستغل ومنها ما هو عاطل وسوف يتم التطرق لهذه الإمكانيات تبعا.

أولاً: الموارد الطبيعية

تتوفر الجزائر على موارد طبيعية هائلة ومتنوعة تتمثل في المساحات الزراعية والموارد المائية وهي

كالتالي:

1. المساحات الزراعية

تشغل حوالي 18.5% من إجمالي المساحة الإقليمية أي حوالي 44 مليون هكتار، وتقسم إلى مساحات زراعية مفيدة تبلغ نسبتها حوالي 19.5% من إجمالي المساحات الزراعية أي حوالي 8.56 مليون هكتار تضم هذه المساحات المفيدة كلا من الأراضي الرعوية المتكونة من محاصيل عشبية بمساحة 4.68 مليون هكتار والأراضي في حالة سكون بمساحة 2.85 مليون هكتار، وأراضي المحاصيل الدائمة المتكونة من مزارع الفاكهة بمساحة 910322 هكتار ومزارع كروم والعنب بمساحة 68649 هكتار والمروج الطبيعية بمساحة 54117 هكتار، هذا بالنسبة إلى القسم الأول من المساحات الزراعية، أما بالنسبة للقسم الثاني من المساحات الزراعية فيضم المراعي - مجموع الأراضي التي لم تمارس فيها الزراعة لمدة خمس سنوات

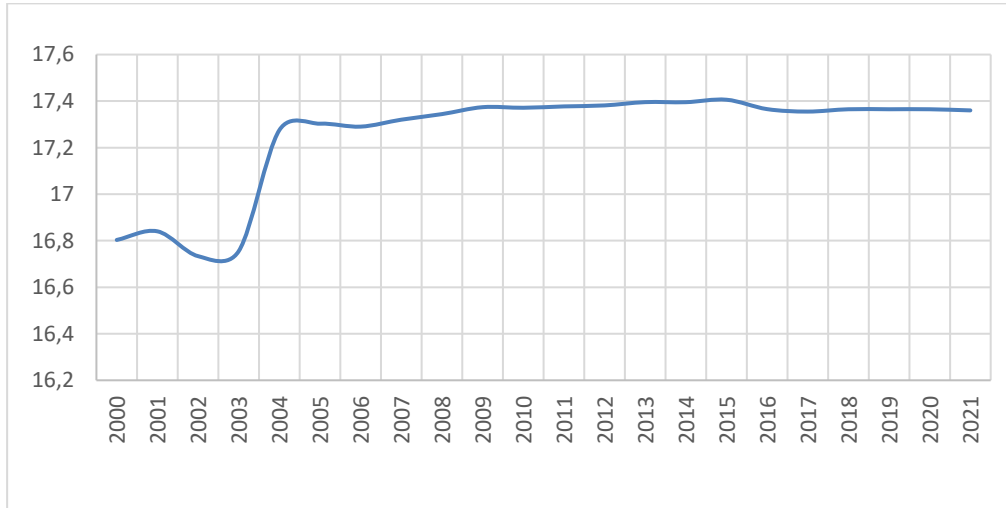
الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

على الأقل- وتشغل حوالي 74.5% من إجمالي المساحة الزراعية، وفيما يخص القسم الثالث فهو يضم الأراضي الزراعية غير المنتجة - المباني، الفنادق، الممرات- وتشغل حوالي 6% من إجمالي المساحة الزراعية.¹

وإضافة إلى مجموع المساحات الزراعية هناك أراضي أخرى تدخل ضمن قائمة الموارد الأرضية وتضم أراضي الحلفاء الممتدة على مساحة تقدر بحوالي 2.47 مليون هكتار أي حوالي 1% من إجمالي المساحة الكلية، أراضي الغابات بمساحة 4.1 مليون هكتار أي 1.7% من إجمالي المساحة الكلية والأراضي غير المنتجة وغير المخصصة للزراعة -مجموع الأراضي التي لا يرحح زراعتها كالكثبان والأراضي الصخرية، الأنهار- وتبلغ مساحتها حوالي 187.6 مليون هكتار أي بنسبة 78.8% من المساحة الإقليمية.² والشكل التالي يوضح تطور المساحات الزراعية خلال الفترة 2000-2021.

الشكل (1): تطور الأراضي الصالحة للزراعة كنسبة من المساحات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 1.

شهدت نسب المساحات الصالحة للزراعة من إجمالي المساحات الزراعية في الجزائر خلال فترة الدراسة ارتفاعا من 16.8% خلال عام 2000 إلى 17.36% عام 2021، فهي بذلك لم تتجاوز معدل 18% من المساحات الإجمالية، وخلال واحد وعشرون سنة الماضية ضل معدل الزيادة في إجمالي المساحات الزراعية الصالحة ضئيل جدا، ومقارنة مع المساحة الجغرافية الكبيرة للجزائر فهذا يدل على اهدار المساحات الشاسعة التي تحظى بها خاصة في الصحراء وعدم استغلالها بالشكل الذي يمكن من تحقيق الاكتفاء ومن ثم الأمن الغذائي هذا من جهة ومن جهة أخرى زيادة نسب مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الوطني،

¹ - <https://madr.gov.dz/wp-content/uploads/2022/04/SERIE-B-2019.pdf> 2022-10-5

11.43

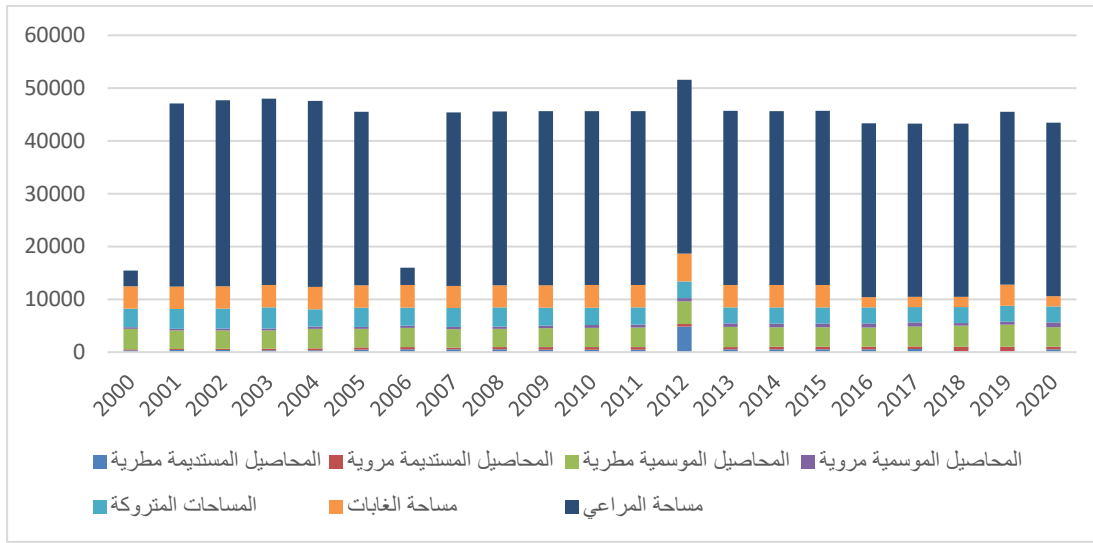
²- I bid.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

والسبب الرئيسي وراء نقص المساحات الزراعية في الجزائر هو اتجاه واضعي السياسات الزراعية نحو استغلال الأراضي الموجودة من خلال توجيه الدعم اللازم لزيادة مردودية الهكتار، وعدم التوجه نحو استصلاح الأراضي الزراعية، فكما يلاحظ من خلال الشكل أنه خلال الفترة 2000-2003 كان هناك تذبذب في هذه النسب وبنهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004 وبداية البرنامج التكميلي كان هناك ارتفاع أو قفزة في نسب هذه المساحات التي ظلت في استقرار من تلك الفترة إلى غاية سنة 2021.

الشكل (2): استخدام الأراضي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 2.

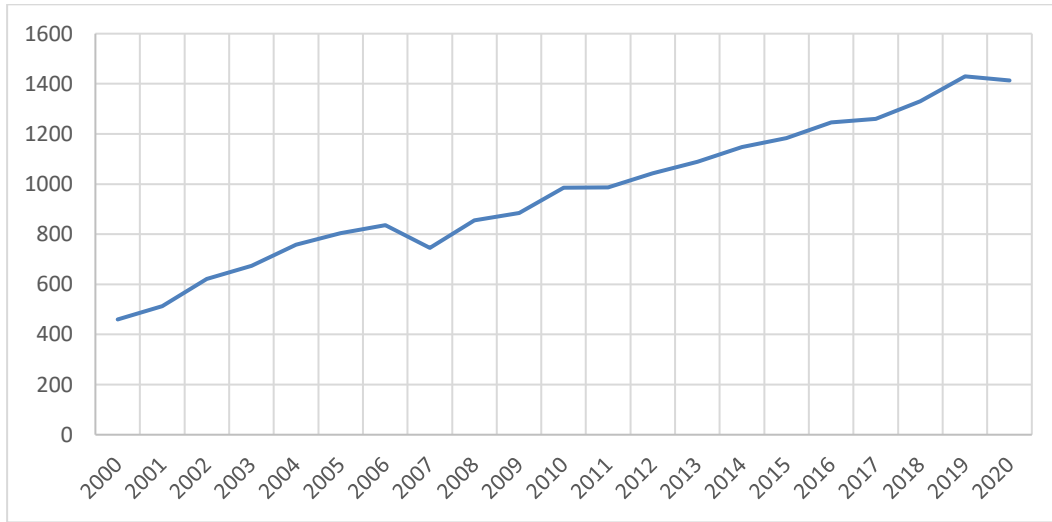
وفيما يخص استخدام الأراضي الزراعية فما يمكن ملاحظته من الشكل أعلاه أن المساحات المستغلة تشغل نسب كبيرة من إجمالي المساحة الزراعية، فقد تجاوزت مساحة المراعي 32755,97 ألف هكتار في حين أن المساحات المخصصة لزراعة المحاصيل المستديمة أو حتى الموسمية سواء كانت مروية أو مطرية تشغل نسب ضئيلة خاصة المستديمة منها فهي على طول فترة الدراسة لم تتجاوز 950 ألف هكتار وفي المقابل فإن المساحات المخصصة للمحاصيل الموسمية لا بأس بها مقارنة مع مثيلتها من مساحات المحاصيل المستديمة، فالمساحات الموسمية المطرية وصلت إلى حوالي 4183.82 ألف هكتار مع نهاية عام 2019 و 3669,1 ألف هكتار عام 2020، في حين أن مساحات المحاصيل المروية الموسمية وصلت خلال نفس السنة إلى أكثر من 900 ألف هكتار، وعلى الرغم من أن أغلب المساحات المستغلة كانت في شكل مراعي والقلّة منها مخصص للمحاصيل الزراعية بأنواعها المختلفة إلا أن مجموع المساحات المستغلة فاقت مثيلتها من المساحات المتروكة التي لم تتجاوز 3500 ألف هكتار خلال أغلب سنوات الدراسة.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

وكإضافة إلى ما سبق التطرق إليه، يتضح أن المساحات المروية تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للإنتاج الزراعي -إنتاج الزراعة المروية يفوق ضعف إنتاج الزراعة المطرية وهذا حسب تقرير منظمة الفاو- فالزراعات المروية على الرغم من أن مدخلاتها قليلة -لقلّة مساحاتها- إلا أن مميزاتها كبيرة فهي تملك قدرات عالية على التحكم وبشكل دقيق في امتصاص جذور النبات للماء، كذلك تعد هذه الأخيرة مهمة جدا داخل الاقتصاد الجزائري بسبب الظروف المناخية القاسية التي تعاني منها الجزائر خاصة في فصل الشتاء فمعظم الزراعات الشتوية تتطلب الري الكامل وبالتالي فإن عدم هطول الأمطار وسوء توزيعها يمثل عائقا كبيرا أمام تلك الزراعات، وفي الشكل التالي توضيح لتطور المساحات المروية في الجزائر.

الشكل (3): تطور إجمالي المساحة المروية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 2.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن المساحات المروية تنمو بشكل متذبذب خلال أغلب سنوات الدراسة فبعدما كانت تقدر بحوالي 460 ألف هكتار في بداية الألفية الجديدة انتقلت إلى 1430 ألف هكتار مع نهاية عام 2019، أي بزيادة تقدر بحوالي 790 ألف هكتار، إلا أنه وبحلول عام 2020 يتضح أن مجموع هذه المساحات انخفضت إلى ما يقارب 1413 ألف هكتار.

وقد كان لقطاع الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة في مجال توسيع المساحات المروية فقد انتقلت نسب مساهماتها في إجمالي المساحات الصالحة للزراعة من 4% عام 1999 إلى حوالي 15% عام 2015 فهي حاليا تملك حوالي 230 ألف هكتار مجهزة تتمثل في 30 محيط كبير للري مقابل 156 ألف هكتار في عام 1999 أي تطور 45%، إضافة إلى إمتلاكها لـ 560 حاجز مائي مقابل 304 منشأ في عام 1999 أي تطور 84%، و620 ألف هكتار مجهزة بأنظمة لتوفير المياه (49% المساحة المروية الحالية) مقابل

72 ألف هكتار في عام 2000 (20% في عام 2000)، أيضا تملك 74 ألف منقب مستغل في الزراعة مقابل 20 ألف في عام 2000 أي تطور 25 %، و140 ألف بئر مستغل في الزراعة مقابل 100 ألف في عام 2000 أي تطور بنسبة 40%.¹

2. الموارد المائية

تعددت الموارد المائية في الجزائر من موارد طبيعية تقليدية كمياء الأمطار، المياه الجوفية والمياه السطحية، وأخرى غير تقليدية -حديثة- كالمياه الناتجة عن تحلية مياه البحر وإعادة رسكلة مياه الصرف الصحي، فالموارد المائية التقليدية تتمثل في مجموع الموارد الموجودة بشكل فطري في الطبيعة ويتم استخدامها بشكل مباشر، وتضم مياه الأمطار، حيث تبلغ معدلات التساقط بالشمال الجزائري حوالي 500 ملم وفي بعض الأحيان تصل إلى 1500 أو 2000 ملم، وكلما اتجهنا نحو الجنوب تتناقص هذه الكميات فقد تصل إلى أقل من 100 ملم في السنة وفي بعض الأحيان تكون منعدمة.²

وإضافة إلى مياه الأمطار هناك المياه الجوفية فقد بلغت الكميات الممكن استخدامها في الجزائر حوالي 7 مليار م³/السنة، فهي بذلك تعتبر المصدر الثاني للتزود بالمياه الصالحة للشرب، وتتنوع هذه الأخيرة في الشمال بحوالي 2.5 مليار م³/سنة أي ما يعادل 28.57% من المياه الجوفية، وبنسب استغلال تقدر بحوالي 90% أي 1.8 مليار م³/سنة من المياه المستغلة فعليا، وفي الجنوب بحوالي 5 مليار م³/سنة أي ما يعادل 71.43% من المياه الجوفية، وبمتوسط توافر مياه للفرد 600 متر مكعب/الفرد/العام.³

ومن بين الموارد المائية الطبيعية توجد أيضا المياه السطحية حيث تقدر تدفقات المياه السطحية في الجزائر بحوالي 9.8 إلى 13.5 مليار م³ من الثروة المائية وذلك بمتوسط 12.4 مليار م³، وهي تضم سبعة عشر حوضا مائيا مقسمة على ثلاثة أقسام، الأول يضم أحواض جبال الأطلس التلي -التابعة للبحر المتوسط- تقدر مساحتها بحوالي 130 ألف كلم² مع اتساعها لنحو 11.1 مليار م³، أما بالنسبة لمعدلات التساقط بها فتقدر بحوالي 400 إلى 1500 ملم/السنة، والثاني يضم أحواض الهضاب العليا -الأحواض المغلقة- وتبلغ مساحتها حوالي 100 ألف كلم² ولها قدرات استيعابية لنحو 0.7 مليار م³، وفيما يخص معدلات التساقط بها فهي تقدر بحوالي 300 إلى 400 ملم/السنة، أما القسم الثالث فيضم الأحواض

¹ - https://www.mh.gov.dz/?page_id=1942

2023-08-26

09 :17

² - رقيقة موساوي، التنمية المستدامة للموارد المائية في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، عدد خاص، 2018، ص23.

³ - إيمان بوحسون، واقع واستخدام الموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية، مجلة روافد، العدد2، 2019، ص22.

الصحراوية ومساحتها حوالي 100 ألف كلم² وتتسع لحوالي 0.6 مليار م³، وبالنسبة لمعدلات التساقط بها فهي تتراوح ما بين 100-300 ملم /السنة.¹

وفيما يخص السدود فالجزائر تملك حوالي 80 سدا كبير بطاقة تخزين تقدر بحوالي 8.5 مليار م³ و221 سدا صغير بطاقة استيعاب تقدر بحوالي 153 مليون م³ و500 حاجز مائي وفي عام 2018 بلغت نسب امتلاء السدود حوالي 54% أي أكثر من 900 مليون م³ وذلك خلال النصف الأول من السنة المطرية،² لتصل عام 2021 إلى حوالي 32% وهذا الإنخفاض في منسوب مياه السدود راجع إلى ضعف كميات التساقط خلال نفس السنة.

أما بالنسبة للموارد المائية غير التقليدية التي تتمثل في مجموع الموارد الناجمة عن تحلية مياه البحر فباعتبار أن الجزائر تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، نشأة فكرة تحلية مياه البحر لتكون مصدر جديد للمياه لا يرتبط حدوثه بعوامل جغرافية خارجة عن نطاق تحكم الإنسان، وترجع مجهودات الجزائر في هذا المجال إلى سنة 1980 حيث افتتحت محطة -اعتبرت من أهم المحطات العالمية لتحلية المياه بتقنية التناضح العكسي بسعة 21 مليون م³/السنة، وقد بلغ حجم المياه المحلاة في الجزائر عام 1990 حوالي 54.02 مليون م³/السنة، لينتقل إلى 105 مليون م³/السنة عام 2013 ثم 515 مليون م³/السنة عام 2018 وهذا يدل على أن البرامج التنموية المطبقة خلال تلك الفترة 2000-2014 استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ في مجال توفير مصادر المياه غير التقليدية، ويقدر عدد محطات التحلية في الجزائر بحوالي ثلاثة عشر محطة كبرى بطاقة إجمالية تقدر بحوالي 843.15 مليون م³/السنة وثلاثة وعشرون محطة صغيرة بطاقة نظرية إجمالية تقدر بحوالي 20.99 مليون م³/السنة.³

وإضافة إلى المياه الناتجة عن تحلية مياه البحر توجد المياه الناجمة عن معالجة المياه المستعملة - إعادة رسكلة مياه الصرف الصحي-، ولا يزال استخدام هذه التقنية محدودا في العالم العربي بصفة عامة على الرغم من التجارب العالمية -كالمكسيك، تشيلي... إلخ- في دمج هذا المجال في الري، والجزائر واحد

¹ زوبيدة محسن، معالجة المياه المستعملة: خيار استراتيجي للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد1، 2018، ص544.

² إيمان بوحسون، مرجع سبق ذكره، ص21.

³ زين العابدين طويجيني، محمد سيف الدين بوفالطة، استدامة خيارات تنويع الموارد لمائية في الجزائر وتوجيهها نحو الاقتصاد الأخضر: دراسة تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد1، 2020، ص285.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

من الدول العربية التي تعتبر إمكاناتها جد ضعيفة في هذا المجال، فقد بلغ إجمالي المياه المستعملة -مصرفة بشكل طبيعي- حوالي 700 مليون متر مكعب سنويا و75 مليون متر مكعب يتم معالجته وتصفيته أي ما يعادل 10% فقط، وقد بلغت عدد المحطات في هذا المجال حوالي واحد وعشرون محطة خاصة بالتصفية المستغلة، ثلاثة وعشرون محطة في طور الإنجاز، وتسعة عشر محطة في طور التأهيل و10 عشر محطات منجزة.¹

من خلال ما سبق يتضح أن الموارد الطبيعية داخل القطاع الزراعي الممثلة بالمساحات الزراعية والموارد المائية تعاني من إختلالات كبيرة، فبالنسبة للمساحات الزراعية يتضح أنها ضئيلة جدا خاصة وأن الجزائر تتربع على مساحات جغرافية كبيرة، أيضا فإن المساحات الزراعية المفيدة تشغل نسب ضئيلة جدا من إجمالي المساحات الزراعية، كذلك فإن حالات عدم التوازن تظهر أيضا بين المساحات المطرية والمروية الموسمية منها وحتى المستديمة خاصة بالنسبة للمساحات الموسمية المطرية التي تفوق كثيرا المروية منها أيضا فالموارد المائية هي الأخرى تنسم بعدم الثبات في قيمها خاصة بالنسبة للتقليدية منها أما غير التقليدية فهي لم تحظى بعد بذلك التطور الذي يمكنها من مواجهة كافة الفروع الزراعية، وعليه فإن حالات اللاتوازن سواءا بين المساحات الزراعية أو بين الموارد المائية سيؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي، وبالإضافة إلى الموارد الطبيعية تملك الجزائر موارد حيوانية -أبقار، أغنام، إبل وأسمك-، وهو ما يتضح تاليا.

ثانيا: الموارد الحيوانية

تمتاز الثروة الحيوانية في الجزائر بالتنوع وفي الوقت نفسه بعدم التوازن والاختلال في الكميات الإنتاجية، الجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (1): تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: ألف رأس

متوسط السنوات	الابقار	الاعنام	الماعز	الجمال
2000-2004	1003	17654	3263	256
2005-2009	734	20006	3779	288
2010-2014	1702	25246	4668	334
2015-2019	1944	28559	4970	239

¹ - خيرة مغربي، اقتصادات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانات والتحديات)، مجلة دفاتر بودكس، العدد6، 2016، ص112.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

2020	1740	30905	4908	435
2021	1732	31127	5024	448

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات مختلفة.

<http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم التركيز على مجموع الحيوانات التي تستهلك لحومها فقط -الداخلة في الغداء-، ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الثروة الحيوانية تمتاز بالتنوع والتطور، فعلى طول فترة الدراسة كان هناك زيادة في عدد رؤوس الثروة الحيوانية في الجزائر مع بعض الفترات التي تخللها انخفاض طفيف، ولكن تظل السمة الغالبة هي تزايد عدد رؤوس الأغنام فقد بلغ متوسط عددها خلال سنة 2021 حوالي 31127 ألف رأس بعدما كانت تقدر بمتوسط 17654 ألف رأس عند بداية الألفية -خلال الفترة 2000-2004-، أما بالنسبة لعدد رؤوس الأبقار فهي الأخرى عرفت تطورا ملحوظا فبعدما كانت تقدر بمتوسط 1003 ألف رأس خلال الفترة 2000-2004 أصبحت تقدر بحوالي 1732 ألف رأس خلال سنة 2021، وفي نفس السياق يتضح أن الماعز هو الآخر شهد نموا معتبرا في عدد الرؤوس فقد انتقل من 3263 ألف رأس خلال الفترة 2000-2004 إلى 5024 ألف رأس خلال سنة 2021، ولعل أقل تطور عرفته الثروة الحيوانية هو تطور أعداد الجمال وذلك لأن العادات الاستهلاكية في الجزائر لا تتجه كثيرا نحو لحوم الجمال ومن المعروف أن السوق ينتج أكثر السلع المستهلكة أو الأكثر طلبا، وعلى الرغم من ذلك فإن عدد رؤوس الجمال ظل هو الآخر في تطور فقد انتقل من متوسط 256 ألف رأس خلال الفترة 2000-2004 إلى 448 ألف رأس خلال سنة 2021.

وفي العموم وكما سبق الإشارة أن الثروة الحيوانية في الجزائر خلال أغلب فترة الدراسة كانت في تطور مستمر، لكن هذه الزيادات النسبية في الثروة الحيوانية لا تنعكس إيجابيا على الإنتاج الحيواني، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على متوسط استهلاك الفرد للمنتجات الحيوانية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الزيادات السكانية التي لا تقابلها زيادة في الإنتاج الحيواني هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار اللحوم خاصة الحمراء داخل السوق المحلي.¹

¹ حنان سفيان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019-2020، ص24.

أما بالنسبة للموارد السمكية -الثروة السمكية- فالجزائر تملك ثروة اقتصادية معتبرة ضمن هذا المجال خاصة وأنها تملك شريط ساحلي بطول 1200 كلم، وقد بلغ حجم أسطول الصيد الوطني حوالي 5793 وحدة عام 2019 بعدما كان يقدر بحوالي 4191 وحدة عام 2010 بزيادة قدرها 38.2%، وفي المتوسط يقدر بحوالي 4958 وحدة مقسمة على ثلاث قطاعات رئيسية تتمثل في التجارة الصغيرة بنسبة 62.5% قوارب السردين بـ 26.1% وسفن الصيد بـ 10.8%، مقارنة بـ 3666 وحدة خلال العقد الماضي، أي بنسبة نمو تقدر بـ 35%، وقد أظهر هذا الأسطول نموا تصاعديا خلال السنوات الأخيرة بمتوسط نمو يقدر بحوالي 3.7%، ويعزى هذا الإتجاه المتزايد إلى الصفقات الصغيرة التي تمت بشكل مطرد حتى عام 2018، وقد سجلت أعلى زيادة في الأسطول الوطني خلال عام 2016، أي بـ 6% مقارنة بعام 2015.¹ وإضافة ما سبق ذكره فالجزائر تملك أيضا مساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني مخصصة للصيد البحري، تقدر بـ 5,9 مليون هكتار، كذلك مساحة تحتضن المسطحات المائية الطبيعية والاصطناعية موزعة على التراب الوطني وموجهة لتربية المائيات تقدر بـ 100 ألف هكتار، أيضا مخزون من السمك يقدر بـ 500 ألف طن وحوالي 600 نوع من الطحالب البحرية ذات الاستعمالات متنوعة (طب، مواد تجميل، الفلاحة، الري، الصيدلة)، ومخازن هامة من المرجان الأحمر والإسفنجيات.² من خلال ما سبق يتضح أن الموارد الحيوانية هي الأخرى تعاني من اختلالات فيما بينها خاصة بالنسبة لرؤوس الحيوانات الداخلة في الغذاء، وعليه فإن اختلال مقومات الإنتاج الزراعي من موارد طبيعية وحيوانية سيجعل من الإنتاج الزراعي هو الآخر يعاني من اختلالات.

ثالثا: مستلزمات الإنتاج الزراعي

من بين أهم العوامل المساعدة على تطوير وتقديم الإنتاج الزراعي في أي بلد هو مستلزمات الإنتاج فهذه الأخيرة بمثابة الداعم الأساسي والرئيسي لتطوير ووصول الإنتاج الزراعي للمستوى المطلوب، وتتوفر الجزائر على إمكانات في مجال مستلزمات الإنتاج الزراعي تتمثل في مجموع الآلات الزراعية، والأسمدة الزراعية بمختلف أنواعها، ويوجد في الجزائر مركبات صناعية تهدف إلى إنتاج هذه المستلزمات وتتمثل في مركب سيرتا وفاماك لإنتاج الجرارات في قسنطينة وسيدي بلعباس ومركب صانبو الناتج عن الشراكة

¹ - https://www.ons.dz/IMG/pdf/peche2010_2019.pdf, p6. 2023-02-22 09.30

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري في الجزائر الحاضر والمستقبل، مطبعة النعمان الليدو، الجزائر، 2002، ص ص 46-47.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

الجزائرية الفنلندية لإنتاج الحصادات بسيدي بلعباس، مركب إنتاج الأسمدة الفوسفاتية من المناجم بتبسة مركب إنتاج الأسمدة الأزوتية بعنابة، وأخيرا مركب وهران -ارزيو- الخاص بإنتاج الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية، والجدول التالي يوضح تطور الآلات الزراعية في الجزائر.

الجدول (2): تطور اعداد الآلات الزراعية المستخدمة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

متوسط السنوات	عدد الجرارات	عدد الحصادات	المجموع	المساحة الصالحة للزراعة بمليون الهكتار	استخدام الجرار	استخدام الحصادة
2000-2004	95965	8801	104766	4020,7	24	2
2005-2009	101623	12563	114187	4126,66	25	3
2010-2014	103955	10088	114043	4140,45	25	2
2015-2019	110676	10263	120939	4137,38	26	2
2020	112610	11254	123864	4135,88	27	3

المصدر: البنك الدولي، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات مختلفة.

<http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد الآلات الزراعية المستخدمة في الجزائر سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة تنمو بشكل متزايد فقد بلغ عددها عام 2020 حوالي 112610 جرار و11254 حصادة بعدما كان يقدر بمتوسط 95965 جرار و8801 حصادة خلال الفترة 2000-2004، وهذا النمو يتوافق وزيادة عدد المساحات الصالحة للزراعة -علاقة طردية-، وبعد القيام بتحديد استخدام الآلات الزراعية في كل هكتار من خلال أخذ المساحة على عدد الآلات سواء الحصادة أو الجرار يتضح أنه على طول فترة الدراسة كان استخدام الجرارات كافي نوعا ما حيث أن في الهكتار الواحد يستخدم ما يزيد عن 24 جرار بافتراض توجيه كافة هذه الجرارات للزراعة دون النظر إلى الاستخدامات الأخرى، أما بالنسبة للحصادة فقد كان يستخدم ما يزيد عن 2 أو أكثر في الهكتار الواحد، وبالتالي يمكن القول أن الجزائر لا تعاني من إشكالية نقص الماكينة الزراعية التقليدية -الجرار والحصادة بشكل خاص-.

لكن بالنظر إلى الآلات الحديثة التي ظهرت في مجال الزراعة فإن الجزائر تعتمد على وسائل تقليدية فقط، فهي بذلك تهمل ما حققه التطور التكنولوجي من تقدم في مجال الآلات الزراعية التي أصبحت محل العامل وتقلل من الجهد العضلي وحتى تخفض التكاليف وتزيد سرعة الإنجاز، ومن بينها آلات زراعة البذور فاستخدامها فيه سرعة في الإنجاز بل وحتى إنتاج أكبر وذلك كون هذه الأخيرة تساهم في زرع

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

البذور بشكل متساوي على خلاف لو تم الزرع عن طريق العامل، فعلى الرغم من بداية المزارع الجزائري بإدخال مثل هذا النوع من الآلات الزراعية إلا أن استخدامها لا يزال محدودا، وفيما يخص عمليات الجني فهناك بعض المحاصيل الزراعية كالبقوليات مثلا يتم جنيها عن طريق العامل الزراعي، مما ساهم في عزوف المزارعين عن مثل هذا النوع من الزراعات وهذا يمكن أن يساهم في نقص إنتاج وإنتاجية القطاع الزراعي.

وبالنسبة للأسمدة الزراعية -الأزوتية والفوسفاتية وغيرها-، فلا تزال استخداماتها محدودة في الجزائر مما ساهم في نقص درجات الخصوبة داخل الأراضي الزراعية، وهذا يتضح من خلال الجدول التالي.

الجدول (3): تطور استخدام الأسمدة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: ألف طن

السنوات		2000	2016	2017	2018	2019	2020
إنتاج واستهلاك الأسمدة الأزوتية	إنتاج	67.3	900	900	900	900	1043.2
	استهلاك	44.3	57.57	23,37	-	70.2	70.2
إنتاج واستهلاك الأسمدة الفوسفاتية	إنتاج	200.7	800	800	800	800	-
	استهلاك	25	57.57	23,08	19,97	15.42	32.4
إنتاج واستهلاك الأسمدة البوتاسمية	إنتاج	-	-	-	-	-	-
	استهلاك	92.3	-	-	-	155.7	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية <http://www.aoad.org/aasyxx.htm> ، تقرير منظمة الفاو لعام 2021.

<https://www.fao.org/3/cb4477en/cb4477en.pdf>

واضح من الجدول أن استخدام الأسمدة بكافة أنواعها محدود في الجزائر فعلى الرغم من أنها تنتج حوالي 900 ألف طن نتروجيني من الأسمدة الأزوتية ووصل عام 2020 إلى 1043.2 ألف طن نتروجيني إلا أن استخداماتها له لم تتجاوز 100 ألف طن نتروجيني خلال فترة الدراسة، وفيما يخص الأسمدة الفوسفاتية فاستهلاكها لا يزال محدودا حيث لم يتجاوز 58 ألف طن فوسفور على طول فترة الدراسة بالرغم من أنها تنتج حوالي 800 ألف طن فوسفور، وبالنسبة استخدام أسمدة البوتاسيوم فقد انتقل استهلاكها من 92.3 ألف طن عام 2000 إلى 155.7 ألف طن عام 2019، ويمكن تبرير هذا الفرق -الاستهلاك أقل بكثير من الإنتاج- بأن هذا الإنتاج يصدر إلى الخارج مما يدل على أن توجه صناعة هذا النوع من المنتجات هو

التصدير وليس الاستهلاك المحلي، الأمر الذي يساهم في ضعف العلاقات التشابكية بين قطاعي الصناعة والزراعة هذا من جهة ومن جهة أخرى ضعف الإنتاج الزراعي.

وعليه فإن عدم التوازن بين ما يتم تصديره وما يتم استخدامه محليا يساهم في نشوء اختلال في مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة بمختلف أنواعها، وذلك من خلال أن القطاع الصناعي الجزائري فضل التصدير إلى الخارج بدلا من توجيهه نحو تلبية الطلب المحلي وتقوية علاقاته التشابكية مع قطاع الزراعة بشكل خاص.

رابع: الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري -العامل- بمثابة المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي وبصفة خاصة القطاع الزراعي، فهو السبب الرئيسي في الرفع من مستوى الإنتاج الزراعي أو حتى تخفيضه كونه المتحكم في جميع الإمكانيات الزراعية المتوفرة داخل أي بلد، وبالتالي لو كان كفاء في تهيئة الشروط الملائمة لاستغلال الإمكانيات المتاحة بشكل أمثل فهذا من شأنه أن يرفع من مستويات الإنتاج الزراعي.

ولقد قامت الجزائر بإنشاء العديد من المؤسسات والمعاهد الزراعية هدفها الأول هو التكوين المستمر لإطارات القطاع الزراعي والتكوين المنقن لفائدة الفلاحين والمربيين والمستثمرين الشباب، وتوزع مجموع هذه المعاهد عبر كافة التراب الوطني وتتمثل في المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بالجلفة، ويضم هذا الأخير مئتان مكان تعليمي، وستة وتسعون مكان للتكوين الداخلي، ويتخصص في الفلاحة الرعوية ويمنح شهادة تقني ومساعد تقني في الفلاحة، وهناك أيضا المعهد التكويني الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بتيزي وزو، ويضم مئتان مكان، أما بالنسبة لأماكن التكوين الداخلي فتقدر بمائة وستة وسبعون مكان، يختص هذا المعهد بالفلاحة الجبلية ويمنح شهادة تقني في الفلاحة الجبلية ومساعد تقني في الفلاحة، أما بالنسبة لمعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بالقالة فتقدر عدد الأماكن التعليمية به بمائة وعشرون مكان وعشرون مكان خاص بالتكوين الداخلي، يتخصص هذا المعهد بالإنتاج الحيواني ويمنح شهادة تقني ومساعد تقني في الفلاحة، أيضا هناك المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بسطيف ويحوي هذا الأخير على مئتان مكان تعليمي ومائة مكان للتكوين الداخلي يتخصص في إنتاج المحاصيل الكبرى ويمنح أيضا شهادة تقني ومساعد تقني في الفلاحة، أيضا المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بتميمون ويضم هذا الأخير مائة وخمسة وعشرون مكانا تعليميا ومائة وعشرون مكان خاص بالتكوين الداخلي، يتخصص بالفلاحة الصحراوية ويمنح شهادة تقني

متخصص في الفلاحة الصحراوية وشهادة مساعد تقني في الفلاحة، وأخيرا المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بعين طاية ويضم حوالي مئتان مكان تعليمي ومائة وخمسون مكان خاص بالتكوين الداخلي، يتخصص بزراعة الخضروات ويمنح شهادة تقني متخصص في زراعة الخضروات ومساعد تقني في الفلاحة.¹

من خلال ما سبق يتضح أن الجزائر تحتوي على العديد من المؤسسات التكوينية التي من شأنها زيادة إنتاجية القطاع الزراعي من جهة وزيادة اليد العاملة بالقطاع من جهة أخرى.

يتضح من خلال الطرح السابق أن كافة المقومات الزراعية بمختلف أنواعها تتميز بالاختلال داخل تركيبها سواء بالنسبة للموارد الطبيعية خاصة المساحات الزراعية أو حتى بالنسبة للموارد الحيوانية وكذلك مستلزمات الإنتاج الزراعي هي الأخرى تعاني من حالة عدم التوازن، وعليه فإن القطاع الزراعي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية بالنسبة للإمكانات التي تنعكس على قيمه المضافة ومساهماته في الدخل الوطني، لكن وبالرغم من هذه الاختلالات بين المقومات الزراعية في الجزائر إلا أنه يبقى القطاع الزراعي يملك إمكانات مهمة يمكن استغلالها في ترقية مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة درجة التشابك مع القطاع الصناعي الذي لا يقل أهمية عن قطاع الزراعة كما يتضح تاليا.

المطلب الثاني: تشخيص طبيعة القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

تاريخيا احتل قطاع الصناعة أولوية ضمن مخططات التنمية التي اتبعتها الجزائر خلال فترة التخطيط الاقتصادي للتنمية -باعتباره قطاع قائد- ولكن لعديد من الظروف والأسباب فشل في تحقيق الأهداف التي كان يفترض نظريا أن يحققها.

فقد شهد هذا القطاع تراجعاً حاداً منذ أزمة 1986 وخلال عقد التسعينات نظراً للظروف الأمنية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر والتي مست هذا القطاع بشكل خاص، ومع برامج الإصلاحات الهيكلية وبرامج الخصخصة تراجع القطاع الصناعي أكثر، ومع بداية القرن الحالي شهد قطاع الصناعة محاولة إعادة بعث ضمن مخططات التنمية التي طبقتها الجزائر، ورغم الإمكانات التي تملكها الجزائر ضمن هذا القطاع إلا أنه لا يزال يعاني من العديد من الاختلالات، كذلك يستحوذ القطاع الصناعي هو الآخر على مجموعة من الإمكانات والمقومات كما هو الحال بالنسبة للقطاع الزراعي وفيما يلي سيتم التطرق إليها تباعاً.

¹<https://madr.gov.dz/> 2023-01-30 09.22

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

أولاً: الموارد الطبيعية

يعتبر قطاع الصناعة وبشكل خاص قطاع الصناعة الاستخراجية من أهم القطاعات الاقتصادية القائدة للاقتصاد الجزائري، وذلك نتاج استحواد الجزائر على مجموعة من الثروات الباطنية على غرار النفط والغاز الطبيعي، وعليه فإن الجزائر لها احتياطي مهم من بعض السلع الاستخراجية، هذا ما سيتم توضيحه في الجدول الآتي:

الجدول (4): تطور احتياطي النفط والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	احتياطي النفط مليار برميل	احتياطي الغاز الطبيعي مليار متر مكعب عند نهاية السنة
2000-2004	11,87	4526
2005-2009	12,2	4520
2010-2014	12,2	4504,4
2015-2019	12,2	4505
2020	12,2	4505
2021	12.2	4505

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقارير سنوات 2002-2021.

- نشرة الإحصاءات الصناعية العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، العدد 9، نيويورك، 2016، ص 81.

- [WWW. Oapecorg.Org/ar/Home/DataBank](http://WWW.Oapecorg.Org/ar/Home/DataBank)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن احتياطات الجزائر من النفط كانت تقدر بحوالي 11.87 مليار برميل خلال الفترة 2004-2000، ولكن سرعان ما ارتفعت إلى 12.2 مليار برميل خلال الفترة التي تليها لتتصل عند نفس المستوى حتى عام 2020، أما بالنسبة لاحتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي فبعدما كانت تقدر بـ 4526 مليار متر مكعب خلال الفترة 2004-2000 شهدت انخفاض طفيف في الفترة التي تليها، لتتصل عند نفس المستوى تقريبا -في حدود 4505 مليار متر مكعب- خلال الفترة 2010-2020 وعليه يمكن القول أن الجزائر تملك احتياطي معتبر من الغاز الطبيعي والنفط، فمجموع هذه الإمكانيات تعتبر كمدخل لتنمية قطاع الصناعة كونها تزود العديد من الفروع الصناعية.

ثانيا: حجم القاعدة الصناعية بالجزائر

تحتوي الجزائر على العديد من المركبات -المجمعات- الصناعية ذات قدرات تنافسية هائلة، الهدف الأساسي منها هو العمل على استدامة وتأمين الموارد الطبيعية إضافة إلى سعيها لتطوير صناعات ذات جودة عالية وقادرة على منافسة صادرات المحروقات بغية تجنب الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط وتتنوع هذه المركبات على ولايات مختلفة من كافة أنحاء التراب الوطني، وتقسم هذه الأخيرة إلى عشر وحدات رئيسية تنشط في مجالات متعددة تعزز من علاقات التشابك بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتتمثل مجموع هذه المركبات في:¹

- الشركة القابضة للصناعات المحلية Divindus: أنشأت سنة 2015 تحت إشراف وزارة الصناعة، وهي مجموعة صناعية تضم مائة وثلاثة وأربعون وحدة موزعة على أربعة عشر شركة تنشط ضمن الأربع قطاعات نشاط وهي، الإنتاج، البناء والهيدروليكا، والتوزيع والخدمات، وهذه الأخيرة تساهم برأس مال قدره خمسة عشر مليار دينار جزائري ولديها أكثر من خمسة عشر ألف موظف موزعين على جميع الشركات التابعة لها؛
- الشركة القابضة للتخصصات الكيماوية ACS: مقرها الجزائر العاصمة وهي شركة ذات أسهم، تنشط في مجال التخصصات الكيماوية، المستلزمات الطبية والخدماتية، رأس المال الشركة يفوق أربعون دينار جزائري وتمتلكها الدولة الجزائرية بنسبة 100 %، تتكون هذه الأخيرة من أربع مجمعات صناعية وستة مؤسسات عمومية اقتصادية تشكل ما مجموعه واحد وثلاثون مؤسسة فرعية؛
- الشركة القابضة للصناعات الميكانيكية AGM: أنشأت كمجمع صناعي في 23 فيفري 2015 وذلك بعد تعديل القانون الأساسي للشركة القابضة SGP EQUIPAG التي أنشئت في 17 نوفمبر 2001، وتضم ثمانية وعشرون شركة فرعية تنشط في مختلف مجالات الصناعات الميكانيكية والحديدية والمناولة منها أربع شركات أقيمت مع متعاملين أجانب من ألمانيا، فنلندا، إسبانيا والبرتغال؛
- الشركة القابضة للصناعات الغذائية AGRODIV : أنشأت هذه الشركة نتاج إعادة هيكلة القطاع العام التجاري في فبراير 2015 من خلال دمج واستيعاب ثلاثة مجمعات فرعية COJUB، CEGRO و TRAGRAL، وتتمثل مجموع نشاطات هذه الشركة في معالجة الحبوب الأولى والثانية ومشتقاتها،

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

إنتاج العصائر والمشروبات والمعلبات الناتجة عن معالجة وتعبئة الفواكه والخضروات، والتمور زراعة

ومعالجة، تغليف البن والسكر والبقول والأرز، تخزين وتعبئة وتسويق المنتجات الغذائية المختلفة؛

- الشركة القابضة للصناعات الالكترونية، الكهرو منزلية والكهربائية: هي شركة مساهمة تأسست في

23 فبراير 2015 بعد إعادة هيكلة القطاع التجاري العام، برأس مال يقدر تقريبا بأربعون مليار دينار

جزائري مملوك بنسبة 100٪ من قبل الدولة ، تم تأسيسها كشركة قابضة صناعية تتكون من تسعة

عشر شركة تابعة و خمسة شركات بمشاركة الأقلية، متخصصة في إنتاج وتسويق كلا من المنتجات

الإلكترونية والمنتجات الكهربائية المنزلية والمنتجات الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، وهي

كذلك مجهزة بشبكة تجارية تغطي جزءاً كبيراً من الأراضي الوطنية؛

- المؤسسة العمومية الاقتصادية لصناعة معدات السكك الحديدية وتجهيزها -مجمع Ferrovial :-

أنشأت سنة 1983 بعد إعادة هيكلة الشركة الأم SN.METAM، تم تحويلها إلى S.P.A شركة ذات

أسهم في سنة 1989 برأسمال قدره إثنان مليار ومئتان وأربعة وخمسون دينار جزائري، مملوكة بالكامل

للدولة، لديها مجلس إدارة ويديرها الرئيس التنفيذي وهي تابعة لوزارة الصناعة، وتتكون الشركة من

وحدتين تشغيليتين تقعان في نفس موقع المقر الرئيسي للإدارة العامة؛

- الشركة القابضة لصناعة النسيج والجلود GETEX: تأسست في فيفري 2015 وهي شركة مساهمة

برأس مال قدره عشرة مليار ومائة وتسعة وسبعون دينار جزائري ولديها أكثر من ثمانية مائة ألف

موظف موزعين على جميع الشركات التابعة المختلفة هي - TEXALG وC&H وACED وTDA و -

LEATHER INDUSTRY، وتهدف هذه الأخيرة إلى إنتاج وتسويق المنسوجات والملابس والجوارب

والجلود والمصنوعات الجلدية والأحذية نتيجة للتحويل القانوني لشركة SGP Industries

Manufactières (SGP IM)، وتتكون مجموعة المنسوجات والجلود GETEX - Spa بعد التحقق

من خطة عملها في عام 2016 من خمس شركات فرعية للإنتاج وشركة فرعية للتوزيع؛

- الشركة القابضة لصناعة الحديد والصلب IMETAL: هي مجمع صناعي جزائري ينشط في ميدان

صناعات المعادن والصلب، تم إنشاؤه بتاريخ 23 فيفري 2015 عن طريق عملية إعادة هيكلة القطاع

العمومي وتتمحور مهن مجمع إيميتال حول مجموعة من النشاطات وهي تحويل الحديد الخام وإنتاج

الصلب، تحويل الصلب-الحديد المصبوب والألمنيوم-، تصنيع الهياكل الأساسية والمنشآت المعدنية

والمراجل الصناعية، الهندسة والتكوين؛

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

- **المجمع الصناعي للإسمنت GICA:** أنشأ هذا المجمع بقرار من الجمعية العامة غير العادية، كنتيجة للتحويل القانوني لشركة إدارة الاستثمار السابقة -صناعة الإسمنت- في 26 نوفمبر 2009، مجمع GICA هي شركة مساهمة لديها رأس مال قدره خمسة وعشرون مليار وثلاثمائة وثمانية وخمسون دينار وتتكون من ثلاثة وعشرون شركة تابعة متخصصة، منها أربعة عشر مصنعا للإسمنت، ثلاث شركات للرخام والخرسانة الجاهزة، شركة توزيع واحدة، شركتان للصيانة الصناعية، شركة تقنية ومركز واحد للمساعدة، ومركز واحد لتدريب والتطوير وشركة أمنية؛

- **الشركة قابضة لإدارة وتنمية الأصول والموارد MADAR:** هي شركة قابضة عامة أنشئت نتيجة لإعادة هيكلة الشركة الوطنية للتبغ والكبريت (SNTA) إلى شركة قابضة، أدت إعادة الهيكلة الإستراتيجية لشركة SNTA إلى ولادة ستة شركات فرعية متخصصة في الصناعة الزراعية، الطباعة والتغليف، علم المعادن والصناعات المختلفة، الاستثمار المالي خارج البورصة، الأمن والمراقبة، وكذلك توسع نشاط هذه الشركة إلى قطاع الرياضة، وعلاوة على ذلك لدى المجموعة ستة شركات مع شركاء جزائريين وأجانب ، وهم - الشركة المتحدة للتبغ (UTC) ، الشركة الجزائرية الإماراتية للتبغ (STAEM)، شركة النسيج (Tayal) ، شركة الاستثمار للفندقة (SIH) ، شركة الحراسة والمراقبة (SGSC)، الجامعة الصناعية (GACU) .

بفضل الحكومة الجزائرية التي سعت إلى وضع العديد من السياسات الهادفة إلى تطوير الكيان الصناعي وخاصة التحويلي، من خلال منحها العديد من التسهيلات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية فتح المجال أمام الخواص للاستثمار في هذا القطاع وباقي القطاعات الاقتصادية، مما ساهم في وجود قاعدة صناعية تابعة للخواص تتركز في شكل وحدات لصناعات التحويلية.

الجدول (5): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2002-2021

السنوات	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		العدد الاجمالي	السنوات	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		العدد الاجمالي
	خاص	عام	خاص	عام			خاص	عام	خاص	عام	
2002	910	-	29425	-	32337	2012	1681	11	-	171	18630
2003	977	-	30993	-	33973	2013	1768	10	-	158	19360
2004	1054	-	32654	-	35712	2014	2542	9	-	151	27020
2005	1071	-	34531	-	37607	2015	2639	8	83701	161	86509

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

2006	1188	16	36411	236	39857	2016	2767	3	89597	97	92464
2007	1266	13	38478	224	41988	2017	2887	3	94930	80	97900
2008	1299	15	40620	197	44139	2018	2981	4	99865	73	102923
2009	1430	11	42131	185	45766	2019	3064	2	103681	72	106819
2010	1509	12	-	179	37100	2020	3113	2	106049	72	109236
2011	1598	12	-	169	37900	2021	3197	2	108689	73	111961

المصدر: bulletin d'Uniformation statistique n 4-39, ministère de l'indiserte.

<https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إجمالي المؤسسات في تطور كبير حيث انتقلت من 32337 مؤسسة عام 2002 إلى حوالي 111961 مؤسسة في السداسي الأول من عام 2021، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى تزايد عدد هذه المنشآت هو مجموع التسهيلات التي منحتها الحكومة الجزائرية إلى الخواص مما حفزهم على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال الصناعات التحويلية باعتبار أنها تحتاج إلى رؤوس أموال أقل من تلك التي تنشط في مجال الصناعات الاستخراجية، وبناء على ذلك انتقل عدد المنشآت الناشطة في مجال الصناعات التحويلية من 36647 مؤسسة (36411 مؤسسة خاصة و236 مؤسسة عامة) عام 2006 إلى حوالي 108762 مؤسسة (108689 مؤسسة خاصة و73 مؤسسة عامة) خلال النصف الأول لعام 2021، وفيما يخص مجموع المنشآت الصناعية التي تنشط ضمن مجال الصناعات الاستخراجية ونظرا إلى كونها تحتاج معدات ضخمة وبالتالي رؤوس أموال ضخمة فهذا ساهم في نقص عددها مقارنة ومؤسسات الصناعات التحويلية فقد قدر إجمالي المنشآت الاستخراجية بحوالي 3199 مؤسسة (3197 مؤسسة خاصة و2 مؤسسة عامة) في النصف الأول من عام 2021 بعدما كان يقدر بحوالي 1204 مؤسسة (1188 مؤسسة خاصة و16 مؤسسة عام) عام 2006.

ثانيا: الموارد البشرية

القطاع الصناعي يعتبر واحدا من القطاعات الاقتصادية الحيوية والقادرة على امتصاص معدلات البطالة بشكل جيد خاصة إذا كان هذا القطاع بمثابة النشاط الأساسي داخل الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للجزائر فالقطاع الصناعي يحظى بمكانة مهمة داخل الاقتصاد الجزائري.

وفي مجال تهيئة وتكوين اليد عاملة القادرة على تطوير إنتاجية القطاع الصناعي تم إنشاء ما يعرف بالمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI، وقد وضع هذا الأخير تحت إشراف وزارة الصناعة وتشجيع

الاستثمار، كمؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98 - 69 صادر في 21 فيفري 1998، في إطار إعادة هيكلة المعهد الجزائري للمواصفات والملكية الصناعية الأصلية، خاصة وأن الجزائر عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية وهذا يعني بعدا دوليا لنشاط المعهد الوطني الذي يمارس في إطار قانوني دقيق للغاية يتألف من التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية، من خلال تعزيز تدخل هذا الأخير في هذه المحاور الاستراتيجية الستة -المتتمثلة في تحسين الخدمة المقدمة للمستخدمين من خلال تقليل أوقات معالجة الطلب، تسهيل الوصول إلى المعلومات عبر موقع ويب inapi.org، التشجيع على الانتفاع بالملكية الصناعية من أجل تعزيز النمو من خلال الابتكار، المساهمة في تحسين البيئة القانونية والمؤسسية، أن تكون لاعبا محورياً في مكافحة التقليد، مواصلة تحولها الداخلي من ثقافة الإجراءات إلى ثقافة الخدمات-، وسيواصل المعهد الوطني للملكية الصناعية عمله كوكيل لتنمية الاقتصاد الجزائري والشركات وذلك من خلال تسهيل استخدام الملكية الصناعية التي تشكل عنصرا أساسيا في استراتيجية تنمية الاقتصاد القائم على الابتكار خاصة وأن هذا المعهد شهد تحديثات من خلال تقنيات الاتصالات والمعلومات الجديدة المتعلقة بتطوير المعلومات لصالح المشغلين.¹

اتضح من خلال ما سبق أن الجزائر تملك إمكانات معتبرة في قطاع الصناعة خاصة الاستخراجية منها، التي يمكن استخدامها في ترقية القطاع الصناعي ككل ليكون سببا في علاج حالات الاختلال التي يعاني منها الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي هذا من جهة ومن جهة أخرى زيادة العلاقات التشابكية وباقي القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الخدمات الذي لا يقل أهمية عن قطاعي الصناعة والزراعة وسيتم توضيح ذلك فيما يأتي.

¹- <https://www.industrie.gov.dz/inapi/> 2023-01-31 7.30

المطلب الثالث: تشخيص طبيعة قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

في الواقع إن تطور قطاع الخدمات هو نتيجة آلية وحتمية لتطور النشاطات والقطاعات الإنتاجية، فكلما تطورت هذه الأخيرة زادت الخدمات الداعمة لها، صحيح أن قطاع الخدمات في بعض جوانبه أصبح قطاعا مستقلا وخاصة بالنسبة لخدمات الاتصال والمواصلات والتكنولوجيا والخدمات المالية والمصرفية وغيرها، إلا أن جزء كبير من هذا القطاع لا يزال يرتبط بالقطاعات الإنتاجية.

أولا: خدمات التعليم والصحة

من بين أهم الفروع الدالة على مكانة قطاع الخدمات داخل أي اقتصاد هناك فرعي الصحة والتعليم، فعلى الرغم من أن هاذين الفرعين يصنفان في خانة الخدمات غير الربحية تقليديا، إلا أن الاقتصاد الحديث يعتبر أن هذا النوع من الخدمات هو الأكثر ربحية لاسيما عندما يكون مرتبطا بالقطاع الخاص -العيادات الخاصة، المخابر، المدارس الخاصة-، والجدول التالي يوضح تطور بعض الإمكانيات ذات صلة بهذا النشاط الخدمي الذي يسيطر عليه القطاع العام.

الجدول (6): تطور عدد المؤسسات الصحية والتعليمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

متوسط السنوات	عدد المستشفيات العامة والخاصة	عدد الابتدائيات	عدد المتوسطات	عدد الثانويات	عدد الجامعات
2000-2004	274	16664	3635	1336	52
2005-2009	331	17436	4337	1601	61
2010-2014	381	18023	5079	1965	86
2015-2018	429	18813	5431	2358	106

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء -الجزائر بالأرقام-

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

الجدول أعلاه يوضح أن عدد المؤسسات الصحية والتعليمية في الجزائر في تطور مستمر، فقد انتقل عدد المستشفيات من متوسط حوالي 274 مستشفى خلال الفترة 2000-2004 إلى متوسط حوالي 429 مستشفى خلال الفترة الممتدة من 2015-2018، أما بالنسبة لعدد المؤسسات التربوية فيتضح أن أغلبها هي ابتدائيات فقد بلغ متوسط عددها خلال الفترة 2015-2018 حوالي 18813 ابتدائية وفي المقابل فإن متوسط عدد المتوسطات خلال نفس الفترة قدر بحوالي 5431 متوسطة، أما بالنسبة لعدد الثانويات فقد قدر بمتوسط حوالي 2358 ثانوية خلال نفس الفترة، وفيما يخص عدد الجامعات فقد قدر بمتوسط 106 جامعة خلال الفترة 2015-2018، والسبب الرئيسي وراء التفاوت في عدد المؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم

الفصل الثاني: تشخيص و اقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

العالي هو القدرات الاستيعابية فمن المنطقي أن يكون عدد الابتدائيات أكبر من عدد المتوسطات وعدد المتوسطات أكبر من الثانويات وعدد الثانويات أكبر من المراكز الجامعية وذلك كون أن الابتدائيات تكون ذات قدرات استيعاب أقل من المتوسطات ونفس الملاحظة بالنسبة لباقي المؤسسات التعليمية، خاصة وأن عدد المسجلين في الابتدائيات يكون أكبر من باقي المستويات التعليمية وسيتم توضيح ذلك تاليا.

للحكم بشكل دقيق على هذه المراكز هل هي كافية أم لا هناك بعض المؤشرات الدالة على ذلك ولعل أهمها عدد الأطباء لكل نسمة، عدد الأساتذة لكل نسمة، عدد الأسرة بالمستشفيات لكل نسمة، عدد المقاعد البيداغوجية لكل نسمة... الخ، التي يمكن توضيحها في الجدول الآتي.

الجدول (7): تطور بعض مؤشرات الصحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2000-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2018	
الطاقم الطبي	48982	64927	85445	103537	
الطاقم شبه طبي	87345	94950	115183	129420	
عدد الأسرة	مستشفيات عامة	-	37375	37709	39369
	منشآت استشفائية	-	604	811	1292
	مراكز مستشفيات جامعية	-	12228	12347	12857
	مستشفى جامعي	-	700	730	896
	مستشفيات خاصة	-	10203	11060	11904
	المجموع	-	61111	62658	66319

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء -الجزائر بالأرقام-

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الطاقم الطبي والشبه طبي داخل المستشفيات الجزائر بمختلف أنواعها ينمو بشكل مستمر فبعدها كان يقدر بمتوسط حوالي 130600 طبيب و87345 ممرض خلال الفترة 2000-2004، انتقل إلى متوسط 103537 طبيب و129420 ممرض خلال الفترة 2015-2019 وفيما يخص عدد الأسرة فيلاحظ كذلك أنها في نمو مستمر فقد انتقل عددها من متوسط 61111 سرير خلال الفترة 2005-2009 إلى متوسط 66319 سرير خلال الفترة 2015-2019، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن كلا من الطاقم الطبي والشبه طبي إضافة إلى عدد الأسرة تنمو بشكل موافق ونمو عدد المستشفيات، بغض النظر عن ما إذا كان هذا النمو كافي لتلبية احتياجات المجتمع الجزائري وفي الجدول الموالي توضيح لدرجة الكفاية لهذا الأخير.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

الجدول (8): تطور كفاية بعض مؤشرات الصحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

متوسط السنوات	2000-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2018
عدد السكان لكل طبيب	646	524	436	397
عدد السكان لكل ممرض	362	358	324	318
عدد السكان لكل سرير	-	557	595	620

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق وبيانات البنك الدولي.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد السكان لكل طبيب في تحسن -زيادة عدد الأطباء يتوافق وزيادة عدد السكان- حيث انتقل من متوسط 646 نسمة لكل طبيب خلال الفترة 2004-2004 إلى 397 نسمة لكل طبيب، ونفس الملاحظة بالنسبة للطاقم شبه الطبي حيث انتقل من متوسط 362 نسمة لكل ممرض إلى 318 نسمة لكل ممرض خلال نفس الفترة، ومقارنة مع نتائج تقارير التنمية والتي تشير أن عدد السكان لكل طبيب في العالم تقدر بحوالي 950 نسمة (حسب تقرير التنمية لعام 2014) فإن المنظومة الصحية في الجزائر من حيث عدد الأطباء والممرضين في تحسن خاصة وأنها تصنف ضمن الدول ذات التنمية المرتفعة في هذا المجال، أما بالنسبة لعدد السكان لكل سرير فقد قدر بمتوسط 557 نسمة لكل سرير خلال الفترة 2005-2009 ليرتفع إلى متوسط 620 نسمة لكل سرير، وبالتالي فإن هذه الزيادة تشير إلى أن عدد الأسرة لا يتوافق وزيادة عدد السكان.

وبناء على ما سبق ذكره يتضح أن الخدمات الصحية في الجزائر تتسم بحالة عدم التوازن -الاختلال- فصحيح أن الطاقم الطبي وشبه طبي شهد تحسنا نوعا ما إلا أنه يبقى معيار نسبي، فبالرجوع إلى عدد الأسرة يتضح أن مجموع الإمكانيات التي توفرها المؤسسات الصحية لا تزال تعاني من أوجه قصور ناهيك عن سوء الخدمات الصحية بالمستشفيات، هذا بالنسبة لمجال الخدمات الصحية أما بالنسبة لمجال خدمات التعليم فالجدول الموالي يوضح تطور متوسط عدد الأساتذة والطلبة المسجلين في مختلف الأطوار التعليمية.

الجدول (9): تطور متوسط عدد الأساتذة والطلبة في الجزائر خلال الفترة 2005-2019

السنوات		2005-2009	2010-2014	2015-2019
تعليم ابتدائي	عدد المسجلين	3458232	3656814	4300077
	عدد المعلمين	149805	155657	175687
	عدد التلاميذ لكل معلم	23	23	24
تعليم متوسط	عدد المسجلين	2946678	2687591	2772901
	عدد المعلمين	132671	145381	154977
	عدد التلاميذ لكل أستاذ	22	18	18

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

تعليم ثانوي	عدد المسجلين	1079888	1446873	1278793
	عدد المعلمين	68539	91108,75	101043,5
	عدد التلاميذ لكل أستاذ	16	16	13
تعليم جامعي	عدد المسجلين	1090343	1196695	1466304
	عدد المعلمين	36965	50433	58853
	عدد الطلبة لكل أستاذ	29	24	25

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء -الجزائر بالأرقام-

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن كلا من الطلبة المسجلين وعدد المعلمين في زيادة مستمرة في مختلف الأطوار التعليمية، أيضا فإن عمليات حساب عدد التلاميذ أو الطلبة لكل أستاذ كانت نتائجها جيدة في كافة الأطوار التعليمية فقد ظلت في حدود 20 و25 تلميذ لكل أستاذ، وهذه النتائج تدل على أن المنظومة التعليمية في الجزائر في تحسن، فحسب تقارير التنمية البشرية هي تصنف ضمن قائمة الدول ذات مؤشر تنمية بشرية مرتفعة بالنسبة للتعليم.

ثانيا: خدمات النقل

تتكون شبكة النقل في الجزائر من ثلاث محاور رئيسية وهي:

1. خدمات النقل البري

انطلاقا من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها قطاع النقل، خاصة النقل البري بمختلف أنواعه -طرق وسكك حديدية، مترو الأنفاق-، فمحاولة أي اقتصاد إنشاء بنى تحتية قوية ضمن هذا المجال تضمن له تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد قامت الجزائر بإنجاز العديد من البنى التحتية في هذا المجال، وفي الوقت الراهن تعتبر شبكات الطرق في الجزائر واحدة من أكبر شبكات النقل الأكثر كثافة في القارة الإفريقية فبالنسبة لشبكة الطرق فهي تضم حاليا أكثر من 141000 كم، منها ما يفوق 117000 كم طرق معبدة، ناهيك عن 1216 كم من الطريق السيار شرق غرب و1020 كم للطريق السيار للهضاب العليا، فهي تؤمن 90% من نقل الأشخاص و75% من نقل البضائع، كما وتعتبر الجزائر بمثابة الطريق العابر للصحراء من الشمال إلى الجنوب والذي يربطها مع خمس دول من شمال إفريقيا (تونس، مالي، نيجر، تشاد ونيجيريا) وهذا قد يكون له دور كبير في بناء كتلة اقتصادي حر بين مجموع الدول التي يشملها.¹

¹- http://www.mtpt.gov.dz/?page_id=786 2023-02-02 8.05

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

أما بالنسبة لخطوط السكك الحديدية شهدت زيادة مستمرة حيث أصبحت تقدر بمتوسط 3939.17 كم خلال الفترة 2015-2019 بعدما كان يبلغ متوسط طولها 3652.2 كم خلال الفترة 2000-2004، والجدول التالي يوضح هذا التطور.

الجدول (10): تطور متوسط طول خطوط السكك الحديدية خلال الفترة 2000-2020

متوسط السنوات	2000-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2019	2020
طول السكة بالكم	3652,2	3802,2	3966,235	3939,172	4560

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/IS.RRS.TOTL.KM?locations=DZ>

واضح من الجدول أن طول خطوط السكك الحديدية وصل سنة 2020 إلى 4560 كم، منها 4200 كم خطوط مستقلة و480 كم خطوط مكهربة، 560 كم خطوط ذات السكة المزدوجة، 1174 ممرات سطحية، 137 نفق و7800 منشأ فني وهيدروليكي، 410 محطة وموقف،¹ وبالنسبة للقاطرات فقد بلغ عددها خلال نفس السنة حوالي 305 قاطرة منها 291 ديزل كهربائي و64 قاطرة كهربائية، 17 قاطرة دفع ذاتي، في حين أن عدد قاطرات سيارات السكك وصل إلى 29 قاطرة، أما بالنسبة للقاطرات التجارية فقد وصل عددها إلى 9692 قاطرة، وأخيرا فإن عدد قاطرات وعربات المسافرين وصل إلى 380، وفيما يخص حركة النقل فقد وصل إلى 43 مليون مسافر وأربع ملايين طن بضائع.²

لقد كان لهذه المشاريع المنجزة أن تصبح للجزائر أطول شبكة من السكك الحديدية بالمغرب العربي إلا أنها غير مستغلة بشكل كامل -حوالي 30% منها غير مستغل-، وإذا ما تم مقارنتها بباقي السكك الحديدية في الدول المغاربية كالمغرب وموريتانيا التي تستغل شبكتها بنسبة 100% يتضح أنها تستغل 70% فقط من شبكتها، وعلى الرغم من أنها تستغل شبكتها بهذه النسبة فقط إلا أنها لا تزال من بين أهم الدول الأفريقية ذات الكثافة من السكك الحديدية، كما أنها تغطي ما يزيد عن 17% من النقل البري بالجزائر وهي كذلك تربط بين أهم المدن الشمالية وكذا تصل خطوطها إلى مناطق الاستخراج والمناجم وحتى المناطق الصناعية والموانئ.³

¹ - <https://www.sntf.dz/index.php/a-propos-de-la-sntf/chiffres-cles> 2023-02-02 8.25

² - WWW. ONS. DZ الديوان الوطني للإحصاء 2023-09-01 06.20

³ - الجبلاني بلواضح، واقع قطاع النقل البري في الجزائر: المعوقات والحلول (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 2، 2020، ص10.

كما شهدت الجزائر انطلاقا من سنة 2011 افتتاح مترو الجزائر العاصمة بطول تسعة كلم وعشر محطات ثم تم توسيعه ليشمل ما يزيد عن ثمانية عشر كلم وتسعة عشر محطة، وبهذا الإنجاز تعتبر الجزائر أو دولة مغاربية مجهزة بمترو الأنفاق، كما شجعت هذه التجربة انطلاق مشروع آخر لإنشاء مترو وهران وذلك في إطار المخطط الخماسي 2010-2014¹، ومن خلال نفس المخطط اطلقت الجزائر مشروع آخر للتنمية والمتمثل في تحديث النقل الجماعي والحضري بين المدن عبر السكك الحديدية الترامواي بطول ستة عشر كلم وثمانية وعشرون محطة، وتم توسيعه ليشمل ثلاثة وعشرون كلم وثمانية وثلاثون محطة، وفي عام 2013 تم افتتاح ترامواي وهران بطول تسعة عشر كم واثنان وثلاثون محطة وفي عام 2015 تم افتتاح ترامواي قسنطينة بطول يزيد عن خمسة عشر كلم وعشر محطات.

2. خدمات النقل البحري

يعتبر نشاط النقل البحري من أهم أنشطة النقل التي تقوم عليها التجارة الخارجية لأي اقتصاد والجزائر واحد من هذه الاقتصادات التي تسعى إلى تطوير أسطولها البحري لكي يكون القاطرة نحو العالم الخارجي وحاليا تملك حوالي احدى عشر ميناء خاص بنقل البضائع والمسافرين ومن أهم هذه الموانئ، ميناء عنابة وهران، جيجل وسكيكدة... إلخ.

وخلال سنة 2018 بلغ عدد المسافرين عبر المؤسسة الوطنية للنقل البحري حوالي 366556 مسافر بعدما كان يقدر بحوالي 379513 سنة 2016، أما بالنسبة لحركة نقل البضائع فخلال سنة 2018 قدرت بحوالي 47.4 مليون طن بالنسبة للبضائع المفرغة و75.3 مليون طن بالنسبة للبضائع المشحونة بما في ذلك المحروقات التي تستحوذ على أكثر من 70% من هذه البضائع، بعدما كانت تقدر بحوالي 52 مليون طن للبضائع المفرغة و77 مليون طن للبضائع المشحونة²، وما يمكن ملاحظته من خلال ما سبق أن أغلب خدمات النقل البحري في الجزائر مخصصة لنقل البضائع خاصة المشحونة منها والتي تكون في شكل محروقات، في حين أن نقل المسافرين عبر البحر ضئيل جدا.

¹ سمير بوختالة وآخرون، واقع وأفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6، 2017، ص53.

² <https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf> 2023-08-26

3. خدمات النقل الجوي

لا يقل النقل الجوي أهمية عن باقي فروع النقل، فتطوير هذا القطاع يساعد على تنشيط حركة التجارة الخارجية من جهة ومن جهة أخرى يساهم في تحقيق الاندماج الإقليمي وحتى الدولي، والجزائر حاليا تملك حوالي خمسة وثلاثون مطارا منها ثلاثة عشر مطار دولي.

وقد بلغ عدد المسافرين عبر النقل الجوي خلال عام 2018 حوالي 14.4 مليون مسافر بعدما كان يقدر بحوالي 13.7 مليون مسافر عام 2016، أما بالنسبة لعمليات الشحن فقد قدرت بحوالي 44730 طن خلال عام 2018 بعدما كانت تقدر بحوالي 43361 طن سنة 2016، وفيما يخص حركة الملاحة الداخلية والدولية عبر الخطوط الجوية الجزائرية فالنسبة لعدد المسافرين عبر الخطوط الداخلية فقد قدر بحوالي 2.03 مليون مسافر خلال سنة 2018 بعدما كان يقدر بحوالي 1.9 مليون مسافر خلال سنة 2016 وبالنسبة للمسافرين عبر الخطوط الدولية فقد قدر بـ 4.2 مليون مسافر عام 2018 بعدما كان يقدر بحوالي 3.96 مليون مسافر سنة 2016.¹

ومن خلال ما سبق يتضح أن النقل الجوي وعلى خلاف النقل البحري فهو مخصص لنقل المسافرين أكثر من البضائع.

وبالرغم من التطورات الكبيرة التي مر بها قطاع الخدمات -خدمات التعليمية والصحية والنقل- داخل الجزائر إلا أنه وبمقارنتها بمثيلتها من الدول النفطية -الإمارات مثلا- التي تعتمد على أموال النفط لتطوير قطاع الخدمات يتضح أن هذه الأخيرة -الجزائر- لم تستطع بعد الوصول إلى ذلك المستوى المتطور من الخدمات الذي يعكس مدى تحسن المستوى المعيشي، خاصة وأن بعض الخدمات تعاني من اختلال وأوجه قصور داخل هيكلها فقد اتضح أن خدمات النقل البحري والجوي تعاني حالة عدم التوازن في نقل البضائع والمسافرين أيضا فإن الخدمات الصحية بالجزائر لم ترقى بعد للمستوى المطلوب والذي يضمن التمتع بحياة صحية جيدة خاصة في حالة الأزمات.

ثالثا: الخدمات الفندقية

من أهم سبل ترقية وتطوير القطاع السياحي هناك الخدمات الفندقية وجودتها، فتوفر الفنادق بخدمات ذات جودة عالية تضمن راحة السياح الأجانب وحتى المحليين، يساهم بشكل كبير في تنشيط القطاع السياحي والجدول التالي يوضح تطور عدد الفنادق وطاقات الإيواء.

¹- <https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf> 2023-08-23

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

الجدول (11): تطور متوسط عدد الفنادق وطاقات الإيواء بالجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنوات	عدد الفنادق	عدد الأسرة	طاقة الإيواء - عدد الأشخاص -
2010-2014	1172	99071	76998
2015-2019	1300	113352	351913
2020	1449	127 614	614127
2021	1502	266132	132266

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء-الجزائر بالأرقام نتائج 2014-2018-، احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية بالجزائر.

من خلال الجدول يلاحظ أن كلا من عدد الفنادق، عدد الأسرة وإجمالي طاقة الايواء في الجزائر شهد زيادة مستمرة فبعدما كانت تقدر بمتوسط 1172 فندق و 99071 سرير و 76998 كطاقة إيواء خلال الفترة 2010-2014 أصبحت خلال عام 2021 تقدر بحوالي 1502 فندق و 266132 سرير و 132266 كطاقة إيواء، وعليه فإن زيادة الاهتمام والاستثمار في هذا القطاع سوف يسمح بترقية مساهمة القطاع في الهيكل القطاعي للنتائج، وهو ما قد يقلل من درجات الاختلال فيه.

إضافة إلى ما سبق تزخر الجزائر بمؤهلات سياحية طبيعية معتبرة كالموارد الحموية التي تتوزع عبر كامل التراب الوطني، وتتسم مياهها الحموية بالعديد من المميزات والخصائص العلاجية، فحسب دراسة تحيين الحصيلة الحموية المنجزة سنة 2015 عبر كل التراب الوطني، بينت وجود 282 منبع حموي على شكل منابع طبيعية، بالإضافة إلى تسعون حق امتياز استعمال المياه الحموية الذي تم منحه ومع مراعات الخصائص الفيزيوكيميائية وكذا القيمة العلاجية لهذه المياه الحموية، ويوجد في الوقت الراهن ما يقارب مائة منبع حموي يمكنها احتواء مشاريع حموية جديدة والتي من بينها أربعة وثلاثون حمام معدني يستغل بطريقة تقليدية، ومن جهة أخرى تتمتع الجزائر بشريط ساحلي بطول 1200 كيلومتر والذي يعتبر متاحا لتطوير سياحة الصحة والترفيه، واعتمادا على استغلال هذا المورد يمكن إنجاز مراكز المعالجة بمياه البحر،¹ وعليه فإن كل هذه القدرات من المميزات والخصائص العلاجية للمياه الحموية الموجودة وكذا الشريط الساحلي المميز، من شأنها أن تساهم في تطوير سياحة الصحة والترفيه وبمميزات

¹ <https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%85%d8%a7%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%af%d9%86%d9%8a%d8%a9/> 2023-02-02 9.20

تنافسية، وتوفير فرص استثمار كبيرة ضمن هذا المجال هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الأخيرة بمثابة خيار استراتيجي لتتويج الاقتصاد الجزائري وعلاج حالات الاختلال التي تسود هيكله.

رابعاً: الخدمات المالية والمصرفية

يعد تطور هذه الأخيرة من أهم السبل الداعمة لباقي الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية، فسهولة المعاملات داخل المصارف إضافة إلى جودة الخدمات المصرفية المقدمة يساهم في تنمية الاقتصادات الوطنية وحتى ترقية مناخ الاستثمار، فهذه المميزات أثر إيجابي على الإستثمار المحلي الخاص والأجنبي من خلال المساهمة في زيادة توافد الاستثمارات التي تساهم في ترقية مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة نسب مساهمتها في إجمالي الدخل الوطني، ومنه معالجة اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، ومثلما يعتبر هذا النوع من الخدمات من السبل الداعمة لتطوير الاستثمار هو أيضاً من أهم المحددات المعرّقة للاستثمار المحلي والأجنبي وحتى العمومي ويكون ذلك في حالة تدني مستوى الخدمات المالية والمصرفية. لقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري تطوراً خلال العقد الماضيين وذلك بعدما كانت البنوك العمومية تسيطر عليه 100%، فقد بلغ عدد المصارف في الجزائر حوالي عشرون مصرفاً يضم ستة مصارف حكومية وأربعة عشر مصرفاً خاصاً-أجانبياً، عربي ومحلي-، وقد بلغ عدد الفروع المصرفية في الجزائر حوالي 1328 فرعاً، كما وتقسّم المصارف في الجزائر إلى سبعة عشر مصرفاً تجارياً وثلاث مصارف إسلامية، ويتسم النشاط المصرفي في الجزائر بكونه خاضع لسيطرة المصارف الحكومية إذ يستحوذ على حوالي 80% من موجودات القطاع المصرفي، 85% من القروض و90% من الودائع.¹

ومن خلال ما سبق يتضح أن توزيع المصارف سواء من حيث الملكية أو السيطرة أو حتى نوع النشاط يتسم بحالات من الاختلال حيث أن أغلب المصارف تكون تجارية، تابعة للقطاع الخاص كملكية في حين أن المسيطر على نشاط هذه المصارف هو القطاع الحكومي، وعليه فإن هذه الحالات من عدم التوازن تساهم في تدني مستوى الخدمات المالية والمصرفية.

خامساً: الموارد البشرية

إن تعدد الفروع الخدمية بالجزائر من صحية، تعليمية، نقل ومواصلات، اتصالات وغيرها من باقي الفروع الخدمية، ساهم في استحداث العديد من مناصب العمل داخل هذا القطاع الأمر الذي نتج عنه امتصاص معدلات البطالة.

¹ <https://uabonline.org/ar/> القطاع المصرفي الجزائري

وإضافة إلى ذلك فإن الجزائر تستحوذ على مجموعة من مؤسسات التكوين هدفها الأول ترقية بعض الفروع الخدمية بالجزائر من خلال خلق يد عاملة مؤهلة ، ومن أهم هذه المؤسسات المدرسة العليا للفندقة والإطعام بالجزائر العاصمة التي أنشأت عام 2014 من قبل شركة الاستثمار الفندقي SIH ومن ثم تم اعتمادها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهذه الأخيرة تمنح للطلاب الفرصة لمواجهة طرق مختلفة لرؤية وممارسة صناعة الفنادق مما يسمح بتغطية النقص في القوى العاملة المؤهلة ومهارات إدارة الضيافة في قطاعي الفنادق والمطاعم، أيضا هناك المعهد الوطني للفندقة والسياحة بتيزي وزو إضافة إلى المعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة.

أتضح من خلال ما سبق أن الجزائر تزخر بإمكانات هامة -بالرغم من حالات الاختلال التي تسود بعضها- في قطاع الخدمات ونفس الشيء بالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعة، لها القدرة على تقوية العلاقات التشابكية بين مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية كما لها القدرة على تحقيق التنويع الاقتصادي وعلاج مشاكل الاختلال التي يعاني منها كل قطاع اقتصادي بمختلف فروعها والهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، وفعلا قد عملت الجزائر منذ مطلع القرن الحالي على اتباع سياسات اقتصادية على المستوى الكلي والقطاعي، وضمن هذا الأخير احتلت السياسة المالية التوسعية الانفاقية الصادرة بغية علاج اختلال الهيكل القطاعي للنتائج وهو ما سوف يتضح من خلال المبحث التالي.

المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

بعد الإختلالات والتشوّهات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الأزمة البترولية لعام 1986، وتعمق تلك الإختلالات خلال عقد التسعينات، ومع مطلع القرن الحالي شهدت الظروف الدولية لأسعار المحروقات تحسّنا، الوضع الذي انعكس إيجابا على الاقتصاد من خلال توافر عوائد نقدية هامة. وهكذا وفي ظل ازدياد الحاجات الاقتصادية والاجتماعية اتجه واضعي السياسات إلى اتباع سياسة انفتاحية واسعة بغية تصحيح الإختلالات والتشوّهات في الهيكل الاقتصادي وتلبية مختلف الحاجيات وذلك من خلال سياسات قطاعية وأخرى كلية.

وما تجدر الإشارة إليه أن السياسات القطاعية والكلية متداخلة في العديد من الجوانب، لذلك سيتم توضيح بعض السياسات القطاعية التي أعلن عنها بصراحة، أما التي لم يتم الإعلان عنها سيتم مناقشتها ضمن السياسات الكلية. وعليه سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى:

المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الثاني: السياسات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الثالث: السياسات الخدمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

نظرا للإمكانيات التي يزخر بها قطاع الزراعة كما اتضح سابقا، ونظرا للأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الجيوسياسية للزراعة شهد هذا القطاع منذ مطلع القرن الحالي سياسات واصلاحات واسعة النطاق، سيتم توضيحها فيما يلي:¹

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2004

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التّأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

¹ جمال جعفري، عدالة العجال، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي -دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015-، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 2، 2018، ص 103-109.

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دولياً، إضافة إلى الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، كذلك زيادة المساحات الزراعية عن طريق توسيع عمليات استصلاح الأراضي الزراعية وأخيراً توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي وتحسين أجور الفلاحين وظروف معيشتهم.

وقد تضمن هذا المخطط تسعة برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي، وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل.

ولبلوغ الأهداف المرجوة من هذا المخطط عملت وزارة الفلاحة على تطوير عمليات التأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:¹

- تقديم الدعم اللازم لتطوير الإنتاج والإنتاجية لمختلف الشعب الزراعية بغية تقليص الفاتورة الغذائية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم العمل على توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخرات الفلاحية ذات المزايا العالية ليتم تصديرها؛
- سن العديد من البرامج الرامية إلى تكيف أنظمة الإنتاج التي تعتمد عمليات تنفيذها على أنظمة خاصة وملائمة مع وجوب مشاركة الفلاحين باعتبارهم متعاملين اقتصاديين أساسيين، أيضاً عملت هذه البرامج على تقديم الدعم المباشر لجملة الأنشطة التي تسمح بتأمين مداخيل الفلاحين؛
- استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز، فقد تم ادخال تعديلات على نظام المصادقة وأيضاً تم تنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في المجال الفلاحي بمشاركة الولاية ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات؛
- سن البرنامج الوطني للتشجير الهادف إلى إعادة تشكيل غابات الفلين بالشرق والمحافظة على الأحواض المنحدرة إلى السدود، كما أنه قام بمنح الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة والملائمة لطبيعة الجزائر كالزيتون، التين وغيرها، من أجل توفير الحماية التربة من جهة ومن

¹- أمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء 1، 2018، ص ص 189-190.

جهة أخرى ضمان مداخيل دائمة للفلاحين من جراء استغلال المناطق الغابية، ويذكر أن هذا المشروع شمل مساحة 1.2 مليون هكتار؛

- إعادة توجيه البرنامج الخاص بالاستصلاح الأراضي بالجنوب سواء من حيث الأهداف وحتى شروط تنفيذه، حيث أن استصلاح الأراضي حول الواحات سيتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى ذات الموارد المالية الكبيرة وتقنيات العالية ستخصص للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

ثانيا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008-2014

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية منذ 1962 أي "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل أي ترقية مساهمة القطاع الزراعي في الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بحيث يكون النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعا بالنمو في قطاع الزراعة -تحويل الزراعة إلى قطاع قائد-، ويتضح أن هذا الهدف يتماشى مع بعض استراتيجيات التنويع المذكورة في الفصل الأول كاستراتيجية تنمية القطاع الزراعي أو استراتيجية النمو غير المتوازن من خلال محاولة واضعي السياسات جعله قطاعا قائدا بمفهوم هيرشمان.

وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام 2008، حيث تركز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008، ويحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، ويقوم أساس هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقت، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في التحسين المستدام للأمن الغذائي، التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية، مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز، الأولى تتمثل في التجديد الريفي، التي تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخيل، أما الركيزة الثانية فتتمثل في التجديد الفلاحي والتي تعنى بمرودود القطاع الفلاحي وضمان مردوبيته لتحقيق الأمن الغذائي، أما الركيزة الثالثة المتمثلة في تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

فتقوم على عصرنة مناهج إدارة الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي -المعاهد الزراعية-، وغير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري والعنصر التقني.

وبغية تنفيذ هذا المخطط وتحقيق أهدافه على أرض الواقع لا بد مجموعة من الأدوات الداعمة ومن بينها:¹

- نظام معلومات لبرنامج دعم الإنتاج الفلاحي، وذلك بهدف جمع المعلومات المنتجة في إطار عمليات التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ مشاريع المخطط؛
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق؛
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والمندمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة ومن جهة أخرى استغلال المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة.

ثالثاً: مخطط عمل الفلاحة 2015 - 2019

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية، الركيزة الأولى تقوم على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، وبالتالي فإن واضعي السياسات قد أيقنوا بأن هذا القطاع في حد ذاته يعاني من اختلالات، وعليه فقد حاول هذا المخطط علاج أو تصحيح الاختلالات التي تسود فروع القطاع الزراعي قبل التوجه نحو علاج الاختلال الذي يسود الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي -تصحيح الجزء قبل التوجه نحو تصحيح الكل-، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار ضمن هذا القطاع خاصة لخريجي المعاهد الزراعية.

أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية، وهذا الهدف يشجع على ربط القطاع الزراعي بقطاع الخدمات السياحية مما يقود إلى تقوية علاقات التشابك القطاعي كما يتضح أن هذا الهدف أو مصطلح السياحة البيئية لم يكن موجود ضمن المخططات السابقة.

¹- ناصر بوعزيز، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد43، 2016، ص422.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

أخيرا فإن الركيزة الثالثة تقوم على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، وزيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك وبالتالي فإن مخطط عمل الفلاحة على غرار باقي المخططات سألفة الذكر لا يركز على تطوير الموارد الطبيعية فقط وإنما يركز أيضا على تطوير الموارد الحيوانية بمختلف أنواعها كمنتجات الصيد البحري مما يدعم أيضا تحقيق الأمن الغذائي.

كذلك فإن هذا المخطط يهدف إلى تطوير التصدير الذي يتوافق واستراتيجية الإنتاج بغرض التصدير المذكورة في الفصل الأول، أيضا يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى الوصول لمتوسط نمو في القطاع الفلاحي يقدر بـ 5%، قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري بيئة التشجير بـ 13%، تخفيض قيمة الواردات بـ 2 مليار دولار، وزيادة الصادرات بـ 1.1 مليار دولار، الوصول إلى 1500000 منصب شغل، أي أن مخطط عمل الفلاحة وبخلاف المخططات السابقة له أرقام مستهدفة.

وبغية تحقيق أهداف المخططات الزراعية السابقة خصصت الجزائر أغلفة مالية ضمن مجموع مخططات الإنفاق الكلي التي اتبعتها منذ مطلع القرن الحالي، والجدول التالي يوضح هيكل الغلاف المالي المخصص للفلاحة ضمن سياسات الانفاق العام.

الجدول (12): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم الفلاحة خلال الفترة 2001-2022

الوحدة: مليار دج

البرامج	السنوات	المخصصات المالية	مخصصات البرنامج	%
برامج الإنعاش الاقتصادي	2004-2001	65.4	525	12.4
البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	2009-2005	312	4202.75	7.4
البرنامج الخماسي	2014-2010	-	20412	-
برنامج توظيف النمو الاقتصادي	2016-2015	407.6	5973.29	7
النموذج الجديد للنمو	2022-2017	514.4	12209.2	5

المصدر: شليغم أنيسة، أسماء بوحوش، انعكاسات البرامج التنموية على التنوع الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، ملتقى الوطني آليات تنوع الاقتصاد الوطني الجزائري وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع

المحروقات، بشار، 2022، ص3-8.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

بعد سرد مختلف الأهداف المرجوة من السياسات الزراعية يتضح أن أغلبها تصب في خانة جعل قطاع الزراعة هو القطاع القائد للنمو الاقتصادي بالجزائر، من خلال العمل على تنمية مختلف الفروع الزراعية وعلاج حالات اللاتوازن داخل هذا القطاع إضافة إلى محاولة تقوية علاقاته وباقي القطاعات الاقتصادية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع فإن هذا يتطلب أغلفة مالية ضخمة، خاصة وأن القطاع الزراعي يعاني من قصور في توفير بعض الإمكانيات أو المقومات اللازمة لتنميته كاليد العاملة المؤهلة وماكينات الإنتاج الحديثة... إلخ، وبالرجوع إلى ما خصصه واضعي السياسات الاقتصادية في مجال ترقية القطاع الزراعي والموضحة في الجدول أعلاه، يتضح أن المخصصات الموجهة نحو تنمية قطاع الزراعة قدرت بحوالي 12% كمتوسط خلال الفترة 2000-2004 وهي فترة مخطط الإنعاش الاقتصادي، ثم ارتفعت كقيمة إلى حوالي 312 مليار دينار خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، لكن كنسبة تراجعت إلى 7.4% وهذا التراجع كما هو واضح من الجدول يعود إلى ارتفاع حجم المخصصات الإجمالية في المخطط الثاني والتي بلغت حوالي 4202 مليار دينار، أما خلال مخطط توطيد النمو الاقتصادي فقد ارتفعت مخصصات القطاع إلى حوالي 407 مليار دينار مع تراجع نسبته من إجمالي الغلاف المالي إلى حوالي 7%، ثم 5% خلال الفترة 2017-2022 وذلك على الرغم من ارتفاع قيم مخصصاته إلى حوالي 514 مليار دينار.

وبالإضافة إلى هذه المخصصات المالية ففي إطار تنفيذ البرنامج الحكومية الرامية إلى تحقيق مختلف الأهداف السابقة، والتي تحاول جعل القطاع الزراعي قطاعا واعداء، وبمثابة القلب النابض داخل الاقتصاد الجزائري، من خلال جعله بديلا تنمويا للنفط وقادر على الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة من خلال خلقه لثروات ما بعد البترول ومضاعفة فرص الشغل وروح الابتكار والمبادرة، عملت مختلف سياسات الدولة المنتهجة من أجل إرساء وتطوير الاستثمار الفلاحي و تشجيع حاملي المشاريع وذلك من خلال وضع تحت تصرفهم العقار الفلاحي لإنجاز مشاريعهم من خلال، أولا تسهيل عملية الحصول إلى الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية في الإجراءات الإدارية قدر الإمكان، ثانيا التمثل بالدراسات على مستوى محيطات

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

استصلاح الأراضي، ثالثا تنفيذ الإجراءات الهيكلية لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا، وأخيرا تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه.¹

إن تتبع حجم ونسب الأموال المرصودة لقطاع الزراعة والتي كانت كمتوسط خلال المخططات الخمس في حدود 10%، وبالمقارنة مع الأهداف المنشودة من هذا القطاع، يتضح أنها تعكس وبشكل واضح جانب من الاختلال في توزيع الانفاق والمخصصات بين القطاعات الاقتصادية، وسوف يتضح آثار هذه المخصصات أكثر عند تقييم نتائجها خلال الفصل الأخير على المستوى الجزئي وعلى المؤشرات الكلية للاقتصاد.

المطلب الثاني: السياسات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

في ظل الأوضاع المتأزمة التي عاشتها الجزائر خلال القرن الماضي وخاصة في فترة الثمانينات والتسعينات تأثر القطاع الصناعي بشكل سلبي -القطاع الصناعي هو الذي مسته مختلف الإجراءات من إعادة هيكلة، خصخصة... إلخ- مما انعكس وبشكل سلبي على الاقتصاد الكلي، الأمر الذي تطلب تدخلا سريعا من قبل الحكومة الجزائرية وعملها على وضع مجموعة من الخطط والسياسات الاقتصادية هدفها الرئيسي هو انعاش الاقتصاد الجزائري من جهة ومن جهة أخرى تنويع قطاعاته الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط، ولتحقيق ذلك انتهجت الجزائر سياسة صناعية جديدة أساسها تأهيل المؤسسات مع منح التحفيز لإنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تهيئة مناخ استثماري محفز وجاذب للاستثمارات الأجنبية.

وبعدما فشلت عمليات تأهيل المؤسسات في فترة التسعينات حيث تم تأهيل 10 مؤسسات فقط من بين 1000 مؤسسة كان من المقرر إعادة تأهيلها سنة 1998، ومع تزايد الطلب على إعادة التأهيل فحوالي 199 مؤسسة أودعت طلبات التأهيل في شهر مارس لسنة 2003، قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من 2000 إلى غاية 2008 خاص بإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، وقد قسم إلى ثلاث مراحل الأولى كانت خلال 2000-2002 تشمل 150 مؤسسة، المرحلة

1-

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

الثانية كانت خلال الفترة 2003-2005 وتشمل 200 مؤسسة، والمرحلة الثالثة كانت خلال الفترة 2005-2008 وتشمل 300 مؤسسة.¹

وبالنسبة لاستراتيجية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلتحقيقها وضمان الحصول على نتائج جيدة سنت السلطات الجزائرية العديد من القوانين والمراسيم التنفيذية ومن أهمها:²

- المرسوم التنفيذي 3/1 الصادر بـ 2001/8/20 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والذي يهدف إلى تقليص آجال التراخيص اللازمة إلى 30 يوما كحد أقصى إضافة إلى عملها على تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترقية وادماج الابتكار التكنولوجي وكذا تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- المرسوم التنفيذي رقم 372/02 المؤرخ سنة 2002، والذي شهد انطلاقته الفعلية سنة 2004، ويهدف هذا المرسوم إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي اللازم لانطلاق مشاريع أو توسيع نشاط؛

- المرسوم التنفيذي 3-296 المؤرخ في 2003/9/6 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 96-296 المؤرخ في 1996/9/8 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والذي يهدف إلى منح الدعم ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع لاسيما فيما يخص الإعانات وتخفيض نسب الفوائد على القروض.³ كما أن الاعتماد على استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهم بشكل كبير في تنشيط باقي الفروع الصناعية خاصة الصناعات الخفيفة، فقد تميزت فترة الألفينات بوجود عدد كبير من الصناعات الخفيفة في مقدمتها الصناعات الغذائية، وكذا الصناعات الميكانيكية والالكترونية.

¹- محمد الأمين بودخيل وآخرون، تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراكة الصناعية (المعيقات والكوابح)، مجلة العلوم إنسانية، العدد2، 2020، ص628.

²- سلطاني محمد رشدي، بن واضح الهاشمي، المنظومة المؤسسية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد3، 2017، ص156-159.

³- حياة بن سماعيل وآخرون، دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة قياسية-، مجلة الاقتصادات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد3، العدد1، 2014، ص3-2.

ونظرا لعدم قدرة قطاع الصناعة خارج المحروقات على تحقيق نتائج مرضية خلال الفترة 2000-2015، تم وضع أهداف أخرى عام 2016 ضمن البرنامج الاقتصادي الجديد، والذي يهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال ترقية كافة القطاعات الاقتصادية والتي من بينها قطاع الصناعة -الصناعة التحويلية بشكل خاص-، من أجل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات والاستدامة التنموية ومحاولة الرفع من نسب مساهمات القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات بمعدل 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.

ويمكن تلخيص المحاور الكبرى التي دارت حولها السياسة الصناعية بالجزائر خلال الفترة 2000-2019 فيما يلي:¹

أولاً: تحديد القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها

في إطار تجسيد هذا الهدف تم التوجه نحو أهم ثلاث أنماط من الفروع الصناعية ذات قدرات تنافسية عالية -خلق سلع صناعية ذات طلب قوي-، ومن أمثلتها: البتروكيميا، الصناعات الصيدلانية والبيطرية والصناعات الغذائية وغيرها.

وبالتالي فإن هذا المحور يتطابق واستراتيجية النمو غير المتوازن لهيرشمان ولكن تختلف من حيث المضمون فبدل التركيز على قطاع واحد تم التركيز على ثلاث فروع صناعية وذلك من خلال توجه واضعي السياسات الاقتصادية نحو الصناعات ذات الطلب القوي القادرة على أحداث تغييرات جذرية في هيكل الصناعة وتحويل القيادة نحو قطاع الصناعة التحويلية ذات الثروات الدائمة، وبهذا يمكن تحويل هذه الثروات نحو ترقية باقي القطاعات الاقتصادية خاصة وأن قطاع الصناعة التحويلية قادر على خلق علاقات تشابكية قوية وباقي القطاعات من شأنها أن تساهم في دعم نمو باقي القطاعات الاقتصادية؛

¹ صباح براجي، دور إدارة السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في دعم التحول الهيكلي للاقتصادات الريفية نحو التنويع في ظل ضوابط الاستدامة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017-2018، ص399.

ثانيا: العمل على تحقيق الانتشار القطاعي للصناعة

وذلك من خلال:

1. تهمين الموارد الطبيعية

يكون من خلال العمل على ترقية مختلف الصناعات التي تسمح للجزائر باستغلال مجموع مؤهلاتها الطبيعية بشكل أمثل، لضمان التحول من بلد مصدر للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تقدما وبقيم مضافة أقوى، ومن أهم الفروع الصناعية التي تضمن الوصول إلى هذه الغاية هناك صناعة الحديد-الفولاذ-، البتروكيميا، الألياف الصناعية، مواد البناء، صناعة استخراج المعادن غير الحديدية وتنقيتها-الألمنيوم-¹.

ومن خلال ما سبق واضح أن هذه السياسة عبارة عن مزيج بين استراتيجية التصنيع من أجل التصدير واستراتيجية التوجه التلقائي للنمو الصناعي، هذا من خلال عمل واضعي السياسات على محاولة التوجه نحو صناعات ذات قيم أكبر موجهة للتصدير بدلا من تصديرها بشكلها الأولي الذي ينقص من قيمها؛

2. تكثيف النسيج الصناعي

وذلك من خلال التركيز على مجموع الصناعات ذات علاقات التشابكية الكبيرة -ادماج أكبر عدد من الأنشطة-، لضمان نشوء سلسلة صناعية، ومن أهم الفروع الصناعية القادرة على لعب هذا الدور وبشكل أمثل هناك الصناعات الغذائية إضافة إلى مجموع الصناعات التي تعتمد على الجمع والتوضيب، الصناعة الصيدلانية، صناعة الإلكترونيات وغيرها، وبالتالي فإن هذه السياسة تتشابه نوعا ما وسياسة تحديد القطاعات المراد ترقيتها بخلاف أنها تركز على الصناعات ذات العلاقات التشابكية العالية بغض النظر عما إذا كان الطلب عليها قوي أم لا؛

3. ترقية الصناعات الجديدة

لضمان انتشار وتوسع الصناعة -تنويع القطاع الصناعي- يجب الاهتمام بشكل خاص بمجموع الصناعات التي تعاني من نقص -إنشاء مجموعة من الصناعات في هذا المجال- أو الصناعات التي تشهد تقصيرا أو تأخر جهوي من قبل الجزائر كصناعة السيارات، الصناعات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام

¹ خضراوي ساسية، دوبة سعاد، استراتيجيات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر، ملتقى دولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لونيبي علي، بليدة، 2018، ص ص 8-

والإتصال، ونظرا إلى بروز قطاع الاعلام والاتصال كفرع قطاعي مهم جدا في الوقت الراهن هناك بعض الصناعات التي أصبحت ترتبط بهذا القطاع يمكن ترقيتها لتكون سببا في تصحيح الاختلال،¹ وعليه فإن هذه السياسة تسعى إلى التوجه التلقائي للنمو الصناعي من خلال التوجه نحو السلع الاستهلاكية المعمرة بدلا من التركيز فقط على إنتاج بعض السلع الاستهلاكية وهذا ما يتوافق واستراتيجية التوجه التلقائي للنمو الصناعي المذكورة في الفصل السابق؛

ثالثا: انتشار وتوسيع حيز الصناعة مع خلق التعاون

وذلك من خلال زيادة استغلال النشاطات الاقتصادية حسب مواقعها، إضافة إلى وضع شبكات المعلوماتية داخل الشركات والمؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث والتكوين والخبرة، مع العمل على استحداث مناخ الأعمال وتكثيف الاستثمارات؛

رابعا: سياسة التطوير الصناعي

وذلك من خلال تغطية أربع محاور رئيسية أولها هو إعادة تأهيل المؤسسات، تطوير الموارد البشرية بما يتلاءم والاستراتيجيات الصناعية، خلق الابداع والابتكار فهو المحرك الأساسي للتطور الصناعي وأخيرا العمل على ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل الداعم الأكبر والأهم في ترقية أي قطاع اقتصادي خاصة الصناعي كونه يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

وانطلاقا من عام 2020 شرعت الجزائر في وضع استراتيجية قطاعية تهدف إلى التأهيل الصناعي من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من تدابير الدعم لتطوير الإنتاج المحلي والنهوض به، وقد أسفر عن هذه التدابير اعتماد ثلاثة برامج دعم تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتعزيزه، ومنح المستثمرين المحليين والأجانب مزايا ضريبية وإدارية مختلفة، وتتمثل هذه البرامج في:²

1. جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها والهدف الأساسي من هذا النظام المنبثق عن المرسوم التنفيذي رقم 20-312 المؤرخ في نوفمبر 2020 هو تسهيل مختلف الإجراءات الخاصة بمنح الرخص

¹ -براي الهادي وآخرون، تشخيص واقع الصناعة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد1، 2019، ص150.

² -للمزيد أنظر: <https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/#sous-traitants> 06-02-2023 10.00

المنافسة الصناعية: هي عملية تقوم بموجبها المؤسسة الأمرة بتكليف مؤسسة منافسة أو منفذة لإنجاز مرحلة من مراحل الإنتاج وفقا لعقد محدد من قبل الطرفين.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

الجمركية لخطوط الإنتاج التي تم تجديدها، وعليه فإن هذا النظام سيساهم في زيادة تنافسية المؤسسات الاقتصادية من خلال زيادة مختلف القدرات الإنتاجية لها؛

2. نظام المعدات الإلكترونية والكهرومنزلية والهدف الرئيسي من هذا النظام المنبثق عن المرسوم التنفيذي 20-313 هو تحديد شروط وكيفيات قبول المتعاملين الذين يمارسون أنشطة الإنتاج والمعدات الإلكترونية والأجهزة المنزلية، وبهذا الإجراء يمكن الحكم على حجم القاعدة الإلكترونية النشطة داخل الجزائر؛

3. نظام الدعم ومنح مزايا لفائدة الممولين، فالمناولة الصناعية تساهم وبشكل كبير في تعزيز وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير التدفقات مع كبار المقاولين، كما تشكل هذه الأخيرة محورا مهما لتغطية المدخلات والمنتجات المخصصة لأداء الإنتاج الوطني، وعليه فإن هذا النظام القائم على دعم شركات المناولة والذي وضع حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي 20-311 والذي يقدم مزايا للاستفادة من الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على المكونات والمواد الأولية المستوردة أو التي تم اقتناؤها محليا من طرف الممولين في إطار نشاطاتهم من شأنه أن يساهم في ترقية مكانة المؤسسات المناولة.

وبغية تحقيق مختلف الأهداف المرجوة من السياسات الصناعية خصصت الجزائر أغلفة مالية ضمن مخططاتها التنموية التي اتبعتها بداية من الألفية الجديدة، والجدول التالي يوضح هيكل الغلاف المالي المخصص لترقية القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول (13): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم الصناعة خلال الفترة 2001-2022

الوحدة: مليار دج

البرامج التنموية	السنوات	المخصصات المالية	مخصصات البرنامج	%
برامج الإعاش الاقتصادي	2001-2004	-	525	-
البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	2004-2009	18	4202.75	0.42
البرنامج الخماسي	2010-2014	-	20412	-
برنامج توظيف النمو الاقتصادي	2015-2016	9.9	5973.29	0.16
النموذج الجديد للنمو	2017-2022	16.98	12209.2	0.13

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

الفصل الثاني: تشخيص و اقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

- أعداد مختلفة لقانون المالية في الجزائر .

- أنسية شليغم، بوحوش أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 3-8؛

- خاطر طارق وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014) (في تحقيق إقلاع

وتنوع الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية وتقييمية-، ص3-7، ومتوفر على:

https://www.researchgate.net/publication/311512140_dwr_bramj_alanash_alaqtsady_khlal_alftrt

[2001- 2014 fy thgyq aqla wtnwy alaqtsad aljzayry - drast thlylyt wtqyymyt-](#)

[The role of the economic recovery programs during the period 2001- 2014 to achieve t](#)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الأغلفة المالية الموجهة نحو تنمية القطاع الصناعي ضئيلة جدا حيث قدرت بحوالي 0.42% خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي وهي تمثل أعلى نسبة دعم قدمت لهذا القطاع على مدار خمس مخططات تنموية، فخلال برنامجي توطيد النمو الاقتصادي والنموذج الجديد للنمو انخفضت إلى حوالي 0.1% وهذا التراجع كما واضح من خلال الجدول يعود إلى انخفاض قيم الأغلفة المالية الموجهة نحو القطاع الصناعي بالرغم من أن إجمالي مخصصات هذه البرنامج ظلت في زيادة مستمرة، لكن وبالرجوع إلى ما سبق التطرق إليه من إمكانات القطاع الصناعي وحتى أهداف السياسة الصناعية يتضح أن هناك مجموعة من المبررات التي جعلت الأغلفة المالية الموجهة لدعم القطاع الصناعي ضئيلة ومن أهمها، أن الجزائر تملك مجموعة من المصانع الصناعية كمصانع الحديد والصلب، مصانع الإسمنت وغيرها، فمثلا مصنع الحجار يعتبر أكبر منصع في أفريقيا، وبالتالي فإن الدولة لن تقوم بتخصيص أموال ضخمة لإنشاء مصانع هي موجودة في الأصل منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي، فالإشكالية تكمن في عمليات تسيير هذه المصانع وإعادة هيكلتها من خلال تقديم الدعم المادي أو مسح ديونها وهذا لا يتطلب مخصصات ضخمة، أيضا وبالرجوع إلى المحاور الكبرى للسياسات القطاعية الصناعية يتضح جليا أن أهم أهدافها هو دعم الاستثمار الخاص والأجنبي مما يتطلب انسحاب التدريجي للدولة وفسح المجال أمام الاستثمار الأجنبي والخاص في كافة الفروع الصناعية باستثناء بعض الفروع أو القطاعات الاستراتيجية كمصانع تحلية المياه أو مصانع توليد الطاقة الكهربائية لأنها مصانع كبيرة.

لكن وبالرغم من كافة هذه المبررات إلا أن نسبة أقل من 1% من إجمالي المخصصات المالية على مدى خمس مخططات تنموية تبقى ضئيلة جدا مقارنة مع الأهداف المراد تحقيقها ضمن هذا القطاع، الأمر الذي يظهر وبشكل واضح جانب من الاختلال في توزيع الأغلفة المالية بين القطاعات الاقتصادية، التي ستتضح نتائجها خلال الفصل الأخير.

بعد تحديد مختلف السياسات الصناعية في الجزائر ومجموع الأغلفة المالية المخصصة لها اتضح أن القطاع الصناعي ليس كمثل القطاع الزراعي - يبقى القطاع الزراعي أفضل بكثير-، فصحيح أن السياسات الموضوعية بغية ترقيتهما تبدو قوية وبإمكانها النهوض بالقطاعين ولكن وبالرجوع إلى مجموع الأغلفة المالية المخصصة لهما وخاصة تلك الموجهة نحو القطاع الصناعي يتضح أنها ضئيلة جدا مقارنة بحجم المخصصات الكلية لهذه البرامج، وبما أن القطاعات الاقتصادية في الجزائر تقسم إلى ثلاث قطاعات رئيسية وبعد توضيح مجموع السياسات والمخصصات المالية الخاصة بترقية قطاعي الزراعة والصناعة فتاليا سيتم التطرق إلى قطاع الخدمات بالجزائر من خلال توضيح السياسات الخاصة به وجملة المخصصات المالية الموجهة نحوه.

المطلب الثالث: السياسات الخدمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

حظي قطاع الخدمات في الجزائر باهتمام كبير من قبل واضعي السياسات الاقتصادية وضمن البرامج التنموية أيضا، فبداية من الألفية الجديدة ركزت كافة المجهودات التنموية على توفير هياكل البنى التحتية الداعمة لنمو أنشطة باقي القطاعات الاقتصادية، وعليه فإن أول سياسة شملت قطاع الخدمات تتمثل في إعادة التأهيل والصيانة وذلك من خلال إعادة تأهيل كافة الفروع الخدمية المرتبطة بشكل مباشر وباقي القطاعات الاقتصادية كإعادة تأهيل قطاع النقل وخاصة النقل البري إضافة إلى انجاز مجموعة من المشاريع كمشروع الطريق السيار شرق غرب ومشروع طريق الهضاب العليا، كذلك فإن النقل بالسكك الحديدية حظي هو الآخر باهتمام كبير -انجاز العديد من المشاريع- كونه يساهم في فك العزلة عن المناطق الريفية هذا من جهة ومن جهة أخرى يساهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الصناعة الاستخراجية من خلال إيصال خطوط السكك الحديدية إلى المناجم وأماكن الاستخراج وبالتالي تسهيل عمليات النقل وهناك أيضا مشروع مترو الجزائر والترامواي عام 2011.

صحيح أن أغلب مجهودات التنمية ركزت على قطاع الخدمات إلى أن هذا الأخير وبالعلاقاته التشابكية الكبيرة يمكن أن يساهم في تطوير كافة القطاعات الاقتصادية فتهيئة قاعدة قوية من البنى التحتية هو في حد ذاته من المقومات المادية الداعمة لتطوير البنيان الصناعي بشكل خاص من خلال توفير مختلف مرافق النقل البرية، البحرية والجوية وتصريف المنتجات أيضا يساهم في تنشيط حركة التصدير.

وفيما يخص القطاع التعليمي فقد ركزت كافة السياسات على إعادة تأهيل مدارس التربية وصيانتها من خلال إرفاقها بكافة المستلزمات من ماء، كهرباء، تدفئة وتهوية، مطاعم وحتى توفير السكن الداخلي

وتوفير النقل المدرسي لصالح البلديات المعزولة والمحرومة، إضافة لمجموع السياسات الرامية إلى إنشاء العديد من المراكز الثقافية خاصة في المناطق الريفية وتقليص نسب التسرب المدرسي.

وبالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي فقد ركزت أغلب السياسات على محاولة تحسين شروط الحياة بالنسبة للطلاب وتوفير مناصب عمل تليق بمؤهلاتهم إضافة إلى البرامج الداعمة إلى المقاولاتية ومحاولة تنمية روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي، فجل هذه الإجراءات جاءت بغية تكوين يد عاملة مؤهلة قادرة على تنمية باقي القطاعات الاقتصادية -توفير إمكانات بشرية مؤهلة-.

أما بالنسبة للمجال الصحي والسكن فقد ركزت كافة السياسات على تأهيل الهياكل الصحية خاصة العلاجية منها، إضافة إلى إنشاء العديد من المستشفيات ومراكز الاستشفاء المؤهلة، وبالنسبة للسكن فقد تم إقرار العديد من السياسات الهادفة إلى إنشاء مجموعة من المساكن والتي تأتي في مقدمتها إنشاء المساكن في المناطق الريفية كمشروع البناء الريفي، إضافة إلى باقي المشاريع السكنية التي تستهدف القضاء على الأحياء السكنية الهشة والقصديرية... إلخ.

من خلال ما سبق يتضح أن قطاع الخدمات بمختلف فروعها سواء الربحية أو غير الربحية هي الداعم الأساسي لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى -ترقية الإمكانات المادية والبشرية-، فترقية الخدمات التعليمية والصحية وحتى خدمات السكن يساهم في توفير يد عاملة مؤهلة تتمتع بصحة جيدة، كذلك فإن توفير مختلف خدمات النقل -جوي، بري، بحري- وتوفير البنى التحتية من طرق معبدة، سكك حديدية مطارات وموانئ، يساهم في تسهيل عمليات نقل المنتجات لباقي القطاعات الاقتصادية كما تم توضيحها في أهمية قطاع الخدمات في الفصل الأول، أيضا يساهم هذا الأخير في تسهيل عمليات التجارة الخارجية وتنشيطها، كذلك فإن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أصبحت الداعمة الأساسية في ترقية وتطوير المؤسسات الاقتصادية... إلخ.

وبما أن قطاع الخدمات وفروعه المتنوعة من أهم السبل الداعمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات -التنوع الاقتصادي-، فقد نال هذا القطاع الحصة الأكبر من مخصصات البرامج التنموية، والتي سيتم توضيحها في الجدول الموالي ولو بشكل تقريبي، فنظرا لتداخل مخصصات هذا القطاع والتي تختلف من مخطط إلى آخر فإن الأرقام قد تكون غير دقيقة نوعا ما، وعلى العموم فإن هذا القطاع يشمل على: قطاع خدمات البناء والأشغال العمومية، التنمية المحلية والبشرية، دعم الإصلاحات، تحسين الظروف المعيشية للسكان، البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال... إلخ.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

الجدول (14): هيكل الغلاف المالي الموجه نمو دعم قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

البرامج التنموية	السنوات	المخصصات المالية	مخصصات البرنامج	%
برامج الإنعاش الاقتصادي	2004-2001	450	525	86
البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	2009-2004	3860	4202.75	92
البرنامج الخماسي	2014-2010	18846	20412	92
برنامج توظيف النمو الاقتصادي	2016-2015	4852.1	5973.29	81.2
النموذج الجديد للنمو	2022-2017	10169.4	12209.2	83.2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون المالية لسنوات 2000-2022.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب مخصصات البرامج التنموية كانت موجهة نحو تهيئة وتطوير قطاع الخدمات، فحوالي 86% من مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت لقطاع الخدمات بمختلف فروعها، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى حدود 92% خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي، لكن ما يلاحظ أن حجم المبالغ المرصودة في البرنامج الخماسي كانت خمسة أمثال مقارنة ببرنامج دعم النمو، وهذه المخصصات تراجعت كنسبة وقيمة فقد قدرت بحوالي 81% و 4852.1 مليار خلال برنامج توظيف النمو و 83% 10169 مليار دينار خلال النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، وارتفاع هذه النسب كما يتضح لاحقا تفصيلا يعكس مضمون وأنواع مختلف الخدمات التي مستها البرامج والتي كانت متعددة: اجتماعيا كالصحة والتعليم، إداريا كالجماعات المحلية، التجارة، إضافة إلى خدمات الأشغال العمومية وغيرها من الخدمات.

ومن خلال ما سبق يتضح أن قطاع الخدمات هو القطاع المسيطر على مخصصات البرامج التنموية الأمر الذي ساهم في نجاح العديد من المشاريع الهادفة إلى ترفيته والتي انعكست إيجابا على باقي القطاعات الاقتصادية -ترقية إمكانات قطاع الخدمات وباقي القطاعات الاقتصادية-، كخلاصة يمكن القول أن اهتمام صناع القرار بتنمية قطاع الخدمات بشكل خاص يكون بمثابة الدعامات الرئيسية لتنمية باقي القطاعات الاقتصادية.

بعد تحديد مختلف السياسات القطاعية في الجزائر وهيكل الأغلفة المالية المخصصة لها ضمن البرامج التنموية الكلية، التي اتضح من خلالها أن عمليات توزيع المخصصات المالية على القطاعات الاقتصادية -زراعة، صناعة خارج المحروقات وخدمات- خلال كافة المخططات التنموية اتسم بالاختلال

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

تاليا سيتم توضيح كافة هذه البرامج أو السياسات الكلية التي اتبعتها الجزائر من أجل الخروج باقتصادها من دائرة التبعية، وتحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي ومعالجة مختلف الاختلالات في الهيكل القطاعي والاقتصادي.

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

إن العرض السابق لمختلف السياسات القطاعية التي طبقتها الجزائر، والتي كانت ترمي لتحقيق أهداف محددة، كانت في الواقع ضمن المخططات التي سيشار إليها تاليا، وفي هذا المبحث سوف يتم تفصيل تلك المخططات حسب ما أعلن عنه من قبل واضعي السياسات، وذلك حتى يمكن تتبع بعض الفروع القطاعية -ليس القطاع ككل- فهذا الوصف يساعد في مناقشة وتحليل مكامن اختلال السياسات ضمن القطاع الواحد كما سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى السياسات الكلية الأخرى الداعمة لمختلف هذه المخططات المالية -جانبا الضرائب-، النقدية، التجارية وبعض المؤشرات الأخرى، وعليه قسم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: السياسات الانفاقية حسب المخططات التنموية خلال الفترة 2000-2021

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى خلال الفترة 2000-2021

المطلب الثالث: بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة 2000-2021

المطلب الأول: السياسات الانفاقية حسب المخططات التنموية خلال الفترة 2000-2021

تترجم السياسة الانفاقية في الجزائر بمجموعة المخططات التنموية التي سنتها انطلاقا من سنة 2001 وفيما يلي توضيح لمختلف هذه المخططات.

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

في سنة 2001 أعلن عن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، بمخصصات مالية تقدر بحوالي خمسمائة وخمسة وعشرون مليار دينار أي ما يعادل سبعة مليار دولار، وقد وجه أساسا لدعم أربع قطاعات رئيسية وهي الأشغال الكبرى وهيكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، وأخيرا دعم الإصلاحات، وتتمثل مجموع الأهداف المخططة ضمن هذا البرنامج فيما يلي:¹

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة على المناطق النائية؛
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطوير المنشآت الصحية؛
- تحسين ظروف التمدن للتلاميذ؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية وتطوير المنشآت والمرافق الجوارية؛

¹ عبد الصمد سعودي، بن عاربية أحمد، برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنوع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 4، 2017، ص 104.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
 - تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
 - تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي في الجنوب.
- وواضح أن هذا البرنامج وجه نحو دعم أربعة قطاعات التي تم توضيحها في مقدمة هذا العنصر، إلا أنه وبالنظر إلى جملة الأهداف المسطرة والمرجو الوصول إليها خلال هذا المخطط واضح أن أغلبها تصب في قطاع الخدمات بمختلف فروعها، وهذا التوجه مبني على عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية، فبالنسبة للاعتبارات الاقتصادية فقطاع الخدمات يهيئ الظروف الملائمة لانطلاق باقي القطاعات الاقتصادية، خاصة في ما يتعلق بالبنية التحتية والهيكل القاعدية، أما الاعتبارات الاجتماعية فكانت نابعة من الظروف التي مرت بها الجزائر منذ أزمة 1986 وعقد التسعينات الضائع، فمعدلات البطالة ومؤشرات التعليم والصحة والتنمية البشرية بمختلف أبعادها كانت في أدنى مستوياتها، هذا الوضع دفع واضعي السياسات إلى تخصيص الحصة الأكبر لهذا القطاع. والجدول التالي يوضح مخصصات هذا البرنامج بمختلف أبعاده.

الجدول (15): مخصصات برنامج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	%
الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	41.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6	204.2	38.8
دعم الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30			-	45	8.6
المجموع	205.4	185.4	113.9	20.5	525	100

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، العدد 5، 2020، ص41.

واضح من الجدول أن قطاع الخدمات بمختلف فروعها استحوذ على النصيب الأكبر بنسبة حوالي 86% من مخصصات البرامج، وضمن هذا القطاع حضي قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية بالنسبة الأكبر بحوالي 46% من قطاع الخدمات، وبنسبة حوالي 41% من إجمالي المخطط، وهذا راجع كما ذكر في الأعلى لدور هذا القطاع مع القطاعات الأخرى -التشابك-، ونتيجة التخلف والتخريب الذي طاله إبان

الأزمة الأمنية... إلخ، وتأتي في المرتبة الثانية ضمن هذا القطاع خدمات التنمية المحلية والبشرية بنسبة 45% من قطاع الخدمات و38.8% من المخطط، وهذا الاهتمام الكبير راجع لدور هذه الخدمات وأهميتها في بناء المجتمع المحلي من خلال تحسين مختلف الأوضاع به -تعليم، صحة، سكن... إلخ-، فهو الآخر شهد تدهور كبير أثناء الأزمة الأمنية، وفي المرتبة الثالثة يأتي قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.4% فكما سبق الإشارة في المبحث السابق أن أكبر أهداف السياسات الزراعية هو ترقية القطاع الزراعي ليكون قائدا للنمو الاقتصادي فلهذا القطاع دور كبير في تقوية العلاقات التشابكية من جهة ومن جهة أخرى له القدرة على تحسين مستويات الأمن الغذائي، وأخيرا هناك دعم الإصلاحات الذي يدخل أيضا ضمن القطاع الخدمي، وقد كانت نسبته تقدر بحوالي 10% من قطاع الخدمات و8.6% من إجمالي المخطط، وعليه فإن كافة الجهود خلال هذا المخطط ركزت على قطاع الخدمات بالدرجة الأولى ومن ثم قطاع الزراعة، والهدف الأساسي من وراء هذا التركيز هو التخلص من تبعية الجزائر لقطاع المحروقات، وذلك من خلال:¹

1. بالنسبة لدعم الفلاحة والصيد البحري -دعم إنتاج القطاع الزراعي-: من أجل دعم هذا القطاع تم تخصيص ما يزيد عن 65 مليار دج أي حوالي 12.4% كم إجمالي المخطط، ومن بين جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المنتجات واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية؛
 - مكافحة الفقر والتهemis، عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة دون الفلاحين.
2. بالنسبة لدعم التنمية المحلية والبشرية: من خلال هذا البرنامج تم تحديد نشاط الدولة في التكفل بمجموع الانشغالات المحلية على عدة سنوات، من أجل تحسين واستدامة المستوى المعيشي للأفراد ويكون ذلك عن طريق انجاز مجموعة من المخططات التنموية على مستوى البلديات والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني، وفيما يخص دعم التنمية البشرية -التشغيل والحماية الاجتماعية- فقد تم تخصيص ما يزيد عن ستة عشر مليار دينار بغية دعم برنامج الأشغال ذات الكثافة العالية والمتعلقة بالولايات المحرومة من اليد العاملة، فهذا البرنامج من شأنه أن يخلق حوالي 70000 منصب عمل دائم خلال تلك الفترة؛

¹ حبيبة عامر، انعكاسات سياسة الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج الاستثمارات العمومية من 2001-2014، مجلة بشائر الاقتصادية، العدد 2، 2015، ص 20.

3. بالنسبة لتعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: في إطار تحقيق هذا الهدف تم تخصيص حوالي 210 مليار دج وجهت نحو دعم ثلاث جوانب رئيسية تتمثل في التجهيزات الهيكلية للعمران - بهدف تحسين مستوى المعيشة وفك العزلة-، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا والواحات والسكن والعمران؛

4. بالنسبة لتنمية الموارد البشرية: تقدر تكلفة البرنامج بحوالي 90 مليار دج خصصت لإنجاز مجموعة من المشاريع تتلاءم وحاجيات السكان والإمكانات المتاحة كالمنشآت التعليمية والصحية.

وعليه فإن هذا التقسيم يدعم الكلام الموضح ضمن المبحث السابق، فتوزيع الأغلفة المالية بين القطاعات الاقتصادية يتسم بالاختلال، فقد كانت المخصصات الموجهة نحو دعم قطاع الزراعة ضئيلة مقارنة مع الأهداف المخططة خلال تلك الفترة والموضحة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2004، ونفس الملاحظة بالنسبة لقطاع الصناعة الذي عانى هو الآخر من تهيش ضمن هذا المخطط، على خلاف قطاع الخدمات الذي حضي بأكبر النسب من مخصصات المخطط.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

بعد برنامج الإنعاش الاقتصادي، تم وضع برنامج تكميلي للفترة 2005-2009، وقد خصص لهذا البرنامج مبالغ ضخمة، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وأطلق عليه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ورصد هذا البرنامج غلاقا ماليا قدر بـ 4202.75 مليار دج أي ما يعادل 60 مليار دولار، أما بالنسبة لأهداف هذا المخطط فقد تمثلت في:

- تحسين ظروف معيشة السكان وخصص له مبلغ قدر بـ 1908.5 مليار دج بنسبة 45.5 % منها السكنات، الجامعات، الصحة العمومية، التكوين المهني ... إلخ؛
- تطوير المنشآت الأساسية وخصص له مبلغ قدر بـ 1703.1 مليار دج بنسبة 40.5 % منها قطاع النقل، الأشغال العمومية، الماء وتهيئة الأقاليم؛
- دعم التنمية الاقتصادية خصص لها مبلغ قدر بـ 337.2 مليار دج أي نسبة 8 % منها ترقية الاستثمار الفلاحة والتنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الصناعة، الصيد البحري، السياحة؛
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها خصص لها مبلغ قدر بـ 203.9 مليار دج أي بنسبة 4.8 % منها العدالة والداخلية، المالية والتجارة؛

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

- البريد والتكنولوجيا الجديدة للاتصال 50 مليار دج بنسبة 1.2 %.

والجدول التالي يوضح المحاور التفصيلية لهذا البرنامج:

الجدول (16): القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

الوحدة: مليار دج

النسبة المئوية	المبالغ المخصصة	القطاعات	البرنامج
45.5 %	555	السكن	برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان
	399.5	التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	
	200	البرامج البلدية للتنمية	
	250	تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب	
	192.5	تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	
	311.5	باقي القطاعات	
	1908.5		المبلغ المخصص
40.5 %	1300	قطاع الأشغال العمومية والنقل	برنامج تطوير الهياكل القاعدية
	393	قطاع المياه	
	10.15	قطاع التهيئة العمرانية	
	1703.15		المبلغ المخصص
8 %	312	الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	18	الصناعة وترقية الاستثمار	
	7.2	السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبرى	
	337.2		المبلغ المخصص
4.8 %	99	العدالة والداخلية	برنامج تطوير الخدمات العمومية
	88.5	المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	
	16.3	البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	
	203.9		المبلغ المخصص
1.2 %	50		برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة
100 %	4202.75		المبلغ الكلي

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000-2010، مجلة

أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 2، 2012، ص 254.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ:

- استحوذ قطاع الخدمات بمختلف فروعها في هذا المخطط على الحصة الأكبر من المخصصات ونسبة حوالي 92%، وعليه فإن هذا القطاع سجل ارتفاعا كنسبة وقيمة مقارنة بالمخطط السابق، كما ويلاحظ ضمن هذا القطاع استحوذ الخدمات المرتبطة بالظروف المعيشية للسكان على حوالي 49.4% من إجمالي القطاع وحوالي 45.5% من إجمالي المخطط، فكما سبق الإشارة أن الوضع الذي طال الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات جعل الظروف الاجتماعية للسكان في حالة تدهور سواء كان بالنسبة للصحة أو التعليم، السكن والمرافق الأخرى، وعليه فإن الترقية مختلف هذه الخدمات يتطلب مبالغ ضخمة خاصة وأنها تعتبر من أهم المؤشرات الدالة على التنمية المحلية والبشرية، أما بالنسبة لخدمات الهياكل القاعدية فقد احتلت المرتبة الثانية ضمن القطاع بعدما كانت في الصدارة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي، وقدرت نسبتها بحوالي 44% من قطاع الخدمات و40.5% من إجمالي المخطط، وكما هو واضح من الجدول فقد حددت لقطاع المياه والتهيئة العمرانية وغيرها مخصصات منفردة، أما في المرتبة الثالثة فجاءت الخدمات العمومية كالعدالة، المالية والتجارة بنسبة حوالي 5.2% من قطاع الخدمات و4.8% من إجمالي مخصصات المخطط، وأخيرا برامج دعم السياحة والذي أدمج ضمن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبرى وهذه الأخيرة يمكن اعتبارها ضمن قطاع الصناعة.

من خلال عرض مختلف المخصصات المخططة لقطاع الخدمات بمختلف فروعها يتضح أن توزيع هذه الأخيرة يعاني من اختلال، فأكبر النسب كانت موجهة نحو قطاعي التنمية المحلية والبشرية وتطوير الهياكل القاعدية بمختلف فروعهم، وهذا راجع للأهمية الكبيرة التي يحظى بها هادين القطاعين سواء على الصعيد الاقتصادي كتوفير البنى التحتية الداعمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى توفير اليد العاملة المؤهلة -التشابك القطاعي- أو حتى من الناحية الاجتماعية كتوفير مختلف المرافق من تعليم، سكن، صحة التي تجعل من الفرد يتمتع بظروف معيشية جيدة، في حين أن النسب الضئيلة كانت من نصيب الخدمات العمومية.

- قطاع الزراعة لم يبل سوى 7.4% من إجمالي الإنفاق المخطط والصناعة وترقية الاستثمار بنسبة 0.42% من إجمالي مخصصات المخطط، وإجمالا فإن القطاعات الإنتاجية زراعية وصناعية لم تتجاوز نسب حصصها 7.85% من إجمالي مخصصات المخطط وهذه النسبة ضئيلة جدا خاصة في ظل المبالغ الضخمة المخصصة لهذا البرنامج.

وبناء على ما سبق فإن عدم العدالة في توزيع الأغلفة المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية تعكس وبشكل واضح جانب من الاختلال في توزيع مخصصات هذا البرنامج، ومن خلال الفصل الأخير سيتم تقييم نتائج هذا التوزيع على القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار بهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال ويقسم إلى قسمين القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 11534 مليار دينار أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار، أما القسم الثاني فيتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل السكك الحديدية والطرق والمياه، .. (بمبلغ يقدر بـ 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار).¹

وما يلاحظ على مخصصات هذا البرنامج أن حجم كبير منها حوالي 130 مليار دولار خصص لاستكمال المشاريع قيد الإنجاز، وهذه المشاريع خصص لها في برنامجي (الإنعاش الاقتصادي حوالي سبعة مليار دولار والبرنامج التكميلي حوالي ستة وخمسون مليار دولار)، وبالتالي فإن هناك مفارقة كبيرة فيما خصص لاستكمال المشاريع فهي ضعف ما خصص في البرنامجين السابقين هذا ما يوحي بعدة اختلالات في السياسات الانفاقية، فاستنزاف المبالغ الضخمة السابقة من قبل هذه المشاريع دون استكمالها يدل على غياب الرقابة على هذه المشاريع فمن المفترض أن تكون هناك دراسات دورية من قبل الدولة عبر مختلف مراحل إنجاز هذه المشاريع تجنباً لنهب أموال الدولة. أما أهداف هذا البرنامج فقد حددت كما يلي:²

- القضاء على البطالة في الاقتصاد من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل؛

¹ - هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، العدد 5، 2020، ص 47.

² - محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور - دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة لبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، 2016، ص 273.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية الأولية؛
 - فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروفهم المعيشية؛
 - تحسين المستوى الصحي للسكان واعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
 - المواصلة في تحسين الخدمات العامة، إضافة إلى النهوض بتكنولوجيات الاعلام والاتصال؛
 - تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه؛
 - النهوض بالاقتصاد المعرفي وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة المعلومات والاتصال ودعم البحث والتطوير العلمي؛
 - الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- ويمكن توضيح المحاور التفصيلية لهذا المخطط من خلال الجدول التالي:
- الجدول (17): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

الوحدة: مليار دج

النسب المئوية	المبالغ المالية	القطاعات
49.5	10122	تنمية بشرية ويتضمن: التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، الاتصال... إلخ
31.5	6448	منشآت قاعدية أساسية وتضم: البناء والاشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة
8.16	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية ويتضمن: الجماعات المحلية، الامن الوطني والحماية المدنية، قطاع المالية، قطاع التجارة وإدارة الاعمال
7.7	1566	التنمية الاقتصادية وتضم: الفلاحة، الصيد البحري، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية
1.8	360	الحد من البطالة (توفير مناصب عمل) ومن بينها: دعم ادماج حاملي شهادة التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة
1.2	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال ويضم: تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الاعلام الآلي في جميع أطوار المنظومة التعليمية، التعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

- زروخي صباح، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1986-2015، أطروحة

دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017، ص162.

- خاطر طارق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص7.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك بعض الأهداف الجديدة التي جاء بها هذا البرنامج كالاهتمام باقتصاد المعرفة وكذلك محاولة تطوير مناخ الاستثمار من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بدلا من الاستثمار -الانفاق- العام، كما يلاحظ أن أغلب اهتمامات واضعي السياسات الاقتصادية من خلال المحاور المعلنة ضمن البرنامج لم تتغير بعد، فأغلبها ظل منصب في مجال ترقية قطاع الخدمات، وبالأخص الجوانب المتعلقة بتحسين المستوى المعيشي للأفراد والرفاهية الاجتماعية، وذلك لضمان تزويد البلاد بمختلف الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

كما يلاحظ أيضا أن قطاع الخدمات بمختلف فروعها ظل هو المسيطر على مخصصات هذا البرنامج فحوالي 92% من إجمالي الانفاق خصص له، أيضا فإن الخدمات المرتبطة بالتنمية البشرية -خدمات تحسين المستوى المعيشي- لا تزال تسيطر على أعلى النسب فحوالي 53.7% من مخصصات البرنامج كانت من نصيبه وحوالي 49.5% من إجمالي مخصصات المخطط، أيضا لا تزال خدمات البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بنسبة 34.2% من إجمالي القطاع ونسبة 31.5% من مخصصات البرنامج.

وعليه فإن حوالي 81% من مخصصات هذا المخطط وجهت نحو دعم إنجاز المؤسسات التعليمية من جامعات ومؤسسات تربية ومراكز التكوين المهني، إضافة إلى محاولاتها لتوفير كافة التجهيزات الضرورية والبيداغوجية خاصة في الجامعات، فهي بمثابة السبيل نحو ترقية ودعم اقتصاد المعرفة، كذلك إنجاز المستشفيات ومراكز الاستشفاء، توفير شبكات الكهرباء والغاز، إنشاء المراكز الثقافية والنوادي الرياضية... إلخ، أيضا إنشاء البنى التحتية الداعمة لنمو الأنشطة الاقتصادية خاصة في مجال النقل -إنشاء الطرق والسكك الحديدية، مطارات وموانئ وغيرها-، وقد صب إهتمام هذا البرنامج أيضا على توفير مجموع الأجهزة اللازمة لتحقيق الأمن الوطني كإنشاء مقر الأمن الوطني والحضري، إنشاء مجالس القضاء والمحاكم... إلخ.

أما بالنسبة للمرتبة الثالثة فكانت من نصيب خدمات توفير مناصب عمل التي ظهرت أول مرة ضمن محاور البرامج التنموية وقد خصص لها نسبة 1.9% من إجمالي القطاع و1.8% من مخصصات المخطط وأخيرا خدمات البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال التي استحوذت على نسبة 1.3% من إجمالي المخطط و1.2% من مخصصات البرنامج، هذا بالنسبة لتوزيع الأغلفة المالية على مختلف الفروع الخدمية.

ويلاحظ أيضا أن قطاعي الصناعة والزراعة لا يزال يحظيان بنفس المكانة ولم يشهدا أي زيادات في نسب الاهتمام، فقد بلغت نسبة المخصصات الموجهة لكلا القطاعين حوالي 7.7%، كما أن أغلب المجهودات ركزت على قطاع الزراعة بهدف ترقيته وتطويره من خلال اقتناء كافة الوسائل اللازمة لذلك من شتائل ووسائل وتجهيزات الإنتاج.

وانطلاقا من الطرح السابق يتضح أن هذا المخطط بالرغم من أنه استحوذ على مبالغ مالية ضخمة فاقت مخصصات البرنامجين السابقين، إلا أنه لا يزال يعاني من جوانب اختلال وذلك من خلال عدم العدالة في توزيع مخصصات هذا البرنامج بين القطاعات الاقتصادية بل وحتى بين فروع هذه القطاعات، فتفضيل قطاع الخدمات على باقي القطاعات الاقتصادية ساهم في اختلال نسب الأغلفة المالية الموزعة على القطاعات الاقتصادية وكذلك تفضيل بعض الفروع الخدمية على حساب فروع أخرى ساهم في نشوء اختلال في توزيع مخصصات تطوير قطاع الخدمات.

رابعا: البرنامج الخماسي 2015-2019

يعتبر هذا البرنامج مواصلة للجهود التنموية للبرامج السابقة حيث أعلنت الجزائر عن برنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي يغطي الفترة 2015-2019، فقد فتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 143-302 وعنوانه " صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019".¹

غير أن أول ما اصطدم به هذا المخطط هو أزمة انخفاض أسعار البترول لعام 2014 وتراجع الإيرادات العامة المسؤولة على تمويل سياسات الإنفاق، كما أن الموازنة العامة شهدت عجوزات منذ عام 2009، وأخذت تتعمق أكثر مع بداية هذا المخطط، ضف إلى ذلك فإن صندوق ضبط الإيرادات والذي كان المسؤول عن تغطية عجز الموازنة استنفد في ظل هذه الظروف واتجه واضعي السياسات إلى إجراءات مضادة لسياسات التوسع، وذلك من خلال العمل على ترشيد النفقات ومن ثم غلق حساب هذا البرنامج في

¹ نور الدين بلقيل، الهاشمي بن وضاح، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كمول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD) -دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج -المسيلة- وفقا لمشاريع سنة 2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 1، 2017، ص 652.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

- نهاية عام 2016، وفتح حساب آخر باسم برنامج الاستثمارات العمومية بمبلغ 300 مليار دينار، أما أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي فقد كانت تمس جوانب مختلفة يمكن إيجازها فيما يلي:¹
- تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال منح أولوية لقطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، ربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ؛
 - الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي من خلال التركيز على التنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه من جهة، وتحقيق نمو إيجابي خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى؛
 - مواصلة جهود مكافحة البطالة من خلال استحداث مناصب عمل؛
 - العناية أكثر بقطاع التكوين من خلال تشجيع وترقية الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
 - تحقيق نسبة مئوية للنمو الاقتصادي قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.
- ما يلاحظ على أهداف هذا البرنامج أنها أدخلت هدفاً جديداً إلى قائمة أهدافها وهو التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ويضم برنامج توطيد النمو الاقتصادي تسع قطاعات رئيسية يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول (18): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016

الوحدة: مليار دج

القطاعات	2015	2016	المجموع	%
الصناعة	5.1	4.89	9.9	0.16
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.82
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.79
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.08
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.33
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.4
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.7

¹ - عز الدين بن شرشار، تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي -دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010-2020)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 1، 2021، ص 45.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

المجموع	4079.3	1893.9	5973.29	100
---------	--------	--------	---------	-----

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأعداد 72، 78 لقانون المالية لسنوات 2014-2015، ص48، ص38.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مختلف الفروع الخدمية هي المسيطرة على مخصصات هذا البرنامج، فحوالي 38.4% من مخصصات هذا المخطط وجهت نحو دعم المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية ليرجع بذلك قطاع البناء والأشغال العمومية إلى احتلال الصدارة على قائمة محاور مخططات التنمية، هذا بالرغم من انخفاض نسب المخصصات الموجهة له مقارنة بالمخططات السابقة، أما بالنسبة للمرتبة الثانية فقد كانت من نصيب تنمية مخططات البلديات والتي كانت نسبتها تقدر بحوالي 29.4% من مخصصات البرنامج، أما بالنسبة لقطاع الفلاحة فقد احتل المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بحوالي 6.8% من إجمالي مخصصات البرنامج، كما يلاحظ أن خدمات التربية والتكوين قد تراجعت للمرتبة الرابعة بنسبة 5.1% من إجمالي مخصصات البرنامج، بعدما كانت تحتل الصدارة في ظل المخططات السابقة، كما قد بلغت نسب كل من خدمات السكن والمنشآت القاعدية الاجتماعية حوالي 4.3% و3.08% من إجمالي مخصصات البرنامج لتحتل بذلك المراتب الخامسة والسادسة، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فيلاحظ أنه يستحوذ على أقل النسب الدعم فقد قدرت بحوالي 0.16% من إجمالي مخصصات المخطط.

ويتضح من خلال ما سبق أنه بالرغم من انخفاض قيم مخصصات هذا المخطط نتيجة لتراجع إيرادات الدولة -أزمة إنهيار أسعار النفط سنة 2014- إلا لايزال اهتمام البرامج التنموية في الجزائر منصب على ترقية قطاع الخدمات بالدرجة الأولى ومن ثم قطاع الزراعة، وفيما يخص قطاع الصناعة فمخصصات البرنامج لهذا القطاع لا تزال قليلة جدا، هذا ما يدل على أن هذا المخطط هو الآخر يعاني من جوانب اختلال.

خامسا: النموذج الجديد للنمو آفاق 2030

تم إقرار هذا البرنامج سنة 2016 من قبل مجلس الوزراء، ويتمحور حول جوانب وإجراءات استعجاليه قصد معالجة الخلل في الميزانية وبناء اقتصاد يتميز بالاستدامة خارج قطاع المحروقات،¹ وبناءا على ما سبق يمكن استنتاج أن مختلف المخططات التنموية السابقة لم تحقق الأهداف المرجوة من تطبيقها

¹ ناصر بوعزيز، بن منصف خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر -بين الواقع والتجسيد-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 2، 2017، ص91.

فالبحث عن سبل جديدة لمعالجة خلل الميزانية والعمل على بناء اقتصاد مستدام ينشط خارج قطاع المحروقات يدل أن أهداف المتعلقة بجعل القطاع الزراعي قائدا للتنمية وتطوير القطاع الصناعي خارج المحروقات من أجل الحصول على مصادر جديدة للدخل بعيدا عن إيرادات المحروقات، المسطرة ضمن المخططات السابقة لم تعطي أي نتائج، فانخفاض أسعار النفط سنة 2014 وتقهقر إيرادات الدولة وحالات العجز في الميزانية العامة يؤكد ذلك.

وبناء على ذلك تم وضع هذا البرنامج ضمن ثلاثة مراحل أساسية، المرحلة الأولى وهي مرحلة الإقلاع (2016-2019) الهدف منها تحسين إيرادات الجباية البترولية لتغطية نفقات التسيير، تقليص عجز الميزانية، وتعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المحلية، المرحلة الثانية هي مرحلة الانتقال (2020-2025) الهدف منها تدارك الاقتصاد المحلي، المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030) الهدف منها التقاء مختلف متغيرات الاقتصاد عند نقطة التوازن.¹

فالنموذج الاقتصادي الجديد يركز على نوعين من الإجراءات والتدابير، الأول خاص بمعالجة الاختلالات الكلية وخاصة العجز في الميزانية العامة للدولة، أما النوع الثاني من هذه الإجراءات فهو يمتد زمنياً إلى غاية 2030، بغرض تجسيد مقاربة اقتصادية مبنية على أساس التنوع والتحول الاقتصادي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات والاستدامة التنموية،² وعليه فإن هذا النموذج يقوم على مقاربتين أساسيتين تتمثلان فيما يلي:³

○ مقارنة سياسة الموازنة: حيث تم الاعتماد على سياسة موازنة امتدت من 2016 إلى 2019 وتتميز بـ:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الأساسية للتسيير؛
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- حشد موارد مالية إضافية من السوق الداخلية.

¹ لرجال عمرية، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، العدد1، 2019، ص126.

² عبد القادر روشو، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد3، 2021، ص ص158-159.

³ مرجع نفسه، ص ص 158-159.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

○ مقارنة التنويع والتحول الاقتصادي: تمتد هذه المقاربة خلال الفترة 2020-2030 وتهدف إلى تحقيق ما يلي :

- دعم النمو خارج المحروقات للنتاج الداخلي الخام في حدود 5.6% سنوياً خلال الفترة 2020-2030؛
- مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بنسبة 3.2 مرة في آفاق 2030؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة من 5% في سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الخام سنة 2030؛
- تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وتنويع الصادرات؛
- في مجال الطاقة تخفيض معدل الاستهلاك إلى النصف أي من 60% سنة 2015 إلى 30% آفاق 2030.

كما يهدف هذا النموذج للوصول إلى ما يلي¹:

- دعم الاستثمارات عن طريق الاستثمارات المنتجة التي تمتلك فيها البلاد قاعدة كالصناعات الالكترونية والرقمية، الصناعات الغذائية... الخ؛
- تنويع وتأمين الموارد الطاقوية من خلال ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية وكذلك ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة؛
- الانتشار الاقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات وتحسين تسيير العقار الصناعي وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50؛
- إقامة مجلس وطني استشاري من أجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات وإنشاء مؤسسات مصدرة ودعم الصادرات الناشئة.

وما يلاحظ على هذا البرنامج أنه جاء بأهداف جديدة تصب في سياسة دعم التنويع الاقتصادي وعلاج حالات اللاتوازن التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري، وكذلك العمل على تنويع سلة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال دعم الاستثمار الموجه نحو قطاع الصناعات التحويلية وكذلك قطاع الزراعة، أما محاور ومخصصات هذا البرنامج خلال الفترة 2017-2022، فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

¹ - هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

الجدول (19): مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2017-2022

الوحدة: مليار دج

القطاعات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع	%
الصناعة	3.6	5.3	1.3	0.02	1.8	4.9	16.98	0.13
الزراعة والري	101	116.5	160.7	47.5	46.5	83.02	514.5	4.21
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	55.7	53.9	52.3	5.2	245.5	2.01
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.9	596.5	485.4	366.9	830.6	479.4	2898.7	23.7
التربية والتكوين	90.9	101.7	127.8	106.1	94.3	175.9	696.7	5.7
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	70.6	52.08	40.9	43.7	314.9	2.57
دعم الحصول على سكن	14.9	69.8	99.6	3.2	193.7	56.4	437.6	3.58
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	900	840	900	1200	5575	45.6
عمليات برأس المال	165.3	330	700	150	171.1	400	1907.4	15.6
المجموع	1386.6	2270.2	2601.6	1619.8	1882.1	2448.9	12209.2	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأعداد 76، 77، 79، 81، 83،

100 لقانون المالية لسنوات 2017-2021، ص 67.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه بالرغم من تغيير أهداف هذا البرنامج وتركيزها بالدرجة الأولى على قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة إلا أنه ومن خلال تتبع محاور ومخصصات الفروع القطاعية يتضح أن أغلب هذه المخصصات لا تزال تتمركز على محاور قطاع الخدمات، في حين أن الدعم الموجه نحو قطاعي الزراعة والصناعة ظل على حاله -قليل مقارنة بقطاع الخدمات-.

فالجداول أعلاه يوضح أن حوالي 83% من مخصصات هذا المخطط موجهة لقطاع الخدمات، وضمن هذا القطاع حظي قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 86.4% من مخصصات قطاع الخدمات وحوالي 77.8% من إجمالي مخصصات المخطط، موزعة على كل من المخططات البلدية للتنمية، المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية والمنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية بنسب 45.6%، 23.7%، 2.57% من إجمالي

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

مخصصات البرنامج، وبهذا فإن قطاع البناء والأشغال العمومية لا يزال يحتل الصدارة في قائمة القطاعات الأكثر انفاقا، ويرجع ذلك إلى علاقاته التشابكية القوية وباقي القطاعات الاقتصادية فهو يوفر مختلف البنى التحتية الضرورية للتنمية وتطوير قطاعي الزراعة والصناعة هذا ما يتطلب مبالغ ضخمة لا يقوى عليها سوى القطاع العام.

أما بالنسبة لقطاع التربية والتكوين فيلاحظ أن المخصصات الموجهة نحو هذا القطاع منخفضة مقارنة بالمخصصات في البرامج السابقة، فقد قدرت خلال هذا المخطط بحوالي 5.7% من إجمالي مخصصات المخطط، أيضا خدمات دعم الحصول على السكن خصصت لها حوالي 3.5% من إجمالي مخصصات المخطط، أما بالنسبة لعمليات برأس المال فقدرت نسبتها بحوالي 15.6% من إجمالي مخصصات المخطط. وبالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعة فلم يخصص لهما سوى 4.21% و 0.13% من إجمالي مخصصات البرنامج، ما يدل على أن هناك اختلال واضح في توزيع مخصصات هذا البرنامج على إجمالي القطاعات الاقتصادية، إلا أن هذا التخصيص المسبب لحوادث الاختلال وكما سبق التوضيح يمكن أن يبرر بمجموعة من المسببات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: تواضع قطاعي الزراعة وخاصة الصناعة ترجع في جانب منها أن حجم القاعدة الصناعية المتنوعة موجود فعلا منذ فترة التخطيط الاقتصادي للتنمية، وعليه كما اتضح أن جل مخصصات قطاع الصناعة هي لدعم القطاع بهدف إعادة تأهيله، تنظيمه في مجمعات صناعية، إعادة بعثه، إعادة هيكلته...، فالإجراءات هنا ترتبط بالجانب التنظيمي أو الإداري أكثر من الاستثماري. وقطاع الزراعة نفس الحال فالقاعدة الزراعية موجودة وهناك جانب فقط في مجال الاستصلاح؛

ثانيا: جل الأهداف لقطاع الصناعة وحتى الزراعة تسعى إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الخاص -وليس العام- وخاصة في مجال الصناعات التحويلية -من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- وحتى بعض المؤسسات العامة في قطاع الصناعة المستحدثة -تتم بالشراكة مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي إذا هناك انسحاب للقطاع العام من الاستثمار في هذا القطاع وكذلك بالنسبة للقطاع الزراعي -إفساح المجال للقطاع الخاص-؛

ثالثا: سيطرة صناعة المحروقات على قطاع الصناعة والتوسع في الاستثمار في هذا الفرع القطاعي يمول ذاتيا بواسطة سوناطراك أو وزارة الطاقة والمناجم كون سوناطراك مؤسسة اقتصادية، وعليه جل استثمارات قطاع الصناعة تكون في صناعة المحروقات.

أما بالنسبة لارتفاع المخصصات الموجهة نحو دعم قطاع الخدمات وكل فروعها تقريبا راجع إلى كونها لا تزال تحت احتكار الدولة -كالتعليم والصحة والخدمات الإدارية والمالية والتجارية وغيرها- فالقطاع الخاص لم يدخل ضمن هذا المجال إلا مؤخرا وبنسب متواضعة خاصة في الصحة والتعليم من خلال مؤسسات خاصة، كذلك الاستثمار في البنية التحتية من طرق وجسور وسدود وسكك حديدية ومطارات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات تحلية المياه واتصالات... إلخ، فالبعض منها قطاعات استراتيجية لا تفتح للقطاع الخاص والبعض منها لا يقوى عليها القطاع الخاص لارتفاع تكاليفها الاستثمارية وطول مدة الحصول على عوائدها، ضف إلى ذلك أن تلك الخدمات ضرورية لتطوير القطاعات الأخرى التي أصبحت تحت سيطرة القطاع الخاص، كما أن تقدمها يساعد على تدفق رأس المال الأجنبي.

وإضافة إلى مجموع السياسات القطاعية والبرامج والمخططات الكلية طبقت الجزائر سياسات اقتصادية كلية متناغمة -متناسقة- مع هذه المخططات، ويمكن الإشارة إليها باختصار تاليا.

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى خلال الفترة 2000-2021

تتمثل مجموع السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى في السياسة المالية، النقدية والتجارية، ومن خلال هذا العنصر سيتم التطرق إليها تباعا.

أولا: السياسة المالية والنقدية

ارتبطت السياسات المالية والنقدية في الجزائر ارتباطا وثيقا بأسعار وعوائد البترول وعلى هذا الأساس فإن مجموع السياسات المالية التي شهدتها البلاد خلال الفترة 2000-2021 كانت كالاتي:

1. الفترة 2000-2014: في ظل هذه الفترة كانت أسعار وعوائد المحروقات في ارتفاع مستمر الأمر الذي ساهم في توجه الاقتصاد الجزائري وواضعي السياسات الاقتصادية نحو انتهاج سياسة مالية ونقدية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب بالنسبة للسياسة المالية، أما بالنسبة للسياسة النقدية التوسعية فتكون من خلال توفير السيولة لدى البنوك مما يؤدي إلى زيادة الاقتراض وانخفاض أسعار الفائدة وزيادة الكتلة النقدية، الأمر الذي تماشى مع مجموع البرامج التنموية التي خصصت لها مبالغ ضخمة بغية تحقيق أهدافها؛

2. الفترة 2015-2018: بعد أزمة انخفاض أسعار وعوائد البترول اتبعت الجزائر سياسة اقتصادية جديدة انكماشية من خلال التقشف في النفقات، والعمل على ترقية الإيرادات من خلال استحداث الضرائب العقارية وتوسيع قاعدة الضرائب العادية إضافة إلى محاولة التدخل في القطاعات الاقتصادية القادرة

الفصل الثاني: تشخيص و اقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

على خلق الثروة -تنويع القطاعات الاقتصادية-، وترشيد سلوك النفقات العامة إضافة إلى لجوءها إلى سياسة الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة، ونتيجة لذلك قد تم توقيف البرنامج الخماسي 2015-2019 بعد سنة من اقراره وتحديدا عام 2016 والاكتفاء بفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية.

3. **الفترة 2019-2021:** في ظل هذه الفترة ومع بداية الارتفاع النسبي لأسعار وعوائد البترول بدأت السياسة المالية والنقدية تتجه نحو التوسع، ولكن مع أهداف جديدة تم توضيحها ضمن النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، الذي تتمثل أهم أهدافه في دعم التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وزيادة إيرادات الدولة غير النفطية، وتشجيع القطاع الخاص الأجنبي والمحلي.

وبغية توضيح تطور السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2021، هناك مجموعة من المؤشرات تعطي صورة واضحة عنها وتاليا سيتم توضيحها.

1. بالنسبة لتطور مؤشرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021: الجدول التالي يوضح تطور متغيرات السياسة المالية في الجزائر.

الجدول (20): تطور مؤشرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليار دج

متوسط السنوات	هيكل الإيرادات العامة		هيكل نفقات التسيير	
	جبائية بترولية	جبائية عادية	تحويلات	أخرى
2000-2004	1168,58	467,2	465,18	593
2005-2009	2267,2	847,98	920,44	854,49
2010-2014	1548,748	1771,172	1879,86	2109,474
2015-2019	2080,06	2604,42	1916,46	2801,22
2020	1394,7	2625,1	2088,3	2921
2021	2609,2	2761,8	2445,4	2998,7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 12.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه بداية من الألفية الجديدة وإلى غاية عام 2021 أن الإيرادات الجبائية العادية كانت في تطور مستمر فبعدما كانت تقدر بمتوسط حوالي 467.2 مليار دج خلال الفترة 2000-2004 انتقلت إلى متوسط حوالي 1771.17 مليار دج خلال الفترة 2010-2014 لتتفوق بذلك على إجمالي إيرادات الجبائية البترولية المقدر بمتوسط حوالي 1548.74 مليار دج خلال نفس الفترة

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

وانطلاقا من هذه الفترة وإلى غاية سنة 2021 ظلت إيرادات الجباية العادية في تطور مستمر فاق إجمالي الإيرادات البترولية، ومن أهم العوامل المساعدة على ذلك هو انخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة. أما بالنسبة لهيكل نفقات التسيير فيلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب الإنفاق بها كان في شكل تحويلات حيث قدرت قيمها بمتوسط حوالي 465.18 مليار دج خلال الفترة 2000-2004 لتصل إلى حوالي 2445.4 مليار دج خلال سنة 2021، في حين أن نفقات التسيير الأخرى خصص لها متوسط حوالي 593 مليار دج خلال الفترة 2000-2004 ثم انتقل إلى حوالي 2998.7 مليار دج سنة 2021. يتضح من خلال ما سبق أن السياسة المالية في الجزائر قد كانت مرافقة لسياسات الانفاق العام الموضحة سابقا خاصة في جانب الضرائب والتحويلات.

2. بالنسبة لتطور مؤشرات السياسة النقدية: الجدول التالي يوضح تطور متغيرات السياسة النقدية في الجزائر.

الجدول (21): تطور مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليار دج

متوسط السنوات	العرض النقدي M^2	معدل سعر الفائدة الحقيقي	حجم القروض للاقتصاد	مؤشر سيولة GDP/M^2
2000-2004	2868,26	0,57	1250,82	59,5
2005-2009	5825,54	1,48	2318,48	62,04
2010-2014	10970,64	0,25	4588,62	71,48
2015-2019	15127,74	6,59	8980,24	80,72
2020	17659,6	13,71	11182,3	96,1
2021	20087,5	-6,54	9839,2	91,2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

[https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9)

[algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9)

[/D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9)

يتضح من خلال الجدول أعلاه:

- بالنسبة للعرض النقدي أو الكتلة النقدية في الجزائر فقد شهدت تزايد في قيمها على طول فترة الدراسة حيث انتقلت من متوسط 2868.26 مليار دينار خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى متوسط 5825.54 مليار دينار خلال الفترة التي تليها، الأمر الذي ساهم في توفير مخصصات مالية ضخمة لتمويل البرامج التنموية، لتصل إلى 10970.64 مليار دينار خلال فترة تطبيق المخطط

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

- تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

الخماسي 2010-2014 ومتوسط حوالي 15127.7 مليار دينار خلال الفترة 2015-2019، وفي عام 2021 قدرت قيمها بحوالي 20087.5 مليار دينار، ويرجع هذا التوسع في عرض النقود بشكل عام (على الرغم من أنه تم الإشارة سابقا إلى أن الجزائر بعد تعرضها إلى أزمة انخفاض أسعار وعوائد البترول سنة 2014 قد انتهجت سياسة اقتصادية نقشفية)، من خلال لجوءها إلى لسياسة الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية، وعليه فإن السياسة النقدية في الجزائر تتميز بعدم التناسق وتغيرات الأوضاع الاقتصادية في البلاد، مما يدل على أن السلطات النقدية لم تمارس دورها بالشكل الذي يؤدي إلى احداث استقرار نقدي داخل الاقتصاد الوطني؛

- وفيما يخص معدلات أسعار الفائدة الحقيقية فيتضح أنها كانت في حالة تذبذب خلال فترة الدراسة، إلا أنه يمكن أن نميز أن هذه الأخيرة مرت بمرحلتين الأولى قبل سنة 2014 وتتميز بأنها توسعية، حيث كانت تقدر بمتوسط حوالي 0.57% خلال الفترة 2000-2004 الموافقة لمخطط الإنعاش الاقتصادي ثم متوسط 1.48% خلال الفترة التي تليها، لتصل إلى متوسط حوالي 0.25% خلال الفترة 2010-2014 وهي تمثل أقل نسبة لأسعار الفائدة خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة للمرحلة الثانية والتي تبدأ بعد سنة 2014 فتتميز بأنها انكماشية فبعد تراجع إيرادات الدولة بسبب تدهور أسعار وعوائد البترول اتجهت السلطات النقدية نحو انتهاج سياسة نقدية إنكماشية الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات أسعار الفائدة إلى متوسط حوالي 6.6% خلال الفترة 2015-2019، وحوالي 13.7% خلال سنة 2020 أما بالنسبة لسنة 2021 والتي انخفضت بها معدلات أسعار الفائدة إلى 6.5%- فهي تعتبر سنة ظرفية كان سببها هو تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة انتشار فيروس كورونا؛

- أما بالنسبة لحجم القروض للاقتصاد الذي يعتبر من أهم مقابلات العرض النقدي في الجزائر فيتضح أن قيمه هو الآخر كانت في زيادة مستمرة خلال الفترة 2000-2020، حيث انتقل من متوسط 1250.82 مليار دينار خلال الفترة 2000-2004 والتي تقابل مخطط الإنعاش الاقتصادي إلى متوسط حوالي 2318.48 مليار دينار خلال الفترة الموالية لها، ثم انتقل من متوسط 4588.62 مليار دينار خلال فترة المخطط الخماسي 2010-2014 إلى متوسط 8980.24 مليار دينار خلال الفترة 2015-2019، لتصل إلى 11183.3 مليار دينار خلال سنة 2020، وما يمكن استنتاجه أن التطور المستمر للحجم الإقراض للاقتصاد على طول الفترة 2000-2020 يؤكد أن السلطات النقدية لم تستطع بعد الموافقة بين العرض النقدي وتغيرات الأوضاع الاقتصادية في البلاد، فبالرغم من حالة العجز التي

واجهت ميزانية الدولة بعد سنة 2014 نتيجة تدهور إيراداتها إلى أنها لا تظل تتوسع في منح القروض، وبالرجوع إلى سنة 2021 يلاحظ أن حجم الإقراض تراجع إلى حوالي 9839.2 مليار دينار وبيبرر هذا التراجع بتدهور الحياة الاقتصادية نتيجة تفاقم انتشار فيروس كورونا، فحالات الحجر المفروضة أدت إلى توقف الأنشطة الاقتصادية وبالتالي نقص حجم الإقراض بالرغم من أن معدلات الفائدة خلال تلك الفترة كانت سالبة، هذا ما يدل على أن تراجع حجم الإقراض راجع إلى عزوف رجال الأعمال عن طلب القروض؛

- شهد معدل السيولة خلال الفترة 2000-2020 تزايدا مستمرا حيث قدر بمتوسط حوالي 59.5% خلال الفترة 2000-2004، ليصل إلى 71.4% خلال الفترة 2010-2014، ثم 96.1% خلال سنة 2020، وتزايد هذه المعدلات خاصة بعد أزمة 2014، راجع إلى زيادة حجم العرض النقدي من خلال قيامها بالإصدار النقدي بعد حالات العجز التي شهدتها ميزانية الدولة بعد سنة 2014، وكما سبق الإشارة أن سنة 2021 وبعد تفاقم الأوضاع الصحية بها نتيجة انتشار فيروس كورونا، الأمر الذي ساهم في تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي الذي انعكس على باقي المتغيرات والتي من بينها معدل السيولة الذي انخفض إلى 91.2% خلال هذه السنة.

من خلال ما سبق يتضح أن السياسة النقدية وحتى المالية كانت مسايرة لمختلف دورات الانفاق العام على مختلف البرامج التنموية الرامية إلى تطوير القطاعات الاقتصادية وعلاج جوانب الاختلال التي تمسها.

ثانيا: السياسة التجارية

يمكن تقسيم السياسات التجارية التي مرت بها الجزائر خلال الفترة 2000-2021 إلى مرحلتين

أساسيتين وهما:¹

1. السياسة التجارية قبل أزمة 2014

تميزت السياسات التجارية خلال هذه الفترة بعدم التقيد والتوجه نحو التحرير التام والصريح للمبادلات التجارية، إضافة إلى استمرار التزامها مع الشركاء التجاريين خاصة الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تخفيض الرسوم الجمركية والتخلي عن القيود غير التعريفية، وكذا سعيها نحو تحقيق الاندماج الاقليمي والعالمي في النظام التجاري العالمي وذلك من خلال إبرام اتفاقية تحرير التجارة على مستويات مختلفة،

¹ - مفتاح حكيم، السياسة التجارية الجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات، مجلة الابداع، العدد 1، 2021، ص321-

أيضا فإن التوجه نحو التحرير التام للمبادلات التجارية والتوجه نحو السياسة التجارية غير التقليدية -كل شخص له محل مصرفي قادر على استيراد كافة المنتجات التي ليست ممنوعة ولا مقيدة دون أي رخصة أو حتى موافقة قبلية- والتشجيع على ذلك من خلال تخفيض التعريفات الجمركية إلى حوالي 30% في بداية الألفية ساهم في تسرب كبير للدخل المحلي نتيجة الاتجاه نحو السلع الأجنبية (المستوردة) وتفضيلها على المحلية منها، مما أدى إلى تخفيض الطلب على المنتج المحلي، وعليه المساهمة في نمو النواتج الأجنبية بدل المحلية خاصة وأن سلة الصادرات الجزائرية تتميز بعدم التنوع، وعليه قامت الدولة خاصة بعد إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بإخضاع الاقتصاد إلى ضوابط الاقتصاد الحر؛

2. السياسة التجارية بعد أزمة 2014

بعد أزمة 2014، وتدهور المؤشرات الخارجية للجزائر جراء السياسة التجارية المتساهلة خلال الفترة السابقة التي رافقت المخططات الثلاث تم اتخاذ إجراءات متشددة منها، سياسة التوطين البنكي وذلك من خلال إلزام جميع المتعاملين التجاريين بتوطين صادراتهم ووارداتهم قبل القيام بأي إجراء على مستوى أي بنك أو مؤسسة مالية، وإضافة إلى هذا ففي سنة 2020 طالب الرئيس الجزائري بتقييم الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وعليه تم القيام بمراجعة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد 15 سنة من دخولها في اتفاقية شراكة معه، وجاء هذا القرار نتيجة حالات العجز المستمر التي شهدتها مع هذا الشريك الاقتصادي، صنف إلى ذلك أنها وبعد هذه الأزمة قامت باتتبع إجراءات منها سياسة فرض القيود الكمية -الحصص وتراخيص الاستيراد- وذلك بغية التخفيف من شدة العجز في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما سنت العديد من القوانين التي تمنع استيراد مجموعة من السلع وقوانين أخرى هدفها زيادة الضرائب على بعض السلع المستوردة بهدف ارجاع التوازن إلى ميزان المدفوعات.

صحيح أن دراسة مجموع القطاعات الاقتصادية يسمح بتشخيص طبيعة الاقتصاد الجزائري كون هذه الأخيرة هي المتحكم الأساسي في الهيكل الاقتصادي لأي بلد، ولكن إذا كان الهدف هو تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري أو أي اقتصاد لابد من دراسة واقع وطبيعة أهم المتغيرات الاقتصادية كالمعدلات النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والإنفاق العام وغيرها من المتغيرات، فتحديد تطور هذه الأخيرة إضافة إلى تشخيص واقع مجموع القطاعات الاقتصادية يقدم صورة واضحة لواقع وطبيعة الاقتصاد الجزائري، وهذا ما سيتم توضيح تاليا.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

المطلب الثالث: بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة 2000-2021

لتشخيص واقع الاقتصاد الجزائري بشكل دقيق لابد من دراسة وتتبع تطور مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وفي الجدول التالي توضيح لهذه المتغيرات.

الجدول (22): تطور معدلات النمو لبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

متوسط السنوات	2004-2000	2009-2005	2014-2010	2019-2015	2020	2021
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	4,78	3	3,3	2,06	-5,1	3,8
معدل نمو نصيب الفرد من GDP	3,34	1,37	1,32	0,11	-6,72	1,70
معدل التضخم	2,8	3,5	4,6	4,59	2,4	7,2
معدل البطالة	24,8	12,5	10,1	10,5	12,5	12,7
الانفاق العام	85,07	81,8	94,6	110,05	111,6	100,2
أسعار الصرف الدولار مقابل الدينار	76,3	70,4	76,9	111,4	126,7	135,06
تدفق الاستثمار الأجنبي بالمليار دولار	0,79	2,03	1,91	1,02	1,143	0,87

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن:

1. **الناتج المحلي الإجمالي:** ما يمكن ملاحظته أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ينمو بشكل متذبذب، فخلال الفترة 2004-2000 شهد هذا الأخير ارتفاعا مستمرا قدر بمتوسط 4.8% وهذا كنتيجة لتطور إنتاج وأسعار قطاع المحروقات خلال تلك الفترة، ولكن ومع حلول عام 2005 وإلى غاية عام 2009 شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاض في نسبها حيث قدر متوسطها خلال تلك الفترة بحوالي 3%، ولعل أهم سبب وراء هذا الانخفاض المفاجئ هو انخفاض أسعار الصادرات البترولية نتيجة للأزمة العالمية لعام 2008، لكن بحلول عام 2010 ومع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من هذه الأزمة شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع شديد في قيمها التي استمرت على طول الفترة الممتدة من 2010 وإلى غاية عام 2014، وهذا بالتزامن مع المخطط التنموي لتوطيد النمو الاقتصادي 2014-2010، فقد قدرت معدلات النمو خلال تلك الفترة بحوالي 3.3%، ولكن ومرة

أخرى عادت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض وهذا بعد الأزمة البترولية لعام 2014 فنتيجة إلى انخفاض أسعار البترول والارتباط الشديد لاقتصاد الجزائر بالعائدات النفطية فقد تأثر بشكل كبير بعد هذه الأزمة، حيث أن معدلات النمو بعد تلك الفترة لم تتجاوز 3%، بل وأنها وفي عام 2019 انخفضت إلى حوالي 1%، أما في عام 2020 وفي ظل الظروف الصحية التي تشهدها البلاد نتيجة تفشي فيروس كورونا فقد كان هناك انخفاض حاد في معدلات نمو الناتج المحلي وصل إلى حوالي 5.1- %، فالظروف الصحية وإجراءات الاغلاق أثرت بشكل خاص على الطلب العالمي على الطاقة باعتبار الجزائر منتج ومصدر لهذه السلعة فقد تأثر النمو الاقتصادي بشدة، لكن ومع حلول عام 2021 وبداية تأقلم الاقتصاد العالمي والوطني مع هذا الفيروس باشرت الحياة الاقتصادية في العودة إلى مسارها العادي مما ساهم في تحسن معدلات نمو الناتج المحلي إلى حوالي 3.8%.

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كان ينمو بشكل منخفض، فبعدما كان يقدر بمتوسط حوالي 3.34% خلال الفترة 2000-2004 انخفض إلى حوالي 0.11% خلال الفترة 2015-2019، ويعزى هذا الانخفاض إلى مجموع الأزمات التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي أهمها أزمة 2008 ثم أزمة 2014 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط الذي أثر بشكل سلبي على إيرادات الدولة، وخلال سنة 2020 يلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سجل معدلات نمو سالبة قدرت بحوالي 6.72- % وذلك راجع إلى تأثره بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي انخفضت خلال نفس الفترة ويلاحظ أنه خلال سنة 2021 قد باشرت معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 1.7%.

3. التضخم: يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2004 قدرت بمتوسط حوالي 2.8% ومن بين أهم أسباب التي ساهمت في تسجيل هذه القيمة هو حالات الركود التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال العقد السابق وانخفاض الطلب الداخلي، لكن بعد هذه الفترة يتضح أن معدلات نمو هذا الأخير ارتفعت إلى متوسط حوالي 3.5% خلال الفترة الموالية لها وهذا راجع إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية إلى متوسط حوالي 5825,54 مليار دج خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي، وقد استمرت معدلات التضخم بالارتفاع خلال الفترات التي تليها لتصل إلى متوسط حوالي 4.59% خلال الفترة 2015-2019، ولكن وبحلول عام 2020 ونتيجة لتأثر الطلب العالمي على الطاقة نتيجة انتشار فيروس

كورونا يلاحظ أن معدلات التضخم قد انخفضت إلى حوالي 2.4% وهي تمثل أقل نسبة سجلت خلال فترات الدراسة، لكن بحلول عام 2021 يتضح أن معدلات التضخم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى حوالي 7.2% وهذا كان كنتيجة لتحسن أوضاع الطلب العالمي على الطاقة.

4. البطالة: عرفت معدلات البطالة خلال فترة الدراسة انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من متوسط 24.8% خلال الفترة 2000-2004 إلى متوسط حوالي 10.1% خلال الفترة 2010-2014 وهو مؤشر إيجابي لم تعرفه الجزائر منذ الإستقلال، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى إتباع برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان هدفه الرئيسي هو الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، وبالفعل تم إنشاء أكثر من 728000 منصب عمل خلال فترة 2000-2004، وعلاوة على ما سبق ذكره فإن الدولة في ظل هذه المرحلة قامت بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير والتي من أهمها إنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل ومن بينها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عام 2009 وكذلك التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فجل هذه البرامج شجعت على إنشاء المشاريع الصغيرة مما ساهم في تخفيض معدلات البطالة، إضافة إلى البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 الذي ركز على محاولة استحداث 3 ملايين منصب عمل ولكن بعد هذه الفترة يتضح أن معدلات البطالة قد باشرت في الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى حوالي 12.7 سنة 2021، وهذا راجع إلى تراجع إيرادات الدولة نتيجة انخفاض أسعار البترول التي ساهمت في تراجع الإنفاق العمومي على الاستثمارات المولدة لمناصب الشغل وتجميد الحكومة الجزائرية للتوظيف.

5. الإنفاق العام: يعد مؤشر الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الدالة على توجه السياسة المالية للدولة، كما يعكس مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وبتتبع هذا المؤشر يتضح أنه شهد ارتفاعا ملحوظا خاصة في بداية الألفية الجديدة، فقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر في بداية هذه المرحلة (ارتفاع أسعار البترول) بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى سياسة التوسعية في الإنفاق العام، وعلى إثر ذلك ارتفع مؤشر الإنفاق العام من متوسط 85.07% خلال الفترة 2000-2004 إلى متوسط 110.05% خلال الفترة 2015-2019 وهذا راجع إلى إنتهاج سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبيرة إضافة إلى تكثيف مشاريع البنية التحتية التي امتصت مبالغ مالية ضخمة من النفقات الحكومية، إضافة إلى ارتفاع نفقات

الفصل الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

-تحليل طبيعة الهيكل القطاعي والسياسات الاقتصادية-

التسيير من متوسط 806.9 مليار دج خلال الفترة 2000-2004 إلى 2711.9 مليار دج خلال الفترة 2010-2014، وكذلك زيادة نفقات التجهيز من خلال استفادة ولايات الجنوب والهضاب العليا من مشاريع مهمة خصص لها ما يقارب 1700 مليار دج للمنشآت القاعدية والتي تمثلت في تحسين وسائل وهايكل النقل كمشروع طريق السيار شرق-غرب، ومن خلال هذا نلاحظ أنه وعلى الرغم من انخفاض أسعار البترول عقب أزمة 2014 إلا أن حجم الإنفاق العام لم يعرف تراجعاً وهذا راجع إلى قيام الدولة بالإصدار النقدي التقليدي الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العام والذي استمر حتى عام 2020 حيث بلغ حوالي 111.6%، ثم 100.2% سنة 2021.

6. **أسعار الصرف:** ما يمكن ملاحظته على من خلال الجدول أعلاه بأن عدد الدنانير اللازمة للحصول على الدولار الواحد - قيمة الدينار مقابل الدولار - في زيادة مستمرة حيث انتقلت من متوسط 76.3 دج خلال الفترة 2000-2004 إلى 135.06 دج خلال سنة 2021، وهذه الزيادات تدل على هناك انخفاض في سعر الصرف مما يعني تدهور في قيمة الدينار.

7. **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر قد ارتفعت من متوسط 0.79 مليار دولار خلال الفترة 2000-2004 إلى متوسط 2.03 مليار دولار خلال الفترة 2005-2009، وهذا راجع إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية خاصة وأن أسعار النفط خلال تلك الفترة كانت مرتفعة، ولكن وفي ظل الفترات التي تليها ونتيجة لأزمة 2008 ثم أزمة 2014 ثم أزمة انتشار فيروس كورونا يلاحظ أن مجموع هذه التدفقات باشرت في الانخفاض لتصل إلى متوسط 1.02 مليار دولار خلال الفترة 2015-2019 ثم 0.87 مليار دولار خلال سنة 2021.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل تشخيص طبيعة القطاعات الاقتصادية، زراعة، صناعة، وخدمات، وقد اتضح أن هذه القطاعات تملك مقومات وإمكانات كبيرة، غير أن هناك اختلال في مجال الاستخدام والاستغلال كما تم التطرق في هذا الفصل إلى مجموعة السياسات الاقتصادية القطاعية والكلية التي اتبعتها الجزائر خلال الفترة 2000-2021، وذلك بغية الاستغلال الأمثل لتلك المقومات والإمكانات خاصة باستخدام السياسة الانفاقية من خلال البرامج والمخططات التنموية، وقد اتضح أن توزيع تلك المخصصات كان يعاني من الاختلال ما بين القطاعات من جهة وداخل القطاع الواحد من جهة أخرى.

كما لوحظ أن قطاع الخدمات بمختلف فروعه استحوذ طيلة فترة الدراسة على الحصة الأكبر من مخصصات الإنفاق، في حين أن قطاعات الإنتاج -الزراعة والصناعة- لم تحظى بذلك الاهتمام الذي يتماشى مع الإمكانيات والمكانة التي يفترض نظريا أن تنالهما.

كما تم في هذا الفصل التطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس صورة الاقتصاد الجزائري سواءا ماليا أو تجاريا أو نقديا، فقد اتضح أن تلك المؤشرات كلها كانت مسايرة لدورات الانفاق العام وهي انعكاس للسياسة الانفاقية التي أريد بها معالجة اختلال هيكل الاقتصاد وتنويعه وتحسين تلك المؤشرات، ويمكن تقييم أفضل لتلك السياسات والإجراءات التي طبقتها الجزائر من خلال مخرجات أو آثارها الاقتصادية القطاعية والكلية والاجتماعية وذلك من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

دور التنوع الاقتصادي في تصحيح

اختلال الهيكل القطاعي للنواتج

المحلي الإجمالي بالجزائر

-تقييم التنوع الاقتصادي خلال

الفترة 2000-2021-

تمهيد

إن السياسات القطاعية والبرامج والخطط التنموية والسياسات الكلية الداعمة لها، التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2000-2021، كان ينتظر منها أن تنعكس على مخرجات تلك القطاعات وبعض المؤشرات الأخرى سواء على المستوى الجزئي -الإنتاجي- أو على مستوى المساهمة النسبية في تكوين الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، أي التنوع الاقتصادي بمعناه القطاعي -داخل القطاع-، وبمعناه الكلي ضمن الاقتصاد ككل من خلال مختلف المؤشرات الكلية.

وسوف يتم من خلال هذا الفصل تتبع آثار تلك الإجراءات والسياسات وتقييم مدى مساهمتها في تحقيق التنوع الاقتصادي- تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي-، وفي الأخير يمكن مناقشة مختلف التحديات التي لا تزال تواجه إشكالية اختلال الهيكل القطاعي للنتائج وتنوع الاقتصاد وبعض الحلول المقترحة، وعليه قسم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: تقييم التنوع القطاعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المبحث الثاني: تقييم التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المبحث الثالث: تحديات وآفاق الهيكل القطاعي والتنوع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: تقييم التنوع القطاعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

بغية الحكم على سياسات الإنفاق واستراتيجيات التنوع والأهداف المسطرة لكل قطاع وفق السياسات القطاعية، والكلية، سيتم من خلال هذا المبحث تقييم تلك الإجراءات من خلال مقارنة النتائج المحققة مع الأهداف الموضوعية، وعليه قسم هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: تقييم تنوع القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الثاني: تقييم تنوع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الثالث: تقييم تنوع قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الأول: تقييم تنوع القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

اتضح من خلال الفصل الثاني أن أهداف السياسات الاقتصادية الزراعية والمخططات التنموية كانت تركز في هذا القطاع على أربعة أبعاد أساسية في مقدمتها تحسين مستوى الأمن الغذائي وترقية المنتجات المحلية، زيادة المساحات الزراعية، توفير مناصب عمل وتحسين مداخيل الفلاحين، ويمكن الاستدلال على هذه الأهداف من خلال مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بها ومن أهمها ما يأتي:

أولاً: المساحات الزراعية المفيدة في الجزائر

من أهم المؤشرات الدالة على درجة تطور النشاط الزراعي يوجد تطور المساحات الزراعية المفيدة - استصلاح الأراضي-، ويمكن تتبع تطور تلك المساحات من خلال الجدول التالي:

الجدول (1): تطور المساحات الزراعية المفيدة في الجزائر خلال الفترة 2005-2020

متوسط السنوات	2005-2009	2010-2014	2015-2019	2020
المساحة الزراعية المفيدة بالمليون هكتار	8.41	8.45	8.5	8.56
نسبتها من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة	20,3	20,4	20,5	20.8

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المساحات الزراعية المفيدة شهدت ارتفاعا بسيطا من حوالي 8.41 مليون هكتار كمتوسط خلال برنامج دعم النمو إلى حوالي 8.56 مليون هكتار سنة 2020، أي بزيادة قدرها حوالي 0.15 مليون هكتار (150 ألف هكتار) ونسبة 1.78% ما بين الفترتين، وكما هو واضح فإن نسبتها من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة خلال سنة 2020 لم تتعدى 20.8% بعدما كانت تقدر بمتوسط 20.3% خلال الفترة 2005-2009، فبمقارنة الفترات يتضح أن نسب هذه المساحات من إجمالي المساحات الصالحة للزراعة ضئيلة جدا فهي لم تتجاوز معدل 20%، ولعل السبب

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الرئيسي وراء ضعف عمليات استصلاح الأراضي الزراعية في الجزائر مرتبط بالقطاع الخاص أكثر من القطاع العام -مخصصات البرامج التنموية -، فالدولة مهمتها توفير المساحات الزراعية المؤهلة والخواص هم من يقومون بالاستصلاح، فخلال السنوات الأخيرة ونتيجة تشجيع الدولة على الفلاحة الصحراوية كان هناك تطورا ملحوظا في استصلاح الأراضي في الصحراء، إلا أنه وفي العموم يمكن القول أن تطور المساحة الزراعية المفيدة ونسبتها إلى إجمالي المساحة الصالحة للزراعة كانت دون المستوى.

ثانيا: الإنتاج الزراعي في الجزائر

يعد هذا الأخير من أهم المؤشرات الدالة على تطور القطاع الزراعي، وبما أن الهيكل الزراعي يمتاز بتنوع كبير في فروعه هذا ما أدى إلى تعدد فروع الإنتاج الزراعي في الجزائر من نباتية كالخضر والفواكه والحبوب وحيوانية كاللحوم البيضاء والحمراء وحتى السمكية، وعليه سيتم الوقوف على تطور بعض المنتجات الزراعية الأساسية على النحو الآتي:

1. الإنتاج النباتي -الثروة النباتية-

تعتبر الثروة النباتية من أهم المقاييس المستخدمة في تحديد مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا مقياس محدد لدرجات الأمن الغذائي وذلك لتضمنها العديد من المنتجات ذات الأبعاد الاستراتيجية والتي من أهمها الحبوب في الصدارة ثم تليها باقي المنتجات من خضر وفواكه الزراعات الصناعية باعتبار أن هذه الأخيرة تساهم في زيادة درجات التشابك القطاعي وغيرها.

فبالنسبة للحبوب بمختلف أنواعها وخاصة القمح تعتبر من أهم المنتجات النباتية وعامل محدد لدرجات الاستقلال الاقتصادي، وذلك على اعتبار أنها المصدر الأول للغذاء الذي تستطيع كافة فئات المجتمع الحصول عليه، وبالتالي فإن هذه المادة بمثابة المحدد الرئيسي لقدرات الزراعة الجزائرية على تحقيق الأمن الغذائي، كما أن زيادة إنتاج هذه الأخيرة يساهم بشكل مباشر في تقليص فاتورة الواردات الغذائية، وتقسّم الحبوب إلى قسمين وذلك تبعا للفصل الذي زرعت به، حبوب الشتاء وتضم القمح اللين والقمح الصلب، الشعير والشوفان، وبالنسبة لحبوب الصيف فهي تضم الذرة والذرة الرفيعة، وفي الجدول التالي توضيح لتطور إنتاج الحبوب في الجزائر.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الجدول (2): تطور الإنتاج والمساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر للفترة 2000-2020

المساحة: مليون هكتار الإنتاج: مليون قنطار

السنوات	المساحة	نسبتها من المساحة المفيدة	الإنتاج	الإنتاجية (قنطار/هكتار)
2000-2004	2.8	-	30.4	10.8
2005-2009	2.8	33.2	36.2	12.8
2010-2014	2.8	33.1	43.5	15.8
2015-2019	3.1	36.4	44.9	14.2
2020	2.88	33.6	43.9	15.24

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

المجلدات مختلفة. <http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن إنتاج الحبوب في الجزائر في زيادة مستمرة ولو بنسب ضئيلة حيث قدر الإنتاج خلال سنة 2020 بحوالي 43.9 مليون قنطار بعدما كان يقدر بمتوسط 30.4 مليون قنطار خلال الفترة 2004-2000، وذلك بزيادة تقدر بحوالي 13.5 مليون قنطار خلال فترة الدراسة وبالنظر إلى مجموع المساحات الزراعية المخصصة لزراعة هذه المادة يتضح أنها ظلت مستقرة عند متوسط 2.8 مليون هكتار خلال الفترة 2000-2014، لترتفع إلى متوسط 3.1 مليون هكتار خلال الفترة 2015-2019، لكن بحلول سنة 2020 يتضح أن مجموع هذه المساحات انخفض مرة أخرى إلى حوالي 2.88 مليون هكتار، وعليه فإن المساحات المخصصة لزراعة هذه المادة ضئيلة جدا مقارنة بإجمالي المساحات الكلية خاصة وأنها تحتل مكانة استراتيجية في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني، ولكن عند مقارنة مجموع هذه المساحات مع إجمالي المساحات المفيدة يتضح أنها تشغل ما يزيد عن 33% من إجمالي المساحات المفيدة وهي نسبة مقبولة نوعا ما، وعليه فإن إشكالية نقص المساحات المخصصة لزراعة الحبوب ترجع إلى المساحات المفيدة التي كانت نسبها دون المستوى، فمساحة الاستصلاح التي خصصت لزراعة الحبوب لم تتجاوز 300 ألف هكتار على طول فترة الدراسة، وعليه فإن الزيادة البسيطة في كميات الإنتاج تعزى إلى زيادة إنتاجية الهكتار، التي انتقلت من متوسط 10.8 قنطار/هكتار خلال الفترة 2000-2004 إلى 15.24 قنطار/ هكتار خلال سنة 2020.

وعموما واضح أن كميات الإنتاج، المساحة والإنتاجية شهدت زيادة خلال فترة الدراسة، إلا أنه وبالرجوع إلى النمط الغذائي للفرد الجزائري، يتضح أنه يعتمد على مادة الحبوب كغذاء أساسي، مما يدل

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

على أن الزيادات في كميات الإنتاج تبقى ضئيلة جدا، ولعل أهم الأسباب الرامية إلى ذلك إضافة إلى ضآلة المساحات الزراعية هو ضعف إنتاجية الأراضي الزراعية -التي لم تتجاوز 15.24 قنطار/الهكتار خلال فترة الدراسة-، المرتبطة أساسا بنسب تساقط الأمطار أو الري (فعندما يكون الموسم ممطر أو يتم استخدام الري ترتفع إنتاجية الهكتار)، إضافة إلى استخدام الماكينة، الأسمدة الزراعية، العمالة... إلخ، فقد اتضح من خلال الفصل السابق أن الموارد المائية -كميات التساقط- ضئيلة خاصة وأن زراعة الحبوب تعتمد على المساحات الزراعية المطرية، كذلك فإن مستلزمات الإنتاج من الأسمدة كانت موجهة للتصدير وأن استخدامها محليا ضئيل جدا فجل هذه العوامل من شأنها أن تساهم في ضعف إنتاجية الأراضي الزراعية بالجزائر.

بعد توضيح مختلف التغيرات التي طرأت على إنتاج وإنتاجية مادة الحبوب والمساحات الزراعية المخصصة لها وضح أن الجزائر خلال فترة الدراسة لم تستطع النجاح في تحقيق هدف ترقية الإنتاج لهذه المادة، عليه فإن مجموع الأهداف المخططة ضمن السياسات القطاعية والكلية التي كانت تحت على ترقية مختلف فروع الإنتاج لم تنجح بالنسبة لفرع إنتاج الحبوب، أما بالنسبة لقدرات هذه المادة على تحقيق الأمن الغذائي فسيتم توضيحها لاحقا.

وفي فيما يخص الخضر فإن هذه السلعة هي الأخرى تحظى باهتمام واسع من قبل جميع فئات المجتمع، فهي تعتبر من المحاصيل الزراعية واسعة الاستخدام، وقد تعددت محاصيل الخضروات في الجزائر، فهي تضم: البطاطا، الطماطم، البصل، الثوم، الباذنجان، الملفوف، الكرنب، القرنبيط، الفاصوليا الخضراء، البازلاء... إلخ، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج هذه المادة خلال فترة الدراسة.

الجدول (3): تطور إنتاج الخضر والمساحة المخصصة لزراعته خلال الفترة 2000-2020

الإنتاج: مليون قنطار

المساحة: مليون هكتار

السنوات	المساحة	نسبتها من المساحات المفيدة	الإنتاج	الإنتاجية (قنطار/هكتار)
2000-2004	0.25	-	32.4	129.6
2005-2009	0.33	3.92	54.01	163.6
2010-2014	0.47	5.56	106.2	222.5
2015-2019	0.41	4.82	97.5	237.8
2020	0.38	6.83	102.8	270.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

المجلدات مختلفة. <http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

أهم ما يمكن ملاحظته على الجدول أعلاه أنه بالرغم من أن المساحات الزراعية كانت في زيادة مستمرة إلا أنها كانت ضئيلة جدا مقارنة بالمساحات الزراعية المخصصة لزراعة الحبوب (بلغت نسبتها من إجمالي المساحات الزراعية المفيدة متوسط 3.9% خلال الفترة 2000-2004، ووصلت سنة 2020 إلى 6.85%)، وقد سجلت أعلى مساحة بمتوسط 0.47 مليون هكتار خلال الفترة 2010-2014 في ظل سياسة التجديد الريفي، وفيما يخص كميات الإنتاج من سلعة الخضر فيتضح من خلال الجدول أعلاه أنها كانت في زيادة مستمرة فقد ارتفعت من متوسط 32.4 مليون قنطار خلال الفترة 2000-2004 إلى متوسط 106.2 مليون قنطار خلال الفترة 2010-2014 وهي أعلى كمية إنتاج سجلت خلال فترة الدراسة، ولعل أهم سبب ساهم في زيادة كميات الإنتاج خلال تلك الفترة إضافة إلى نمو المساحات الزراعية هو زيادة إنتاجية الهكتار، فقد وصل متوسطها خلال تلك الفترة إلى 222.5 قنطار/هكتار بعدما كان يقدر بمتوسط 129.6 قنطار/هكتار خلال الفترة 2000-2004.

وما يلاحظ على فترة 2015-2019 أن كميات إنتاج الخضر قد انخفضت إلى متوسط 97.5 مليون قنطار بالرغم من أن إنتاجية الهكتار قد ارتفعت إلى 237.8 قنطار/هكتار، وهذا الانخفاض يبرر بانخفاض المساحات الزراعية المخصصة لها خلال تلك الفترة والتي وصلت إلى متوسط 0.41 مليون هكتار بعدما كانت تقدر بمتوسط 0.47 مليون هكتار في الفترة السابقة لها، من أهم الأسباب المؤدية إلى اهدار المساحات الزراعية، الظروف الطبيعية كالحرائق والجفاف...إلخ، وكذلك الظروف المادية التي تقف عائقا أمام قدرات المزارع على استصلاح هذه الأراضي خاصة وأن الدعم المالي المقدم له ضمن البرامج التنموية كان ضئيلا.

لكن ومع حلول سنة 2020 يتضح أن كميات إنتاج الخضر قد شهدت ارتفاعا وصل إلى حوالي 102.8 مليون قنطار، بالرغم من أن المساحات الزراعية المخصصة انخفضت إلى حوالي 0.38 مليون هكتار، وما يبرر هذه الزيادة في كميات الإنتاج هو زيادة الإنتاجية التي قدرت بحوالي 270.5 قنطار/هكتار، فهي بذلك تمثل أقصى كمية مردودية سجلت على طول فترة الدراسة، وهذه الزيادات في الإنتاجية كانت بسبب انتشار فيروس كورونا والإجراءات الوقائية التي صاحبته كمنع الاستيراد مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى زيادة الدعم الموجه نحو ترقية القطاع ليكون قادرا على توفير المنتجات الزراعية محليا خاصة من مادة الخضر فأغلب محاصيلها لا يمكن تخزينها فهي تتطلب إنتاجا دوريا.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

وواضح من خلال ما سبق أن إنتاج وإنتاجية مادة الخضر قد شهد تطورات ملحوظة خلال فترة الدراسة مقارنة مع المساحات الضئيلة المخصصة له، خاصة خلال الفترات التي شهد فيها القطاع ارتفاع في نسب الأغلفة المالية الموجهة نحو ترقيته، وعليه يمكن القول أن السياسات القطاعية والكلية الهادفة إلى ترقية الإنتاج الزراعي قد حققت نجاحا بالنسبة لمادة الخضر، وفيما يخص قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي من هذه المادة فسيتم توضيحها لاحقا.

كذلك من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر هناك المحاصيل الصناعية والتي تتمثل أساسا في كل من الطماطم الصناعية، التبغ، المشمش والبرتقال -العصائر-، وحتى الحبوب -العجائن- وغيرها وكما تم التوضيح سابقا بأن هذه المحاصيل لها أهمية في زيادة درجات التشابك القطاعي بين الصناعة والزراعة بشكل خاص، وعليه فإن هذه المحاصيل لها القدرة على تصحيح الاختلال في الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يوضح تطور كلا من المساحة، الإنتاج والإنتاجية لهذه المحاصيل.

الجدول (4): تطور إنتاج المحاصيل الصناعية والمساحات المخصصة لها خلال الفترة 2015-2019

الإنتاج: مليون طن

المساحة: مليون الهكتار

السنوات	2015	2016	نسب النمو	2017	نسب النمو	2018	نسب النمو	2019	نسب النمو
المساحة	0.032	0.032	0	0.032	0	0.036	12	0.038	4
الإنتاج	132	128	-4	12.5	-2	158	26	171	8
الإنتاجية	4084	390.4	-4	3851.2	-1	4357	13	4518	4

المصدر: وزارة الفلاحة تقارير مختلفة.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن المساحة الزراعية المخصصة لزراعة المحاصيل الصناعية شهدت نموا مستمرا ولكن بنسب ضئيلة فبعدما كانت تقدر بـ 0.032 مليون هكتار خلال الفترة 2015-2017 ارتفعت إلى 0.036 مليون هكتار خلال عام 2018 أي بنسبة نمو 12%، ثم أصبحت تشغل ما يعادل 0.038 مليون هكتار عام 2019، وبالرغم من هذه الزيادة إلا أنها لا تزال تشغل مساحات ضئيلة جدا مقارنة بأهميتها، أما بالنسبة لكميات الإنتاج فعلى الرغم من ضآلة المساحات المخصصة لهذا الغرض إلا أنها تنتج كميات معتبرة من هذه المحاصيل وصلت عام 2019 إلى حوالي 171 مليون قنطار أي بنسبة نمو تقدر بـ 8% وهي نسبة نمو جيدة مقارنة مع نمو الإنتاج السنة السابقة لها الذي سجل معدلات

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021

سالبة قدرت بـ 2- %، ويعزى ارتفاع كميات الإنتاج خلال عام 2019 إلى زيادة المساحات الزراعية المخصصة لهذا الغرض وكذا ارتفاع إنتاجية المساحات الزراعية المخصصة لها، فبالرغم من أن هذه المساحات ضئيلة جدا إلا أنها تتميز بإنتاجية عالية وصلت إلى 4518 قنطار/هكتار عام 2019، وعليه فإن هذه الكميات المعتبرة من المحاصيل الصناعية تساهم في تنشيط الصناعة التحويلية وخاصة الغذائية منها وذلك نتاج العلاقة التشابكية القوية التي تربط بينها، مما يؤدي إلى زيادة إنتاج الصناعات الغذائية محليا وبالتالي زيادة القدرة على تلبية الطلب المحلي أو حتى التوجه نحو الأسواق الخارجية، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الإجراءات والسياسات القطاعية والكلية كانت ناجحة إلى حد ما في تحقيق الأهداف المسطرة بالنسبة لهذا النوع.

أما بالنسبة للأعلاف فهي الأخرى تحظى بأهمية كبيرة كونها تعتبر الغذاء الأساسي للثروة الحيوانية من مواشي، أبقار وغيرها من الحيوانات، وعليه فإن تراجع إنتاج والمساحات الزراعية المخصصة للأعلاف له تأثير مباشر على الثروة الحيوانية من خلال ارتفاع أسعارها، مما يؤثر على أسعار اللحوم التي تعد من المؤشرات الدالة على الأمن الغذائي والذي كان هدفا أساسيا لوضعي السياسات الاقتصادية ضمن السياسات القطاعية كما اتضح سابقا، كما أن ارتفاع أسعار اللحوم محليا يتولد عليه توجه الطلب المحلي نحو الخارج وبالتالي زيادة فاتورة الواردات الغذائية، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج الأعلاف والمساحات المخصصة له خلال فترة الدراسة.

الجدول (5): تطور إنتاج الأعلاف الخضراء والمساحة المخصصة لزراعتها خلال الفترة 2000-2020

المساحة: مليون هكتار الإنتاج: مليون قنطار

السنوات	2004-2000	2009-2004	2010	2011	2012	2013	
المساحة	0.254	0.274	0.3	0.27	0.34	0.39	2020
الإنتاج	-	-	-	-	-	-	
الإنتاجية	-	-	-	-	-	-	
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
المساحة	0.42	0.38	0.45	1.15	0.87	0.5	0.2
الإنتاج	24	25	26	40	48	34	20.8
الإنتاجية	57.1	65.7	57.7	34.7	55.1	68	104

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية

الزراعية، المجلدات مختلفة. <http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه على الرغم من قلة المساحات المخصصة لزراعة هذا النوع من المحاصيل الزراعية إلا أنها شهدت ارتفاعا لكنه كان متذبذبا، فقد سجل هذا المحصول أعلى نسب الإنتاج خلال عامي 2017 و2018 بحوالي 40 و48 مليون قنطار على مساحة تقدر بحوالي 1.15 مليون هكتار و0.87 مليون هكتار على التوالي، وهي بذلك تمثل الفترات التي زادت فيها المساحات الزراعية المخصصة لزراعة الأعلاف الخضراء، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى هذا التذبذب هو ضعف إنتاجية المساحات الزراعية المخصصة لزراعة هذا النوع من المحاصيل فهي لم تتجاوز 104 قنطار/هكتار وحتى أنها انخفضت خلال الفترات التي زادت فيها المساحات الزراعية ففي عام 2017 وصلت إلى 1.15 مليون هكتار وانخفضت إنتاجيتها إلى 34.7 قنطار/هكتار، وهذا راجع إلى عدم الاهتمام بهذه الأراضي وتغذيتها بالشكل الذي يسمح لها بزيادة الإنتاجية -نقص استخدام الأسمدة الزراعية-، الأمر الذي يساهم في تحول هذه الأراضي إلى أراضي بور.

وما يلاحظ أيضا من خلال الجدول أنه خلال سنة 2020 قد انخفضت كمية الإنتاج إلى 20.8 مليون قنطار بعدما كانت تقدر بحوالي 34 مليون قنطار سنة 2019، ويرجع سبب تناقص الإنتاج خلال هذه الفترة هو نقص المساحات الزراعية المخصصة له، بسبب تحويل هذه المساحات إلى استخدامات أخرى.

ومقارنة بمقومات الجزائر من الثروة الحيوانية الموضحة خلال الفصل السابق والتي اتضح من خلالها أن الجزائر تملك إمكانات معتبرة من رؤوس الحيوانات خاصة الأغنام منها، وبالتالي فإن هذه الكميات من الأعلاف غير قادرة على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية لهذه الحيوانات محليا، فعلى الرغم من أهمية هذه المادة بالنسبة للقطاع الزراعي وعلى الرغم سعيها إلى زيادة الإنتاجية التي وصلت عام 2020 إلى حوالي 104 قنطار/هكتار، فهي لم تستطع النجاح في تحقيق هدف الارتقاء بإنتاجها المحلي من مادة الأعلاف خاصة وأن أعداد الحيوانات في الجزائر في زيادة مستمرة، وعليه فإن الإجراءات والسياسات الحكومية لم تستطع بلوغ الأهداف المسطرة ولا تزال إشكالية توفير الأعلاف من أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

أما بالنسبة لمادة الفواكه والتي تشمل مجموعة الفواكه أو الأشجار المثمرة بصفة عامة، كأشجار النخيل والتين، الكروم، التفاح، الموز... إلخ، وفيما يخص إنتاج هذا النوع من المحاصيل الزراعية والمساحات المخصصة له يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الجدول (6): تطور إنتاج الأشجار المثمرة والمساحة المخصصة لزراعتها خلال الفترة 2000-2020

المساحة: مليون هكتار الإنتاج: مليون طن

السنوات	المساحة	نسبتها من المساحات المفيدة	الإنتاج	الإنتاجية
2000-2004	0.53	-	22.8	43.01
2005-2009	0.5	5.94	28.2	56.4
2010-2014	0.4	4.73	38.7	96.7
2015-2019	0.52	6.11	49.7	95.5
2020	0.45	5.25	45.5	101.1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

المجلدات مختلفة. <http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

واضح من خلال الجدول أن تطور المساحات الزراعية المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة تراوحت بين 0.4 مليون هكتار و0.53 مليون هكتار وبنسبة 4% و6% من إجمالي المساحات المفيدة على طول فترة الدراسة، وكباقي المساحات الزراعية فإن مساحات زراعة الأشجار المثمرة كانت تنمو بشكل متذبذب، ففي فترات تزداد فيها تلك المساحات وفترات أخرى تقل هذه المساحات وذلك راجع لعدة أسباب من بينها الشيخوخة أو تحويل المساحات إلى استخدامات أخرى، الحرائق أو التجديد...إلخ، وفيما يخص إنتاج هذه المحاصيل فقد انتقل من متوسط 22.8 مليون قنطار خلال الفترة 2000-2004 إلى 49.7 مليون قنطار خلال الفترة 2015-2019، وأهم سبب أدى إلى زيادة كميات الإنتاج هو تحسن إنتاجية المساحات الزراعية المخصصة لها فقد وصلت إلى حدود 96 قنطار/هكتار، ولكن يبقى هذا التحسن تخلفه فترات تذبذب وذلك راجع إلى ضعف المراقبة والمتابعة، كذلك ضعف استخدام المبيدات والأسمدة الراجع إلى ضعف توفيرها.

وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أنه خلال سنة 2020 قد انخفض الإنتاج إلى 45.5 مليون قنطار بالرغم من زيادة الإنتاجية إلى 101.1 قنطار/هكتار، وذلك راجع إلى نقص المساحات المخصصة لزراعتها إلى 0.45 مليون هكتار.

وعلى الرغم من هذه المشاكل، لا يمكن النفي أن محاصيل الفواكه في تحسن سواء من حيث الإنتاج والإنتاجية أو حتى المساحات الزراعية، وعليه فإن الإجراءات والسياسات الموجهة نحو هذا الفرع

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الزراعي كانت قادرة الرفع من كميات الإنتاج، ولاحقا سيتم توضيح إذا ما كانت هذه الأخيرة قادرة على تحقيق الأمن الغذائي.

كذلك تعد المساحات المروية ذات أهمية بالغة بالنسبة للإنتاج الزراعي، فهذه الأخيرة قدرات هائلة على زيادة إنتاج وإنتاجية بعض المحاصيل الزراعية، مما يساعد على الارتقاء بالقطاع الزراعي - تنوع الإنتاج- إلى مصاف باقي القطاعات الاقتصادية، وعليه المساهمة في علاج حالات اللاتوازن التي يعاني منها القطاع الزراعي أولا والهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي ثانيا، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج المساحات المروية في الجزائر خلال الفترة 2016-2019.

الجدول (7): تطور إنتاج المحاصيل المروية في الجزائر خلال الفترة 2016-2019

الوحدة: طن

السنوات	الحبوب		فواكه	خضر	محاصيل صناعية	عنب	محاصيل أخرى	المجموع
	صيف	شتاء						
2016	903	217234	480711	398387	30134	12738	104828	1245935
2017	2446	255539	476983	385186	32403	12489	95129	1260175
2018	2500	224326	476685	385390	35877	13424	147311	1285513
2019	1746	276495	473413	406561	36744	15283	171639	1381880

المصدر: وزارة الفلاحة تقارير مختلفة.

واضح من الجدول أن إنتاج المساحات المروية في تطور مستمر، ففي بداية عام 2016 كان يقدر بحوالي 1245395 طن ومع نهاية عام 2019 وصل إلى حوالي 1381880 طن، أما بالنسبة لمختلف المحاصيل الزراعية الناتجة عن المساحات المروية فيتضح أن محاصيل الفواكه -الأشجار المثمرة- تستحوذ على أعلى نسب الإنتاج داخل المساحات المروية - كميات الإنتاج تزيد عن 400 ألف - وهذه نتيجة طبيعية كون الأشجار تحتاج إلى الري أكثر من باقي المحاصيل الزراعية، وفي المرتبة الثانية يأتي إنتاج محاصيل الخضر بكمية إنتاج تتراوح بين 300 و400 ألف طن، ثم الحبوب في المرتبة الثالثة بكمية إنتاج أقل من 300 ألف طن.

صحيح أن إنتاج المساحات المروية يكون بمردودية أكبر من المساحات الزراعية الأخرى، ولكن هذه المساحات تستهلك كميات كبيرة من المياه خاصة وأن الجزائر تعتمد على تقنيات الري التقليدية التي

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

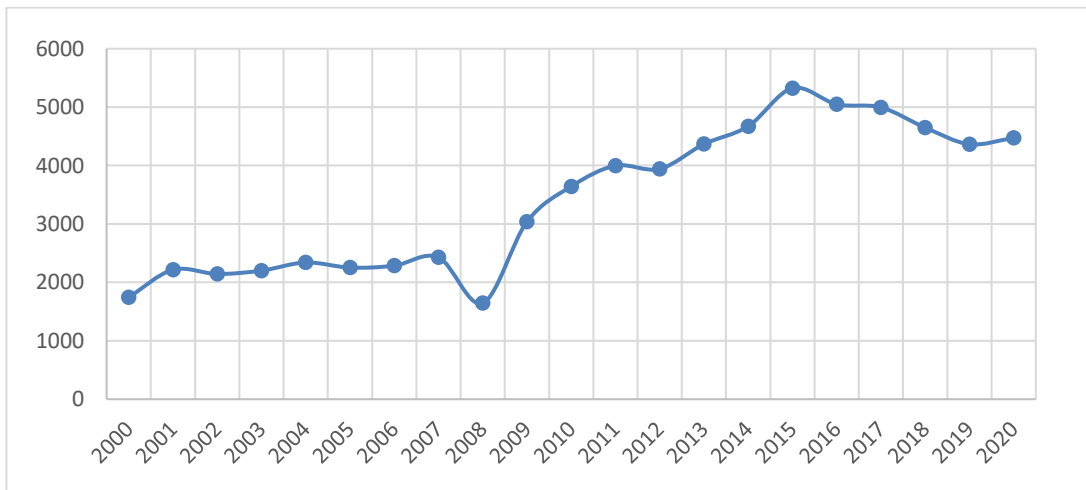
تؤدي إلى اهدار كميات كبيرة من المياه، مما يساهم في نقص الموارد المائية في الجزائر خاصة وأن كميات التساقط كانت منخفضة في السنوات الأخيرة.

وعلى العموم واضح مما سبق أن الإنتاج النباتي في الجزائر قد شهد تحسنا في بعض المحاصيل الزراعية، في حين أن البعض الآخر لا تزال كميات الإنتاج به ضئيلة جدا كالحبوب والأعلاف مثلا وعليه فإن الأهداف المسطرة ضمن السياسات القطاعية والكلية الهادفة إلى ترقية الإنتاج الزراعي قد تحققت بالنسبة لبعض المنتوجات النباتية في حين أنها لم تتحقق بالنسبة لمنتجات أخرى، هذا بالنسبة للإنتاج النباتي أما بالنسبة للإنتاج الحيواني ففيما يلي سيم التطرق إلى تطوراتها.

2. الإنتاج الحيواني -الثروة الحيوانية-

يحظى الإنتاج الحيواني بمكانة لا تقل عن مكانة الإنتاج النباتي، فلهذا الأخير دور مهم في علاج حالات الاختلال التي يعاني منها القطاع الزراعي ومن ثم علاج حالات الاختلال التي يعاني منها الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، والشكل الآتي يوضح تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل (1): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



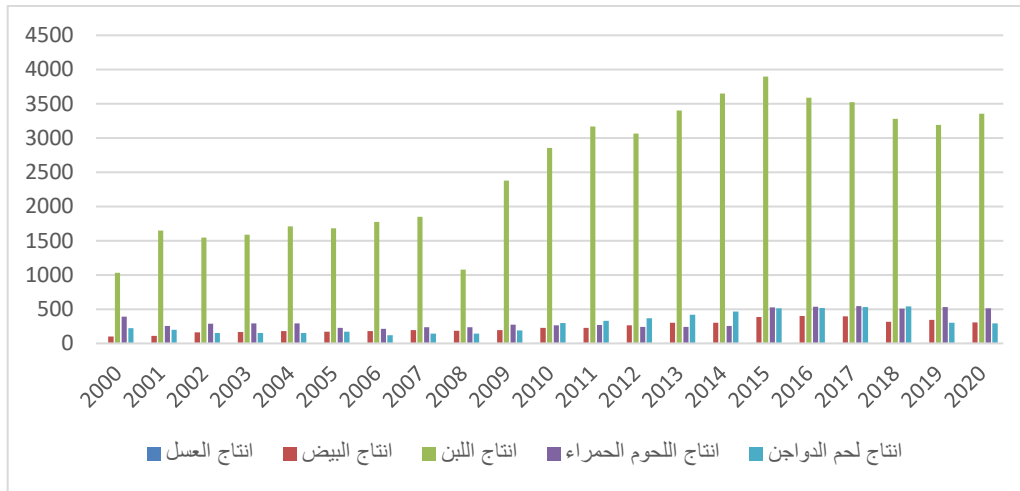
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 3.

واضح من خلال الشكل والملحق 3 أن الإنتاج الحيواني ينمو بشكل متذبذب، ففي بداية الألفية الثالثة وخلال الفترة 2007-2000 تميز الإنتاج الحيواني بالارتفاع إذ قدر بحوالي 1743 ألف طن عام 2000 ليصل إلى 2428 ألف طن عام 2007، لكن في عام 2008 انخفض الإنتاج الحيواني بشكل مفاجئ حيث بلغ حوالي 1643 ألف طن، ليتحسن إنتاج الثروة الحيوانية مرة أخرى حيث بلغ سنة 2009 حوالي

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

3037 ألف طن، وبعد هذه الفترة وخلال فترة 2010-2015 استمرت كميات الإنتاج في النمو بشكل متزايد لتسجل أعلى كمية لها عام 2015 بحوالي 5324 ألف طن، وبعد هذا العام وخلال الفترة 2016-2020 باشرت كميات الإنتاج في الانخفاض لتصل إلى 4471.9 عام 2020، هذا بالنسبة لكافة الإنتاج الحيواني في الجزائر وفي الشكل الموالي سيتم توضيح تطور إنتاج بعض الموارد الحيوانية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل (2): تطور إنتاج بعض الموارد الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 3.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن إنتاج الحليب يستحوذ على الحصة الأكبر بالنسبة للإنتاج الحيواني فهو يمثل أكثر من 70% من إجمالي الثروة الحيوانية، ولعل أهم سبب يبرر هذا الارتفاع في كميات إنتاج الحليب هو زيادة عدد رؤوس الأبقار الموجهة نحو هذا النوع من إنتاج نظرا إلى تعدد استخدامات هذه المادة -صناعة الأجبان ومشتقات الحليب الأخرى كالبين-، كذلك يلاحظ أن إنتاج كل من البيض، اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء شهد نموا بنسب متقاربة، في حين أن إنتاج العسل شهد أعلى الزيادات كنسبة ولكن تبقى مساهمته ضمن هذه الشعبة ضعيفة، على العموم واضح أن التطور في الإنتاج الكلي الحيواني كان مدفوعا أساسا بإنتاج الحليب أولا، ثم اللحوم الحمراء ثانيا ثم البيض والدواجن، وأخيرا العسل.

ويواجه الإنتاج الحيواني في الجزائر العديد من المشاكل والصعوبات التي شكلت حاجزا أمام نموه بالشكل المطلوب، ومن بين هذه المشاكل أو المعوقات، نقص الغذاء -الأعلاف- فكما سبق الإشارة في النقطة السابقة أن إنتاج الأعلاف قليل، أيضا البدائية في الإنتاج الحيواني، فالجزائر لا تزال تستخدم

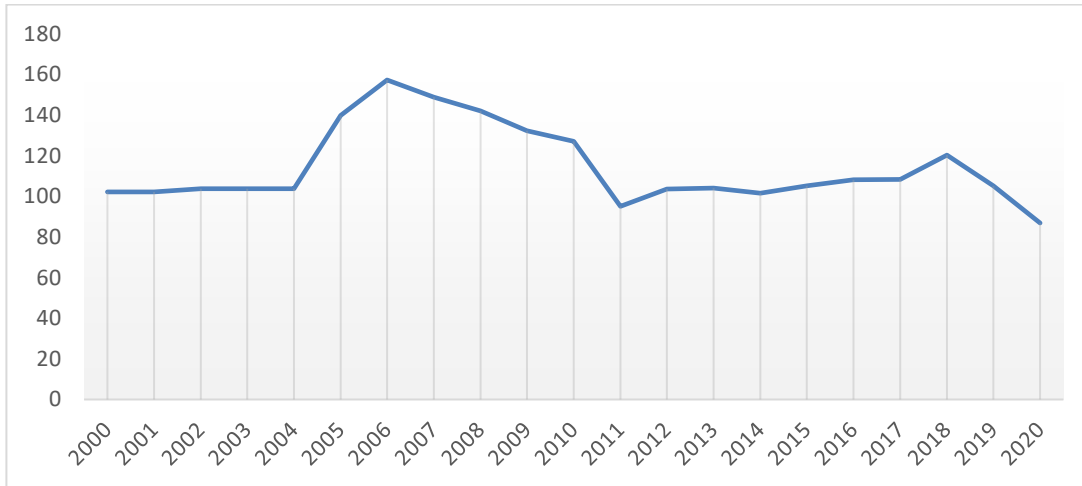
الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

أساليب تقليدية ولم تتجه بعد نحو استخدام التقدم العلمي في هذا المجال، كذلك رداثة وتدني نوعية السلالات الحيوانية، إضافة إلى ضعف الأسواق وقنوات التسويق.

وبالرغم من أن الإنتاج الحيواني بمختلف فروعها في الجزائر شهد ارتفاعا كميًا خلال السنوات الأخيرة -فترة سياسة مخطط عمل الفلاحة- إلا أن أعلى القيم ظلت مقتصرة على إنتاج مادة الحليب، وعليه فإن مجموع السياسات والإجراءات الموجهة نحو ترقية الإنتاج الحيواني لم تستطع تحقيق كافة الأهداف المتعلقة بترقية الإنتاج الحيواني في الجزائر، فأغلب السلع الحيوانية من لحوم بمختلف أنواعها بيض... إلخ لا يزال إنتاجها ضعيف، ولاحقًا سيتم توضيح ما إذا كانت هذه الكميات المنتجة قادرة على تحقيق الأمن الغذائي أو لا.

كذلك من أهم الموارد الحيوانية في الجزائر هناك الثروة السمكية، فهذه الأخيرة تحظى باهتمام لا يقل عن مثيلتها من الموارد الحيوانية الأخرى، فارتفاع قيمتها الغذائية جعلها محط اهتمام من قبل فئات المجتمع، وقد سعت مجموع السياسات الزراعية -خاصة من خلال مخطط عمل الفلاحة 2015-2019- إلى محاولة ترقية إنتاج هذا الفرع الزراعي، وفي الشكل الموالي سيتم توضيح تطور الإنتاج السمكي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل (3): تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 4.

واضح من خلال الشكل والملحق رقم 4 أن إنتاج الأسماك في الجزائر شهد تدبدا خلال الفترة 2000-2020، فخلال الفترة الأولى 2000-2004 شهد الإنتاج السمكي نمو بطيء حيث انتقل من 102.25 ألف طن عام 2000 إلى 109.79 عام 2004، أما الفترة الثانية 2005-2011 فقد شهدت

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الإنتاج السمكي تطورا ملحوظا، بل وسجل أعلى مستوى إنتاج خلال هذه الفترة إذ بلغ حوالي 158 ألف طن خلال عام 2006، والمرحلة الثالثة 2012-2020 بدأ مستوى الإنتاج بالتراجع مرة أخرى فقد انتقل من 103.6 ألف عام 2012 إلى 86.9 ألف طن عام 2020، وواضح أن إنتاج الأسماك في الجزائر لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب بعد.

على العموم اتضح من خلال العرض السابق أن قطاع الزراعة لا يزال يعاني من اختلال بين مختلف الشعب وحتى داخل الشعبة الواحدة، فكما اتضح أن السياسات والإجراءات القطاعية والكلية حققت نتائج وآثار ملموسة في شعبة الخضر والفواكه وبدرجة أقل بالنسبة للمحاصيل الصناعية، في حين ظلت شعبة الحبوب والأعلاف والإنتاج الحيواني دون المستوى المستهدف، هذا الوضع انعكس على ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية خاصة لهذين الشعبين، وهو ما يتضح تاليا.

ثالثا: التجارة الخارجية للسلع الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

إن التجارة الخارجية للسلع الزراعية ما هي إلا انعكاس لتطور الإنتاج والاستهلاك، ففي ظل زيادة الاستهلاك وعدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المحلي فإن تغطية الفجوة يكون من خلال الاستيراد، والجدول التالي يوضح الصادرات والواردات الزراعية والفجوة بينها.

الجدول (8): تطور صادرات /الواردات الزراعية والفجوة بينها خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليون طن

السنوات	الصادرات	الواردات	الفجوة
2004-2000	0.016	7.56	-7.54
2005-2009	0.025	8.61	-8.58
2010-2014	0.028	7.44	-7.41
2015-2019	0.081	15.9	-15.8
2020	0.13	12.7	-12.57

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية

الزراعية، المجلدات مختلفة. <http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

يتضح من خلال الجدول أن الصادرات الزراعية لا تزال متدنية جدا فهي بالكاد منعدمة، حيث انتقل متوسطها من 0.016 مليون طن خلال الفترة 2004-2000 إلى حوالي 0.13 مليون طن خلال سنة 2020، وهذه الزيادات الطفيفة راجعة إلى تحسن إنتاجية بعض السلع الزراعية، أما بالنسبة للواردات

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

فواضح أنها شهدت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 2000-2020، من متوسط حوالي 7.56 مليون طن خلال الفترة 2000-2004 إلى حوالي 12.7 مليون طن خلال سنة 2020، وهذا الوضع المتمثل في ارتفاع كميات الواردات وتواضع الصادرات انعكس على شكل فجوة سالبة في الميزان التجاري الزراعي الذي سجل عجزا قدر بـ 7.54- خلال الفترة 2000-2004، وارتفع إلى حوالي 12.57- خلال سنة 2020.

وبالرجوع إلى العنصر السابق فقد اتضح أن السياسات والإجراءات القطاعية والكلية لم يستطع بعد بلوغ كافة الأهداف المسطرة خاصة بالنسبة لمادة الحبوب التي لا يزال إنتاجها ضعيف جدا، وعليه فإنه من الممكن أن تكون هذه الكميات المرتفعة من الواردات الزراعية التي ساهمت في اختلال هيكل التجارة الخارجية سببها هو انخفاض الإنتاج المحلي لهذه المادة وعدم القدرة على تلبية الطلب المحلي، ومن خلال الجدول الموالي سيتم تأكيد هذا التخمين أو نفيه.

الجدول (9): تطور التجارة الخارجية لبعض السلع الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الكمية: مليون طن

السنوات		2000-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2019	2020
حبوب	الصادرات	0.0036	0.0102	0.0063	0.011	0.037
	الواردات	7.25	8.21	6.9	15.6	12.3
خضر	الصادرات	0.001	0.0018	0.0042	0.0048	0.042
	الواردات	0.017	0.019	0.039	0.042	0.029
فواكه	الصادرات	0.01	0.01	0.015	0.061	0.069
	الواردات	0.24	0.29	0.4	0.23	0.31
لحوم	الصادرات	0.0003	0.0002	0.0006	0.0009	0.0005
	الواردات	0.033	0.067	0.066	0.059	0.033
اسماك	الصادرات	0.001	0.002	0.001	0.002	0.004
	الواردات	0.012	0.02	0.029	0.022	0.014

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية

الزراعية، المجلدات مختلفة. <http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

الجدول أعلاه يوضح أن الإنتاج الزراعي في الجزائر على طول فترة الدراسة لم يستطع بعد تلبية الطلب المحلي على مادة الحبوب ودليل ذلك هو الطلب الخارجي المتزايد على هذه المادة فقد انتقل من

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

7.25 مليون طن خلال الفترة 2004-2000 إلى 15.6 مليون طن خلال الفترة 2015-2019 أي ما يعادل 42% من إجمالي الواردات الغذائية و30% من إجمالي الواردات الزراعية، ومن ثم انخفض إلى 12.3 مليون طن خلال سنة 2020 وذلك نتيجة غلق الاستيراد خلال تلك الفترة نتيجة انتشار فيروس كورونا، وهذا ما يؤكد الافتراض السابق أن مادة الحبوب هي المسؤول الرئيسي عن عجز الميزان التجاري الزراعي، وبما أن الاقتصاد الجزائري لم يستطع بعد تخفيض نسب الاعتماد على الخارج فيما يخص مادة الحبوب فهذا يترجم لنا الانخفاض الشديد في الكميات الموجهة نحو التصدير على طول فترة الدراسة.

وفيما يخص باقي الفروع الزراعية فيلاحظ أن وارداتها ضئيلة جدا مقارنة بمادة الحبوب بالنسبة للخضر فوارداتها لم تتجاوز 0.03 مليون طن في أغلب سنوات الدراسة ماعدا بعض السنوات الشاذة أين وصلت كميات الخضر المستوردة إلى حوالي 0.066 مليون طن ويرجح أن تكون هذه الكميات عبارة عن بدور ذات نوعيات محسنة، مما يدل على أن إنتاج هذه السلعة قادر على تلبية الطلب المحلي، وفي المقابل يتضح أن صادرات هذه الأخيرة تنمو بشكل طفيف حيث انتقلت من 0.001 ألف طن خلال الفترة 2004-2000 إلى 0.04 مليون طن خلال سنة 2020، أما بالنسبة للفواكه فقد كانت صادراتها في زيادة مستمرة ووارداتها في انخفاض، حيث انتقلت صادراتها من 0.01 مليون طن خلال الفترة 2004-2000 إلى حوالي 0.06 مليون طن خلال سنة 2020 وفيما يخص وارداتها فهي في تناقص حيث وصلت إلى حوالي 0.3 مليون طن خلال سنة 2020، بعدما كانت تقدر بحوالي 0.4 مليون طن خلال الفترة 2010-2014 و 0.24 مليون طن خلال الفترة 2004-2000.

أما بالنسبة لهيكل التجارة الخارجية الخاص بالثروة الحيوانية والسمكية فيلاحظ أن صادرات وواردات هاتين السلعتين تنمو بشكل بطيء، ولكن يبقى هناك اختلال فنمو الواردات أكبر من نمو الصادرات حيث انتقل نمو واردات جملة اللحوم من 0.033 مليون طن خلال الفترة 2004-2000 ليصل إلى 0.067 مليون طن خلال الفترة 2005-2009 ولكن سرعان ما بدأ في الانخفاض مرة أخرى ليصل إلى 0.059 ألف طن خلال الفترة 2015-2019، أما بالنسبة لصادرات هذا الأخير فقد شهدت هي الأخرى نموا ولو كان محتشما فهي لم تتجاوز 0.001 مليون طن بل وأن أقصاها بلغ 0.0009 مليون طن خلال الفترة 2015-2019، وفيما يخص الأسماك فهي الأخرى هيكل تجارتها الخارجية بنمو بشكل بطيء جدا فوارداتها من الأسماك لم تتجاوز 0.02 مليون طن خلال فترة الدراسة وهذا ينعكس بشكل

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

إيجابي على هيكل التجارة الخارجية الزراعية أما بالنسبة لصادراتها فهي لم تتجاوز 0.002 مليون طن خلال فترة الدراسة.

يتضح من خلال ما سبق أن أغلب إنتاج الجزائر كان موجه للاستهلاك وذلك بغية الرفع من نسب الاكتفاء الذاتي -إحلال الواردات- ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي، هذا ما ساهم في انخفاض كمية الصادرات الزراعية الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض قيمها النقدية ونسب مساهماتها في إجمالي الصادرات الكلية.

وعليه يمكن القول أن نجاح مجموع السياسات الزراعية والكلية في تطوير إنتاج بعض الفروع الزراعية ساهم في تخفيض قيم وارداتها من خلال توجيه مجموع الإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي ولكنها لم تتجح في ترقية إنتاجها من أجل التصدير، فذلك التطور الذي شهده إنتاج بعض فروعها كان قادرا على تلبية الطلب المحلي من السلع التابعة لتلك الفروع فقط.

ومن خلال ما سبق التطرق إليه يتضح أن الاختلال في هيكل الإنتاج انعكس على اختلال في هيكل التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية من خلال زيادة الفجوة، وهذا الوضع انعكس على حالة الأمن الغذائي للجزائر وهو ما يتضح تاليا.

رابعا: مستويات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

إن جميع المجهودات والسياسات والخطط التنموية في جميع دول العالم التي تسعى إلى ترقية وتطوير القطاع الزراعي هدفها الأساسي والأسمى هو تأمين الغذاء محليا، وفي حالة عدم قدرة أي بلد على توفيره محليا فإنه يلجأ إلى الطلب الخارجي لسد احتياجاته الغذائية، والجزائر واحد من بين هذه الدول التي ركزت كافة سياساتها القطاعية والكلية على محاولة تحسين مستويات أمنها الغذائي، وعلى الرغم من كافة الجهود المبذولة من أجل توفير الغذاء محليا إلا أنها لا تزال تعاني من نقص في إنتاج بعض المنتجات محليا والتي قد تم توضيحها سابقا، هذا ما جعلها تعتمد على العالم الخارجي في الحصول على غذائها بالنسبة لبعض المنتجات، والجدول التالي يوضح مدى قدرة الجزائر على تأمين غذائها محليا.

الجدول (10): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2000-2019

الوحدة: مليون طن

السنوات		2000-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2019
الحبوب	انتاج	3.04	3.62	4.35	4.49
	استهلاك	10.29	11.36	13.5	19.2

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي
بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

	نسب الاكتفاء الذاتي	29,23	27,14	32,78	22,36
خضر	انتاج	3.24	45.	10.6	9.75
	استهلاك	3.26	5.11	10.86	10.97
	نسب الاكتفاء الذاتي	99,04	99,7	99,66	99,82
فواكه	انتاج	2.28	2.82	3.87	4.97
	استهلاك	2.3	2.88	3.33	5.01
	نسب الاكتفاء الذاتي	92,21	90,18	86,64	97,88
لحوم	انتاج	0.46	0.38	0.77	0.94
	استهلاك	0.49	0.46	0.68	1
	نسب الاكتفاء الذاتي	92,92	85,44	90,32	91,86
أسماك	انتاج	0.1	0.14	0.1	0.1
	استهلاك	0.12	0.18	0.13	0.12
	نسب الاكتفاء الذاتي	91,14	88,62	79,42	83,26

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية

الزراعية، المجلدات مختلفة. <http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الاستهلاك المتاح لمجموع السلع الزراعية الغذائية المتمثلة في الخضر، الفواكه، اللحوم والأسماك ينمو بشكل مقارب لمستويات إنتاج هذه الأخيرة خلال الفترة 2000-2004 انتقل مستوى إنتاج الخضر من 3.24 مليون طن إلى 9.75 مليون طن خلال الفترة 2015-2019 ليصاحبه نمو في مستويات الاستهلاك المتاح من 3.26 مليون طن إلى 10.97 مليون طن خلال نفس الفترة الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي من 99.04% إلى 99.82% خلال نفس الفترة، وهذا يدل على أن قطاع الزراعة في الجزائر قادر على توفير متطلبات المستهلك من المادة محليا بنسب كبيرة وكذلك فإن هذا مبرر للكميات القليلة من واردات هذه السلعة، ونفس الملاحظة بالنسبة للفواكه فمعدلات الاكتفاء الذاتي من هذه المادة مرتفعة فقد بلغ متوسطها خلال الفترة 2015-2019 حوالي 97.88%.

وفيما يخص منتجات اللحوم والأسماك فيلاحظ أن استهلاك هذه السلع ضئيل جدا مقارنة مع استهلاك باقي الفروع الزراعية مما ساعد هذا القطاع في تلبية الطلب على هذه السلع محليا على الرغم من الإنتاج الضئيل، إذ يلاحظ أن نسب الاكتفاء الذاتي لهذه المواد مرتفعة فهي محصورة بين 80 و99%

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

على طول فترة الدراسة، وبالنظر إلى قدرات هذا القطاع في توفير هذه المنتجات- ارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي- يمكن القول أنه في طريق تحقيق اكتفاءها محليا.

ولكن بالنظر إلى مدى قدراته على توفير بعض السلع الاستراتيجية والمتمثلة في الحبوب بمختلف أنواعها يتضح أن القطاع الزراعي لا يزال بعيدا عن مواجهة الطلب المحلي على هذه المادة، فالاستهلاك فاق وبشكل كبير الإنتاج، وهو ما انعكس على معدلات الاكتفاء الذاتي الضئيلة جدا والتي عرفت تذبذبا، وعلى العموم فهي لم تتجاوز معدل 40% على طول فترة الدراسة، وهذا ما كان سببا في ارتفاع كمية واردات هذه السلعة.

وصحيح أن الجزائر استطاعت تحقيق اكتفاءها الذاتي من بعض السلع الزراعية ولكن يبقى مفهوم الاكتفاء الذاتي بعيد كل البعد عن مفهوم الأمن الغذائي فإذا كان الاكتفاء الذاتي يشير إلى المفهوم الضيق فإن الأمن الغذائي يشير إلى المفهوم الواسع، كما أن هناك مؤشرات أكثر دلالة لمدى تحقيق الأمن الغذائي ففي مجال اللحوم مثلا يتم القياس من خلال عدد السعرات الحرارية أو متوسط استهلاك الكيلو غرام سنويا مقارنة بالمتوسطات العالمية، وبما أن الجزائر لا تزال تعاني من أوجه قصور في إنتاج بعض المنتجات النباتية الغذائية كالحبوب، أي أنها لا تزال تعتمد على الخارج لسد احتياجات السكان، وبالتالي فهي لم تستطع بعد تحقيق أمنها الغذائي بل وأنها لا تزال بعيدة جدا عن هذا الهدف، كما يتضح من خلال معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة أن أغلب الإنتاج المحلي موجه للطلب الداخلي، هذا ما ساهم في نقص كمية الصادرات في كل السلع الزراعية من جهة ومن جهة أخرى كان عامل في تخفيض كمية الواردات لبعض السلع الزراعية.

الجدول (11): نسب اعتماد الجزائر على استيراد الحبوب خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2000	2004	200	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسب الاعتماد	79.7	70.5	70.6	72.2	70.5	72	74.4	74.5	70.8		

المصدر: تقرير منظمة الفاو لعام 2021. <https://www.fao.org/3/cb4477en/cb4477en.pdf>

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق الأمن الغذائي خاصة وأن إنتاج الحبوب لا يستطيع مواجهة ربع الاستهلاك المحلي، فهي تعتمد على العالم الخارجي بشكل كبير في حصولها على هذه المادة، فنسب الاستيراد قد تجاوزت معدل 70% على طول فترة الدراسة.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

اتضح من خلال ما سبق أن الإختلال في هذا القطاع قد امتد إلى مؤشر التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية ومؤشر الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لبعض المنتجات، حيث كان العجز أكثر في الحبوب وبدرجة أقل باقي المنتجات، وبطبيعة الحال هذا الاختلال ما هو إلا امتداد للاختلال في مجال الإنتاج. فصحيح أن تحسن كميات إنتاج بعض المنتجات الزراعية جعل من نسب الاكتفاء الذاتي مرتفعة وساهم أيضا في نقص كمية الواردات منها إلا أنه وبالرغم من هذا التحسن لا يزال هناك استيراد لهذه السلع كما أن صادراتها ضئيلة جدا، ناهيك عن أن إنتاج أهم سلعة -الحبوب- لا يزال ضعيف جدا فحوالي 60% من الطلب المحلي يتم تلبيته بالاعتماد على العالم الخارجي، وهذا راجع إلى عدم فعالية السياسات والإجراءات والقوانين المنظمة لقطاع الزراعة، إضافة إلى ضعف استثمار القطاع الخاص في هذا القطاع.

خامسا: مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل بالجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الاقتصادية المستوعبة للعمالة والقادرة على خلق مناصب شغل جديدة ومنه تخفيض معدلات البطالة لاسيما في الدول النامية التي يغلب على نشاطها الزراعي كثافة العمالة، ومنه وانطلاقا من هذه الخاصية كان من ضمن أهداف هذا القطاع توفير مناصب العمل، والجدول التالي يوضح تطور العمالة ضمن هذا القطاع.

الجدول (12): تطور قدرات القطاع الزراعي على خلق مناصب عمل خلال الفترة 2000-2019

الفترة	متوسط العمالة في القطاع الزراعي بالمليون	نسبة العمالة من القوى العاملة
2000-2004	1.31	19.6
2009-2005	1.32	15.1
2014-2010	1.02	10.1
2019-2015	1.002	9.2

المصدر: من اعداد الباحثة الاعتماد على الملحق رقم 5.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد العمال في قطاع الزراعة ينمو بشكل متذبذب فمع بداية الألفية الثالثة وجملة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها البلاد كان هناك ارتفاع في عدد العمال في القطاع حيث قدر متوسطه بحوالي 1.31 مليون عامل، أي بمتوسط حوالي 19.6% كمساهمة في إجمالي العمالة وهذه أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة، وقد استمر في الارتفاع إلى غاية الفترة التي تليها إذ بلغ متوسطه 1.32 مليون عامل، ولكن بالنسبة لمساهمته في إجمالي العمالة فقد انخفضت إلى متوسط حوالي 15.1%، وإنطلاقا من هذه الفترة بأشهر عدد العمالة داخل القطاع الزراعي في الانخفاض ليصل

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

إلى متوسط 1.002 مليون عامل خلال الفترة 2015-2019 وبنسبة مساهمة في إجمالي العمالة بلغ متوسطها 9.2%، ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى عزوف العمالة عن هذا القطاع هو إدراك العامل وخاصة الشباب أن القطاع الزراعي محدود الدخل مما جعله يبحث عن قطاعات أخرى ذات دخل أعلى وهذا ما ساهم في توجه العمالة نحو قطاع الصناعة والخدمات.

اتضح مما سبق أن الاختلال في قطاع الزراعة إمتد أيضا إلى المورد البشري وذلك من خلال تطور العمالة في ضمن هذا القطاع والتي شهدت تذبذبات وتراجع في نسبها خلال السنوات الأخيرة، كما أن نسب العمالة الزراعية إلى القوى العاملة تراجعت من متوسط 19.6% خلال فترة 2000-2004 إلى متوسط حوالي 9.2 خلال فترة 2015-2019، أما الجانب الآخر من الاختلال فيرجع إلى دخول وأجور عمال هذا القطاع والتي تعد متدنية مقارنة بأجور المزارعين في الدول الأخرى والدخول المتولدة من هذا القطاع.

المطلب الثاني: تقييم تنوع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

كما اتضح سابقا فإن معظم السياسات والإجراءات التي طبقتها الجزائر على قطاع الصناعة كانت تسعى إلى ترقية الصناعة خارج المحروقات، بفرعيها، الصناعة التحويلية والصناعات الجديدة، وذلك من خلال التركيز على الفروع القطاعية عالية الطلب بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت أساسا في تكثيف النسيج الصناعي وتثمين الموارد الطبيعية إضافة إلى ترقية الصناعات الجديدة وغيرها، ويمكن تقييم أثر السياسات والإجراءات على هذا القطاع من خلال النقاط التالية:

أولا: تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

اتضح من خلال الفصل السابق أن الجزائر تملك إمكانات طبيعية هامة خاصة بالنسبة للنفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى امتلاكها لقاعدة صناعية ضخمة، وفيما يلي سيتم توضيح مدى مساهمة مختلف هذه الإمكانيات في تطوير الإنتاج الصناعي بالجزائر.

1. تطور أهم المنتجات الصناعية الاستخراجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

تضم الصناعة الاستخراجية في الجزائر العديد من المنتجات، وفي مقدمتها استخراج النفط والغاز بالإضافة إلى خامات الحديد ومشتقاته، الاسمنت وغيرها، ويمكن توضيح تطور أهم هذه المنتجات من خلال الجدول التالي والملحق رقم 6.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الجدول (13): تطور إنتاج أهم المنتجات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	النفط الخام		الغاز الطبيعي المسوق انتاج مليار متر مكعب /السنة	إنتاج الحديد الصلب ألف طن	إنتاج الاسمنت ألف طن
	إنتاج ألف برميل/اليوم	أسعار النفط دولار للبرميل			
2000-2004	1009,75	27,826	140,4075	989	9034,4
2005-2009	1349,6	67,124	85,68	901,6	12830
2010-2014	1189,6	99,282	83,2	513,4	19400
2015-2019	1017,1	50,7	91,3	1236	25388
2020	888	42.12	81,5	2400	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقارير سنوات 2002-2021.

- نشرة الإحصاءات الصناعية العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المنظمة العربية

للتنمية الصناعية والتعدين، العدد 9، نيويورك، 2016، ص81.

- WWW. Oapecorg.Org/ar/Home/DataBank

من خلال الشكل أعلاه والملحق رقم 6 يتضح أن الإنتاج الصناعي ينمو بشكل متزايد مع تخلله لبعض فترات التذبذب، ويستشهد على ذلك من خلال توضيح تطور أهم منتجات القطاع الصناعي في الجزائر، الاستخراجية بشكل خاص -كون الاقتصاد الجزائري يعتمد على هذا الفرع بشكل كبير-، وفيما يلي شرح تفصيلي لتطور هذا المنتجات كل على حدى:

النفط الخام: بالنسبة لإنتاج النفط الخام فالجدول أعلاه يوضح أنه بداية من الفترة 2000-2004 وإلى غاية 2005-2009 كان الإنتاج لهذه الأخيرة في نمو مستمر - ماعدا عام 2009- حيث انتقل من 1009,75 ألف برميل /اليوم إلى 1349,6 ألف برميل/اليوم، وسبب هذا النمو المتزايد هو ارتفاع أسعار البترول خلال تلك الفترة، حيث ارتفعت من 27,826 دولار للبرميل إلى 67,124 دولار للبرميل، ولكن ومع تفاقم أوضاع الأزمة المالية لعام 2008 يتضح أن أسعار البترول في السنة التي تليها انخفضت إلى 60.86 دولار للبرميل الأمر الذي انعكس على الإنتاج بشكل مباشر فقد انخفض إلى 1216 ألف برميل/اليوم خلال نفس السنة، ومع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من هذه الأزمة وفي ظل ارتفاع أسعار البترول في الفترات التي تليها خاصة خلال الفترة 2011-2013 أين فاقت 100 دولار للبرميل، ارتفع إنتاج النفط خلال نفس الفترة ليقف فوق 1200 ألف برميل/اليوم، ولكن هذا النمو لم يدم طويلا فبحلول عام

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

2014 وبداية أسعار البترول في الإنخفاض المفاجئ -أزمة 2014- التي تزايدت حدتها بعد قرار الأوبك إبقاء سقف الإنتاج لدول الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، مما انعكس وبشكل مباشر على كميات الإنتاج فبحلول عام 2015 وصلت كميات الإنتاج إلى 1157 ألف برميل/اليوم الأمر الذي ساهم في جعل متوسط الإنتاج خلال الفترة 2015-2019 يقدر بحوالي 1017,1 ألف برميل /اليوم بعدما كان يقدر بحوالي 1189,6 ألف برميل /اليوم خلال الفترة 2010-2014، وبعد هذه الفترة ظل إنتاج النفط الخام في انخفاض فقد بلغ عام 2020 حوالي 888 ألف برميل/اليوم و يبقى السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض هو استمرار سعر البترول المنخفض مقارنة بالسنوات السابقة، إضافة انتشار فيروس كورونا الأمر الذي أدى إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية التي انعكست على أسعار البترول ومن ثم كميات الإنتاج والطلب العالمي عليها.

الغاز الطبيعي: بالنظر إلى مجموع الإحصاءات الدالة على قيم إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر يلاحظ أنها تنمو بشكل متذبذب، فبعدها كان يقدر بحوالي 140,4075 مليار متر مكعب/السنة خلال الفترة 2000-2004 إنخفضت إلى ما دون 100 مليار متر مكعب/السنة خلال الفترة الممتدة من 2004-2020، في حين أن أدنى قيمة من الإنتاج سجلت عام 2013 بحوالي 80 مليار متر مكعب/السنة. والسبب الرئيسي لهذا التراجع في كميات الإنتاج خلال هذه السنة بشكل خاص هو تراجع الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي في ظل التعطل الجزئي الذي شهده مركب تيفنتورين الغازي -الذي يمثل حوالي 17% من مجموع الصادرات-، بسبب الهجوم الإرهابي الذي استهدفه بداية من سنة 2013 إضافة إلى تأخر الجزائر في دعم طاقتها الإنتاجية خاصة في ظل تراجع مردود آبارها الحالية وضعف عمليات الاستكشاف المحققة.¹

الحديد الصلب والاسمنت: كما هو واضح من خلال الملحق رقم 6 فإن الحديد والصلب يشمل كل من الحديد المصلوب، الفولاذ الخام، الأعمدة المسلحة، وغيرها، ويلاحظ أن الإنتاج الكلي للحديد بمختلف مشتقاته شهد ارتفاعا خلال الفترة 2000-2007، ثم بدأ يتراجع وذلك بسبب توقف إنتاج كل من الحديد المصلوب، الفولاذ الخام والأعمدة المسلحة كما هو واضح في الملحق رقم 6، رغم الأهمية البالغة لهذه المنتجات كونها مدخلات للعديد من القطاعات ولاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية، إلا أنه يلاحظ أن

¹ حاج قويدر عبد الهادي، سنوسي بن عبو، الغاز الطبيعي الجزائري -استراتيجيات التصدير والآفاق المستقبلية-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 4، 2015، ص 29.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الإنتاج شهد تراجعا أكثر ما بين 2008-2020 وهذا الوضع سوف يؤدي إلى ضعف درجات التشابك القطاعي بين الصناعة والقطاعات الأخرى، وبالنسبة لإنتاج الإسمنت فواضح من خلال الملحق رقم 6 دائما والجدول أعلاه أنه شهد تحسنا في كمياته الإنتاجية حيث انتقل من متوسط 9034.4 ألف طن خلال الفترة 2000-2004 إلى متوسط 25388 ألف طن خلال الفترة 2015-2019، وذلك تماشيا مع تطور قطاع الخدمات ولاسيما البناء والأشغال العمومية الذي اتضح من خلال المخصصات الموجهة نحوه ضمن المخططات التي اتبعتها الجزائر، كذلك مع تطور الإمكانيات من خلال إنشاء العديد من المصانع في هذا المجال.

2. تطور أهم المنتجات الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

كما هو واضح من خلال الملحق رقم 6 أن الصناعة التحويلية تضم كلا من الفروع التالية: الصناعة التحويلية لمواد البناء الناتجة عن الصناعة الاستخراجية للمقالع والمحاجر، الصناعة التحويلية للمنتجات البتروكيمياوية والناتجة عن الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز، الصناعة التحويلية للمنتجات الميكانيكية والكهربائية الناتجة عن الصناعة الاستخراجية للحديد والصلب والصناعة التحويلية الغذائية الناتجة عن قطاع الزراعة وكذلك الصناعة التحويلية للنسيج والجلود، وأخيرا الصناعة التحويلية للخشب الورق والمواد الأخرى.

أيضا بالنظر إلى الملحق رقم 6 يتضح أن كميات الإنتاج لمختلف فروع الصناعات التحويلية كانت هي الأخرى تنمو بشكل متزايد، لكن تتخلله بعض فترات عدم الاستقرار خاصة بالنسبة للصناعات الناتجة عن تحويل المواد الأولية الاستخراجية التي كان تطورها مرهون بتطور الصناعات الاستخراجية، وهذا التطور الملحوظ في نمو القيم الإنتاجية لفروع الصناعة التحويلة منذ بداية الألفية الثالثة إلى غاية عام 2021 يعكس لنا الجهود التنموية المبذولة في مجال ترقية الفروع الصناعية خاصة التحويلية منها، ولكن وبمقارنتها مع القيم الإنتاجية للمحروقات يتضح أن مجموع هذه الجهود لم ترقى بعد إلى تخليص القطاع الصناعي من سيطرة المحروقات على قيمه الإنتاجية، وفي الجدول التالي توضيح لتطور القيم المضافة لمختلف فروع الصناعة التحويلية مقارنة مع قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الجدول (14): تطور القيم المضافة لبعض الفروع الصناعية خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليار دج

السنوات		2000-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2019	2020	2021
المحروقات	القيمة	1745,1	3886,2	4917,01	3679,5	2575,1	4734,4
	%	83,82	88,85	87,16	77,84	69,06	78,81
صناعات ميكانيكية، كهربائية والفلاذية	القيمة	36.15	57.9	96.7	124.2	106.2	132.3
	%	1.73	1.32	1.71	2.62	2.84	2.2
كمياء، مطاط وبلاستيك	القيمة	22,7	37,2	58,7	79,6	91,4	97,2
	%	1,09	0,85	1,04	1,68	2,45	1,61
صناعة غذائية	القيمة	114,1	158,6	264,8	404,6	465,6	527,7
	%	5,48	3,62	4,69	8,56	12,48	8,78
صناعة نسيجية	القيمة	12,19	13,65	14,09	19,8	24,6	27,1
	%	0,58	0,31	0,24	0,41	0,65	0,45
صناعة الجلود والاحدية	القيمة	2,4	2,5	2,6	3	3,2	3,4
	%	0,11	0,05	0,04	0,06	0,08	0,05
صناعة الخشب والورق	القيمة	12,8	16,3	18,3	25	26,4	26,7
	%	0,61	0,37	0,32	0,53	0,7	0,44

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique375>

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القيم المضافة لمختلف فروع الصناعة التحويلية منها، قد شهدت نموا مستمرا حيث انتقل متوسط القيم المضافة للصناعات الميكانيكية، الكهربائية والفلاذية من 36.15 مليار دينار خلال الفترة 2000-2004 إلى حوالي 132.3 مليار دينار خلال سنة 2021 وبذلك انتقلت نسبة مساهمة هذا الأخير في إجمالي القيم المضافة للقطاع الصناعي من 1.73% إلى 2.2% خلال نفس الفترة، أما بالنسبة للقيم المضافة للصناعات الغذائية فقد انتقلت من متوسط 114,1 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 2000-2004 إلى 527,7 مليار دينار خلال سنة 2021، أي بنسبة مساهمة من 5.48% إلى 8.78%، كما وقد انتقل متوسط القيم المضافة للصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستيك من

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

22.7 مليار دج خلال الفترة 2004-2000 إلى 97.2 مليار دج خلال سنة 2021، لكن وبالرغم من هذا التحسن إلا أن نسب مساهماته في إجمالي القيم المضافة لم تتجاوز معدل 1%، وبالنسبة للصناعات النسيجية انتقل متوسط قيمها المضافة من 12,19 مليار دينار خلال الفترة 2004-2000 إلى 27,1 مليار دينار سنة 2021 في حين أن نسب مساهماتها في إجمالي القيم المضافة ظلت أقل من معدل 1%، أما بالنسبة لصناعة الخشب والورق فقد انتقلت من متوسط 12,8 مليار دينار إلى 26,7 مليار دينار خلال نفس الفترة، أيضا ضلت نسب مساهماتها في إجمالي القيم المضافة أقل من معدل 1%، أخيرا صناعة الجلود والأحذية فقد انتقل متوسط قيمها المضافة من 2,4 مليار دينار إلى 3.4 مليار دينار خلال نفس الفترة، ومن خلال ما سبق يتضح أن صناعة المطاط والبلاستيك إضافة إلى الصناعة الغذائية والصناعات الميكانيكية، الكهربائية والفلاذية تستحوذ على أكبر النسب ضمن الصناعات التحويلية، ثم الصناعة النسيجية وصناعة الورق بنسب أقل.

كذلك فإن الجدول أعلاه يؤكد الافتراض القائم على أن القطاع الصناعي يعاني من اختلالات وذلك من خلال أن أكثر من 85% من قيمه المضافة كانت من نتاج قطاع المحروقات على الرغم من تخللها لبعض التذبذبات نتيجة تقلبات أسعار البترول إلا أن هذه النتيجة لم تتغير على طول فترة الدراسة، في حين أن مساهمات باقي الفروع الصناعية خاصة التحويلية منها لاتزال جد محتشمة فمساهمات الصناعات الغذائية لم تتجاوز معدل 8% خلال فترة الدراسة في حين أن مساهمات باقي الفروع لم تتجاوز معدل 1% خلال نفس الفترة، وهذا دليل على عدم نجاعة الخطط والسياسات والجهود التنموية في الخروج بالقطاع الصناعي من دائرة الاعتماد على مورد النفط.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه رغم تعدد فروع الصناعة التحويلية، إلا أن تطورها يشهد تذبذبات من فترة إلى أخرى كما أن بعض المنتجات يتوقف إنتاجها، هذا ما أثر على تموين الطلب المحلي أو التصدير، كما أن مختلف السياسات والإجراءات التي سنتها الجزائر من خلال برامجها التنموية لم تستطع بعد معالجة مختلف الاضطرابات التي يعاني منها القطاع الصناعي، فمن خلال ما سبق يتضح أنه وحتى الوقت الراهن لا يظل القطاع الصناعة الاستخراجية هو المسيطر على هيكل الإنتاج الصناعي، ولا تزال القيم المضافة لمختلف فروع الصناعة التحويلية ضئيلة جدا مقارنة بالاستخراجية منها، مما يعني أن هناك اختلال بين مختلف فروع قطاع الصناعة ككل، بل وحتى داخل كل فرع صناعي ودليل ذلك هو تفاوت نسب مساهمات مختلف فروع الصناعة التحويلية في إجمالي القيم المضافة للقطاع الصناعي ككل،

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

حيث يلاحظ أن هناك اختلال في القيم المضافة للمنتجات الكيماوية، الميكانيكية والكهربائية، الغذائية المنسوجات والخشب، كما يلاحظ أيضا أن بعض هذه المنتجات تتأثر بمنتجات الصناعة الاستخراجية كونها المزود لها بالمواد الأولية، هذا ما يؤثر على علاقات التشابك بين مختلف الفروع القطاع الصناعي من جهة، ومن جهة أخرى يؤثر أيضا على علاقات التشابك بين قطاعي الزراعة والصناعة من خلال ضعف المنتجات الغذائية، وهذا الوضع انعكس على هيكل التجارة الخارجية للقطاع الصناعي وهذا ما يتضح تاليا.

ثانيا: التجارة الخارجية للسلع الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

يعتبر القطاع الصناعي واحد من أهم القطاعات الاقتصادية التي تحظى بأهمية بالغة داخل أي اقتصاد وذلك كون هذا الأخير قادر على تنشيط حركة التجارة الخارجية، فقدراته الإنتاجية تحقق مكاسب ضخمة خاصة إذا ما تم تنشيط جميع الفروع الصناعية، وقد اتضح من خلال ما سبق أن الجزائر وعلى الرغم من تعدد الفروع الصناعية بها إلا أن فرع المحروقات ظل مسيطر على هيكل الإنتاج الصناعي وفيما يلي توضيح لمكانة القطاع الصناعي على خارطة التجارة الخارجية في الجزائر.

الجدول (15): مساهمات أهم الفروع الصناعية في التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات		2001-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2019	2020	
المحروقات	صادرات	الكمية	1750,08	3922,3	4947,7	3732,1	2560.4
		% صادرات صناعية	97,04	97,84	96,98	94	90.3
		% صادرات كلية	91,7	93,6	91,6	85,8	79.3
	واردات	الكمية	6,9	14,9	216,6	186,6	116.6
		% واردات صناعية	0,77	0,79	6,11	3,96	3.02
		% واردات كلية	0,56	0,5	4,6	3,01	2.26
المناجم والمحاجر	صادرات	الكمية	1,6	5,2	8,3	8,07	7.15
		% صادرات صناعية	0,09	0,13	0,16	0,2	0.25
		% صادرات كلية	0,08	0,12	0,15	0,18	0.22

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي
بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

	واردات	الكمية	8,52	22,4	19,9	31,8	78.5
		%واردات صناعية	0,95	1,19	0,56	0,67	2.03
		%واردات كلية	0,69	0,8	0,4	0,5	1.5
صناعات كيميائية والمطاط والبلاستيك	صادرات	الكمية	31,3	44,9	109,01	181,1	179.4
		%صادرات صناعية	1,74	1,8	2,1	4,5	6.3
		%صادرات كلية	1,6	1,07	2,01	4,1	5.5
	واردات	الكمية	138,6	249,03	495,05	781,4	840.6
		%واردات صناعية	15,46	13,28	13,98	16,58	21.7
		%واردات كلية	11,2	9,7	10,6	12,6	16.3
صناعات غذائية، التبغ والكبريت	صادرات	الكمية	2,1	4,1	23,2	30,2	43.6
		%صادرات صناعية	0,11	0,1	0,45	0,76	1.5
		%صادرات كلية	0,1	0,09	0,4	0,6	1.3
	واردات	الكمية	117,1	193,8	427,4	588,5	631.4
		%واردات صناعية	13,06	10,33	12,07	12,49	16.3
		%واردات كلية	9,5	7,5	9,2	9,5	12.2
صناعة النسيج والملابس	صادرات	الكمية	0,2	0,3	0,07	0,6	0.5
		%صادرات صناعية	0,01	0,008	0,001	0,01	0.01
		%صادرات كلية	0,01	0,008	0,001	0,01	0.01
	واردات	الكمية	14,4	22,9	60,7	125,4	126.7
		%واردات صناعية	1,61	1,22	1,71	2,66	3.2
		%واردات كلية	1,17	0,8	1,3	2,02	2.46
صناعة	صادرات	الكمية	1,4	1,0	1,9	1,3	1.7

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي
بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الجلود والاحذية		% صادرات صناعية	0,077	0,02	0,03	0,03	0.06	
		% صادرات كلية	0,07	0,02	0,03	0,03	0.05	
	واردات	الكمية	3,08	6,2	15,2	29,2	23.7	
		% واردات صناعية	0,34	0,33	0,43	0,62	0.61	
		% واردات كلية	0,2	0,2	0,3	0,4	0.46	
صناعة الاخشاب، الورق والفلين	صادرات	الكمية	1,4	1,09	1,6	2,8	4.1	
		% صادرات صناعية	0,08	0,07	0,03	0,07	0.1	
		% صادرات كلية	0,07	0,02	0,02	0,06	0.1	
	واردات	الكمية	43,6	77,5	140,5	192,1	167.7	
		% واردات صناعية	4,86	4,136	3,96	4,07	4.34	
		% واردات كلية	3,54	3,03	3,03	3,1	3.2	
	صناعات ميكانيكية، كهربائية والفلاذرية	صادرات	الكمية	14,5	27,6	6,5	14,04	21.8
			% صادرات صناعية	0,8	0,69	0,12	0,35	0.7
			% صادرات كلية	0,76	0,6	0,1	0,3	0.6
واردات		الكمية	520,2	1231,8	2052,5	2647,3	1740.9	
		% واردات صناعية	58,03	65,69	57,968	56,19	45.1	
		% واردات كلية	42,2	48,2	44,3	42,7	33.8	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique315>

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن اختلال الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي الجزائري ساهم في نشوء اختلال كبير داخل هيكل صادراته و وارداته، وذلك من خلال أن أغلب صادراته أو ما يفوق 95% منها هي تابعة لقطاع المحروقات في حين أن البقية القليلة والمتمثلة في حوالي 5% أو أقل هي صادرات خارج قطاع المحروقات، منها ما يعادل 1% أو أكثر صادرات الصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

والذي يكون مصدر مادته الأولية هو قطاع المحروقات، في حين أن باقي الفروع الصناعية خاصة التحويلية والتي مادتها الأولية بعيدة عن الصناعات الاستخراجية بشكل عام كالصناعات الغذائية وصناعة الملابس والصناعة الأحذية... إلخ، لم تصل حتى إلى معدل 1% كمساهمات في إجمالي الصادرات بل وحتى إجمالي الصادرات الصناعية على طول فترة 2000-2019، إلا أنه وخلال سنة 2020 يلاحظ أنها فاقت معدل 1% كمساهمة في إجمالي الصادرات الصناعية والكلية.

وفيما يخص الواردات الصناعية فالجزائر تستورد ما يفوق 50% ومن الصناعات الميكانيكية والفولاذية والكهربائية وهذا ما ساهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي كون مختلف الآلات الصناعية يتم استيرادها من الخارج، أما بالنسبة لباقي الفروع الصناعية خاصة التحويلية منها فعلى الرغم من تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط ضمن هذا المجال إلا أنها لم تستطع حتى تلبية الطلب المحلي فعلى طول فترة الدراسة الجزائر لا تزال تستورد ما يزيد عن 9% من الصناعات الغذائية من إجمالي الواردات و3% أو أكثر من الخشب والفلين والورق، 13% أو أكثر من الصناعات الكيماوية والبلاستيك والمطاط.

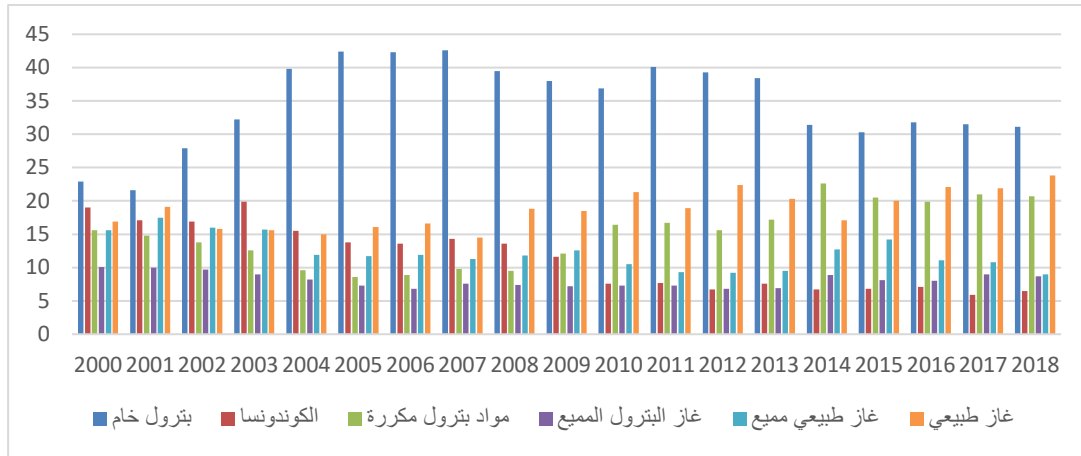
وكخلاصة لمختلف ما تم التطرق إليه يتضح أن الاختلال في هيكل الإنتاج انعكس على الاختلال في هيكل التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية، وعليه فإن مختلف السياسات والإجراءات القطاعية والكلية التي سعت إلى تخليص الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات -التخلص من صفة الاقتصاد الريعي- لم تستطع بعد النجاح في بلوغ هذا الهدف وذلك كون أن ما يزيد عن 95% من صادرات الجزائر هي صادرات المحروقات، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري غير مستقر ويتأثر كثيرا بمختلف الأزمات البترولية خاصة أزمات انخفاض الأسعار.

وعلى الرغم من عدم نجاح البرامج التنموية من تخليص الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات لا يمكن أن النفي أنها أحرزت تقدما لا بأس به في بعض الفروع الصناعية واستطاعت على الأقل تلبية الطلب المحلي بنسب لا بأس بها، فبعض الفروع الصناعية على الرغم من أن نسب مساهماتها في الصادرات قليلة لكن نسب وارداتها كانت قليلة أيضا ومن أمثلة ذلك صناعة الجلود والأحذية فنسب صادراتها و وارداتها لم تتجاوز معدل 1% ونفس الملاحظة بالنسبة للصناعات النسيجية والملابس.

بما أنه تم الجزم أن أغلب الصادرات الصناعية هي صادرات المحروقات فالشكل التالي يوضح نسب تطور مختلف أنواع صادرات المحروقات في الجزائر.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الشكل (4): تطور نسب مساهمة صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 8.

الشكل أعلاه يوضح أن نسب مساهمات مختلف أنواع المحروقات في سلة الصادرات تنمو بشكل متذبذب، ولعل أهم سبب يترجم هذا التذبذب هو تقلبات أسعارها داخل الأسواق الخارجية ولكن وعلى الرغم من هذه التذبذبات إلا أن صادرات المواد الخام من المحروقات ظلت مسيطرة على سلة الصادرات فقد بلغ متوسط نسب مساهمات البترول الخام خلال الفترة 2018-2000 حوالي 34.7% في حين أن نسب مساهمات الغاز الطبيعي خلال نفس الفترة قدرت بمتوسط بحوالي 18.6%، وبالنسبة لباقي الأنواع من المحروقات كالكوندونسا ومواد البترول المكررة وغاز البترول المميع، الغاز الطبيعي المميع فقد كانت نسب مساهمتهم ضئيلة مقارنة بالمواد الخام حيث قدر متوسطها على التوالي بحوالي 11.4%، 15%، 8.1% و 12.2% خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018.

ومن خلال ما سبق يتضح أن أغلب صادرات الجزائر من المحروقات تكون في شكل مواد خام أي دون دخولها أي عمليات صناعية الأمر الذي ساهم في نقص الإنتاج المحلي من المواد المصنعة من المحروقات الذي انعكس بشكل سلبي على سلة وارداتها، وهذا يدل على أن صادرات منتجات المحروقات تعاني هي الأخرى من اختلالات.

بعد توضيح الإنتاج، القيم المضافة والهيكل التجارة الخارجية للقطاع الصناعي في الجزائر، تبين أن قطاع الصناعة الاستخراجية بشكل عام لا يظل هو المسيطر على هيكل الإنتاج وصادرات البلد، مما ساهم في نشوء اختلال داخل هيكل الإنتاج الصناعي من جهة وهيكل التجارة الخارجية من جهة أخرى، وعليه يمكن القول أن مختلف السياسات والإجراءات والقوانين المنظمة لهذا القطاع لم تستطع بعد بلوغ هدفها المتمثل في ترقية إنتاج قطاع الصناعة التحويلية ليكون على مصاف إنتاج الصناعة الاستخراجية في

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي
بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الوقت الراهن، لكن من الممكن تحقق هذا الهدف على المدى البعيد فهناك بعض المؤشرات تدل على أن الجزائر في الطريق الصحيح خاصة وأن القيم المضافة خارج المحروقات في تطور مستمر.

ثالثاً: العمالة داخل القطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة 2000-2019

يعتبر القطاع الصناعي واحد من بين القطاعات الاقتصادية الحيوية القادرة على توفير مناصب عمل خاصة من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات تنشيط في مجال الصناعات التحويلية، فمثل هذا النوع من الأنشطة يساهم وبشكل كبير في امتصاص معدلات البطالة.

الجدول(16): تطور العمالة داخل القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2000-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2019
عدد العمال بالمليون	0,876	1,132	1,342	1,44
نسب المساهمة في إجمالي العمالة	13,5	12,8	13,3	13,2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 7.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد العمال ضمن قطاع الصناعي في تطور مستمر، فقد انتقل من متوسط 0.87 مليون عامل خلال الفترة 2000-2004 إلى متوسط 1.44 مليون عامل خلال الفترة 2015-2019، لكن وبالرجوع إلى نسب مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي العمالة، يتضح أنه يتميز بعدم الاستقرار من فترة إلى أخرى، فخلال الفترة 2000-2004 قدر متوسط نسب مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي العمالة حوالي 13.5% ليشهد انخفاض خلال الفترة التي تليها حيث وصل إلى متوسط حوالي 12.8% ثم ارتفع خلال الفترة 2010-2014 إلى متوسط 13.3% لينخفض مرة أخرى إلى متوسط 13.2% خلال الفترة 2015-2019، ومن أهم العوامل المتسببة في انخفاض نسب مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي العمالة هو مجموعة إجراءات إعادة الهيكلة والخصخصة التي عرفها القطاع خلال عقد التسعينات وما ترتب عليها من تسريح للعمال، كذلك سيطرة الصناعة الاستخراجية على قطاع الصناعة وخاصة صناعة المحروقات التي تتميز بكثافة رأس المال وليس العمالة، وضعف الصناعات المستوعبة للعمالة كصناعة تركيب السيارات وبعض الصناعات التحويلية الأخرى، كذلك تراجع دور الدولة وضعف القطاع الخاص -الاستثمار الخاص الصناعي-.

من خلال ما سبق نستنتج أن القطاع الصناعي هو الآخر غير قادر على توفير نسب كبيرة من العمالة، وهذا ناتج الاختلال الناشئ داخل الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي -انتقال الاختلال إلى العمالة- فضعف إنتاج قطاع الصناعة التحويلية التي تتطلب يد عاملة كبيرة ساهم في ذلك وبشكل كبير.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناجح المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

اتضح من خلال ما سبق أن مجموع السياسات القطاعية والكلية الرامية إلى ترقية قطاعي الزراعة والصناعة خارج المحروقات لم تستطع تحقيق العديد من الأهداف التي خطت من أجلها، وهذا يدل على عدم نجاعة هذه السياسات والخطط للنهوض بهاذين القطاعين، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فتاليا سيتم توضيح مدى نجاحها في تطوير هذا القطاع.

المطلب الثالث: تقييم تنوع قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

من أهم القطاعات الاقتصادية التي وقع عليها الإختيار لتكون بديلا تنمويا لقطاع المحروقات وسبيلا لتحقيق التنوع الاقتصادي كانت قطاع الخدمات نظرا لعلاقاته التشابكية القوية وباقي القطاعات الاقتصادية، فقد اتضح سابقا أن معظم السياسات والإجراءات التي طبقتها الجزائر كانت تسعى لترقية قطاع الخدمات بكافة فروعها، ويمكن تقييم أثر هذه السياسات على هذا القطاع من خلال النقاط التالية:

أولاً: تطور إنتاج قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

اتضح من خلال الفصل السابق أن أغلب برامج التنمية في الجزائر خلال فترة الدراسة ركزت وبالدرجة الأولى على تطوير قطاع الخدمات ليكون سببا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتضح جليا من خلال ضخامة مخصصات برامج التنمية التي وجهت نحو هذا القطاع وكانت سببا في عدم بلوغ الأهداف المسطرة بالنسبة لباقي القطاعات الاقتصادية، ومن خلال ما يلي سيتم توضيح مدى قدرة هذه البرامج على تطوير إنتاج قطاع الخدمات بالجزائر، ونظرا إلى تعدد فروع القطاع الخدمي الربحية وغير الربحية وعلى الرغم من أهمية الخدمات غير ربحية -التعليم والصحة- ومخرجاتها على الاقتصاد الجزائر إلا أنه لا يمكن تحديد قيم إنتاجها وبالتالي سيتم عرض إنتاج الخدمات الربحية والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

الجدول (17): تطور إنتاج بعض الفروع الخدمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

القيمة: مليار دج تغير الحجم، نسب المساهمة: %

السنوات		2000-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2019	2020	2021
خدمات بتروولية	القيمة	91,6	212,6	354,3	549,8	399,03	389,6
	المساهمة في الإنتاج	4,34	5,24	4,7	4,72	3,31	2,99
	تغير الحجم	10,04	9,48	2,14	3,38	-6,3	1,9
البناء	القيمة	655,38	1342,2	2743,6	4318,7	4845,1	5189,01

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي
بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

والاشغال العمومية	المساهمة في الانتاج	31,04	33,1	36,39	37,07	40,29	39,93
	تغير الحجم	7,1	9,82	7,48	4,74	-3	4,8
نقل واتصالات	القيمة	554,7	1128,2	1877,3	2995,4	3047,04	3173,3
	المساهمة في الانتاج	26,27	27,83	24,9	25,71	25,34	24,42
	تغير الحجم	6,84	7,36	7,04	4,62	-6,7	3,7
خدمات تجارية	القيمة	616,3	1056,2	1993,2	2862,6	2776,9	3144,5
	المساهمة في الانتاج	29,19	26,05	26,44	24,57	23,09	24,2
	تغير الحجم	6,08	10,02	8,28	3,14	-4,3	5,6
خدمات مقاهي مطاعم وفنادق	القيمة	73,4	113,2939	194,67	323,4	241,4	310,9
	المساهمة في الانتاج	3,47	2,79	2,58	2,77	2	2,39
	تغير الحجم	4,7	6,46	4,56	0,84	-38,8	15,2
خدمات مقدمة للمؤسسات	القيمة	47,6	91,1	190,87	295,49	355,5	382,1
	المساهمة في الانتاج	2,25	2,24	2,53	2,53	2,95	2,94
	تغير الحجم	9,36	11,5	9,26	2,28	3,9	2,1
خدمات مقدمة للأسر	القيمة	71,8	109,9	183,4	302,05	358,2	402,4
	المساهمة في الانتاج	3,4	2,71	2,43	2,59	2,97	3,09
	تغير الحجم	3,26	4	4,26	6,66	-3,2	4,5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique375>

الجدول أعلاه يوضح أن إنتاج مختلف الفروع الخدمية يعاني من اختلال كبير، فأغلب القيم الإنتاجية تابعة لثلاث قطاعات خدمية وهي الخدمات التجارية، قطاع البناء والاشغال العمومية ومن ثم قطاع النقل والاتصالات، فقد وصلت نسب مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في إجمالي الإنتاج إلى معدل 40% في بعض السنوات ويعزى هذا النمو إلى التغيرات في حجم الإنتاج على طول فترة الدراسة بالرغم من فترات عدم الاستقرار التي تتخلله، لعل أهم سبب ساهم في ارتفاع نسب مساهمات قطاع البناء في إجمالي الإنتاج الخدمي هو مجموع الأغلفة المالية الموجة نحو تطويره فقد تميزت بضخامتها مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية كما اتضح سابقا، أما قطاع الخدمات التجارية فقد ظلت نسب مساهماته في حدود

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

25% على طول فترة الدراسة، وكذلك فإن هذه الزيادات في قيم الإنتاج كانت مدفوعة بالتغيرات التي شهدتها أحجام الإنتاج على طول فترة الدراسة، في حين أن نسب مساهمة قطاع النقل والاتصالات فاقت معدل 25% وهو أيضا كان مدفوعا بالزيادات في الأحجام، وفيما يخص باقي الفروع الخدمية من خدمات وأشغال بترولية، خدمات المقاهي والفنادق والمطاعم، خدمات مقدمة للأسر وخدمات مقدمة للمؤسسات يتضح أن نسب هذه الأخيرة تنمو بشكل متساوي تقريبا فهي محصورة بين 2% و3% على طول فترة الدراسة وتبقى هذه الزيادات حقيقية فهي راجعة إلى نمو حجم الإنتاج.

اتضح من خلال ما سبق أن تطور إنتاج قطاع الخدمات في أغلب فترات الدراسة كان مدفوعا بالتغير في الحجم مما يعني أن هذا القطاع قد شهد نمو حقيقيا في فروعه الإنتاجية، لكن وكغيره من القطاعات وفروعها الاقتصادية وكنتيجة لسوء توزيع الأغلفة المالية المخصصة ضمن البرامج التنموية وتركيزها على قطاعات دون الأخرى فإن أغلب إنتاج قطاع الخدمات كان مدفوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع النقل والاتصالات والخدمات التجارية وهذه نتيجة متوقعة حيث أن أغلب مخصصات البرامج التنموية كانت موجهة نحو تنمية هذه الفروع القطاعية، وعليه فأن مخصصات برامج التنمية الموجهة نحو تطوير هذا القطاع بشكل عام وقطاع البناء والأشغال العمومية بشكل خاص قد ساهمت في بلوغ هدفها.

الجدول (18): تطور القيم المضافة لبعض الفروع الخدمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليار دج

السنوات	خدمات تجارية	خدمات مقدمة للأسر	خدمات مقدمة للمؤسسات	مطاعم وفنادق	خدمات مقاهي	نقل واتصالات	بناء واشغال	خدمات بترولية
2000-2004	516,2	62,4	39,5	53,8	364,7	368,4	42,9	القيمة
	35,64	4,31	2,73	3,71	25,186	25,44	2,96	%
2005-2009	884,6	95,9	75,3	85,5	775,8	743,6	79,4	القيمة
	32,28	3,5	2,74	3,12	28,31	27,13	2,89	%
2010-2014	1663,5	153,1	159	153,1	1243,2	1433,4	67,19	القيمة
	34,13	3,14	3,26	3,14	25,51	29,41	1,37	%
2015-2019	2390,4	257,1	247,2	261,2	1968,1	2125,06	81,4	القيمة
	32,6	3,5	3,37	3,56	26,84	28,98	1,11	%

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

2020	القيمة	193,8	2285,1	2044,1	193,8	292,5	305,4	2317,2
	%	2,53	29,94	26,78	2,53	3,83	4	30,36
2021	القيمة	149,9	2563,6	2161,4	255,5	317,4	344,6	2620,9
	%	1,78	30,47	25,69	3,03	3,77	4,09	31,15

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique375>

الجدول أعلاه يوضح أنه بالرغم من التطور الكبير الذي شهده القطاع من خلال قيمه المضافة إلى أنه وبتحليل هيكله القطاعي يتضح أنه هو الآخر يعاني من حالات اختلال وعدم توازن، وذلك من خلال أن أغلب القيم المضافة لهذا القطاع تكون من نتاج قطاع التجارة الخارجية بالدرجة الأولى ومن ثم قطاعي البناء والأشغال العمومية والنقل والاتصالات، فنسب مساهمة هذه الفروع ظلت محصورة بين 30 و35% بالنسبة لتجارة الخدمات و20 و25% بالنسبة للبناء والأشغال العمومية والنقل والاتصالات وذلك على طول فترة الدراسة في حين أن باقي الفروع الخدمية كانت نسب مساهمتها ضئيلة جدا مقارنة بفرعي النقل والبناء والأشغال العمومية، فقد ظلت محصورة بين 1 و4% على طول فترة الدراسة.

وما يمكن ملاحظته على مجموع الفروع الخدمية أنها مدفوعة بثلاث قطاعات رئيسية وهي البناء والأشغال العمومية، الخدمات التجارية كالبيع بالتجزئة وتجارة الجملة وقطاع النقل والاتصالات، كما ويلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو المسيطر على الإنتاج الخدمي في حين تقل قيمه المضافة والعكس بالنسبة للخدمات التجارية فقيمها الإنتاجية قليلة مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية في حين أن قيمها المضافة هي الدافعة لقطاع الخدمات ويفسر ذلك بأن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتاج إلى استهلاكات وسيطيه أكبر من قطاع الخدمات التجارية.

وعليه فإن العرض السابق يؤكد أن قطاع الخدمات هو الآخر يعاني من اختلالات بين مختلف الشعب، فكما اتضح أن السياسات والإجراءات القطاعية والكلية حققت نتائج وآثار ملموسة في كافة الشعب التي أولتها إهتمام كبير والمتمثلة في البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، الخدمات التجارية، في حين ظلت باقي الشعب دون المستوى المستهدف، هذا الوضع الذي سينعكس على هيكل التجارة الخارجية لقطاع الخدمات، وهو ما يتضح تاليا.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

ثانيا: التجارة الخارجية لقطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

اتضح من خلال ما سبق أن الجزائر عملت جاهدة من أجل ترقية وتطوير قطاع الخدمات وفي الوقت الراهن هي تستحوذ على إمكانات وقيم مضافة معتبرة ضمن هذا القطاع، وإضافة إلى تطوير مساهمات قطاع الخدمات في تكوين الناتج يسعى واضعي السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى تنمية دور الخدمات في التجارة الخارجية.

الجدول (19): تطور صادرات/ واردات بعض الفروع الخدمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليار دج

السنوات		الصادرات		الواردات	
		النقل واتصالات	خدمات أخرى	النقل والاتصالات	خدمات أخرى
2000-2004	القيمة	50,3	39,07	27,3	99,09
	النسبة	56,31	43,68	21,63	78,36
2005-2009	القيمة	79,7	91,4	56,2	322,6
	النسبة	46,57	53,42	14,83	85,16
2010-2014	القيمة	97,17	167,9	95,6	521,19
	النسبة	36,64	172,85	15,5	84,49
2015-2019	القيمة	124,3	206,7	148,8	690,5
	النسبة	37,55	62,44	17,73	82,26
2020	القيمة	106,6	262,2	117,7	537,4
	النسبة	28,91	71,08	17,96	82,03
2021	القيمة	123,02	288,8	133,8	452,4
	النسبة	29,87	70,12	22,83	77,16

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique315>

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب صادرات قطاع الخدمات تابعة لقطاع النقل والاتصالات وذلك خلال الفترة 2000-2019 فقد فاقت نسبتها معدل 50% إلا أنه بحلول عام 2020 يتضح أن صادرات النقل والاتصالات قد انخفضت بشكل ملحوظ أين وصلت إلى حوالي 28% وكما سبق التوضيح أنفاً أن ذلك راجع إلى انتشار فيروس كورونا وإجراءات الحجر ووقف نشاط السفر، في حين أن أغلب

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

واردادات الخدمات كانت تابعة لفروع أخرى مختلفة عن النقل والاتصالات، وأن واردات هذا الأخير لم تتجاوز معدل 23% على طول فترة الدراسة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مجموع السياسات الرامية إلى تطوير قطاع الخدمات قد نجحت في تطوير القيم المضافة لبعض فروع قطاع الخدمات خاصة خلال السنوات الأخيرة ولكنها لم تستطع بعد ترقية صادراتها، وتخليص سلة الصادرات من التبعية لقطاع المحروقات وهذا ما سيتم توضيحه في المبحث الموالي.

ثالثاً: العمالة داخل قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

تعددت الفروع الخدمية في الجزائر من تعليم، صحة، مصارف، فنادق، مطاعم وغيرها من الفروع، وهذا التعدد والتنوع في الفروع الخدمية من شأنه أن يساهم في خلق مناصب عمل دائمة، الأمر الذي ساهم في زيادة الاهتمام بهذا القطاع من قبل واضعي السياسات الاقتصادية حتى يكون قادراً على امتصاص أكبر قدر ممكن من العمالة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

الجدول (20): تطور عدد العمال في قطاع الخدمات خلال الفترة 2000-2019

السنوات	2000-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2019
عدد العمال بالمليون	4,446	6,448	7,734	8,46
نسب العمالة	67,07	71,96	76,49	77,55

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المحلق رقم 9.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد العمال في قطاع الخدمات في تطور مستمر فبعدما كان يقدر بحوالي 4.44 مليون عامل خلال الفترة 2000-2004 إنتقل إلى حوالي 8.46 مليون عامل خلال الفترة 2015-2019، أي بنسبة مساهمة في إجمالي العمالة من متوسط 67.07% خلال الفترة 2000-2004 إلى متوسط حوالي 77.55% خلال الفترة 2015-2019، وبالتالي فإن أكثر من 70% من إجمالي العمالة بالجزائر تكون داخل قطاع الخدمات، ومن بين الأسباب المؤدية إلى نمو عدد العمال ضمن هذا القطاع هناك الخاصية التي تمتاز بها الاقتصاديات الريعية بحيث يكون فيها توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي، مما يسبب ازدياد في حجم العمالة في القطاعات غير المنتجة وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي غير الضروري، بالإضافة إلى أن معظم المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مولت عن طريق أجهزة التمويل الخاصة بسياسة التشغيل كان النصيب الأكبر منها في قطاع الخدمات.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

اتضح من خلال ما سبق أن أغلب أهداف البرامج التنموية تركز على قطاع الخدمات بالدرجة الأولى ويترجم ذلك من خلال مجموع الأغلفة المالية الموجهة نحو هذا القطاع، وهذا كان عاملا كبيرا في بلوغ الأهداف الرامية إلى تطويره، ونظرا إلى أن الدعم الموجه نحو قطاعي الزراعة والصناعة اتسم بالضعف مقارنة بقطاع الخدمات هذا ما ساهم في عدم بلوغ أغلب الأهداف الرامية إلى تطوير هاذين القطاعين، كما وقد نتج عن هذا التوزيع نشوء العديد من الاختلالات داخل هياكل كافة القطاعات الاقتصادية على حد سواء بدلا من تنوعها لتكون سببا في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستقلة هذا بالنسبة لتقييم التنوع القطاعي بالجزائر، وتاليا سيتم تقييم التنوع الاقتصادي على المستوى الكلي إضافة إلى توضيح درجات تأثير حالات الاختلال القطاعية على حالة التوازن الكلي -تأثيرها على التنوع الاقتصادي بالجزائر-.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

المبحث الثاني: تقييم التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

كما اتضح من خلال المبحث السابق فإن كل القطاعات الوظيفية تعاني من اختلال على مستوى هيكل الإنتاج، والذي انتقل إلى هيكل التجارة الخارجية لكل قطاع وحتى على مستوى المورد البشري - العمالة-، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم تتبع ذلك الاختلال في فروع القطاعات إلى الهيكل الكلي للنتائج المحلي الإجمالي وهيكل التجارة الخارجية (الميزان التجاري) والتوظيف، وبعض المؤشرات الأخرى مثل الإيرادات العامة كما يمكن استخدام بعض المؤشرات الكمية لقياس درجات التنوع (كمؤشر هيرشمان - هيرفندال)، وعليه قسم هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول: تقييم تنوع الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الثاني: تقييم تنوع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الثالث: تقييم تنوع هيكل العمالة بالجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الرابع: تقييم تنوع إيرادات الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الأول: تقييم تنوع الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2000-2021

يقسم الناتج المحلي الإجمالي بالمفهوم الوظيفي إلى ثلاث قطاعات أساسية، وهي الزراعة، الصناعة والخدمات، ويمكن توضيح مساهمة هذه القطاعات في إجمالي الناتج المحلي من خلال الجدول التالي:

الجدول (21): تطور القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية -صناعة، زراعة، خدمات- المكونة للنتائج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليار دج

السنوات	صناعة		زراعة		خدمات		إجمالي GDP	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000-2004	2081,9	52,2	454,2	11,3	1448,1	36,3	3984,2	100
2005-2009	4373,8	55,9	717,9	9,1	2740,2	34,8	7831,9	100
2010-2014	5641,1	47,6	1406,4	11,6	4872,8	40,7	11920,3	100
2015-2019	4726,9	32,9	2249,02	15,7	7330,7	51,3	14306,62	100
2020	3728,7	26,8	2546,8	18,3	7631,9	54,8	13907,4	100
2021	6006,9	35,1	2688,3	15,7	8413,3	49,1	17108,5	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 5-7-9.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم المضافة للنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر قد شهدت ارتفاع مستمرا بداية من الألفية الجديدة وإلى غاية عام 2019، حيث انتقلت من متوسط 23984 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2000-2004 إلى متوسط حوالي 14306,62 مليار دج خلال الفترة 2015-2019، ويرجع هذا النمو المستمر في قيم الناتج المحلي الإجمالي إلى التطورات التي شهدتها مجموع القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية الأساسية في الجزائر بغض النظر عن نسب هذه المساهمات لكن وبحلول عام 2020 يتضح أن مجموع هذه القيم قد انخفض إلى حوالي 13907,4 مليار دينار جزائري، وهذا راجع إلى الأزمة الصحية التي مست جميع دول العالم، فتفشي فيروس كورونا وكافة الإجراءات الوقائية للحد من انتشاره كغلق الحدود وحللات الحجر أثرت على كافة أوجه الحياة الاقتصادية، لكن وبحلول عام 2021 وبداية التأقلم مع هذا الفيروس يتضح أن مجموع القيم المضافة للنتائج المحلي الإجمالي قد باشرت في الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى حوالي 17108,5 مليار دينار جزائري.

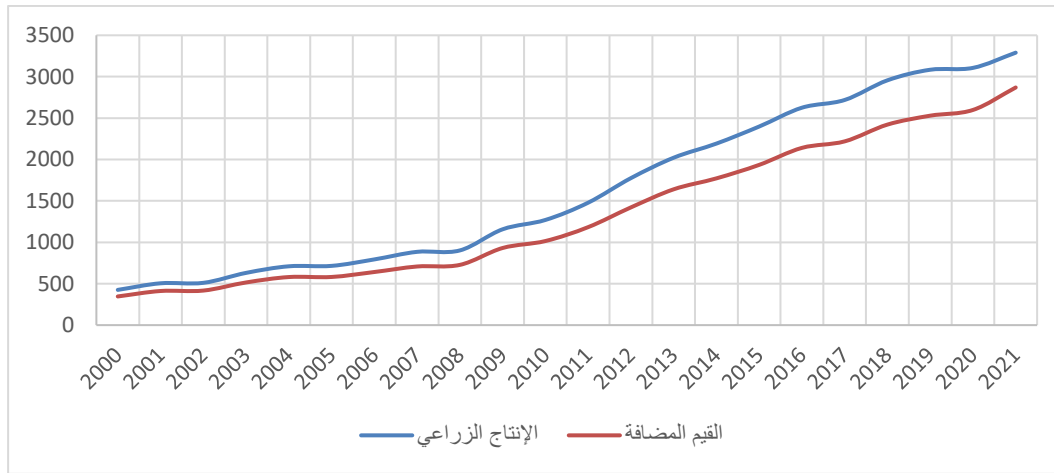
ويلاحظ أيضا أن مجموع القيم المضافة للنتائج المحلي الإجمالي بالرغم من كافة التطورات التي شهدتها إلا أنه وبتحليل هيكلها يتضح أنها تتميز بعدم التوازن -اختلال-، فانطلاقا من بداية الألفية الجديدة وإلى غاية عام 2014 كان القطاع الصناعي بشكل عام والمحروقات بشكل خاص هو المسيطر على القيم المضافة للنتائج المحلي الإجمالي، فقد قدر مجموع القيم المضافة لهذا القطاع خلال الفترة 2000-2004 بمتوسط 2081.9 مليار دينار جزائري لينتقل إلى متوسط حوالي 5641.1 مليار دينار جزائري. هكذا وبالرغم من أن قيمه ونسب مساهماته ظلت في الصدارة خلال هذه الفترة إلا أن نسب مساهماته خلال تلك الفترة انخفضت من متوسط 52.2% خلال الفترة 2000-2004 إلى 47.6% خلال الفترة 2010-2014، وهذا الانخفاض يدل على أن نسب مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية في نمو مستمر، وفعلا فبعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2014 وانطلاقا من سنة 2015 إلى غاية سنة 2021 تراجعت مكانة قطاع المحروقات وأصبح قطاع الخدمات هو المسيطر على إجمالي الناتج المحلي الجزائري، فقد أصبح يساهم بأكثر من 50% ومن ثم قطاع الصناعة بنسب مساهمة أقل، في حين أن قطاع الزراعة ظل يساهم بأقل النسب فعلى طول فترة الدراسة لم يتجاوز معدل 18%، ومن بين جملة الأسباب المؤدية إلى هذا التطور هو انخفاض أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى اهتمام واضعي السياسات الاقتصادية القطاعية والكلية بتنمية وتطوير قطاع الخدمات، فكما سبق الإشارة فإن قطاع الخدمات ظل هو المسيطر

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

على مخصصات البرامج التنموية في الجزائر على طول فترة الدراسة، أما بالنسبة لقطاع الزراعة فهو لم يحظى بعد بذلك الاهتمام من قبل واضعي السياسات الاقتصادية الذي يمكنه من تحقيق نسب مساهمة مرتفعة.

ولتوضيح كافة التطورات التي مرت بها القطاعات الأساسية المكونة للهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي الجزائري خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2000 إلى غاية عام 2021، تم إعداد ما يلي:

الشكل (5): تطور القيم المضافة للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 5.

يعد الرفع من القيم المضافة للقطاع الزراعي الجزائري أهم هدف يسعى إليه واضعي السياسات الاقتصادية، وذلك اتضح من خلال مجمل السياسات الاقتصادية المتطرق إليها سابقا، واتضح أيضا من خلال ما سبق أن هيكل القطاع الزراعي في الجزائر يعاني من حالات اختلال داخل فروع الإنتاجية لكن بالرغم من أن إنتاج الفروع الزراعية اتسم بالاختلال إلا أن تطوره من سنة إلى أخرى ساهم في جعل قيم الإنتاج مجتمعة مع بعض تنمو بشكل متزايد، فمن خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن القيم المضافة للقطاع الزراعي تنمو بشكل موازي وقيم الإنتاج الزراعي فهي في زيادة مستمرة مع وجود تذبذب خلال بعض الفترات، فبداية من الألفية الجديدة وإلى غاية عام 2008 كانت القيم الإنتاج الزراعي تنمو ولكن بشكل بطيء فقد انتقلت من 425,5 مليار دج عام 2000 إلى حوالي 902,12 مليار دج عام 2008 مما صاحبها نمو بطيء في القيم المضافة حيث انتقلت من 346,2 مليار دينار جزائري عند بداية الألفية إلى 727,4 مليار دينار جزائري عام 2008، ولكن بعد هذه الفترة يتضح أن الإنتاج الزراعي قد باشر في التحسن فقد وصل عام 2019 إلى حوالي 3083,8 مليار دج، كما يتضح أن تحسن وارتفاع قيم الإنتاج الزراعي قد انعكس إيجابا على القيم المضافة فقد ارتفعت هي الأخرى لتصل إلى حوالي 2529,1 مليار

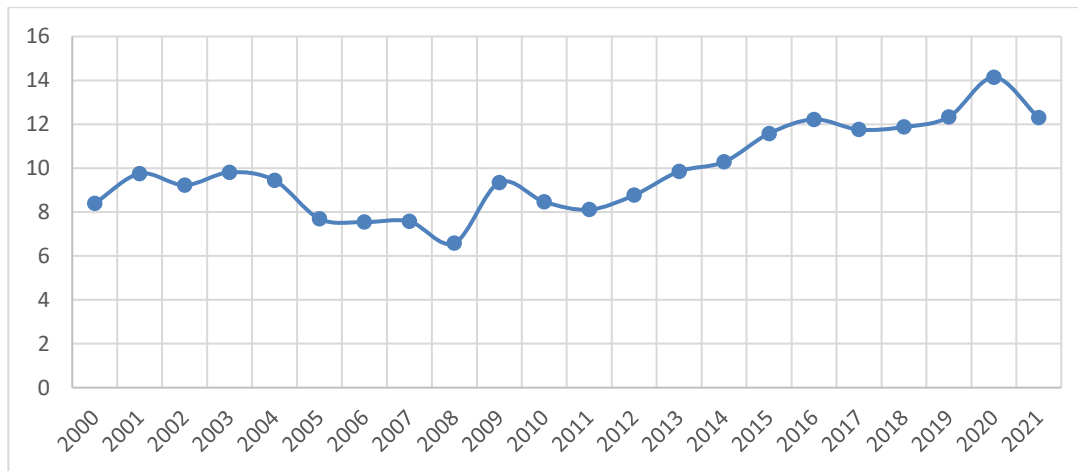
الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

دج مع نهاية عام 2019، وهذا التحسن الكبير يرجع إلى مجهودات البرامج والسياسات الزراعية التي طبقتها الجزائر والتركيز على زيادة التمويل الموجه لهذا القطاع الذي اتسم بضعفه، فقد تم التوصل سابقا إلى أن الاعتماد على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2008 وكذا المخطط الوطني للتطوير والتجديد الريفي 2008-2014 ومخطط عمل الفلاحة 2015-2019 ساهم في ارتفاع الإنتاج الزراعي وزيادة الأراضي الزراعية لبعض المحاصيل الزراعية، كما توجد بعض المواد تضاعف إنتاجها خمسة أضعاف.

كما يلاحظ أنه وبعد عام 2019 استمرت الإنتاج الزراعي وحتى مجموع القيم المضافة للقطاع الزراعي في الارتفاع في السنوات التي تلتها فقد قدر عام 2021 بحوالي 3290,08 مليار دج و 2829.6 مليار دينار جزائري على التوالي، فنظرا للظروف الصحية التي واجهت العالم بصفة عامة والتي أثرت على كافة أوجه الحياة الاجتماعية وحتى الاقتصادية فكان من المتوقع أن تنخفض القيم المضافة لهذا القطاع، ولكن وبالرغم من كافة المشاكل الاقتصادية استطاع هذا القطاع مواصلة نموه ولو بشكل بطيء، وهذا يدل على زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وادراك صناعات السياسات الاقتصادية ضرورة الاعتماد على الذات وهذا ويبشر بزيادة مكانته على المدى الطويل.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها القطاع الزراعي وخاصة في السنوات الأخيرة -في ظل أزمة كورونا- إلا أنها تبقى غير كافية، فبالنظر إلى نسب مساهماته في إجمالي الدخل الوطني يتضح أنها لا تظل ضئيلة ولم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (6): تطور نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلق رقم 5.

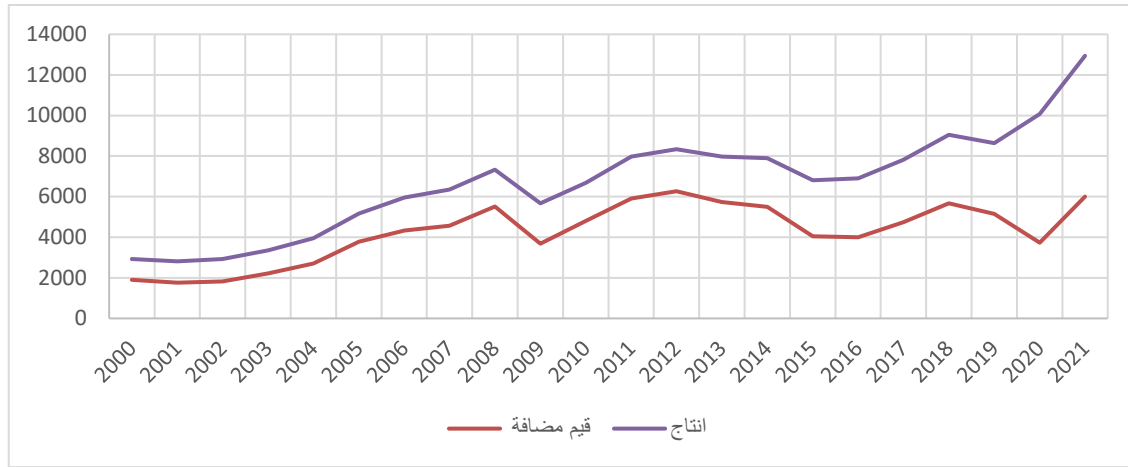
الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الشكل أعلاه يوضح أن نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تنمو بشكل متذبذب، فبداية من الالفية الجديدة قدرت بحوالي 8.3%، ولكن وانطلاقاً من السنة التي تليها وإلى غاية عام 2004 ظلت نسب المساهمة عند 9% -متذبذبة-، وعلى الرغم من أن نسب المساهمة قليلة إلا أنها ارتفعت ولو بشكل بسيط الأمر الذي يدل على أن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 كان له بعض الآثار الإيجابية على القطاع الزراعي، إلا أن هذا الأثر الإيجابي لم يدم طويلاً فانطلاقاً من عام 2005 انخفضت نسب مساهمة القطاع الزراعي إلى حوالي 7% بل ووصلت إلى حوالي 6% عام 2008، والسبب الرئيسي لهذا الانخفاض هو تراجع كمية المخصصات المالية الموجهة نحوه خلال الفترة 2005-2009، إضافة إلى أزمة 2008 التي أثرت بشكل سلبي على أسعار النفط ومن ثم على كافة القطاعات الاقتصادية -سلبات الاعتماد على مورد وحيد لتمويل التنمية-، لكن وبعد تعافي الاقتصاد من هذه الأزمة يتضح أن نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد باشرت في الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى حوالي 9.8% عام 2013 ثم 14.1% عام 2020 وهي تمثل أعلى نسبة مساهمة سجلها القطاع على طول فترة الدراسة والسبب الرئيسي لهذا الارتفاع في هذه السنة بالخصوص -أزمة كورونا- هو ادراك صانعي السياسات الاقتصادية بأنه لا بد من الاعتماد على الذات من أجل توفير الغذاء في حالة الأزمات، ولكن وبعد تأقلم الحياة الاقتصادية مع الأوضاع الصحية الراهنة عاودت نسب المساهمة في الانخفاض لتصل إلى 12.2% عام 2021.

ومن خلال ما سبق التطرق إليه يتضح أنه وعلى الرغم من أن نسب مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي شهدت تحسن طفيف في السنوات الأخيرة مقارنة بسنوات بداية الالفية، إلا أن واضعي السياسات الاقتصادية لم يستطيعوا بعد ترقية وتطوير القطاع الزراعي إلى المستوى المطلوب كما اتضح أيضاً من خلال الفصل السابق أن أهم أهداف السياسات الاقتصادية انطلقاً من عام 2014 وتحديداً في ظل مخطط عمل الفلاحة 2015-2019 هو جعل النمو الناتج مدفوعاً بالقطاع الزراعي وبما أن نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج لا تزال ضعيفة فأن هذا الهدف لم يتحقق بعد.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الشكل (7) تطور القيم المضافة لقطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021



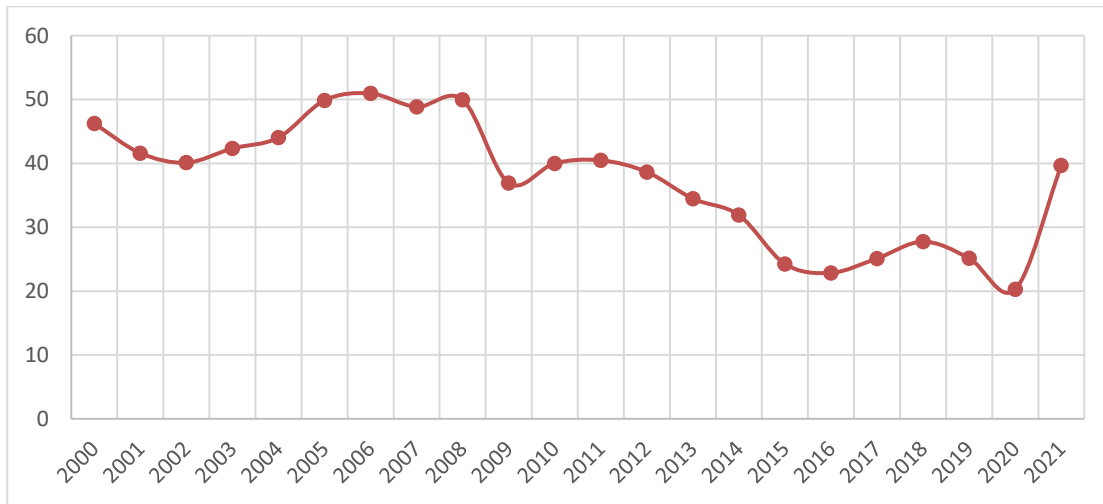
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 7.

مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى يتضح أن القطاع الصناعي يحتل مكانة كبيرة داخل الاقتصاد الجزائري، خاصة بالنسبة لفرع الصناعات التحويلية فترقية هذا الأخير -الصناعة التحويلية- يذر منافع جمة على أي اقتصاد وليس الاقتصاد الجزائري فحسب، فهو بمثابة الدرع الواقي من التبعية للخارج ومنح الاستقلالية الاقتصادية، وقد اتضح من خلال المبحث السابق أن القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات الأمر الذي ساهم في نشوء حالات اختلال في قيمه المضافة، والشكل أعلاه يوضح مساهماته الحقيقية في الدخل الوطني، والذي يتضح من خلاله أن القيم المضافة للقطاع الصناعي تنمو بشكل متذبذب وفي نفس اتجاه نمو قيم الإنتاج الصناعي فخلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2008 كانت القيم المضافة للقطاع الصناعي تنمو بشكل متزايد فقد انتقلت من 1 907,06 مليار دج عام 2000 إلى حوالي 5 517,18 مليار دج عام 2008 ولكن وحلول عام 2009، ومع انخفاض قيم الإنتاج الصناعي نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب الأوضاع العالمية -أزمة الرهن العقاري 2008- كان هناك انخفاض في القيم المضافة للقطاع الصناعي إلى حوالي 3 679,75 مليار دج، لكن وبعد تعافي الاقتصاد العالمي من هذه الأزمة وبالارتفاع أسعار النفط خاصة خلال الفترة الممتدة من 2011-2013 ارتفعت قيم الإنتاج الصناعي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع القيم المضافة لهذا الأخير حيث وصلت إلى ما يزيد عن 6 265,89 مليار دج خلال هذه الفترة، ولكن سرعان ما انخفضت هذه القيم فبحلول عام 2014 وبداية انخفاض أسعار البترول -الأزمة البترولية لعام 2014- انخفضت القيم المضافة للقطاع الصناعي في الفترات التي تليها فقد وصل إلى حوالي 4 004,91 مليار دج عام 2016 وبحلول عام 2018 ومع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من هذه الأزمة باشرت أسعار النفط بالارتفاع الأمر الذي ساهم في ارتفاع القيم

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

المضافة للقطاع الصناعي فقد وصلت القيم المضافة لهذا القطاع حوالي 5156,05 مليار دج عام 2019 وبحلول عام 2020 ومع تدهور الأوضاع الصحية في جميع أنحاء العالم -انتشار فيروس كورونا- وتأثر الأوضاع الاقتصادية بهذه الأزمة خاصة بعد دخول كافة دول العالم في حرج صحي مما أدى إلى توقف الإنتاج خلال عدة أشهر من عام 2020 الأمر الذي ساهم في انخفاض القيم المضافة للقطاع الصناعي إلى حوالي 3728,7 مليار دج، وبعد هذه السنة ومع بداية تأقلم العالم مع هذا الفيروس وإضافة إلى تحسن أسعار النفط يتضح أن القيم الإنتاج وحتى القيم المضافة للقطاع الصناعي قد باشرت في الارتفاع مرت أخرى لتصل إلى حوالي 12939,39 مليار دج و 6006,9 مليار دج على التوالي مع نهاية عام 2021.

الشكل (8): تطور نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 7.

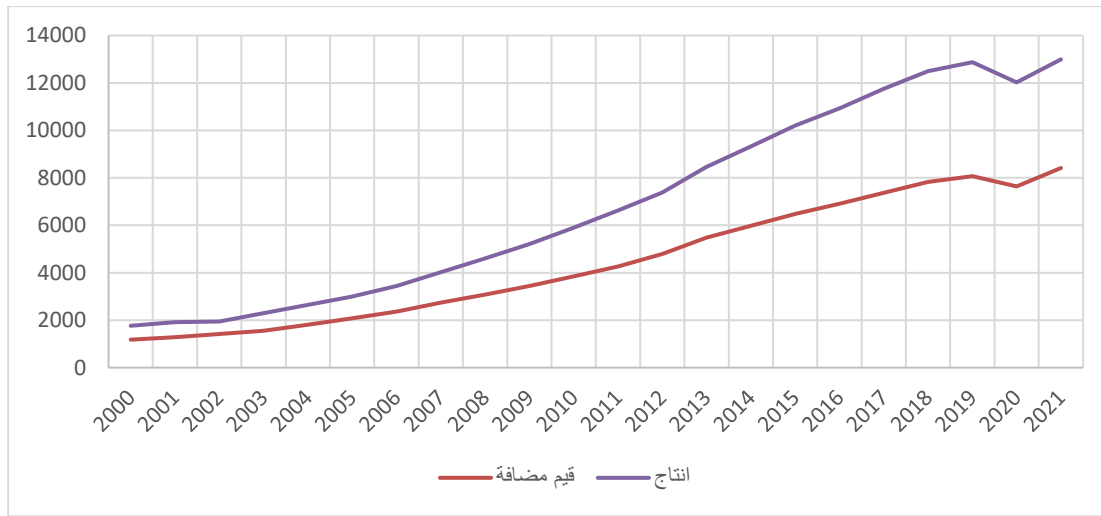
الشكل أعلاه يوضح أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تنمو بشكل متذبذب ففي بداية الالفية الجديدة كانت تقدر بحوالي 46.2%، وعلى الرغم من أن قيمها غير ثابتة فتارة تنخفض وتارة أخرى ترتفع إلا أنها ظلت في حدود 44% ولم تنخفض عن هذه النسبة على طول الفترة الممتدة من عام 2000 حتى 2008، ولكن وبعد هذه السنة وكما اتضح سابقا أن هذه المساهمات المرتفعة تابعة لقطاع المحروقات وبالتالي فإن انخفاض أسعار هذا المورد أثر بشكل سلبي على نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي فقد وصلت إلى حوالي 36.9%، ولكن بعد تعافي الاقتصادي العالمي من أزمة 2008 ومع بداية ارتفاع أسعار النفط باشرت نسب مساهمة القطاع الصناعي في الارتفاع ولو بنسب أقل من السابقة لتصل إلى حوالي 40.1% عام 2011 ولكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا فانخفاض أسعار النفط عام 2014 أثر بشكل كبير على مساهمات القطاع الصناعي في الناتج

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

المحلي الإجمالي أين وصلت نسب مساهمته إلى حوالي 22.8% عام 2016، ومع بداية تحسن أسعار البترول يتضح أنه انطلاقاً من السنة التي تليها باشرت نسب مساهمة القطاع في الارتفاع ولو بشكل بسيط حيث قدرت عام 2018 بحوالي 27.7% إلا أنه وبحلول عام 2020 ومع انتشار فيروس كورونا وتوقف الحياة الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط انخفضت نسب مساهمة القطاع إلى حوالي 20% وهي أقل نسب مساهمة شهدها القطاع على طول فترة الدراسة، وبعد هذه السنة ومع حلول عام 2021 وبداية رجوع الحياة الاقتصادية إلى نصابها ومع ارتفاع أسعار النفط يتضح أن نسب مساهمة القطاع الصناعي هي الأخرى قد باشرت في الارتفاع حيث قدرت بحوالي 39.6% خلال هذه السنة.

ومن خلال ما سبق التطرق إليه يتضح أن واضعي السياسات الاقتصادي لم يستطيعوا بعد ترقية القطاع الصناعي خارج المحروقات، فارتفاع أو انخفاض نسب مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لا يزال مرهوناً بأسعار المحروقات، كما اتضح أن اختلال الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي ساهم في اختلال قيمها المضافة فأعلى النسب لا تزال تابعة لقطاع المحروقات.

الشكل (9): تطور القيم المضافة للقطاع الخدمي خلال الفترة 2000-2021



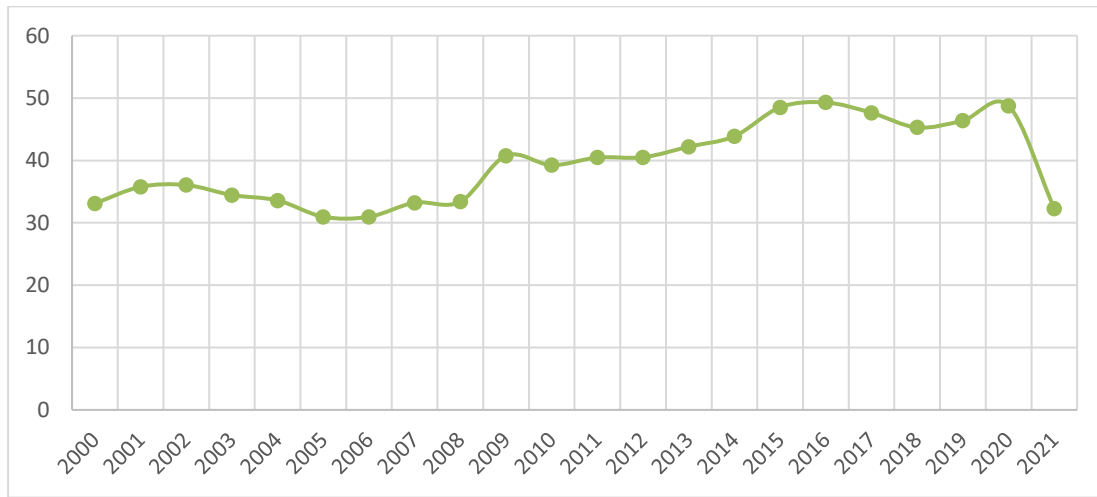
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 9.

الشكل أعلاه يوضح أنه انطلاقاً من عام 2000 وحتى عام 2019 كانت القيم المضافة لقطاع الخدمات في تطور ونمو مستمر فقد انتقلت من 1177,6 مليار دج عام 2000 إلى حوالي 3843,7 مليار دج عام 2010 إلى حوالي 8075,8 مليار دج عام 2019 وهذا التطور الملحوظ في إجمالي القيم المضافة لقطاع الخدمات راجع وبالدرجة الأولى إلى مجهودات واضعي السياسات الاقتصادية التي كانت أولى اهتماماتها هو ترقية قطاع الخدمات والذي يظهر بشكل واضح من خلال مجموع الأغلفة المالية التي

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

خصتها برامج التنمية لهذا القطاع، ولكن وعلى الرغم من التطور الملحوظ الذي شهدته جموع القيم المضافة لقطاع الخدمات إلا أنه وبحلول عام 2020 وفي ظل الأوضاع الصحية الصعبة التي شهدها العالم يتضح أنها قد سجل انخفاض في قيمه أين وصلت إلى حوالي 7631,9 مليار دج وهذا الانخفاض هو شيء طبيعي خاصة وأن الحياة الاقتصادية وحتى الاجتماعية كانت شبه متوقفة وأن أغلب الخدمات كخدمات النقل والخدمات المصرفية كانت متوقفة، ولكن هذا الانخفاض كان ظرفي فقط فمع حلول عام 2021 ومع بداية رجوع الحياة إلى مجراها الطبيعي يتضح أن القيم المضافة لقطاع الخدمات قد باشرت في الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى حوالي 8413,3 مليار دج.

الشكل (10): تطور نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 9.

الشكل أعلاه يوضح أنه وعلى الرغم من ارتفاع نسب مساهمة القطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه يعاني هي الآخر من تذبذبات، فبعدما كان يساهم بحوالي 33.1% ارتفعت نسب مساهمته إلى 40.7% عام 2010 ثم 49.2% عام 2016 وهذا يدل على نجاح البرامج التنموية في تحقيق أهدافها والرفع من مساهمات قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن مع تغير بعض الظروف كظهور فيروس كورونا تأثر قطاع الخدمات بشكل كبير إلا أن نسب مساهمته ظلت مرتفعة فقد قدرت بحوالي 48% وهذا راجع وبالدرجة الأولى إلى تراجع مساهمات القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ولكن وبحلول عام 2021 ومع بداية انتعاش أسعار البترول واستعادة القطاع الصناعي لمكانته يتضح أن نسب مساهمة قطاع الخدمات قد انخفضت بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى حوالي 32.2% خلال نفس السنة.

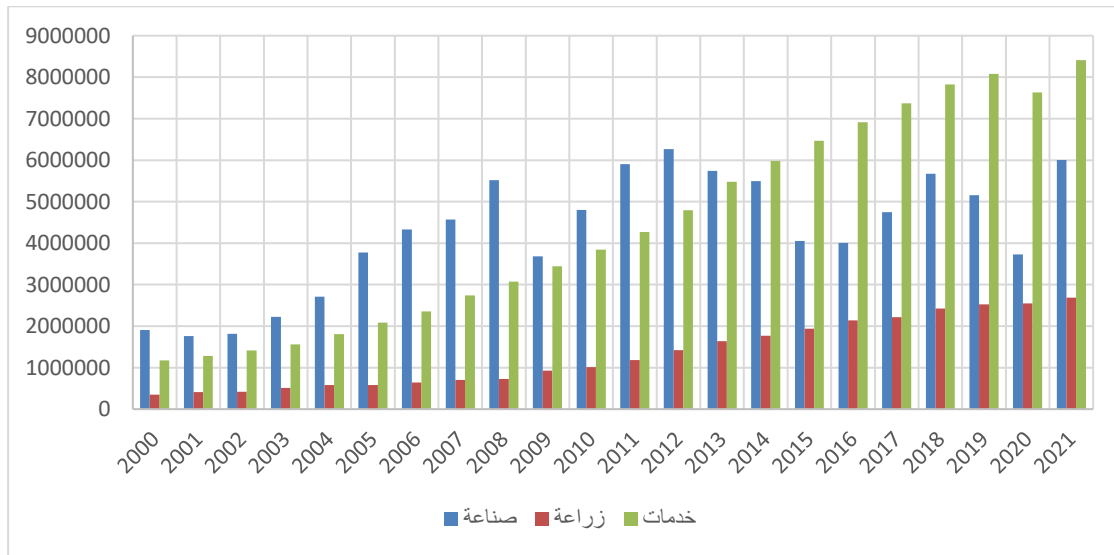
الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أن البرنامج التنموية قد نجحت في الرفع من مساهمات قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه وبمقارنتها مع نسب مساهمة القطاع الصناعي يتضح أنها ارتفعت في السنوات التي انخفضت بها أسعار النفط، وبالتالي فإن واضعي السياسات الاقتصادي لم يستطيعوا بعد ترقية قطاع الخدمات ليكون بديلا تنمويا للقطاع الصناعي.

اتضح من خلال المبحث السابق أن مختلف السياسات الاقتصادية القطاعية والكلية لم تكن قادرة على تطوير كافة القطاعات وفروعها الاقتصادية معا، فالتوزيع غير العادل لمخصصات برامج التنمية ساهم في تطوير إنتاج فروع قطاعية دون الأخرى الأمر الذي انعكس على قيمها المضافة التي تنمو بشكل موازي ونمو الإنتاج وعليه فإن اختلال الهيكل الإنتاجي داخل القطاعات الاقتصادية انعكس على قيمها المضافة التي تميزت هي الأخرى بحالات الاختلال، وبالتالي فإن سوء توزيع مخصصات المالية على القطاعات الاقتصادية ساهم في عدم نجاح السياسات الاقتصادية الرامية إلى تنويع مختلف الفروع القطاعية، وتاليا سيتم توضيح ما مدى تأثير هذا التوزيع على مستويات التوازن الكلي.

الشكل (11): تطور القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية -صناعة، زراعة، خدمات- المكونة للناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 5-7-9.

الشكل أعلاه يؤكد الكلام السابق حيث يتضح أن أغلب القيم المضافة كانت من نصيب قطاعي الصناعة والخدمات في حين أن مجموع القيم المضافة لقطاع الزراعة تبقى ضئيلة جدا مقارنة بهما، كما يمكن تقسيم مجموع المراحل التي مر بها تطور القيم المضافة لمجموع القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي إلى مرحلتين أساسيتين وهما:

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

المرحلة الأولى 2000-2014: وفي ظل هذه المرحلة تم تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 إضافة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، ومن أهم الملاحظات المسجلة على هذه المرحلة أن أغلب القيم المضافة كانت تابعة لقطاع الصناعة وذلك بنسب مساهمة فاقت 50%، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول خلال تلك الفترة، ومن ثم يأتي قطاع الخدمات بنسب مساهمة كانت في حدود 40%، وهذا راجع إلى الاهتمام المفرط بهذا القطاع من قبل واضعي السياسات الاقتصادية القطاعية والكلية على حساب باقي القطاعات الاقتصادية، في حين أن قطاع الزراعة لم تتجاوز نسب مساهمته معدل 10%، وهي نتيجة متوقعة فعزوف الخواص عن الاستثمار بهذا القطاع إضافة إلى نقص الدعم الحكومي الموجه نحو هذا القطاع سيؤدي إلى هذه النتيجة.

المرحلة الثانية 2015-2021: نتيجة لزيادة اهتمام واضعي السياسات الاقتصادية بقطاع الخدمات - كمصدر للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات- وإضافة إلى شيوع أزمة انخفاض أسعار النفط عام 2014 وتأزم الأوضاع الاقتصادية داخل الجزائر ويقين واضعي السياسات الاقتصادية بأنه لا بد من الاعتماد على قطاعات إنتاجية حقيقية تضمن استقرار الأوضاع الاقتصادية وعليه تم صياغة برنامج النمو الجديد الذي يهدف إلى تنويع الاقتصاد والإيرادات الدولة بالدرجة الأولى، وعليه يتضح أنه انطلاقاً من عام 2015 باشرت القيم المضافة لقطاع الخدمات بالتفوق على مجموع القيم المضافة لقطاع الصناعة خاصة في سنوات انخفاض أسعار النفط، كذلك فإن القيم المضافة لقطاع الزراعة شهدت هي الأخرى نمواً لا بأس به ولكنه لم يرقى بعد إلى منافسة مجموع القيم المضافة لقطاعي الصناعة والخدمات وذلك بسبب نقص الدعم الموجه نحو هذا القطاع.

وكملاحظة عامة على مجموع القيم المضافة المكونة للنتائج المحلي الإجمالي يمكن القول أن مجموع البرامج التنموية المخططة قد نجحت في تطوير قطاع الخدمات ولكنها لم تستطع بعد ترقية قطاع الزراعة إلى مستوى المنافسة، أيضاً بالرغم من كافة هذه الموجودات لم تستطع بعد تخليص الاقتصاد الجزائري وخاصة القطاع الصناعي من التبعية للقطاع المحروقات ودليل ذلك هو رجوع القيم المضافة للقطاع الصناعي إلى الارتفاع مرة أخرى بمجرد ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2021، وهذا يدل على الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر عانى ولا يزال يعاني من حالات اختلال وسيطرة لقطاع المحروقات وأن مجموع البرامج التنموية بالجزائر لم تستطع بعد ترقية كافة القطاعات الاقتصادية

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

كي تحقق التوازن داخل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، فتنمية القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد الجزائري تعاني من عدم العدالة وتفضيل لقطاعات على حساب قطاعات أخرى. ولمزيد من التوضيح حول أهم القطاعات الاقتصادية المسيطرة على مجموع القيم المضافة المكونة للنتائج المحلي الإجمالي، تم صياغة الجدول التالي:

الجدول (22): تطور القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية -صناعة خارج المحروقات، المحروقات، زراعة، خدمات، بناء وأشغال عمومية- المكونة للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021

السنوات	2000-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2019	2020	2021
زراعة	454,2	717,9	1406,4	2249,02	2546,8	2688,3
نسب المساهمة	11,3	9,1	11,6	15,7	18,3	15,7
محروقات	1745,1	3886,2	4917,01	3679,5	2575,1	4734,4
نسب المساهمة	43,69	49,6	41,5	25,6	18,5	27,6
صناعة خارج المحروقات	336,7	487,5	724,1	1047,4	1153,6	1272,5
نسب المساهمة	8,5	6,2	6,08	7,3	8,2	7,4
بناء وأشغال عمومية	368,4	743,6	1433,4	2125,06	2285,1	2563,6
نسب المساهمة	9,2	9,4	12,01	14,8	16,4	14,9
خدمات أخرى	1079,7	1996,6	3439,3	5205,6	5346,8	5849,7
نسب المساهمة	27,1	25,4	28,6	36,4	38,4	34,1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 5-7-9.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه وعلى الطول الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية عام 2014 كان قطاع المحروقات هو القطاع المسيطر على مجموع القيم المضافة المكونة للنتائج المحلي الإجمالي-حيث كان يساهم بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن وبحلول عام 2015 وإلى غاية عام 2021 حدث تغير كبير على بنية الناتج المحلي الإجمالي حيث أصبح قطاع الخدمات هو المساهم الأكبر في تكوين القيم المضافة للنتائج المحلي الإجمالي، في حين أن مساهمات قطاع المحروقات قد تقلصت خلال هذه الفترة خاصة في سنوات انخفاض أسعار النفط، فيما يخص باقي القطاعات الاقتصادية فقطاع البناء والأشغال العمومية بقي في المرتبة الثالثة حيث ركزت جل البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة 2000-

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

2021 على البرامج السكنية والمنشآت القاعدية الأمر الذي جعل هذا القطاع يساهم بنسب معتبرة في النمو خارج المحروقات خاصة في ظل الإنفاق الكبير الموجه له، ليأتي بعده القطاع الفلاحي الذي عرف هو الآخر اهتمام بسيطاً من قبل مختلف البرامج التنموية وهو ما انعكس إيجاباً على معدل نموه حيث ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج، وعلى الرغم من هذه المعدلات الإيجابية إلا أنها تظل ضعيفة ومتذبذبة، ليأتي في المرتبة الأخيرة القطاع الصناعي الناشط خارج قطاع المحروقات الذي كانت مساهمته جد ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي .

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن مجموع البرامج التنموية قد نجحت نوعاً في تحويل السيطرة من قطاع المحروقات إلى قطاع الخدمات، إلا أنها لم تستطع بعد تحقيق ذلك التوازن الذي يضمن المساهمة المتساوية لكافة القطاعات الاقتصادية في تكوين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، فهذا الأخير لا يزال يعاني من اختلالات كبيرة خاصة وأن نسب مساهمات القطاع الزراعي والصناعة خارج المحروقات ضئيلة جداً مقارنة بمساهمات قطاع المحروقات والخدمات، ومن ثم فالالاقتصاد الجزائري لا يزال بعيد عن ما يعرف بالتنوع الاقتصادي، كما ويتضح أيضاً أنه كان لجائحة كورونا أثر إيجابي على بعض القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي حيث يلاحظ أنه ولأول مرة وعلى مدار أكثر من عشرين سنة أن القيم المضافة لقطاع الزراعة فاقت القيم المضافة لقطاع المحروقات حيث قدرت بحوالي 2598.5 مليار دينار جزائري مقابل 2575.1 مليار دينار جزائري لقطاع المحروقات خلال سنة 2020، ومن هذا المنطلق يمكن القول أنه لا يزال هناك أمل في تحقيق زيادات في معدلات نمو القطاعات الحقيقية خاصة وأن البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030 يسعى وبالدرجة الأولى إلى تنويع مصادر الدخل الوطني.

وللحكم بشكل واضح على درجات التنوع الاقتصادي داخل الاقتصاد الجزائري تم حساب مؤشر هيرشمان هيرفندال بالاعتماد على القانون الموضح في الفصل الأول، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:
الجدول (23): مؤشر هيرفندال -هيرشمان للهيكل القطاعي -لمجموع القطاعات الرئيسية- خلال الفترة 2000-2021

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
hhi	0,19	0,15	0,15	0,15	0,16	0,23	0,23	0,21	0,24	0,13	0,16
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
hhi	0,17	0,15	0,12	0,11	0,12	0,13	0,12	0,11	0,12	0,14	0,11

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 5-7-9.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي
بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

بحساب مؤشر هيرشمان-هيرفندال للهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي المكون من القطاعات الرئيسية الثلاث المتمثلة في الصناعة، الزراعة والخدمات يتضح أن نسب هذا الأخير كانت تنمو بشكل متذبذب، فخلال الفترة الممتدة من 2000 وإلى غاية 2004 كانت نسب التركيز في حدود 0.15 وبعدها كانت تقدر بحوالي 0.19، ومع انتهاء برنامج الإنعاش الاقتصادي وبداية تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 يتضح أن نسب التركيز قد ارتفعت إلى ما يزيد عن 0.20، وهذا يدل على انخفاض درجات التنوع الاقتصادي، ولكن وبعد انقضاء هذه الفترة وانطلاقاً من عام 2010 وإلى غاية عام 2021 ويتضح أن درجات التركيز كانت محصورة بين 0.10 و0.16 وهذا يدل على زيادة معدلات التنوع الاقتصادي، والسبب الرئيسي وراء تحسن قيم هنا المؤشر هو نمو القيم المضافة لقطاعي الصناعة والخدمات.

ولضمان نتائج دقيقة لدرجات التنوع الاقتصادي تم حساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان للنتائج المحلي الإجمالي ولكن بمزيد من التفصيل في مجموع القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوينه، فقد تضمن هذه المرة كلا من الزراعة، المحروقات، صناعة خارج المحروقات، البناء والاشغال العمومية والخدمات التجارية إضافة إلى خدمات أخرى، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (24): مؤشر هيرفندال-هيرشمان للهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
hhi	0,20	0,14	0,13	0,16	0,18	0,26	0,27	0,25	0,28	0,11	0,16
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
hhi	0,19	0,17	0,12	0,09	0,03	0,02	0,03	0,04	0,03	0,02	0,04

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 5-7-9.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه وبداية من عام 2000 وإلى غاية 2008 كانت درجات التركيز مرتفعة حيث وصلت إلى حوالي 0.27 عام 2006 ولكن ومع حلول عام 2010 وإلى غاية عام 2021 يتضح أن درجات التركيز باشرت في الانخفاض مع تخللها لبعض فترات التذبذب، مما يعني زيادة درجات التنوع الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق التطرق إليه يتضح أن قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان في السنوات الأخيرة كانت في انخفاض على الرغم من تخللها لبعض فترات التذبذب، أي يمكن القول أن الجزائر في الطريق الصحيح نحو تنوع مصادر دخلها الوطني خاصة وأن القيم المضافة لقطاعي الصناعة والخدمات تنمو

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

بشكل متقارب خاصة في سنوات ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يعكس كافة الجهود المبذولة لتحقيق التنوع الاقتصادي والرفع من مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل الوطني، وإذا استمرت هذه المجهودات في التطور وركزت بشكل خاص على القطاع الزراعي ومن الممكن أن تشهد حالات ارتفاع في درجات التنوع الاقتصادي-انخفاض درجات التركيز- داخل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة.

بالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح أيضا أن قيم مؤشر هيرشمان تتخفف بشكل ملحوظ في فترات ارتفاع أسعار النفط وترتفع في فترات انخفاض أسعار النفط خاصة خلال السنوات العشر الأولى، هذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يتأثر بأسعار النفط بالرغم من التحسن الذي شهدته مساهمات باقي القطاعات الاقتصادية خاصة الخدمات في الدخل الوطني.

وتحقيق التنوع الاقتصادي الشامل لا يكون من خلال إحداث تغييرات في بنية الناتج فقط، فهو يتطلب حدوث تغييرات جذرية في بنية باقي المتغيرات خاصة سلة الصادرات التي تركز وبشكل كبير على المحروقات، وتاليا سيتم توضيح مدى قدرة صناع القرار في الجزائر على تنويع هذه الأخيرة.

المطلب الثاني: تقييم تنوع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

تعتبر بنية أو هيكل التجارة الخارجية وخاصة هيكل الصادرات من أهم المؤشرات الدالة على درجة التنوع الاقتصادي لأي بلد، فتنوع مصادر الدخل الوطني في كل الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يتطلب حدوث تغييرات جذرية في هيكل صادراتها وتجنبها الاعتماد على تصدير مورد وحيد (المحروقات)، وهذا بغية تجنب التقلبات التي يمكن أن تطرأ عليه نتيجة تقلبات أسعار البترول.

الجدول (25): تطور هيكل التجارة الخارجية لمجموع القطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) خلال الفترة

2000-2020

القيمة: مليار دج

2020	-2015 2019	-2010 2014	-2005 2009	-2000 2004	متوسط السنوات	
					الصادرات	الواردات
56.4	8,4	3,6	2,6	1,93	القيمة	الزراعة
1.7	0,11	0,06	0,06	0,1	%	
542.9	234,6	353,3	214,7	135,7	القيمة	
10.5	3,7	7,6	8,4	11,03	%	
-486.5	-226,2	-349,7	-212,1	-133,77	الفجوة	

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

2832.9	3970,2	5101,5	4008,6	1803,3	القيمة	الصادرات	الصناعة
87.7	91,3	94,5	95,6	94,5	%		
3856.8	4711	3540,9	1874,9	896,4	القيمة	الواردات	
74.9	76,09	76,52	73,4	72,8	%		
-1023.7	-740,8	1560,6	2133,7	906,9	الفجوة		
368,9	331,07	265,1	171,1	89,4	القيمة	الصادرات	
11,42	7,61	4,91	4,08	4,6	%		
655,1	839,4	616,8	378,9	126,4	القيمة	الواردات	
12,72	13,56	13,32	14,84	10,2	%		
-286,2	-508,33	-351,7	-207,8	-37	الفجوة		
3227,8	4346,1	5396,7	4189,09	1907,1	اجمالي الصادرات		الميزان التجاري
5147,7	6190,6	4627,3	2552,9	1230,2	اجمالي الواردات		
-1919,9	-1844,5	769,4	1636,19	676,9	رصيد الميزان التجاري		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 10-11.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أنه بالنسبة للميزان التجاري بداية من سنة 2000 وإلى غاية سنة 2014 قد سجل فائضا قدر بمتوسط حوالي 676.9 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2000-2004 ليرتفع إلى متوسط حوالي 1636.19 مليار دينار جزائري، وهي تمثل أعلى قيمة سجلها الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة، ويمكن إرجاع هذه المعدلات الإيجابية إلى ارتفاع أسعار البترول خلال تلك الفترة، فخلال الفترة 2010-2014 يتضح أن الفائض في الميزان التجاري انخفض إلى متوسط 769.4 مليار دينار جزائري، وبعد هذه الفترة وإلى غاية عام 2020 يتضح أن الميزان التجاري الجزائري دخل في حالة عجز قدرت بمتوسط حوالي 1844.5- مليار دينار جزائري خلال الفترة 2015-2019، وقد جاء هذا العجز تزامنا مع أزمة إنخفاض أسعار البترول سنة 2014، واستمر طيلة السنوات الباقية وصولا إلى سنة 2020 والأوضاع الصحية التي شهدتها جراء انتشار فيروس كورونا الأمر الذي ساهم في زيادة العجز الذي قدر بحوالي ثم 1919.9- مليار دينار جزائري.

ومن المعروف أن الميزان التجاري أنه عبارة ناتج طرح قيم الصادرات من الواردات، وأن حالات العجز أو الفائض مرتبطة بمساهمات القطاعات الاقتصادية في قيم هذه الأخيرة، وتاليا سيتم توضيح مساهمة كل قطاع اقتصادي في الصادرات والواردات داخل الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

بالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية: يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أوضاع التجارة الخارجية بالنسبة لهذا القطاع شهدت حالات عدم توازن، فبالنظر إلى الواردات الزراعية يتضح أنها تتميز بحالات عدم الاستقرار خلال الفترة 2000-2004 كانت تقدر بمتوسط حوالي 135.7 مليار دج لترتفع إلى متوسط حوالي 353.3 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2010-2014 لتشهد انخفاض خلال الفترة التي تليها إلى 234.6 مليار دج، لتصل سنة 2020 إلى حوالي 542.9 مليار دج، وبالرغم من التقلبات التي شهدتها قيم الواردات الزراعية في الجزائر إلا أن نسب مساهماتها في إجمالي الواردات ظلت في انخفاض مستمر فبعدما كانت تقدر بحوالي 11.03% خلال الفترة 2001-2004 انخفضت إلى 3.7% خلال الفترة 2015-2019 وهذا يدل على زيادة واردات الجزائر من سلع أخرى غير الزراعية، فقد اتضح من خلال الفصل السابق أن نسب الاكتفاء الذاتي من أغلب السلع الزراعية كانت مرتفعة ما عدا الخاصة بمادة الحبوب، وهذا ما يفسر انخفاض قيمة الواردات الزراعية كما ويرجح أن أغلب القيم الموضحة في الجدول أعلاه -قيم الواردات الزراعية- نتاج استيراد مادة الحبوب، لكن ومع حلول سنة 2020 يتضح أن نسب الواردات الزراعية قد ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى 10.5%، أما بالنسبة لقيم الصادرات الزراعية فيلاحظ أنها على طول فترة الدراسة كانت تتميز بالضعف فهي لم تتجاوز متوسط قيمة 8.4 مليار دينار جزائري التي سجلت خلال الفترة 2015-2019 و56.4 مليار دينار سنة 2020، فقد تم التوصل من خلال الفصل السابق أن أغلب الإنتاج الزراعي يستهلك محليا وأن كافة الكميات في جميع الشعب الزراعية يصدر منها جزء بسيط جدا، وهذا ما سهم في جعل قيم الصادرات الزراعية بسيطة جدا حيث أنها لم تتجاوز معدل 0.1% على طول الفترة 2000-2019، لكن وفي سنة 2020 يتضح أنه قد فاقت نسب صادراتها معدل 1%، كما يتضح أيضا من خلال الجدول أن التفاوت الكبير بين قيم الواردات والصادرات الزراعية ساهم في نشوء فجوة بمعدلات سلبية على طول فترة الدراسة.

بالنسبة لمساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية: خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019 يتضح أن أوضاع التجارة الخارجية للقطاع الصناعي يغلب عليها طابع التطور المستمر، فبالنسبة للواردات الصناعية فيلاحظ أنها ارتفعت من متوسط 896.4 مليار دينار خلال فترة 2000-2004 إلى متوسط حوالي 4711 مليار دينار خلال الفترة 2015-2019، وأن نسب مساهماتها فاقت معدل 70% طيلة سنوات الدراسة، أما بالنسبة للصادرات الصناعية فيتضح من خلال الجدول أنها هي الأخرى شهدت

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

تطور مستمرا بداية من الفترة 2000-2004 حيث قدرت قيمها بحوالي 1803.3 مليار دينار، لتصل إلى متوسط 5101.5 مليار دينار خلال الفترة 2010-2014 وهي بذلك تمثل أعلى قيمة صادرات سجلت خلال فترة الدراسة، ويلاحظ أيضا أن هذا التطور ساهم في تحقيق أعلى القيم في الميزان التجاري الجزائري، إلا أنه ومع ظهور أزمة انخفاض أسعار البترول باشرت قيم الصادرات الصناعية في الانخفاض فقد قدر متوسطها خلال الفترة 2015-2019 بحوالي 3970.2 مليار دينار، وبذلك فاقت قيم الواردات الصناعية صادراتها الأمر الذي ساهم في تشكيل فجوة بمعدلات سلبية خلال تلك الفترة، لكن وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن مساهمات القطاع الصناعي في إجمالي الصادرات فاقت معدل 90% على طول فترة الدراسة، هذا ما يدل على سيطرة القطاع الصناعي بشكل عام وقطاع الصناعة الاستخراجية بشكل خاص على هيكل التجارة الخارجية بشكل عام وسلة الصادرات بشكل خاص، وهذه النتيجة تؤكد أن مجموع السياسات الصناعية والكلية لم تستطع بعد علاج الاختلال داخل هيكل التجارة الخارجية ولا تنويع سلة صادرات التي لا تزال تحت سيطرة القطاع الصناعي بشكل عام والصناعات الاستخراجية بشكل خاص، والجدول التالي يوضح ذلك.

الشكل (26): هيكل التجارة الخارجية لفروع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001- 2004	2005- 2009	2010- 2014	2015- 2019	2020
اجمالي الواردات	1230,2	2552,9	4627,3	6190,6	5147.7
الواردات الصناعية	896,4	1874,9	3540,9	4711,02	3856.8
واردات استخراجية	7,7	19,0	17,2	34,6	76.2
نسب المساهمة في اجمالي الواردات	0,6	0,7	0,3	0,5	1.4
نسب المساهمة في الواردات الصناعية	0,8	1,01	0,4	0,7	1.9
واردات تحويلية	888,6	1855,9	3523,6	4676,4	3780.6
نسب المساهمة في اجمالي الواردات	72,2	72,6	76,1	75,5	73.4
نسب المساهمة في الواردات الصناعية	99,1	98,9	99,5	99,2	98.02
اجمالي الصادرات	1907,1	4189,09	5396,7	4346,1	3227.8
الصادرات الصناعية	1803,3	4008,6	5101,5	3970,2	2832.9
صادرات استخراجية	888,6	3274,8	3883,6	2698,7	1810.3

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

نسب المساهمة في إجمالي الصادرات	46,5	78,1	71,9	62,09	56.08
نسب المساهمة في الصادرات الصناعية	49,2	81,6	76,1	67,9	63.9
صادرات تحويلية	418,9	733,7	1217,9	1271,5	1022.6
نسب المساهمة في إجمالي الصادرات	21,9	17,5	22,5	29,2	31.68
نسب المساهمة في الصادرات الصناعية	23,2	18,3	23,8	32,0	36.09

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique315>

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هيكل التجارة الخارجية أو الميزان التجاري الصناعي يعاني من اختلالات كبيرة، فبالنسبة للواردات الصناعية يلاحظ أن الاستخراجية منها التي تكاد تكون منعدمة مقارنة مع التحويلية التي هي في نمو مستمر، إذ انتقلت من 888,6 مليار دج خلال الفترة 2001-2004 إلى حوالي 3720.6 مليار دج خلال سنة 2020، ويرجح أنها عبارة عن صناعات مصنعة، وبالنسبة لمساهماتها في إجمالي الواردات الصناعية فقد ظلت في حدود 99% على طول فترة الدراسة وفيما يخص الصادرات الصناعية فهي عكس الواردات، إذ يلاحظ أن الصناعات التحويلية تساهم بنسب ضئيلة جدا مقارنة بالاستخراجية التي كانت أغلبها في نمو مستمر فقد انتقلت من 888,6 مليار دج خلال الفترة 2001-2004 إلى ما يعادل 1018.3 مليار دج خلال سنة 2020، وذلك بنسبة مساهمة انتقلت من 49.2% إلى 63.9% خلال نفس الفترة السابقة بل ووصلت خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 إلى أكثر من 80%.

وفي ظل عدم التوازن والاختلال الكبير الذي يشهده الميزان التجاري للقطاع الصناعي والذي نشأ انطلاقا من هيمنة الصناعات الاستخراجية على هيكل الصادرات مقابل ضعف الصناعات التحويلية منها الأمر الذي أدى إلى التوجه نحو الخارج لتغطية هذا النقص مما ساهم في ارتفاع حصيلة وارداتها - الصناعات التحويلية- إلى درجة أنها فاقت إيرادات الصادرات الاستخراجية خاصة في السنوات الأخيرة وبالتالي فإن القطاع الصناعي تحت تبعية للقطاع الاستخراجي وأن القطاع التحويلي في الجزائر على الرغم من أنه شهد تحسن في نسب مساهماته في إجمالي الصادرات الصناعية التي انتقلت من 23.2% خلال الفترة 2001-2004 إلى 32% خلال سنة 2020 إلا أنه لا يزال يعاني من ضعف كبير خاصة إذا ما قورن بنسب وارداته المرتفعة، وكذلك تم الاستنتاج سابقا أن أكبر الكميات من السلع التحويلية يكون مصدرها الصناعات الاستخراجية وعليه فإن هذه النسب المعتبرة للصادرات التحويلية تكون من نتاج سلع تابعة للصناعات الاستخراجية.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

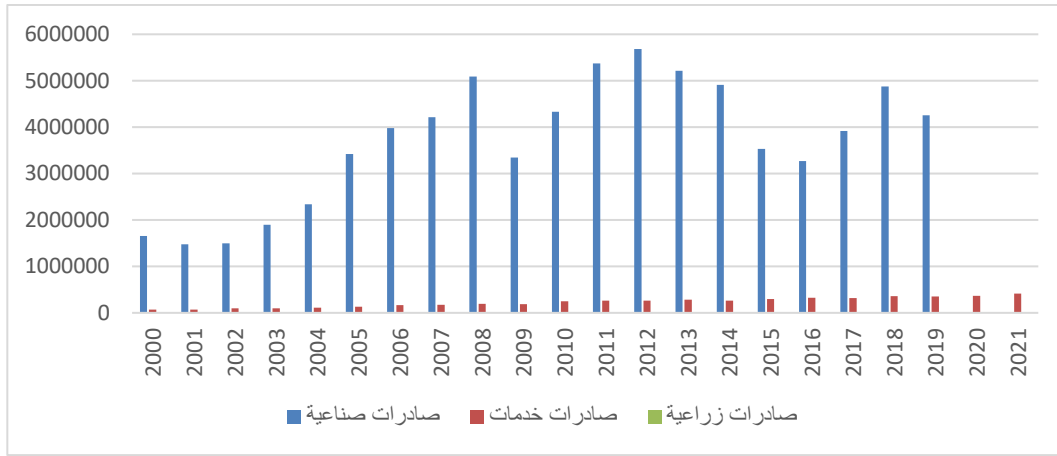
وبما أن القطاع الصناعي بشكل عام والاستخراجي بشكل خاص هو المسيطر على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر، فإن الاختلال الناشئ داخل هذا القطاع سينتقل تأثيره إلى مجموع الصادرات والواردات الكلية، وهذا ما تأكده نتائج الجدول أعلاه فمساهمات الصناعات التحويلية والاستخراجية في الصادرات والواردات الصناعية كانت جد متقاربة مع مساهماتها في الصادرات والواردات الكلية.

بالنسبة لمساهمات قطاع الخدمات في التجارة الخارجية: من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه بداية من الألفية الجديدة وإلى غاية عام 2021 كانت واردات قطاع الخدمات في تطور مستمر مع تخللها لفترات انخفاض، حيث انتقلت من متوسط 126.4 مليار دينار خلال الفترة 2000-2004 إلى متوسط حوالي 839.4 مليار دينار خلال الفترة 2015-2019، لكن وبحلول عام 2020 ونتيجة للإجراءات الوقائية التي طبقت نتيجة انتشار فيروس كورونا كوقف عمليات الاستيراد والتصدير يلاحظ أن قيم واردات الخدمات قد انخفضت إلى حوالي 655.1 مليار دينار خلال سنة 2020 ثم 586.3 مليار دينار خلال سنة 2021، وبالنسبة لنسب مساهماتها في إجمالي الواردات فيلاحظ أنها ضلت محصورة بين 10 و13% على طول فترة الدراسة، أما بالنسبة لصادرات الخدمات فأول ما يمكن ملاحظته أنه بالرغم من أن قيمها ظلت في تطور مستمر على طول فترة الدراسة حيث انتقلت من متوسط 89.4 مليار دينار خلال الفترة 2000-2004 إلى حوالي 411.8 مليار دينار خلال سنة 2021، إلا أن قيمها كانت أقل من قيم الواردات هذا ماسهم جعل الفجوة بينهما تنمو بمعدلات سالبة، وهذا يدل على أن هيكل التجارة الخارجية لهذا القطاع وكباقي هياكل التجارة الخارجية للقطاعات الاقتصادية الأخرى يعاني هو الآخر من حالات اختلال وعدم توازن، كذلك فإن نسب مساهماته في إجمالي الصادرات الضئيلة فقد بلغت أقصاها سنة 2020 بنسبة 11.4% وهذا يدل على أن قطاع الخدمات لم يستطع بعد ترقية إنتاجه ليكون قادر على مواجهة صادرات المحروقات، وهذه نتيجة متوقعة حيث أن أغلب مخصصات البرامج التنموية الموجهة نحو قطاع الخدمات كانت من نصيب قطاعي البناء والأشغال العمومية إضافة إلى قطاع النقل والاتصالات أي تطوير البنى التحتية للاقتصاد الجزائري، وتدعيم باقي القطاعات الاقتصادية.

بعد دراسة هيكل التجارة الخارجية وتوضيح مساهمات كل قطاع اقتصادي الذي اتضح من خلاله أن هيكل التجارة الخارجية يعاني من اختلالات وأن القطاع الصناعي هو المسيطر سواء من الناحية الصادرات والواردات، تاليا سيتم القارنة بين صادرات القطاعات الاقتصادية الثلاث ثم وارداتها، وأخيرا تحديد درجات تنوع هذه الأخيرة.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الشكل (12): تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 10-11.

الشكل أعلاه يؤكد الكلام السابق حيث أن أغلب الصادرات الجزائرية هي صادرات صناعية، في حين أن صادرات باقي القطاعات وخاصة الصادرات الزراعية تكاد تكون منعدمة. وكما سبق الإشارة آنفا أن كل قطاع اقتصادي هو الآخر يعاني من حالات اختلال وعدم توازن ولذلك من خلال الشكل التالي يمكن الحكم وبشكل دقيق على درجات تنوع الصادرات داخل الجزائر.

الشكل (13): هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 10-11.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن صادرات الاقتصاد الجزائري تعتمد بنسب كبيرة على المحروقات (مورد واحد) في حين أن مساهمة الصادرات غير النفطية كانت ضئيلة جدا على طول فترة الدراسة، فقد بلغ متوسط الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال العشر سنوات الأخيرة حوالي 581.13 مليار دينار جزائري مقابل 4594.23 مليار دينار جزائري للصادرات النفطية، وهذه الهيمنة للعوائد النفطية تؤكد على أن سلة الصادرات الجزائرية تفتقد إلى التنوع.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

أيضا فإن الصادرات خارج قطاع المحروقات تفتقر إلى التنوع حيث أنها لا تزال تعتمد على ثلاث منتجات تمثل حوالي 71% من صادراتها غير النفطية وهي الأسمدة المعدنية أو الكيماوية الأزوتية بنسبة 32%، الامونيك اللاماني بنسبة 23% والسكر بنسبة 16%¹.

ومن خلال هذا يتضح أن الاقتصاد الجزائري وعلى الرغم من جملة البرامج التي سنها بغية ترقية قطاعاتها الاقتصادية غير النفطية وزيادة نسب صادراتها إلا أنها لازالت تعتمد وبشكل شبه كلي على تصدير مورد وحيد (المحروقات)، إلى غاية الوقت الراهن هذا لم تستطع تنويع هيكل صادراتها، وفي الجدول الموالي تحديد لدرجات تنويع الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

الجدول (27): مؤشر هيرفندال -هيرشمان لتنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
hhi	0,87	0,85	0,82	0,85	0,86	0,89	0,89	0,88	0,88	0,87	0,84
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
hhi	0,86	0,86	0,84	0,83	0,75	0,72	0,76	0,75	0,73	0,72	-

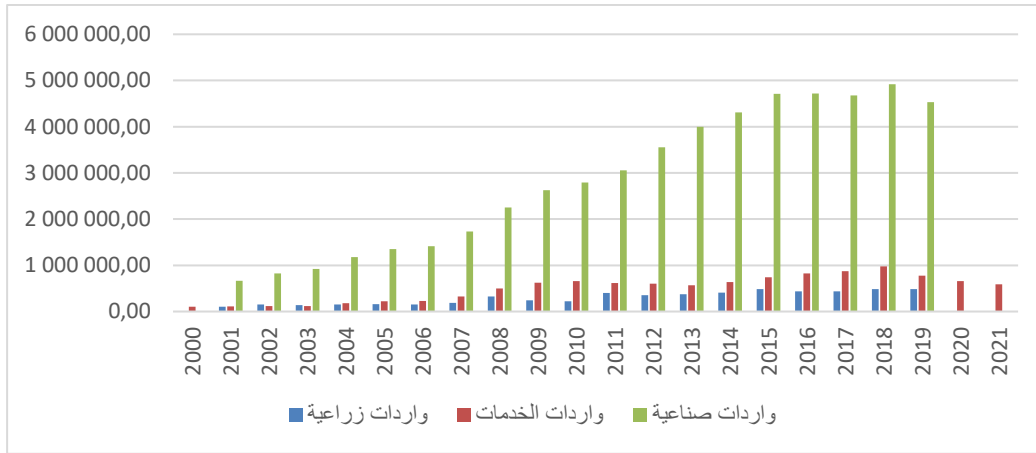
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 10-11.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن سلة صادرات الجزائر المتضمنة لكل من الزراعة والمحروقات، الصناعة خارج المحروقات، النقل والاتصالات وباقي الخدمات أنها وعلى طول الفترة الممتدة من عام 2000 وإلى غاية عام 2020 لم تشهد ذلك التغير الكبير في بنيتها، فقيم مؤشر هيرفندال -هيرشمان كانت في حدود 0.8 و0.7 على طول فترة الدراسة مما يعني ارتفاع نسب التركيز داخل سلة الصادرات، وبالتالي فإن صادرات الجزائر تفتقد إلى التنوع الاقتصادي فهي مرتكزة وبشكل كبير على مورد النفط.

¹ عبد الله نصير، حفيظ عبد الحميد، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، ملتقى الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنوع الاقتصادي تقييم لواقع التنوع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية، 2021، ص10.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الشكل (14): تطور هيكل واردات الجزائر خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 10-11.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن هيكل واردات الجزائر هو الآخر يعاني من مجموعة من الاختلالات، حيث يتضح أن القطاع الصناعي مهمين أيضا على سلة الواردات في الجزائر ويرجح أن تكون أغلب هذه الواردات هي صناعات ميكانيكية وكهربائية -فهي تشغل ما يزيد عن 50% من إجمالي الصادرات الصناعية-، وفيما يخص واردات قطاع الخدمات والقطاع الزراعي -حبوب- فهي ضئيلة جدا مقارنة بمجموع الواردات الصناعية، وفي الجدول التالي توضيح لدرجات تنوع سلة الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

الجدول (28): مؤشر هيرفندال -هيرشمان لتنوع الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
HHI	-	0,47	0,46	0,52	0,51	0,51	0,53	0,5	0,42	0,46	0,48
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
HHI	0,45	0,53	0,57	0,56	0,54	0,53	0,52	0,5	0,52	0,53	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 10-11.

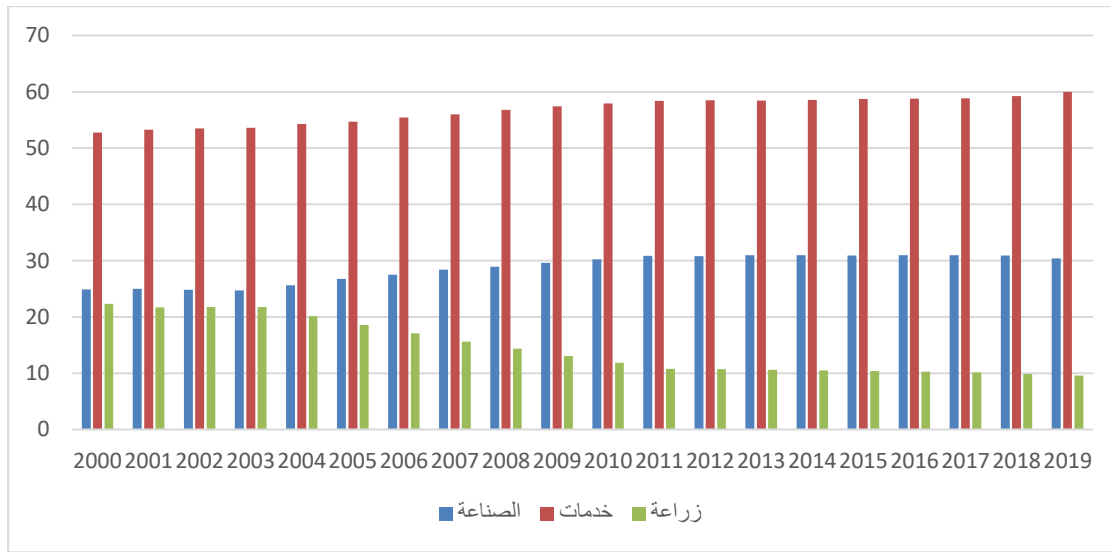
من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الواردات الجزائرية الصناعية، الزراعية والخدمية هي الأخرى تعاني من حالات تركيز وعدم تنوع، فقيم هذا الأخير ظلت في حدود 0.55 ومع تخلصها لبعض التذبذبات عليه يمكن القول أن الواردات الجزائرية لم تستطع بعد الخروج من دائرة التركيز. بعد دراسة هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري والذي اتضح من خلاله أنه يعاني من اختلالات داخل هيكله، وأن مجموع السياسات والخطط التنموية لم تستطع تصحيح هذا الاختلال وتنوع سلة صادراته ولا تقليص سلة وارداته، وعليه فإن اختلال هيكل الإنتاج ساهم في اختلال هيكل التجارة الخارجية، تاليا سيتم دراسة هيكل العمالة داخل هذا الاقتصاد ومن ثم استخلاص درجات التنوع به.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

المطلب الثالث: تقييم تنوع هيكل العمالة بالجزائر خلال الفترة 2000-2021

من بين أسى أهداف الدولة الجزائرية هو تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى المستويات، وبغية الوصول إلى ذلك سنت العديد من السياسات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة عدد مناصب العمل داخل القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، وفي الشكل الموالي توضيح لتطور نسب العمالة داخل القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2019.

الشكل (15): تطور نسب العمالة داخل القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 5-7-9.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية يعاني من حالات اختلال وعدم توازن، فأغلب نسب العمالة تتركز على قطاع الخدمات ومن ثم قطاع الصناعة في حين أن القطاع الزراعي يستحوذ على أقل نسب من العمالة، وفي الجدول التالي تحديد درجات تنوع العمالة داخل القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

الجدول (III-29): مؤشر هيرفندال - هيرشمان لتنوع العمالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

السنوات	HHI	السنوات	HHI
2000	0,31	2011	0,45
2001	0,29	2012	0,51
2002	0,29	2013	0,48
2003	0,28	2014	0,52
2004	0,29	2015	0,52

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

2005	0,30	2016	0,52
2006	0,30	2017	0,47
2007	0,31	2018	0,50
2008	0,32	2019	0.51
2009	0,44	2020	-
2010	0,44	2021	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 5-7-9.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد العمالة داخل القطاعات الاقتصادية المتمثلة في الصناعة والزراعة والخدمات يميل إلى التركيز مع مرور الزمن، حيث أن مؤشر هيرفندال-هيرشمان كان في زيادة مستمرة إذ انتقل من 0.3 عام 2000 إلى 0.51 عام 2019، وهذا يدل على أن توزيع العمالة في الجزائر يفتقر إلى التنوع الاقتصادي، بل وعلى غرار باقي المتغيرات الاقتصادية هو يتجه نحو التركيز مع مرور الزمن خاصة في ظل زيادة الاهتمام بقطاع الخدمات حيث أصبحت أغلب العمالة تصب داخل هذا القطاع.

قد اتضح من خلال ما سبق أن مجموع السياسات الزراعية بالجزائر قد فشلت في استحداث مناصب عمل توافق الهدف المخطط له، كما أن قطاع الصناعة في الجزائر ونتيجة تركيزه على قطاع الصناعة الاستخراجية فهو يحتاج إلى نوع معين من العمالة، وكذلك عدم نجاح في تطوير الصناعات التحويلية التي تتطلب يد عاملة كثيرة ساهم أيضا في نقص اليد العاملة بالقطاع، وعليه فإن مجموع هذه الأسباب ساهمت في توجه العاملة نحو قطاع الخدمات، والتي من الموقع زيادتها بمرور الزمن، وعليه فإن فشل السياسات الاقتصادية في تطوير قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية بشكل خاص انعكس على كميات العمالة بها.

بعد تقييم درجات التنوع الاقتصادي على مستوى الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية والعمالة، والتي اتضح من خلالها أنه على الرغم من أن بعضها حقق تقدما ملحوظا خاصة على المستوى الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي إلا أن هدف الوصول إلى اقتصاد متنوع لا يزال بعيد المدى، وتاليا سيتم تقييم مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تنويع إيراداته خاصة وأن صادراته لا تزال تعتمد على قطاع المحروقات بأكثر النسب.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

المطلب الرابع: تقييم تنوع إيرادات الجزائر خلال الفترة 2000-2021

منذ أن أدرك واضعي السياسات الاقتصادية أن إيرادات قطاع المحروقات هي إيرادات غير مستقرة، وأنه يجب البحث عن طرق أخرى تضمن استقرار إيرادات الدولة، سعت الدولة الجزائرية جاهدة من أجل تنمية إيراداتها غير البترولية، وتاليا سيتم توضيح مدى نجاح الدولة الجزائرية في بلوغ هذا الهدف.

الجدول (30): تطور هيكل الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليار دج

متوسط السنوات	إيرادات جبائية	%	إيرادات غير الجبائية	%	إجمالي الإيرادات
2000-2004	1635,78	91,9	142,34	8,1	1778,12
2005-2009	3115,18	93,8	203,168	6,2	3318,34
2010-2014	3319,92	91,2	318,3	8,8	3638,22
2015-2019	4684,48	81,8	1036,02	18,2	5720,502
2020	4019,8	78,6	1094,2	21,4	5114
2021	5371	81,6	1209,2	18,4	6580,2

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 12.

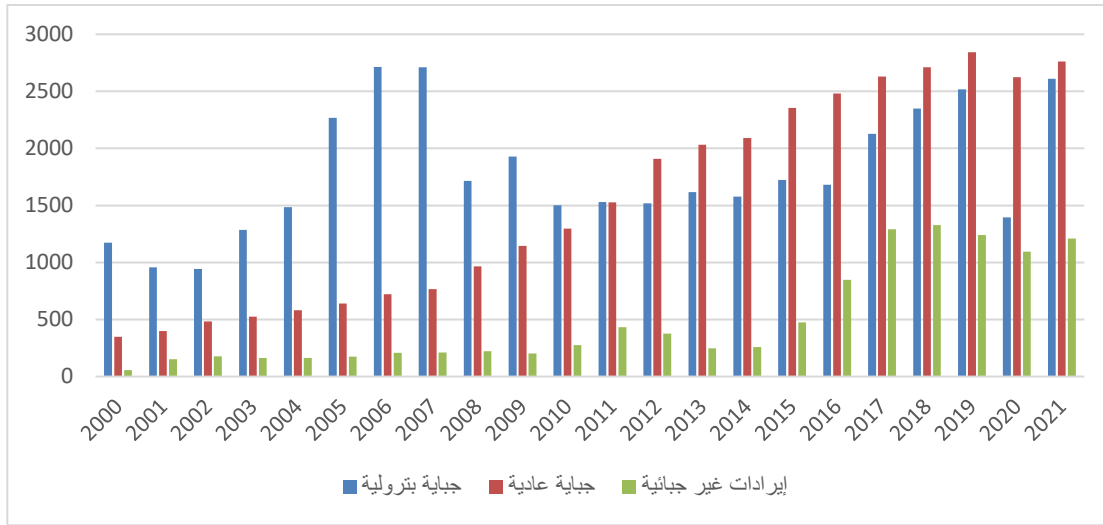
من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه على طول فترة الدراسة كانت أغلب إيرادات الجزائر في شكل إيرادات جبائية عادية وبترولية، حيث قدر متوسط قيمها بحوالي 1635.78 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2004-2000 أي ما يزيد عن 90% من إجمالي الإيرادات مقابل 142.3 مليار دينار جزائري للإيرادات غير الجبائية، لتصل إلى حوالي 5371 مليار دينار جزائري سنة 2021 أي ما يزيد عن 80% من إجمالي الإيرادات مقابل 1209.2 مليار دينار جزائري للإيرادات غير الجبائية.

وبغية توضيح مصدر إيرادات الدولة الجبائية والتعرف على مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على

تنمية إيراداته خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة تم صياغة الشكل التالي:

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

الشكل (16): تطور إيرادات الجزائر خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 12.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن إيرادات الجزائر هي الأخرى تعاني من اختلال وعدم توازن فكما سبق الإشارة أن أغلب إيراداتها كانت نتاج إيرادات جبائية عادية وبتروولية، في حين أن إيراداتها غير الجبائية تبقى قليلة جدا مقارنة بهما، كما يتضح من الجدول أعلاه أن إيرادات الدولة الجزائرية الجبائية العادية والبتروولية قد مرت بمرحلتين أساسيتين وهما:

- المرحلة الأولى 2010-2000: في ظل هذه المرحلة كانت الجباية البترولية هي مسيطرة على إيرادات الجزائر، حيث قدرت قيمها في بداية الألفية بحوالي 1173,2 مليار دينار مقابل 349,5 مليار دينار جزائري للإيرادات الجبائية العادية، لتصل إلى حوالي 1501,7 مليار دينار جزائري سنة 2010 مقابل 1297,9 مليار دينار جزائري للإيرادات الجبائية العادية.

- المرحلة الثانية 2021-2011: في ظل هذه انتقلت الهيمنة على إيرادات الدولة من إيرادات جبائية بترولية إلى إيرادات جبائية عادية مصدرها الرئيسي هو الضرائب والرسوم إضافة إلى الإتاوات، فقد قدرت قيم الإيرادات الجبائية العادية سنة 2012 بحوالي 1908,56 مليار دينار جزائري مقابل 1519,04 مليار دينار جزائري لإيرادات الجبائية البترولية، لتنتقل سنة 2021 إلى حوالي 2761,8 مليار دينار جزائري مقابل 2609,2 مليار دينار جزائري لإيرادات الجبائية البترولية، ويرجع الفضل في تطور الإيرادات الجبائية العادية على حساب الإيرادات البترولية إلى أحداث أزمة 2008 ومن ثم أزمة 2014، التي أدت إلى انخفاض أسعار المحروقات.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أن الانخفاض المتواصل الذي شهدته أسعار النفط خاصة بعد أزمة 2014 ساهم وبشكل مباشر في تفوق الإيرادات الجبائية العادية على الإيرادات البترولية، الأمر الذي ساهم في التقليل من حدة الاختلال الذي شهدته البلاد في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، وفي الجدول الموالي تحديد لدرجات تنوع إيرادات الجزائر خلال فترة 2000-2021

الجدول (31): مؤشر هيرفندال - هيرشمان لتنوع إيرادات الدولة خلال الفترة 2000-2021

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
HHI	0,47	0,27	0,21	0,30	0,33	0,44	0,46	0,44	0,24	0,26	0,17
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
HHI	0,12	0,16	0,21	0,21	0,17	0,10	0,05	0,05	0,06	0,09	0,06

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم 12.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن تطور وتفوق الإيرادات الجبائية العادية على البترولية منها خاصة بعد عام 2010 قد ساهم في تحسن قيم مؤشر هيرشمان - هيرفندال، فبعدما كانت نسب التركيز في حدود 0.4 و0.2 خلال الفترة 2000-2010، يتضح أن هذه النسب قد انخفضت إلى 0.1 و0.2 خلال باقي سنوات الدراسة، وقد وصلت إلى 0.06 خلال سنة 2021 مما يدل على اقتراب هيكل إيرادات الدولة إلى التنوع.

وبغية الحكم بشكل جيد على درجات التنوع الاقتصادي داخل الاقتصاد الجزائر سيتم حساب المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي الذي يعكس إجمالي تنوع الاقتصاد الوطني، ويكون من خلال حساب الوسط الحسابي لأهم مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعتبر مصدرا للدخل -أهم المؤشرات المحددة لدرجات التنوع-، وعليه سيتم أخذ الوسط الحسابي لمؤشر هيرشمان -هيرفندال الخاص بكل من الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات وإيرادات الدولة، وفي الجدول التالي توضيح لذلك.

الجدول (32): تطور المؤشر المركب لإجمالي التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
hhi	0,51	0,43	0,40	0,46	0,47	0,53	0,54	0,52	0,46	0,42	0,41
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
hhi	0,41	0,43	0,44	0,42	0,37	0,34	0,34	0,34	0,34	0.34	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول السابقة.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيم المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي الذي يعكس لنا إجمالي مجهودات الدولة في مجال التنوع الاقتصادي خلال فترة الدراسة ظل في حدود 0.4 و 0.5 خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014، لينخفض إلى حدود 0.37 خلال سنة 2015، ثم 0.34 انطلاقاً من سنة 2016 وإلى غاية 2020، وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي شهده هذا المؤشر إلا أنه قيمه لا تزال مرتفعة وهذا يدل على أن قدرات الجزائر على تصحيح اختلال هيكلها من خلال التنوع الاقتصادي لا يزال هدفاً لم يتحقق بعد ويمكن تحقيقه على المدى الطويل.

بعد تقييم تجربة التنوع الاقتصادي في الجزائر والتي اتضح من خلالها أن مجموع السياسات القطاعية والكلية قد سمحت بتطوير بعض فروع قطاع الخدمات خاصة في السنوات الأخيرة، التي سمحت له بأن يصبح هو المسيطر على أعلى نسب العمالة وكذلك أصبح هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من هذا التطور الذي شهده هذا القطاع إلا أنه لم يستطع بعد تعويض قطاع المحروقات خاصة في مجال الحصول على العملة الصعبة فهذا الأخير لا يزال هو المسيطر على سلة صادرات الجزائر، أما بالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية فمجموع السياسات الاقتصادية لم تستطع بعد الارتقاء بهما إلى المستوى المطلوب، وعليه فإن مجموع هذه العوامل ساهمت في نشوء العديد من الاختلالات القطاعية والكلية التي جعلت من التنوع الاقتصادي هدفاً بعيد المدى.

المبحث الثالث: تحديات وآفاق الهيكل القطاعي والتنوع الاقتصادي في الجزائر

اتضح من خلال ما سبق التطرق إليه أن تركيز السياسات الاقتصادية القطاعية والكلية في الجزائر على قطاعات اقتصادية دون الأخرى نتج عنه العديد من المشاكل والصعوبات سواء داخل القطاعات الاقتصادية التي خصصت لها أغلفة مالية ضئيلة أو حتى داخل القطاعات التي حازت على أغلفة مالية ضخمة، وعليه سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية في الجزائر

المطلب الثاني: السياسات والإجراءات المتبعة من قبل واضعي السياسات الاقتصادية

المطلب الثالث: استشراف وحلول مقترحة لتصحيح الاختلال والتنوع الاقتصادي

المطلب الأول: التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية في الجزائر

في ظل هذا المطلب سيتم تحديد كافة التحديات والمشاكل التي تواجه الهياكل القطاعية داخل الاقتصاد الجزائري.

أولاً: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر

ومن خلال ما سبق التطرق إليه يتضح أن القطاع الزراعي في الجزائر يواجه العديد من التحديات والعراقيل من أهمها:

❖ مشاكل متعلقة بالموارد الطبيعية: ومن بينها:

- نقص الأراضي الزراعية: حيث أدى الاستغلال غير العقلاني للأراضي الزراعية إلى نقص كبير في توفير المساحات الصالحة للزراعة، كاستخدام الأراضي الصالحة للزراعة في البناء مثلاً عوضاً عن اختبار مساحات تكون غير صالحة للزراعة ناهيك عن باقي الممارسات الأخرى كظاهرة تبوير الأراضي؛

- نقص الموارد المائية: فالجزائر تعتبر من بين الدول التي تعاني من نقص كبير في الموارد المائية فمعظم المساحات الزراعية تعتمد في ربيها على الأمطار بالرغم من ندرتها وتذبذب سقوطها هي الأخرى.

❖ مشاكل متعلقة بالموارد البشرية: وجل هذه المشاكل متعلقة بالعامل الزراعي -المزارع- ومن بينها:

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

- نقص اليد العاملة المدربة: فبالرغم من استحواد القطاع الزراعي على عدد معتبر من العمالة إلا أنه لا يزال يفتقر إلى التعليم والتدريب، الأمر الذي ساهم في افتقار القطاع إلى اليد العاملة الماهرة والقادرة على استخدام مخرجات التقدم التكنولوجي في مجال الإنتاج الزراعي؛
- الهجرة نحو المدينة: حيث أدى انتشار ظاهرة النزوح الريفي إلى انتقال اليد العاملة الزراعية نحو المدينة، وكذا تغير نمط تفكيرهم مما ساهم في العزوف عن النشاط الزراعي.

❖ **المشاكل التكنولوجية:** في ظل هذا المجال يتضح أن الجزائر بعيدة كل البعد عن المجال التكنولوجي مما ساهم في نشوء مجموعة من العوامل ساهمت بشكل كبير في زيادة درجات تخلف القطاع الزراعي، ومن بينها صعوبة نقل مستلزمات الإنتاج الزراعي ذات التكنولوجيا العالية والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق الإنتاجية العالية، فالقطاع الزراعي الجزائري لا يزال يعتمد على مستلزمات إنتاج بدائية، إضافة إلى ذلك اتضح سابقا أن استخدام الأسمدة بكل أنواعها الآزوتية، الفوسفاتية والبوتاسمية يتسم بالانخفاض مقارنة ومتوسط الاستخدام العالمي، ضف إلى ذلك النقص في كميات استخدام الأسمدة وعدم توفرها بالكميات والأنواع اللازمة في المواعيد المناسبة وهذا راجع إلى أن أغلب الكميات المنتجة من هذه الأخيرة تصدر إلى الخارج، كذلك فإن اقتصار قاعدة تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي على الجرارات والحصادات فقط، مما يستدعي التوجه نحو الخارج للحصول على آلات أكثر تطورا الأمر الذي يساهم في تضخم فاتورة الاستيراد.

❖ **مشاكل أخرى:**

- انخفاض الاستثمار والإنفاق الحكومي الموجه نحو دعم القطاع الزراعي: فتنمية القطاع الزراعي في الجزائر يتطلب معدلات إنفاق ضخمة وبيئة استثمارية مناسبة، فمن الصعب الحديث عن تطوير القطاع الزراعي في الجزائر في ظل غياب الاستثمارات الضرورية خاصة من قبل القطاع الخاص الأمر الذي جعل تطوير هذا القطاع مرهون وقدرات البلد على دعمه -زيادة معدلات الاستثمار داخل القطاع الزراعي- خاصة وأن هذا القطاع يعتبر من بين القطاعات الاقتصادية غير الجاذبة للاستثمار كونه لا يحقق عائد مرتفع ومخاطره الاستثمارية مرتفعة؛
- **مشاكل متعلقة بالصادرات:** فنصيب الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات ضئيل جدا ويميل إلى الانعدام، حيث أن أغلب الصادرات في الجزائر هي من المحروقات وخلاف ذلك فهو يتصف بالعشوائية؛

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021

- مشاكل متعلقة بالواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي: حيث اتضح من خلال ما سبق أن فاتورة الواردات الزراعية خاصة بالنسبة لمادة القمح مرتفعة جدا، وأن معدلات الاكتفاء الذاتي لهذه المادة ضئيلة جدا مقارنة بباقي الشعب الزراعية.

ثانيا: مشاكل القطاع الصناعي في الجزائر

ومن بين أهم التحديات والعراقيل التي تواجه القطاع الصناعي الجزائري ما يلي:

- هيمنة عائدات المحروقات على إيرادات الدولة: في ظل المكانة الكبيرة التي احتلها قطاع المحروقات داخل الاقتصاد الجزائري، إذ فاقت نسب مساهماته في إجمالي الصادرات معدل 80% الأمر الذي ساهم في جعل معظم إيرادات الدولة من المحروقات، وتنامي هذا الدور شجع واضعي السياسات الاقتصادية على عدم البحث عن مصادر أخرى لتمويل التنمية، وبالرغم من تمكن القطاع الخدمي من احتلال الصدارة من حيث المساهمة في إجمالي الدخل الوطني خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يتأثر بتقلبات أسعار النفط خاصة وأنه لا يزال المهيمن على سلة صادرات البلد، وعليه فإن الطريق لا يزال طويل جدا للتخلص من التبعية لهذه المادة؛
- نقص توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة: على الرغم من أن القطاع الصناعي يعتبر القطاع الاقتصادي الذي يحظى بالحصة الأكبر من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن أغلبها موجه نحو قطاع الصناعات الاستخراجية في حين أن قطاع الصناعة التحويلية وباقي القطاعات الاقتصادية تتسم بقلة توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- عدم القدرة على تهيئة مناخ الاستثمار: على الرغم من سعي الجزائر إلى تهيئة مناخ استثماري جاذب ومحفز إلا أنه وبالنظر إلى تصنيفها ضمن مؤشرات مناخ الاستثمار يتضح أنها بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية، الأمر الذي ساهم في عدم القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- نقص التمويل: فجهاز الإنتاج الصناعي خاصة التحويلي منه بالجزائر يواجه صعوبات عديدة من حيث التمويل، وذلك راجع إلى عدم قدرة الجهاز المصرفي على تمويل الصناعات الجديدة -غياب الداعم الرئيسي لتنمية القطاع الصناعي-، مما تسبب في توجه المؤسسات نحو التمويل الذاتي الذي نتج عنه نقص في حجم الاستثمارات داخل القطاع ومن ثم صغر حجم المصانع المنشأة؛

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

- ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي: فقد أدى تدني المستوى التكنولوجي إلى لجوء الجزائر إلى الخارج من أجل سد هذه الثغرة الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في تكاليف الإنتاج الصناعي سبب ارتفاع تكاليف التكنولوجيا المستوردة.

ثالثا: مشاكل القطاع الخدمي في الجزائر

- ومن أهم التحديات والمشاكل التي تواجه هذا القطاع ووفقت حاجزا أمام تنميته بشكل عام، بل وحتى ساهمت في نشوء العديد من الاختلالات داخل هيكله، ما يلي:
- انخفاض نسب الاستثمارات المحلية داخل القطاعات غير ربحية كالقطاع الصحي مثلا، مما ساهم في نقص جودة الخدمات الصحية؛
 - عدم موازنة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، أي ضعف التنسيق بين أجهزة التوظيف ومخرجات الجامعة؛
 - غياب السياسات الاقتصادية الشاملة الهادفة إلى ترقية كافة الفروع الخدمية، فكافة البرامج التنموية ركزت على ترقية بعض الفروع الخدمية كقطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع النقل والمواصلات في حين أن باقي الفروع الخدمية كانت مخصصاتها ضئيلة جدا؛
 - ضعف وسائل الاتصالات بالجزائر الأمر الذي ساهم في جعل الجزائر تعاني من تخلف كبير.
- وبناء على ما سبق يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه استراتيجية تنوع القطاعات الاقتصادية بالجزائر:

أولا: تحديات تتعلق بتحقيق الأمن الغذائي

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية والمحركة للأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال جملة ما يستطيع توفيره من منتجات ذات علاقات تشابكية وباقي القطاعات الاقتصادية، وقد اتضح من خلال ما سبق أن القطاع الزراعي يملك مؤهلات هامة من الموارد الطبيعية، الحيوانية والنباتية تمكنه من أن يكون قطاعا استراتيجيا، وقد اتضح أيضا أن القطاع الزراعي كان غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل بعض الشعب الزراعية خاصة بالنسبة لمادة القمح، كما أن صادراته شبه منعدمة، وبالتالي فإن عصرنة القطاع الفلاحي ليكون قادرا على تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة بنسب كبيرة في قيم الصادرات من أكبر تحديات القطاع الزراعي في الجزائر؛

ثانيا: تحديات تتعلق بتسريع درجات النمو خارج قطاع المحروقات

اتضح من خلال ما سبق أن النمو الاقتصادي في الجزائر مدفوعا بالنمو داخل قطاع المحروقات كما أن نمو بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مرهونا به، بل وحتى معدلات النمو التي حققها قطاع الخدمات المدفوع بقطاع البناء والاشغال العمومية كان نتاج تدخل الحكومة، وأن هذا التدخل والدعم مستمد أساسا من عائدات قطاع المحروقات، وعليه فإن الاقتصاد الجزائري أمام تحد كبير يتعلق بتسريع وتيرة النمو خارج المحروقات خاصة بالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية؛

ثالثا: تحديات تتعلق بتنوع سلة الصادرات

من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري هو تخليص سلة صادراته من سيطرة مورد النفط، فهذه السيطرة جعلت الأوضاع الاقتصادي للبلاد مرتبطة بأسعاره الأمر الذي جعل معدلات نمو تفتقر إلى الثبات، وقد اتضح أيضا من خلال ما سبق أن الاقتصاد الجزائري يملك مؤهلات هامة تسمح بتنوع سلة صادراتها؛

رابعا: تحديات تتعلق بتحقيق الانتقال الطاقوي

كما هو معروف بأن مادة النفط تعتبر من الموارد الناضبة وأن الاعتماد عليها لقيام أي اقتصاد هو خيار خاطئ، لذا وجب على الاقتصاد الجزائري التوجه والانتقال نحو إدماج طاقات أخرى متجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، خاصة وأنها تملك موقعا استراتيجيا بالنسبة لهذه الطاقات فقط يتطلب عليه اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل الاستخدام الأمثل لهذه الطاقات.

اتضح من خلال ما سبق التطرق إليه أن جل هذه المشاكل والمعوقات ساهمت في نشوء اختلالات داخل الاقتصاد الجزائري، حيث تسببت في اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، اختلال هيكل التجارة الخارجية، وكذلك اختلال هيكل إيرادات الدولة، بل وحتى اختلال هيكل العمالة، وعليه ولتصحيح هذه الاختلالات توجب على واضعي السياسات الاقتصادية توحيد الجهود بغية تخليص الهيكل القطاعي الجزائري من هذه العراقيل والتوجه به نحو نموذج اقتصادي متنوع، وبالفعل وكما سبق الإشارة في الفصل الثاني أن واضعي السياسات الاقتصادية بالجزائر انطلقا من سنة 2016 اتخذوا مجموعة من الإجراءات للانطلاق في تنوع الاقتصاد الجزائري وذلك ضمن النموذج الجديد للنمو 2016-2030 وتاليا سيتم توضيح ذلك.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

المطلب الثاني: السياسات والإجراءات المتبعة من قبل واضعي السياسات الاقتصادية

اتضح من خلال الفصل الثاني أن الجزائر وانطلاقاً من سنة 2016 اتخذت نهجاً جديداً للنمو وبأهداف جديدة وذلك من خلال النموذج الجديد للنمو آفاق 2030، الذي يستند على مقاربتين أساسيتين الأولى خاصة بالميزانية والثانية خاصة بالتنوع والتحول الاقتصادي.

ولتحقيق جملة الأهداف التي جاء بها هذا النموذج والتي سبق الإشارة إليها ضمن الفصل الثاني تبنى واضعي السياسات الاقتصادية خيار الرؤية طويلة الأجل، بغية الارتقاء بالاقتصاد الجزائري ليكون قوة ناشئة بعد التحول الهيكلي على مدى العقد المقبل، ولبلوغ ذلك وضع هذا البرنامج ضمن ثلاث مراحل أساسية تتمثل في:¹

أولاً: مرحلة الإقلاع 2016-2019

خصصت هذه المرحلة من أجل زيادة إيرادات الدولة عن طريق الرفع من القيم المضافة لكافة القطاعات الاقتصادية، فهذه المرحلة تطمح إلى تطوير إطار الاقتصاد الكلي والميزانية على المدى المتوسط للفترة 2018-2019، في ظل بيئة صعبة تتميز باستنزاف الموارد المالية، مما استدعى اتخاذ تدابير صارمة وتطوير خطة التدفق النقدي وخطة الالتزام لتنظيم وتيرة الإنفاق؛

ثانياً: المرحلة الانتقالية 2020-2025

وتسمى هذه المرحلة أيضاً بمرحلة تصحيح الخيارات في القطاع الاقتصادي الذي يحقق الاستدراك الكامل، فهي تسمح بتثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر، وذلك من خلال عصرنه القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي، وكذا تنويع الصادرات، وأيضاً تحقيق ما يسمى بالانتقال الطاقوي الرامي إلى التحرر من تبعية المحروقات، ويكون ذلك من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة وإعطاء أولوية الاستثمار العام والخاص لها، كما ينوّه أيضاً إلى ضرورة إصلاح المنظومة المالية والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي.

¹ جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020-2021، ص ص 132-133.

ثالثا: مرحلة الاستقرار أو الالتقاء 2026-2030

في ظل هذه المرحلة يكون الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستهلاكية المتراكمة، التي تمكن مختلف متغيراته الاقتصادية من الوصول إلى حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي، أو ما يعرف بمرحلة التثبيت وتوحيد الرؤى كما تسميها الوثيقة الوزارية.

ومن أهم السبل والداعمة والرامية إلى تجسيد هذا النموذج وتحقيق أهدافه توجب على الحكومة الجزائرية التوجه من خلال ما يلي:¹
أولا: ديناميكية القطاعات المطلوبة

ويكون من خلال التوجه نحو الهيكل القطاعي والعمل على تطوير فروع قطاعية جديدة ذات دعائم خارجية حتى تكون بديلا تنمويا لقطاعي المحروقات والبناء والأشغال العمومية، كما يتطلب فرض حلقات التسارع القوي للنمو، حيث سيكون الهدف المراد بلوغه خلال عام 2030 هو تحصيل حوالي 10% من إجمالي القيم المضافة لخدمة الصناعات التحويلية مما يتطلب تحقيق نمو في القيم المضافة الصناعية بمعدلات ثابتة، وفيما يخص باقي القطاعات الاقتصادية ستعمل على تحقيق متوسط نمو بنسبة 6.5% سنويا لقطاع الزراعة وحوالي 7.4% لخدمات السوق، في حين أن حصة خدمات المعرفة من المتوقع أن تصل معدلات نموها إلى حوالي 1.7%، فمن المتوقع أن حصص قطاع البناء والأشغال العمومية ستخفض تدريجيا لصالحها -خدمات المعرفة-؛

ثانيا: تغيير نظام الاستثمار وتعزيزه

من أجل بلوغ كافة الأهداف المرجوة من التحول الهيكلي توجب على واضعي السياسات الاقتصادية تعزيز نظام الاستثمار وتغييره، وذلك من خلال ربط الاستثمار خارج المحروقات بالتغيرات الحاصلة في إنتاجية رأس المال المستثمر من خلال القيام بمحاكاة مستوى النمو في الإنتاجية الإجمالية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد بتحقيق معدلات نمو أعلى، كما يتطلب أن يكون هذا الجهد لتحسين الإنتاجية الإجمالية مستهدفا للقطاع الخاص والعام أيضا، وهذا هو السبب وراء ضرورة توحيد الميزانية من عام 2025 تقريبا لتخفيض النفقات الرأسمالية المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة، مع

¹ كريمة حبيب، عادل زقير، إشكالية تنوع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 2، 2018، ص ص121.122.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

شروط إنشاء نظام استثمار وطني في المرافق العامة والذي يعتمد بشكل أكبر على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذا يتطلب تحرير الاستثمار الخاص من خلال الشروع في التحولات الهيكلية التي تولد النمو، إضافة إلى إتباع سياسة صارمة لنقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقات بين الجامعة والشركات؛

ثالثا: الاستدامة الخارجية

من أكبر التحديات التي تواجه النموذج الاقتصادي الجديد هو تشكيل استدامة خارجية مدفوعة بالنمو خارج المحروقات، ففي الواقع أن صادرات الجزائر مدفوعة أساسا بقطاع المحروقات، وفي ذلك يرى واضعي النموذج الاقتصادي الجديد أن الحل يكون من خلال تنفيذ سياسة مستدامة لكفاءة الطاقة وسياسة الطاقة المتجددة التي تحقق فائضا كبيرا في إنتاج المحروقات القابلة للتصدير، إضافة إلى ضرورة تسارع وتيرة الصادرات خارج المحروقات.

وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد وبشكل مفرط على قطاع المحروقات، سيكون على الصادرات الزراعية والصناعية التحويلية أن تلعب دورا حيويا في توفير مصدر بديل للعملة الأجنبية المتولدة عن قطاع المحروقات اللازم لتمويل التنوع الاقتصادي، وبالتالي على الاقتصاد الجزائري التفاوض خلال انتقاله إلى رؤية عام 2030 على أربعة قيود رئيسة تتمثل أولا في مدى التحول في البنى الإنتاجية، ثانيا تطورات المديونية الخارجية، ثالثا الاستدامة الخارجية، رابعا الانتقال الطاقوي.

إضافة إلى مجموعة السبل سألقة الذكر، فإنه من أجل تحقيق الرؤية الجديدة للاقتصاد الوطني آفاق 2030 فإنه لابد من توفر مجموعة من المرتكزات الأساسية، وقد قام النموذج الجديد في تلخيصها في ستة محاور وهي كالتالي:¹

أولاً: تشجيع وتحفيز إنشاء المؤسسات في الجزائر

وذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال ودعم التنافسية إضافة إلى إنشاء مجلس وطني للتنافسية يكون داعما لكافة الإصلاحات التي من شأنها أن تشجع على توفير مناخ أعمال جيد قادر على إنشاء شركات خاصة، كذلك المهتمة باقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة وخلق الشراكة بينها وبين المؤسسات العمومية من جهة ومن جهة أخرى يكون جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد 2، 2020، ص 12-16.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

ولتحقيق ذلك فهذا يتطلب إرادة سياسة قوية ومتابعة من أعلى المستويات، إضافة إلى التركيز على كافة القطاعات الاقتصادية ذات القدرة على خلق التحول الديناميكي بغية الانتقال من أحادية التصدير إلى تنوع التصدير، أيضا إطفاء الطابع المؤسسي على لجنة ممارسة الأعمال وتوسيعها لتشمل بالإضافة إلى ممثلي الحكومة والقطاع الخاص كلا من الباحثين والخبراء بهدف إعطاء نظرة شاملة على التنمية الاقتصادية، كما يجب تبسيط الإجراءات الإدارية والانتقال نحو أسلوب الإدارة الالكترونية لتوسيع وتيرة إنشاء المؤسسات، أيضا يتعين الاهتمام أكثر بالمؤسسات الناشئة ومرافقتها من خلال حاضنات الأعمال؛

ثانيا: تمويل الاستثمار

بغية تحقيق رؤية 2030 والتي تتطلب التطور والتحول السريع في مجال الاستثمارات الخاصة خارج قطاع المحروقات، فإن ذلك يتطلب:

1. تطوير النظام الوطني للاستثمار في المرافق والتجهيزات العامة

وذلك من خلال تحسين فعالية الاستثمارات العمومية ونوعية البنى التحتية، إضافة إلى تنوع مصادر تمويل الاستثمارات العمومية بالاعتماد على الشراكة بين القطاع العام والخاص ووضعها في إطار تنظيمي، كسفن القوانين المنظمة لعملية الشراكة، تفضيل التمويل القائم على إصدار السندات الخاصة في مجال مشاريع البنى التحتية التي تتطلب أموالا كثيرة، مع إقامة شراكة مع الدول التي لها خبرة وتجربة في مجال تمويل البنى التحتية؛

2. إصلاح المنظومة البنكية والمصرفية

ويكون لك من خلال توفير جو المنافسة الحقيقية بين البنوك لصالح الاستثمار، كذلك تحديث وتحسين الخدمات البنكية وضمان انتشارها على كامل التراب الوطني، أيضا الحرص الدائم على ضرورة الاستجابة لمعايير الرقابة الاحترازية وتعزيز الرقابة على الأخطار البنكية خاصة تلك المرتبطة بالقروض وسعر الصرف، مع محاولة إيجاد الحلول المناسبة لاستقطاب وجذب الأموال من السوق الموازي وادخال الصيرفة الإسلامية، حيث أن خطوة استحداث النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية تعد خطوة جديدة، فقد نص هذا النظام على تحديد ثمانية منتوجات مالية إسلامية كما نص على استحداث الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وألغى النظام 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المؤسسات والمصارف؛

3. تطوير أسواق رأس المال

حيث يعتبر سوق رأس المال فعال من حيث قدرته على جذب وخلق الاستثمارات، ولذلك يتطلب على الجزائر اتخاذ كافة التدابير الرامية إلى تطوير سوقها المالي، من خلال أولاً تحديد كافة العقبات التي تقف كحاجز أمام تطور بورصتها حيث أن هذه الأخيرة لم تشهد تطوراً ملحوظاً منذ سنة إنشائها 1997 ومن ثم العمل وبشكل عاجل على تحسين إطارها التنظيمي وتبسيط الإجراءات الإدارية بها خلال مختلف العمليات التي تقوم بها من إكتتاب عام، وإصدار السندات من قبل الشركات العامة والخاصة.

ثالثاً: السياسة الصناعية والتنوع

لقد سبق الإشارة أن تحقيق أهداف النموذج الاقتصادي الجديد يتطلب حلقات تسارع قوي لنمو القطاعات الاقتصادية، وعليه فإن السياسات الصناعية تعتبر من وسائل الرئيسية لتحقيق الأهداف التنموية وفي العموم هناك مجموعة من الأدوات التي تقوم عليها السياسات الصناعية والتي من بينها إقامة التجمعات الصناعية -اتحاد الصناعات مع بعضها ضمن المؤسسة الواحدة-، إضافة إلى تقديم الحوافز الضريبية والمالية في مجالات استثمارية معينة، كذلك تأسيس البنى التحتية وتقديم مختلف الخدمات التي تحتاجها الصناعة.

والجزائر تسعى من خلال سياستها الصناعية الجديدة إلى التحول من بلد مصدر للمادة الأولية في شكلها الخام إلى بلد يصدر مواد مصنعة محلياً -سياسة إحلال الواردات-، بهدف الرفع من نسب مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي، من أجل تحقيق ذلك قامت بإعادة هيكلة القطاع الصناعي وتضمينه في عشر مجتمعات صناعية منها من هو جديد ومنها من كان موجوداً من قبل وتابع للدولة وقد تم توضيح ذلك من خلال الفصل الثاني.

كما تقتضي الاستراتيجية الصناعية دعم كافة القطاعات الاقتصادية التي تملك فيها الجزائر مؤهلات طبيعية والعمل على دمجها بالأنشطة الصناعية بغية الوصول إلى أكبر القيم المضافة، كطاقات المتجددة والصناعات الغذائية والخدمات إضافة إلى الاقتصاد الرقمي والمعرفة والصناعات المتعلقة بالمحروقات والمناجم وتشجيع المؤسسات والشركات الناشطة في عملية التصدير؛

رابعاً: إضفاء الطابع الإقليمي على التنمية الصناعية

فالتنوع الاقتصادي يقتضي ضرورة تموقع الأنشطة الصناعية عبر كافة التراب الوطني، وهذه الأخيرة تعد من أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي والاستثمار عموماً في الجزائر، رغم كافة الجهود المبذولة من قبل الدولة والتي لا تزال تبدلها من أجل الاستجابة لكل الطلبات على العقار بهدف الاستثمار، فقد تم توسيع العديد من المناطق الصناعية ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى الانطلاق في إنشاء حوالي خمسون منطقة صناعية جديدة عبر تسعة وثلاثين ولاية خلال سنة 2017 بواسطة القروض طويلة الأجل التي رصدها الصندوق الوطني للاستثمار ومنحها للمستثمرين في إطار الامتياز.

فتوزيع التنمية الصناعية يتطلب إعداد خارطة إقليمية لفرص الاستثمار من أجل الاستفادة من المزايا التي يتسم بها كل إقليم والابتعاد على تركيز الاستثمارات في جهات معينة، وكما عمليات إعداد هذه الخرائط تتطلب عملاً مشتركاً بين الحكومات والفاعلين في الإقليم من الجهات الإدارية المختصة ومنظمات وأرباب العمل والجمعيات المهنية؛

خامساً: ضمان سلامة وتنوع مصادر الطاقة

إن نجاح عملية الانتقال الطاقوي لن يكون سبباً في ضمان أمن وسلامة الطاقة فحسب، بل سيكون سبباً ووسيلة لتنوع الصناعات الوطنية، وذلك من خلال اقتران البرنامج الوطني للفعالية الطاقوية مع برنامج صناعي وتكنولوجي لتنمية الطاقات المتجددة.

فبالنسبة لبرنامج الفعالية الطاقوية فهو يركز بالدرجة الأولى على القطاعات الاستهلاكية ذات الطلب الكبير على الطاقة كالبناء والنقل، فهذا البرنامج يهدف إلى تشجيع تنفيذ الاختراعات والتكنولوجيات المبتكرة حول العزل الحراري للمباني القائمة والجديدة، أيضاً يشجع على اختراع المعدات والأجهزة المنزلية في السوق المحلي بما في ذلك سخانات المياه الشمسية والمصابيح، وتعزيز استخدام أنواع الوقود غير الملوثة وتخفيض استخدام المازوت.

أما فيما يتعلق بتنمية الطاقات المتجددة فأولاً يجب التحديد وبشكل دقيق لكافة ما تملكه الجزائر في مجال الطاقات المتجددة خاصة في مجال الرياح والطاقة الشمسية، ومن ثم البحث عن السبل الكفيلة بتخفيض تكاليف التصنيع لكل من الألواح الشمسية ومولدات طاقة الرياح، وفي ذلك فإن الجزائر قد

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

شرعت في بناء محطات لطاقت متجددة كمحطة حاسي رمل التي دخلت حازر الخدمة سنة 2011، كذلك مزرعة الرياح بأدرار والمحطة الشمسية التجريبية بغرداية التي دخلتا حيز الخدمة في 2014.

سادسا: حوكمة النموذج الاقتصادي الجديد

حتى يستطيع النموذج الاقتصادي الجديد النجاح في رؤيته الجديدة لا يجب عليه إظهار القطاعات ذات الأولوية فحسب بل يجب عليه إيجاد نظام حوكمة لجميع السياسات المتخذة ضمنه، وهناك مجموعة من الإجراءات المساعدة على تحقيق ذلك والتي من بينها:

- التنسيق بين الحكومة والمؤسسات الاقتصادية من أجل تجسيد النموذج الجديد على أرض الواقع وذلك في إطار مؤسساتي يهدف إلى تدليل الصعوبات وتشجيع الابتكار والبحث عن أوراق جديدة للتصدير؛
- إعادة صياغة نموذج جديد للاستثمارات العمومية قائم على أساس تدنية تكاليف المشاريع العمومية ومدة إنجازها وتعظيم الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛
- صياغة نظام وطني جديد للمعلومات الإحصائية، يمكن من توفير احصائيات دقيقة على مجمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية؛
- تقييم السياسات العمومية لأنها لم تكن موجهة نحو تحقيق الأهداف، إذ أن تسيير المؤسسات العمومية بصفة عامة يعبر عن تسيير مهام لا تسيير أهداف، ولذلك من الضروري تقييمها وجعلها تتماشى والأثر الإيجابي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛
- ضرورة وجود إدارة اقتصادية قابلة للتنفيذ بطريقة ناجحة حتى تضمن نجاح الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الثالث: استشراف وحلول مقترحة لتصحيح الاختلال والتنوع الاقتصادي

قبل التطرق إلى توضيح بعض الحلول التي من شأنها تصحيح الاختلالات الهيكلية داخل القطاعات الاقتصادية وتحقيق التنوع الاقتصادي داخل الاقتصاد الجزائري، هناك مجموعة من السيناريوهات الممكنة أمام نموذج تنوع الاقتصاد الجزائري ومن بينها:¹

السيناريو الأول: هل يمكن أن ينجح نموذج تنوع الاقتصاد الوطني

من أجل نجاح نموذج تنوع الاقتصاد الوطني، لا بد من تحقيق الافتراضات الآتية:

¹ - لوصيف عمار، العابد لزهرة، نموذج تنوع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات - رؤية استشرافية-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد3، 2019، ص ص 16-17.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

- إعادة النظر في نموذج النمو والتحول من نموذج التوزيع إلى نموذج الثروة، أي الانتقال من نموذج قائم على تدخل الدولة إلى نموذج أساسه الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، بالشكل الذي يخدم زيادة الصادرات من القيم ذات الجدوى الاقتصادية طويلة المدى والمستدامة؛
- تنوع الاقتصاد من خلال إعادة ادماج القطاعات الراكدة، فالجزائر تتوفر على إحدى عشر قطاعا جاهزا للنمو السريع على خلفية تأخرها في المساهمة في القيم المضافة، وكمحلة أولى يمكن الرهان على قطاع الفلاحة والفلاحة الصناعية، المناجم والبتروكيميا، الصناعات الصغيرة والصغيرة جدا وكمحلة ثانية يتم التركيز على صناعة المعرفة وابتكار الصناعات التصديرية؛
- بناء جسور بين البحث العلمي والإنتاج؛
- إعادة النظر في كيفية تقييم ميزانيات القطاعات المختلفة، بحيث يجب منح الأولوية للقطاعات المنتجة للثروة؛
- إعادة النظر في طريقة وضع السياسات، حيث يجب اعتماد مفهوم اليقظة الاستشرافية المبنية على المعلومات الإحصائية السليمة؛
- العمل على وضع بنك مركزي مستقل يعمل على الحد من التضخم ولا يقتصر دوره على ضخ الأموال داخل الاقتصاد فقط، بل يجب على الدولة أن تمول نفسها من الأسواق المالية والمستثمرين الأجانب والمحليين؛
- توجه الدولة نحو التمويل الداخلي غير التقليدي كسبيل لتمويل الاستثمارات التي لها عائد على الاقتصاد على المدى القصير والمتوسط وليس لنفقات التسيير، ويجب أن يرافق هذا نموذج تنوع الاقتصاد الوطني، كما يشترط أيضا من ناحية النجاعة الاقتصادية القيام باستدراك اقتصادي يعيد للاقتصاد نجاعته وذلك من خلال ضخ موارد اقتصادية حقيقية وفعالية في عجلة التنمية الاقتصادية.

السيناريو الثاني: سرعة واتجاه انتقال الاقتصاد الوطني نحو نموذج تنوع اقتصاد وطني

يرى الاقتصادي الأمريكي ألفين توفلر الذي يعد أحد أكبر المستشرفين، أنه وبداية من القرن الحادي والعشرين ستوصف الاقتصادات انطلاقا من سرعتها وليس درجة نموذجها، ولن يكون هناك مجال للحديث عن نموذج اقتصادي بل عن اقتصادات سريعة وأخرى متوسطة السرعة والثالثة بطيئة أو متوقفة الحركة، وهذه الأخيرة بمثابة المرحلة التي لا يراد من الاقتصاد الوطني الوصول إليها، حينها يمكن اليقين

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

بمدى تحقيق الأهداف وما إذا كان الإطار السياسي القائم كان قادرا على تحقيق السرعة المطلوبة، أم أنه يسير في اتجاه يكون مخالفا تماما لاتجاه نموذج التنوع الاقتصادي أو غير قادر على فهمه.

السيناريو الثالث: تأثير الاحتياجات الداخلية على نجاح نموذج تنوع الاقتصاد الوطني

من بين أهم العوامل المؤثرة وبشكل سلبي على نموذج التنوع الاقتصادي هو تزايد وتيرة الاحتياجات الداخلية، حيث أن زيادة هذه الأخيرة بصفة متكررة ورغبتها في تغيير النظام والاعتراض على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، يزيد من احتمال حدوث أزمة اقتصادية مع آثار اجتماعية وسياسية مما يؤثر سلبا على التنوع الاقتصادي، لذا وتجنباً لهذا السيناريو وجب على الدولة وكل مؤسساتها مواصلة تطبيق هذا النموذج على أسس سليمة وضرورة وضع رؤية استشرافية شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني في ظل الإمكانيات المتاحة.

إن كافة ما سبق ذكره من سيناريوهات كفيلة لنجاح نموذج التنوع الاقتصادي، وفيما يلي عرض لأهم المقترحات التي يمكن أن تكون حلولا لتنوع قطاعات الاقتصاد الجزائري:

أولا: بالنسبة للقطاع الزراعي

وحتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من علاج مشاكل هذا القطاع وتصحيح حالات الاختلال التي يواجهها يجب:

- توحيد الجهود من أجل استدامة الإنتاج الزراعي ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي المستدام، كالتركيز وبشكل خاص على تكثيف زراعة الحبوب وزيادة الدعم الموجه نحو هذا النشاط؛
- العمل من أجل ضمان استدامة الموارد الزراعية الطبيعية بشكل خاص-استغلالها بشكل أمثل- وذلك من خلال حمايتها من مختلف أشكال الاتلاف والتدهور كالجفاف والتصحر؛
- الاهتمام بشكل خاص بمشاكل نقص الأراضي الزراعية والعمل على إعادة تأهيل المساحات الزراعية غير المفيدة حتى تكون ذات إنتاجية-تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية-؛
- العمل على زيادة نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني لضمان مساهماته الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم استدامة التنمية؛
- توفير مختلف الإمكانيات والسياسات الدعم الحكومي المحفزة والتي تضمن توجه الشباب المتعلم نحو القطاع الزراعي؛
- تعزيز الاستثمار الخاص ليكون قوة دافعة للإنتاج الزراعي؛

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

- توحيد الجهود في سبيل توفير مختلف التقنيات الحديثة داخل القطاع الزراعي كاستخدام طرق الري الحديثة وتوفير السبل الداعمة لسياسات ترشيد استهلاك المياه -تثمين الموارد المائية-، خاصة وأن المزارع يقوم بهدر كميات كبيرة من المياه من خلال استخدامه لأساليب الري التقليدية التي تساعد على زيادة معدلات استهلاك المياه بشكل غير معقول مما يجعل المصادر المائية في وضعية محرجة ويعرضها إلى تكاليف مالية ضخمة.

ثانيا: بالنسبة للقطاع الصناعي

إن مجموع المشاكل سالفة الذكر وفقت حاجزا أمام تنمية القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بشكل خاص -تنوع القطاع الصناعي-، بل وحتى ساهمت في نشوء العديد من الاختلالات داخل هيكل القطاع الصناعي الجزائري، ومن أجل علاج هذه الاختلالات وبناء قاعدة صناعية متينة وقادرة على مواجهة تقلبات الأسعار داخل الأسواق الخارجية، لم يبقى حل أمام واضعي السياسات الاقتصادية إلا العمل على التنوع الاقتصادي، وفعلا فمن خلال برنامج النمو الجديد -السياسة الاقتصادية الجديدة- والتي سبق توضيح محاورها الرئيسية، باشرت الجزائر طريقها نحو دعم تحقيق التنوع الاقتصادي، وفيما يخص تنوع القطاع الصناعي وترقية مختلف فروعها فهناك مجموعة من السبل الداعمة لذلك، ومن أهمها:

- تدريب وتطوير الموارد البشرية: لضمان الوصول إلى نسيج صناعي متطور يجب أولا تهيئة رأس مال بشري متعلم ومدرب على كيفية التحكم بالآلات التكنولوجية خاصة الحديثة منها؛
- تهيئة مناخ استثمار جاذب للاستثمارات: ويكون ذلك من خلال العمل على منح العديد من الامتيازات والتسهيلات لمجموع المستثمرين خاصة الأجانب منهم كالعامل على تقليل الإجراءات الإدارية الخاصة ببدأ المشروع وغيرها من التسهيلات؛
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر: تحظى مجموع الاستثمارات خاصة الأجنبية المباشرة بأهمية كبيرة من قبل واضعي السياسات الاقتصادية، لذا فالجزائر تسعى جاهدة من أجل تهيئة مناخ استثماري جاذب لهذه الاستثمارات حتى تكون مصدرا لتمويل المشاريع الصناعية الكبيرة والتي تتطلب كثافة رؤوس الأموال وتكنولوجيات عالية، فهذه الاستثمارات بمثابة الحلقة الرئيسية الداعمة لتنمية النسيج الصناعي؛

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

- ترقية الصادرات خارج المحروقات: ويكون ذلك من خلال تهيئة وتدعيم مجموع الصناعات التي تنشط خارج قطاع المحروقات حتى تكون قادرة على تلبية الطلب المحلي -تقليل الواردات- ومواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية -تنويع الصادرات-.

ثالثا: بالنسبة للقطاع الخدمي

من أهم الحلول المقترحة لترقية قطاع الخدمات ومواجه تحدياته ما يلي:

- استخدام عوائد الفروع الخدمية التي حققت تطورا في ترقية باقي الفروع الخدمية؛
 - تشجيع الاستثمار داخل الفروع الخدمية غير الربحية كالقطاع الصحي مثلا، فالتمتع بحياة صحية جيدة يضمن تحسين إنتاجية العامل داخل جميع القطاعات الاقتصادية،
 - العمل على تهيئة خلية معلوماتية داخل مراكز التعليم العالي والبحث العلمي تضم جميع المعلومات الخاصة بما تحتاجه المؤسسات من يد عاملة، لضمان الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وأجهزة التوظيف؛
 - صياغة السياسات الاقتصادية الرامية إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوير مراكز البحث والتطوير؛
 - توجيه اهتمام الدولة باقتصاد المعرفة من خلال تهيئة المناخ المناسب للمعرفة التي أصبحت من أهم عناصر الإنتاج.
- بناء على تم التطرق إليه يمكن اقتراح أهم المعالم لتنويع هيكل الاقتصاد الجزائري وتصحيح جملة الاختلالات التي يعاني منها فيما يلي:
- صياغة خطط استراتيجية بأهداف طويلة المدى: إن طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على قطاع المحروقات يتطلب صياغة برنامج تنموي بأهداف ذات مدى طويل، لضمان الانتقال التدريجي للتمويل والتخفيض من التمويل الناتج عن المحروقات -الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد طبيعي؛
 - تأسيس قاعدة صناعية تدعم التنوع الاقتصادي: ويكون ذلك من خلال دعم إنشاء صناعات جديدة نشاطها قائم على تعزيز العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية، وكذلك تعزيز الروابط بين التجمعات الصناعية؛

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

- اصلاح المنظومة الحكومية: يكون ذلك من خلال القضاء على كافة أوجه الفساد الاداري والرشوة والمحسوبية والبيروقراطية داخل الأجهزة الحكومية، والانتقال نحو نظام حكومي قائم على الشفافية والرقابة على المال العام؛
- دعم إدماج القطاع الخاص ضمن قطاعات اقتصادية جديدة: يكون ذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز والتسهيلات كالإعفاءات الضريبية والجمركية وتسهيل إجراءات الحصول على القروض اللازمة لإقامة هذه المشاريع؛
- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص: حيث يرى البنك الدولي أن الشراكة بين القطاعي العام والخاص هدفها الأساسي هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالنسبة للدول النامية، فدور الدولة أو القطاع العام يبرز من خلال رسم الخطط والسياسات واتخاذ القرارات السليمة، في حين أن دول القطاع الخاص يبرز بشكل واضح من خلال قدرته على تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها والبحث عن أفضل البدائل للإنتاج بأقل التكاليف وتحقيق أقصى الأرباح، ومن هنا تتبع فكرة الشراكة حيث أنه إذا اقتصر تنفيذ المشاريع على الدولة فقط أو على القطاع الخاص فقط ستمتاز هذه المشاريع بعدم الكفاءة، ومن أهم فوائد الشراكة وما يلي:¹
 - توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بين أطراف الشراكة؛
 - الاستفادة من رأس مال القطاع الخاص وما يملكه من معرفة وخبرة في مجال إدارة المشاريع التي يعد عنصر الوقت فيها حاسما والتقليل من المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة؛
 - تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في كيفية إدارة الموارد؛
 - تخفيف الأعباء المالية على الموازنة العامة وخلق القيمة المضافة التي توفرها المرونة المالية وبالتالي تحسين الكفاءة والقدرة الإدارية للقطاع العام؛
 - إعطاء البعد الاقتصادي اهتماما أوسع في السياسات ذات العلاقة وإدارة المشاريع على أسس اقتصادية بما يحقق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية؛

¹ -عدنان حسين يونس وآخرون، الاختلالات الهيكلية في الدول الريفية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص120.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

- التوصل إلى الحلول المرنة التي تستجيب للسياسات التنموية والتطويرية، حيث يسهل الشريك المحلي موازنة البرامج التي تشملها هذه السياسات بغرض توصلها إلى الأهداف المحددة والفرص المتاحة لأسواق العمل؛
- خلق بيئة عمل ديناميكية للتغيير داخل البيروقراطيات الحكومية المحصنة، كما تسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغيير دون التأثير في أعمالها الحقيقية المتعلقة بتطوير السياسات الاجتماعية والتوجه المستقبلي وإدارة وتقويم الخدمات ومشاريع البنى التحتية.
- تعزيز مناخ الاستثمار: يعتبر هذا الأخير من أهم الآليات الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية، فالتوفر على مناخ استثمار جاذب ومستثمر للاستثمارات خاصة الأجنبية المباشرة من شأنه أن يساهم في نمو القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية، ويكون مناخ الاستثمار محفز إذا استطاعت الدولة تهيئة بعض الظروف كتبسيط الإجراءات الإدارية، منح مزايا نسبية للمستثمرين كإعفاء الجمركي والضريبي، إضافة إلى توفر الدولة على نظام مالي ومصرفي مرن مما يتطلب عليها إصلاح نظامها المالي والمصرفي؛
- ترشيد النفقات العامة: يقصد بترشيد النفقات هو الاستغلال الأمثل لإيرادات الدولة ويكون ذلك من خلال توزيعها حسب الأولويات، إضافة إلى التوزيع العادل للاستثمار بين رأس المال البشري والقطاعات الإنتاجية للاقتصاد؛
- الاهتمام بالموارد البشرية: يعتبر المورد البشري من المحركات الأساسية لعمليات التنوع الاقتصادي فلاهتمام بالكفاءات البشرية من خلال تدريبها وتطويرها يساهم بشكل فعال في زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية، ويكون ذلك من خلال تعزيز مخرجات التعليم العالي إضافة إلى زيادة الانفاق على البحث والتطوير والابتكار فهو بمثابة الدعامة الأساسية لتحقيق النمو السريع داخل القطاعات الاقتصادية؛
- الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة: ويكون ذلك من خلال مواكبة ما حققه العالم من تقدم في مجال التكنولوجيا الحديثة ومحاولة إدخالها ضمن عمليات الإنتاج، مما يساهم في تسريع عمليات الإنتاج من جهة -تخفيض الوقت والتكاليف- والحصول على منتجات بمواصفات جيدة وقادرة على مواجهة في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للناج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

اتضح من خلال ما سبق التنوع الاقتصادي الرامي إلى تصحيح الاختلال بين القطاعات الاقتصادية بشكل خاص يواجه العديد من التحديات والمشاكل، كما اتضح أن هذه المشاكل من الصعب حلها على المدى القصير والمتوسط، وأنها تتطلب سياسات وخطط استراتيجية محكمة وطويلة المدى، وفعلا فإن الاقتصاد الجزائري بأشرف في تطبيق سياسات ذات بعد زمني طويل وذلك يظهر من خلال النموذج الجديد للنمو الاقتصادي أفاق 2030.

الفصل الثالث: دور التنوع الاقتصادي في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر-تقييم التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021-

خلاصة الفصل:

اتضح من خلال هذا الفصل أنه بالرغم من الجهودات والمخصصات التي أنفقتها واضعي السياسات طيلة الفترة 2000-2021 لتصحيح الاختلال في الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي وتحقيق التنوع الاقتصادي، أن نتائجه كانت دون المستوى المرغوب به.

فعلى الصعيد القطاعي اتضح أن كل القطاعات لا تزال تعاني من اختلال في الإنتاج، التجارة الخارجية لكل قطاع وحتى في المورد البشري، كما أن هذا الاختلال انتقل أيضا إلى المستوى الكلي من خلال سيطرة قطاع المحروقات ومن ثم قطاع الخدمات على القيم المضافة للنتائج المحلي الإجمالي، كذلك فإن عدم بلوغ كافة الأهداف الرامية إلى تطوير إنتاج قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، إضافة تركيز برامج التنمية على بعض الفروع الخدمية كالبناء والأشغال العمومية -منتجاته لا تصدر- ساهم في بقاء سلة صادرات الجزائر تحت سيطرة قطاع المحروقات وتركز العمالة ضمن القطاع الخدمي.

الخاتمة

تعتبر إشكالية إختلال الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي والتنوع الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تزايد الاهتمام بها في الوقت الراهن، خاصة بالنسبة للدول النامية ذات الاقتصادات الريفية.

وانطلاقا من هذه الأهمية وباعتبار الجزائر واحدة من الدول النامية ذات الاقتصادات الريفية، نبعت فكرة دراسة إشكالية إختلال الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر ومن ثم تحديد دور التنوع الاقتصادي في علاج هذه الاختلالات، وعليه تم التطرق ضمن هذه الدراسة في البداية إلى توضيح كافة الأطر النظرية المتعلقة بكل من الناتج المحلي الإجمالي والتنوع الاقتصادي وإبراز العلاقة بينهما، وثانيا تم دراسة وتشخيص واقع الاقتصاد الجزائري من خلال التركيز بشكل خاص على إمكانات الاقتصاد ضمن كل قطاع اقتصادي ومجهودات واضعي السياسات الاقتصادية في مجال تصحيح الإختلال الهيكلي والتنوع الاقتصادي، وأخيرا تم القيام بدراسة تقييمية للتنوع الاقتصادي في الجزائر والتركيز على مدى قدرة هذا الاقتصاد على تصحيح إختلالاته، وذلك من أجل التحديد الدقيق لأسباب وطبيعة إختلال الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

وبناء على ذلك تم التوصل إلى أن:

1. الناتج المحلي الإجمالي أهم مقياس للنشاط الاقتصادي، كما أن الإختلال به يؤدي إلى إختلال الهيكل الاقتصادي ككل فهو نواة الإختلال، كما اتضح أن التنوع الاقتصادي يعد من أساليب علاج هذه الإختلالات؛
2. العلاقة بين التنوع الاقتصادي وإختلال الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي هي علاقة جد متداخلة ومتشابكة، فالتنوع الاقتصادي كلمة مضادة للإختلال الاقتصادي، أيضا فإن الإختلال بين الهياكل القطاعية يمكن أن يكون سببا للتنوع الاقتصادي من خلال دوره في تصحيح إختلال الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي وإيصاله إلى حالات التوازن، كما يمكن أن يكون نتيجة للتنوع الاقتصادي عند فشل تجربة التنوع، وهذا ما يتوافق مع الفرضية الأولى؛
3. الجزائر تملك إمكانات طبيعية وبشرية كبيرة جدا في مختلف القطاعات الزراعية، الصناعية والخدمات ففي مجال الزراعة تتنوع بين الأراضي الزراعية، الثروة النباتية، الحيوانية والسمكية، كذلك فهي تستحوذ على قاعدة معتبرة من مستلزمات الإنتاج الزراعي المتمثلة في بعض الآلات والأسمدة الزراعية ناهيك عن أنها استطاعت تأسيس العديد من المعاهد الزراعية التي تضمن الحصول عدد معتبر من الكفاءات البشرية الناشطة ضمن القطاع الزراعي، وبالنسبة للمجال الصناعي فهي أيضا تملك إمكانات

صناعية مهمة جدا خاصة في مجال الصناعة الاستخراجية حيث أن احتياطاتها من النفط والغاز الطبيعي فاقت 12 مليار برميل من النفط و4500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، كما أنها تملك قاعدة صناعية معتبرة وذلك من خلال استحوادها على مجموعة من المركبات الصناعية الناشطة ضمن مجالات كثيرة، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فاهتمام واضعي السياسات الاقتصادية به جعله يحظى بإمكانات هامة خاصة في مجال الصحة، النقل والتعليم؛

4. استغلال مختلف الموارد والإمكانات التي تملكها الجزائر يعاني من اختلال، فقطاع الزراعة تسيطر عليه الطرق البدائية كما أنه رهينة للظروف الطبيعية من التساقط والحرارة... إلخ، إضافة إلى أن الثروة الحيوانية خاصة بالنسبة لأعداد رؤوس الحيوانات الداخلة في الغذاء تفقر إلى حالات التوازن، حيث أن أعداد رؤوس الماشية يستحوذ على أكبر النسب، أما بالنسبة للقطاع الصناعي فإن حجم القاعدة الصناعية الاستخراجية لا يزال يسيطر على إمكانات القطاع وحتى هذه الأخيرة -الصناعة الاستخراجية- تعاني من اختلال فالصناعة البترولية هي المسيطرة على هيكل إنتاجها، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فهو الآخر لم يسلم من حالات الاختلال داخل موارده خاصة في مجال الصحة من حيث قلة عدد الأسرة بشكل خاص؛

5. الجزائر اتبعت خلال الفترة 2000-2021 سياسات اقتصادية قطاعية وكلية بغية تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي وتحقيق التنويع الاقتصادي وذلك بالتركيز على سياسة الانفاق العام من خلال خمس مخططات تنمية خصصت لها مبالغ ضخمة، كما أن الجزائر طبقت سياسات كلية مالية، نقدية، وتجارية كانت مساندة وداعمة لهذه لمخططات؛

6. نتائج وآثار مجموعة السياسات والإجراءات المطبقة خلال الفترة 2000-2021، والرامية إلى علاج اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي كانت محدودة أو متواضعة، فعلى مستوى قطاع الزراعة استطاعت هذه السياسات تحقيق بعض النتائج والآثار الملموسة بالنسبة لإنتاج لبعض الشعب الزراعية كالخضر والفواكه، في حين أن باقي الشعب الزراعية ظل إنتاجها دون الهدف المستهدف خاصة بالنسبة لمادة الحبوب، هذا ما أدى إلى اختلال هيكل الإنتاج الزراعي ومن ثم هيكل التجارة الخارجية لهذا القطاع، وعلى مستوى القطاع الصناعي اتضح أن أكبر نسب إنتاج ودخل القطاع كانت من نصيب قطاع الصناعة الاستخراجية، في حين أن قطاع الصناعة التحويلية لا يزال يعاني من أوجه قصور ولا تظل قيمه المضافة ومستويات إنتاجه ضئيلة جدا مقارنة بقطاع الصناعة الاستخراجية، اتضح أيضا من خلال دراسة هيكل القيم المضافة للقطاع الاستخراجي والتحويلي كل على حدى أنه يعاني من حالات

اختلال على مستوى فروع، كما قد اتضح أن اختلال هيكل إنتاج القطاع الصناعي قد ساهم أيضا في اختلال هيكل التجارة الخارجية من خلال سيطرة المحروقات على أكثر من 95% من سلة صادراته، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد اتضح أن مجموع الفروع الخدمية المتمثلة في البناء والاشغال العمومية، النقل والاتصالات، التي حظت بأكبر قد ممكن من مخصصات البرامج التنموية إضافة إلى قطاع الخدمات التجارية قد استحوذت على أكبر النسب من القيم المضافة، في حين أن باقي الفروع الخدمية لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب، هذا ما ساهم في جعل هيكل القطاع الخدمي يعاني هو الآخر من اختلالات وحالات عدم توازن لم تتوقف عند حدود هيكل القيم المضافة والإنتاج بل انتقلت أيضا إلى مستوى هيكل التجارة الخارجية، وهذا ما يتوافق جزئيا مع الفرضية الثانية؛

7. الاقتصاد الجزائري يتميز بالارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي في أغلب الفروع الإنتاجية ما عدا مادة الحبوب التي لم تتجاوز 40%، كما أن أغلب الإنتاج المحلي يكون موجها للاستهلاك المحلي، هذا ما جعل من صادرات وواردات القطاع الزراعي تنسم بالضعف -ارتفاع الكميات المستوردة من الحبوب-، وأيضا جعل الاقتصاد الجزائري بعيدا عن تحقيق هدف الأمن الغذائي؛

8. القطاع الصناعي هو المسيطر على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر حيث أن صادراته من المحروقات تشغل حوالي 95% من إجمالي صادرات الجزائر، في حين أن وارداته من الصناعات التحويلية خاصة المتعلقة بالصناعات الميكانيكية والكهربائية وصلت إلى أكثر من 70%؛

9. الاختلال على مستوى كل قطاع اقتصادي ساهم في نشوء اختلال على المستوى الاقتصادي الكلي، فبالنسبة للهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي فبعد سيطرة قطاع المحروقات عليه -أكثر من 50%- في السنوات الأولى من فترة الدراسة، انتقلت السيطرة إلى قطاع الخدمات -أكثر من 50%- تحديدا بعد سنة 2015، في حين أن القطاع الزراعي ظلت نسب مساهمته ضئيلة جدا مقارنة بهما، أما بالنسبة لهيكل التجارة الخارجية فسلة الصادرات الجزائرية كانت تحت سيطرة قطاع المحروقات على طول فترة الدراسة وذلك بنسب فاقت معدل 90%، كما اتضح أيضا أن الاختلال قد انتقل إلى مستوى العنصر البشري حيث أن دراسة هيكل العمالة للقطاعات الاقتصادية الثلاث أوضحت أنه هو الآخر يعاني من اختلال حيث أن أكبر نسب العمالة كانت ضمن قطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة وأخيرا قطاع الزراعة؛

10. من خلال دراسة هيكل إيرادات الجزائر اتضح أن الاختلال ضمن الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي واختلال هيكل التجارة الخارجية ساهم في اختلال هيكل إيرادات الدولة، فأغلبها كان نتاج قطاع النفط بالدرجة الأولى والضرائب بالدرجة الثانية، وهناك سنوات تفوقت فيها إيرادات الدولة من

الضرائب، وتحديدًا من عام 2011 أصبحت إيرادات الدولة من الضرائب أكبر من إيراداتها البترولية، وهذه تعتبر من أهم النتائج الإيجابية للاقتصاد الجزائري، لكن وبالرغم من هذا التحول الإيجابي إلا أن إيرادات الجزائر تعاني من اختلال كبير حيث أن أهم مصادرها هو إيرادات جبائية عادية -ضرائب- وبترولية وباقي إيرادات الدولة الأخرى ضعيفة جدا؛

11. أظهرت نتائج تقدير مؤشر هيرشمان -هيرفندال للتنوع الاقتصادي تحقيق تحسن ملحوظا في قيم التنوع الاقتصادي لبنية الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الإيرادات حيث بلغت قيمته على التوالي حوالي 0.04 و 0.06 خلال عام 2021، في حين أن باقي المتغيرات بالرغم من أنها شهدت انخفاض طفيف في قيمها إلى أن نسب التركيز بها ظلت مرتفعة، فبالنسبة لصادرات الجزائر فهي تتميز بالارتفاع نسب التركيز بها أين وصلت إلى 0.73 خلال عام 2020 وهذا يدل على عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على تنوع سلة صادراته، ونفس الملاحظة بالنسبة للواردات، العمالة وإيرادات الدولة فقيم مؤشر هيرشمان تدل على ارتفاع نسب التركيز بها، فجل هذه النتائج جعلت من قيم المؤشر المركب لإجمالي التنوع الاقتصادي تتسم بارتفاع نسب التركيز، وعليه فإن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021 لم يكن قادرا على تنوع اقتصاده ولا يزال يعاني من اختلالات به، وهذا ما يتوافق مع الفرضية الثالثة؛

12. أسباب اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي تتبع أساسا من الإعتماد المفرط على قطاع المحروقات إضافة إلى عدم الكفاءة في توزيع مخصصات السياسات والخطط التنموية على القطاعات الاقتصادية، فالاعتماد على قطاع المحروقات ساهم في جعل كافة تدفقات الاستثمارات خاصة الأجنبية تتجه نحوه، أما بالنسبة لسوء توزيع مخصصات التنمية فهو ساهم في زيادة إمكانات ونواتج القطاعات والفروع القطاعية التي حظيت بأغلفة مالية ضخمة في حين أن باقي القطاعات الاقتصادية التي لم توجه لها مخصصات كبيرة بقي إنتاجها دون المستوى.

اقتراحات الدراسة:

- على ضوء النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات أو الاقتراحات المناسبة للتخفيف من حدة الاختلال الذي تعاني منه القطاعات الاقتصادية وهي:
- إعادة النظر في السياسات والبرامج والخطط التنموية التي تسنها البلاد وإعادة ضبطها وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة؛
- وضع خطة استراتيجية طويلة المدى لتنوع الاقتصاد الوطني والابتعاد عن الخطط الظرفية والمؤقتة؛

- ضرورة اندماج القطاع الزراعي والصناعي وخاصة الصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني ومساهمته الفعالة في النمو الاقتصادي،
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي وكافة القطاعات الاقتصادية غير النفطية مع ضرورة توحيد الجهود والعمل على خلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- استخدام التقنيات الزراعية المتطورة لزيادة الكفاءة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج والارتقاء بالمنتوج الزراعي بشكل خاص.

آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم توضيح مختلف مجهودات الدولة في مجال علاج إشكالية اختلال هيكلها القطاعية المكونة للنتائج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تقييم درجات التنوع الاقتصادي -توضيح درجات الاختلال داخل كل قطاع اقتصادي ومن ثم درجات الاختلال بين القطاعات الاقتصادية- داخل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021، بغية تحديد أسباب وطبيعة الاختلالات، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة والتي من بينها:

- دور الطاقات المتجددة في تنويع التكوين القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي؛
- أثر تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص على التنوع الاقتصادي؛
- أثر الصناعة التحويلية على التنوع الاقتصادي في الجزائر؛
- دور السياحة الحموية في تصحيح اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي؛
- أثر إقتصاد المعرفة على التنوع الاقتصادي.

المراجع

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

○ الكتب:

- أبو حرب عثمان، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
- أحمد إبراهيم عبد العال حسن، التعاون الصناعي بين التحديات وآفاق التفاعل مع المتغيرات المعاصرة، اتحاد الغرف العربية، جامعة المنصورة، 2018.
- إسماعين عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004.
- بكري كامل وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية طبع، نشر وتوزيع، الإسكندرية-مصر، 2000.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الصيد البحري والموارد الصيدلية، قطاع الصيد البحري في الجزائر الحاضر والمستقبل، مطبعة النعمان الليدو، الجزائر، 2002.
- حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي - مفاهيم وتجارب-، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2014.
- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
- حشيش عادل أحمد وآخرون، اساسيات الاقتصاد القياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، 2003.
- حساونة صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2000.
- الخطيب فاروق بن صالح، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، مكتبة مصباح، جدة، 2013.
- الزعبي غازي محمد زيب، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن 1989-2003، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
- شرفات علي جدوع، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
- الصميدي محمود جاسم، ردينة عثمان يوسف، تسويق الخدمات، دار العلمية للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2010.

المراجع

- صوص نداء محمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.
- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، عمان-الأردن، 2008.
- عبد الفتاح عبد السلام أبو جبيل، التحليل الاقتصادي الكلي -النظرية والسياسات الاقتصادية-، منشورات جامعة الجيل العربي، ليبيا.
- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص -النظريات- الاستراتيجية- المشكلات، مطبعة البحيرة، 2018.
- عدنان حسين يونس وآخرون، الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
- عزيزة بن سمية بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، بتلاء ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2014.
- العساف أحمد عارف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2010.
- العكيلي طارق عبد الحسين، اقتصادات الموارد البشرية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.
- علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- العيادي عبد الناصر وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000.
- فليح حسن خلف، اقتصادات العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، اربد-الأردن، 2012.
- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- فليح خلف، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية -نظريات وسياسات وموضوعات-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.

المراجع

- قناوي عزت، سليمان نيرة، أساسيات في الاقتصاد الكلي، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- مازن حسن باشا، التمويل الخارجي وأثره على الهيكلة في القطاعات الاقتصادية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
- مبارك إبراهيم أحمد عوض الكريم، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1982.
- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004.
- مرعوش إكرام، التحليل الاقتصادي الكلي، دروس وتمارين محلولة، الطبعة الأولى، دار قانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.
- المصري إبراهيم، النظريات الاقتصادية -كلي-، الطبعة الثانية، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2017.
- معاد الشراوي الجزائري، حسين قبلان، الاقتصاد الكلي، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2021.
- مندور أحمد محمد وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية - مصر، 2003-2004.
- منصور حمدي أبو علي، الجغرافيا الزراعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004.
- النسور اياد عبد الفتاح، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة -التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي-، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
- الوادي محمود حسين وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2008.
- الوادي محمود حسين، كاظم حاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي -تحليل نظري وتطبيقي-، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2007.
- الوزني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006.

○ الرسائل الجامعية:

■ الأطروحات:

- اوريبي هيبية الله، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة -دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر) -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019.
- باهي وفاء، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنوع الاقتصادي دراسة مجموعة من الدول، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2021-2022.
- براجي صباح، دور إدارة السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في دعم التحول الهيكلي للاقتصادات الريفية نحو التنوع في ظل ضوابط الاستدامة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017-2018.
- براك سامي فؤاد، التنوع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر -دراسة استشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020.
- بن حدو آمنة، أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير نفطية -دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2019-2020.
- بن قرين جمال، تنافسية البنوك الجزائرية في ظل تحديات تطوير وتنوع آليات الخدمات المصرفية والتحرير المصرفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، تلمسان-الجزائر، 2017-2018.
- بن نية حميد، أثر السياسات الاقتصادية على التنوع الاقتصادي -دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لونيبي علي، البلدية، 2019-2020، ص18.
- بوزلحة سامية، أداء السياسات الزراعية العربية وآفاق الزراعة العضوية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016-2017.

المراجع

- بوصالحي سفبان، التحكم في جودة الخدمة البنكية دراسة نوعية كمية في البنك الجزائري BNA، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2015-2016.
- توفيق كريمة، أثر التمكين الإداري على تحسين جودة الخدمة دراسة حالة المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة عمار تلجي، الأغواط-الجزائر، 2015-2016.
- جحين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020-2021.
- خطاب موراد، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة: صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
- حميد شكر عبد الأمير، استراتيجيات تسويق الخدمات والآداء التسويقي: الدور الوسيط للمعرفة التسويقية -دراسة عينة من المؤسسات الخدمية في مدينة بغداد-، أطروحة دكتوراه في إدارة الاعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2020.
- حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019.
- خمخام عطية، تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وصفية للفترة (2009-2020)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021-2022.
- دواس نادية، أثر سياسات المزيح التسويقي لخدمة النقل على تنمية سلوك مسؤول لدى الافراد - دراسة حالة المؤسسة العمومية للنقل الحضري والشبه حضري للجزائر العاصمة -etusa، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2017-2018.
- رائد محمد سلمان حلس، تطور فجوة الموارد المحلية وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي في فلسطين 1994-2018، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2021.
- زروخي صباح، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1986-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة مجمد بوضياف، مسيلة، 2017.

المراجع

- سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019-2020.
- سكر كنزة، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ترشيد القرارات في العمليات التجارية دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018-2019.
- سلطاني وفاء، تقييم مستوى الخدمات الصحية في الجزائر وآليات تحسينها -دراسة ميدانية لولاية باتنة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة1، باتنة-الجزائر، 2015-2016.
- سياحي الخامسة، أثر الهيكل التنافسي للسوق على أداء الصناعة دراسة حالة قطاع الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2017-2018.
- شيبان وردة، العلاقة السببية بين كمية النقود والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر -دراسة قياسية 1990-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2015-2016.
- صادق نور الذين هني، دور الزراعة الصحراوية في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، 2016-2017.
- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014-2015.
- عماري فاطمة الزهرة، أثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات خلال الفترة (2001-2018)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019-2020.
- غدامسي عائشة، الزراعة المحمية في الجزائر: الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2020-2021.
- مروة عبد القادر صالح، أثر استثمار القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بولاية النيل الأبيض، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.

المراجع

- مزوزي فضيلة، استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عمار تليجي، الاغواط، 2020-2021.
- معتز آدم عبد الرحيم محمد، تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2018.
- معلم جميلة، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1، باتنة، 2016-2017.
- ناصر لبنى، الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمى، برج بوعريريج، 2019-2020.
- نوي نبيلة، أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجريبية: الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016-2017.
- هبول محمد، السياسات الزراعية واشكالية الامن الغذائي في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019-2020.
- رسائل ماجستير:
 - بوغدة نور الهدى، دور وكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2014-2015.
 - سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2011.
 - صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في اقتصادات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.

المراجع

- محصول السعيد، دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.
- هند غانم محمد المحنه، الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة 1994-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2014.
- المقالات:
- اسلام عبد السلام رجب، إمام علي كامل خليل، الاختلالات الهيكلية في قطاع الصناعة المصرية (دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 7، العدد 1، 2021، 463-495.
- أوس فخر الدين أيوب، أثر تطور وسائل الدفع الالكتروني على الناتج المحلي الإجمالي، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، منار الشرق للدراسات والنشر، المجلد 1، العدد 5، 2021، 132-143.
- بابا عبد القادر، عدة عابد، السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 4، 2017، 72-85.
- باهي موسى، رواينية كمال، استراتيجية التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية، مجلة التواصل، المجلد 27، العدد 1، 2019، 304-327.
- باهي موسى، رواينية كمال، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، 2016، 133-152.
- براي الهادي وآخرون، تشخيص واقع الصناعة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 1، 2019، 143-163.
- برباح زيان، عبد القادر سونة، التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2020، 54-67.
- بسبع عبد القادر، عمي سعيد حمزة، التنوع الاقتصادي كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية - تجربة دولة الامارات العربية المتحدة-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 2، 2019، 110-133.

المراجع

- بشير هادي عودة الطائي، دور وأهمية التنوع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003-2019، مجلة اقتصادات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد26، 2021، 64-47
- بلقلة إبراهيم، واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد8، العدد1، 2018، 74-54.
- بلقيل نور الدين، الهاشمي بن وضاح، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD) -دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج -المسيلة- وفقا لمشاريع سنة 2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 8، العدد1، 2017، 663-649.
- بللعماء أسماء، التنوع الاقتصادي مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد1، 2021، 353-335.
- بللعماء أسماء، التنوع الاقتصادي وإرساء الاستدامة في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد4، العدد2، 2020، 94-79.
- بللعماء أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، سياسات التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط - دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 3، العدد1، 2020، 32-8.
- بلواضح الجيلاني، واقع قطاع النقل البري في الجزائر: المعوقات والحلول (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 4، العدد 2، 2020، 13-1.
- بن با جلول، بن عارية حسين، التنوع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2013-2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، مجلد2، العدد6، 2018، 127-116.
- بن سماعيل حياة وآخرون، دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة قياسية-، مجلة الاقتصادات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 3، العدد1، 2014، 42-22.
- بن شرشار عز الدين، تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي-دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010-2020)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد8، العدد1، 2021، 60-38.
- بن صويلح أمال، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد23، الجزء1، 2018، 205-185.

المراجع

- بن عبد الرزاق لزهري، خنشور جمال، دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2018، 650-671.
- بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، العدد 5، 2020، 33.
- بوحسون إيمان، واقع واستخدام الموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية، مجلة روافد، المجلد 3، العدد 2، 2019، 17-36.
- بوختالة سمير وآخرون، واقع وأفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 6، 2017، 47-58.
- بودخيل محمد الأمين وآخرون، تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراكة الصناعية (المعوقات والكوابح)، مجلة العلوم إنسانية، المجلد 20، العدد 2، 2020، 622-641.
- بورحلي خالد، علاوي محمد حسين، تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي -دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2012) -، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، 2019، 28-46.
- بوصالح سفيان، بوتلجة عبد الناصر، دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 2، العدد 2، 2015، 81-93.
- بوصالح سمية، شكوري سيدي محمد، قضية التنوع الاقتصادي في الجزائر: أي تقييم؟، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 47، 2016، 228-243.
- بوعزة عبد القادر، عامر عائشة، التنوع الاقتصادي ودوره في تفادي نقمة الموارد النفطية تجربة النرويج نموذجا، مجلة رماح للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 27، 2018، 431-451.
- بوعزيز ناصر، بن منصف خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر -بين الواقع والتجسيد-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 2، 2017، 89-94.
- بوعزيز ناصر، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، 2016، 417-430.
- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6، العدد 2، بسكرة، 2012، 243-266.

المراجع

- بوفنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط: الامارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنوع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد1، 2017، 213-240.
- الجبوري حامد عبد الحسن، التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متوفر على:
<https://www.google.com/url?sa=t&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKewj6n5vTsvqBAxVHUaQEHeXOD4QQFnoECAkQAQ&url=http%3A%2F%2Ffcds.com%2Fecomical%2F535&usg=AOvVaw35cHyFywT-v1G60hAXd9bf&opi=89978449>
- جعفري جمال، عدالة العجال، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي -دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015-، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 9، العدد 2، 2018، 98-119.
- حاج قويدر عبد الهادي، سنوسي بن عبو، الغاز الطبيعي الجزائري -استراتيجيات التصدير والآفاق المستقبلية-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 3، العدد4، 2015، 24-43.
- حوشين إيتسام، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد2، 2014، 100-121.
- حبيب كريمة، زقير عادل، إشكالية تنوع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد3، العدد 2، 2018، 111-129.
- حركاتي فاتح، السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الامن الغذائي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد7، العدد1، 2016، 443-457.
- حمدان علام محمد موسى، التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ودوره في النمو الاقتصادي، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد 16، العدد1، 2017، 43.
- حميداتو محمد الناصر، بقاص الصافية، التنوع الاقتصادي في الجزائر، global journal of economic and business، المجلد 2، العدد2، 2017، 74-82.
- خاطر طارق وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014) (في تحقيق إقلاع وتنوع الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية وتقييمية- ، ومتوفر على:
https://www.researchgate.net/publication/311512140_dwr_bramj_alanash_alaqtsady_khlal_a_lftrt_2001-2014

المراجع

- الخاقاني نوري عبد الرسول، علي خيضر كريم، انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الهيكل الاقتصادي في المجر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، 2016، 117-132.
- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- خزعل بصير خلف، واقع تطبيق أبعاد جودة التعليم العالي وأثرها في تنمية الالتزام التنظيمي: دراسة استطلاعية لعينة من مدرسي جامعة كركوك، مجلة اقتصادات المال والأعمال، المجلد 3، العدد 1، 2019، 474-505.
- الخفاجي سمير سهام داوود، أثر الاختلالات الهيكلية على التضخم حالة دراسية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، 2013، 268-296.
- خلف أسهمان وآخرون، دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وربحية المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سوريا، مجلة جامعة حماة، جامعة حماة، المجلد 4، العدد 6، 2021.
- خنشول دنيا، التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2020، 200-222.
- دفرور عبد المنعم وآخرون، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017.
- ذراع مسعودة رضا، أثر تقلبات أسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل الاقتصاد في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2017، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 1، العدد 1، 2020، 29-53.
- روشو عبد القادر، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 3، 2021، 155-174.
- زعباط سامي، عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآليات علاجها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص، 2018، 258-269.

المراجع

- زعباط عبد الحميد، سحون عقبة، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6، العدد1، 2012، 165-188.
- سالم عبد الحسن رسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية ومتطلبات التنوع الاقتصادي للمدة (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 33، العدد34، 2017، 117-160.
- سامي عبيد التميمي، عدنان فرحان الجوارين، التنوع الاقتصادي في ظل رؤية قطر الوطنية 2030، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 34، العدد 38، 2018، 21-52.
- سعد إبراهيم يوسف، أهمية محاصيل الحبوب من الناحية الاقتصادية ودورها في الأمن الغذائي، جامعة الأنبار. [Http : www.uoanbar.edu.iq](http://www.uoanbar.edu.iq)
- سعود غالي صبر، شفان جمال حمة سعيد، أثر تنوع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980-2017)، المجلة العربية للإدارة، المجلد41، العدد2، 2021، 245-263.
- سعودي عبد الصمد، بن عارية أحمد، برامج الاستثمارات العمومية كألية للتنوع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2019-2001)، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد4، 2017، 95-115.
- سلطاني محمد رشدي، بن واضح الهاشمي، المنظومة المؤسسية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 2، العدد3، 2017، 154-163.
- الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص، التنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد2، 2018، 321-335.
- شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، السياحة كمقوم للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تدنجات أسعار النفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6، 2017، 111-126.
- ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصادات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد2، 2018، 21-36.

المراجع

- طلحاي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، أثر التنوع تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد4، العدد2، 2016، 143-167.
- طويجيني زين العابدين، محمد سيف الدين بوفالطة، استدامة خيارات تنويع الموارد لمائية في الجزائر وتوجيهها نحو الاقتصاد الأخضر: دراسة تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد2، 2020، 280-299
- طويل آسيا وآخرون، تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية استراتيجية التنويع ما بعد أزمة جائحة (كوفيد19) -دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي، les cahiers du cread، المجلد 37، العدد3، 2021، 217-249.
- عامر حبيبة، انعكاسات سياسة الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية من 2001 -2014، مجلة بشائر الاقتصادية، المجلد1، العدد 2، 2015، 15-28.
- عبد المنعم حجيرة، مزيان سعيد، التنوع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، المجلد2، العدد2، 2019، 43-69.
- عداي نور دهشان، لورنس يحي صالح، فاعلية الاتفاق العام في تصحيح الاختلال في الهيكل الإنتاجي بالاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد123، 2020، 18-39.
- عداي نور شدهان، زياد الذين طه طالب، دور التنوع بالهيكل الإنتاجي في زيادة الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 2003-2019، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 17، العدد 54، 2021.
- عدنان حسين يونس وآخرون، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2012، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد10، 2015، 104-136.
- العشي هارون، حجيرة عبد المنعم، التنوع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 2، العدد01، 2015، 25-51
- عماري زهير وآخرون، أثر مؤشر التنوع الاقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات باستخدام نموذج ardl للفترة 1980-2019 -حالة الجزائر مع الإشارة للنموذج النرويجي-، مجلة دراسات، المجلد 12، العدد1، 2021، 235-252.
- عيسى محمد الغزالي، السياسات الزراعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

المراجع

- فقير كمال، يوسفات علي، التنوع الاقتصادي في مصادر الدخل وأثره على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لحالة الامارات العربية المتحدة"، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد3، العدد2، 2020، 1-15.
- قروف محمد كريم، التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، المجلد2، العدد2، 2011، 117-134.
- قريبيع بن علي، زايري بلقاسم، أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980 إلى 2015)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد7، العدد12، 2017، 242-271.
- قنوع نزار وآخرون، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 4، 2013، 149-167.
- كورتل نجاه، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017-، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد5، العدد2، 2019، 1-20.
- لعبيدي عبد الجبار محمود، أسماء طه خلف، تأثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 65، 2012، 25.
- لعجال لعمرية، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد1، 2019، 123-141.
- لوصيف عمار، العابد لزهرة، نموذج تنوع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات - رؤية استشرافية-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد3، 2019، 7-22.
- مايج شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد24، 2016.
- مجدي نرمين، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، صندوق النقد العربي، الامارات، 2021.
- محرز صالح، راشي طارق، التنوع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد1، العدد4، 2019، 1-16.

المراجع

- محسن زوييدة، معالجة المياه المستعملة: خيار استراتيجي للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد1، 2018، 541-558.
- محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور - دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة لبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 10، العدد 16، 2016، 265-280.
- مغربي خيرة، اقتصادات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانات والتحديات)، مجلة دفاتر بودكس، المجلد 5، العدد2، 2016، 103.120
- مفتاح حكيم، السياسة التجارية الجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات، مجلة الابداع، المجلد 11، العدد 1، 2021، 310-327.
- مهند عبد الملك السلطان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي -دراسة وصفية-، مؤسسة صندوق النقد الدولي السعودي، السعودية، 2016.
- موساوي رفيقة، التنمية المستدامة للموارد المائية في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد8، عدد خاص، 2018، 14-29.
- النعيمي سالم يونس، شعفل على محسن، الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الزراعة العربية (دراسة حالة دول مختارة)، مجلة زراعة الرافدين، المجلد 40، العدد3، 2012.
- نوي نبيلة، استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج النفط - الامارات العربية المتحدة نموذجا-، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد3، 2017، 117-132.
- هواري أحلام، سدي علي، التنوع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5، العدد2، 2019، 213-229.
- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، نموذج النمو الاقتصاد الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد2، 2020، 1-18.
- يعقوبن صليحة، واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصادات العربية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بوعلي، المجلد 12، قسم أ، 2020، 170-180.

المراجع

○ الملتقيات:

- بعلي حمزة، بنية محمد، تحديات السياسات الصناعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع -الآفاق والتجارب الناجحة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015.

- خضراوي ساسية، دوبة سعاد، استراتيجيات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر، ملتقى دولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لونيبي علي، بليدة، 2018.

- شليغم أنيسة، أسماء بوحوش، انعكاسات البرامج التنموية على التنوع الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، ملتقى الوطني آليات تنوع الاقتصاد الوطني الجزائري وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، بشار، 2022.

- عبد الله نصير، حفيظ عبد الحميد، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، ملتقى الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنوع الاقتصادي تقييم لواقع التنوع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية، 2021.

○ المحاضرات:

- بولمكاحل إبراهيم، مفهوم النظم الاقتصادية وتطورها، محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، قسنطينة-الجزائر، ص1.

○ التقارير:

- الأمم المتحدة، أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك، 2007.

- التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع، الهيئة العامة للإحصاء، 2019.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقارير سنوات 2002-2021.

- تقرير التنمية العربية التنوع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد3، الكويت، 2018.

- تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي 2021، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021.

<https://aoad.org/Arab food Security Report 2021.pdf>

المراجع

- تقرير منظمة الفاو لعام 2021. <https://www.fao.org/3/cb4477en/cb4477en.pdf>
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات مختلفة. <http://www.aoad.org/aasyxx.htm>
- نشرة الإحصاءات الصناعية العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، العدد 9، نيويورك، 2016، ص 81.
- المواقع الالكترونية:

- http://www.mtpt.gov.dz/?page_id=786
- <https://www.Pulpit.Alwatan voice/419423.Html>
- <https://madr.gov.dz>
- <https://uabonline.org/ar/> القطاع المصرفي الجزائري
- <https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/#sous-traitants>
- <https://madr.gov.dz/wp-content/uploads/2022/04/SERIE-B-2019.pdf>
- <https://www.industrie.gov.dz/groupes-industriels/>
- <https://www.industrie.gov.dz/inapi/>
- https://www.mh.gov.dz/?page_id=1942
- <https://www.mta.gov.dz/>
- <https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf>
- https://www.ons.dz/IMG/pdf/peche2010_2019.pdf, p6.
- <https://www.sntf.dz/index.php/a-propos-de-la-sntf/chiffres-cles>
- WWW. Oapecorg.Org/ar/Home/DataBank
- WWW. ONS. DZ

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

○ أطروحات

- paterne ndjambou, **diversification économique territoriale : enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives**, thèse de doctorat en développement régional, l'université du que bec a Chicoutimi, 2013.

○ المقالات

- Akram Esanov, **economic diversification: dynamics, determinants and policy Implications**, revenue watch institute. https://resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_Economic_Diversification.pdf
- Antoine Mansour, **planning for economic diversification in Oman**, 2018. <http://docplayer.net/31141120-Planning-for-economic-diversification-in-oman.html>
- ben hammouda and others, **diversification: towards a new paradigm for Africa s développement**, atpc work in progress, economic commission for Africa, n35, 2006.
- Dani Rodrik, **policies economic diversification**, cepal review, n87, 2008.
- djoudane zahir, mahoui Karim, **les déterminants de diversification des exportations en Algérie**, les cahiers du mecas, vol 17, n1, 2021.

-
- Jeroe c.j.m vandem bergh, **the gdp paradox**, journal of economic psychology, Elsevier, n30, 2009.
 - Joel Augustus-daddine et other, **leveraging entrepreneurship development for Nigeria economic diversification: therole of selected government agencies**, advance research journal of multi-disciplinary, discoveries, vol 16, 2017.
 - le- yin Zhang, **economic diversification in the context of climate change**, unfccc work shop on economic divercification Teheran, Islamic republic of iran, united nations, 2003, p6.
 - Maliki Samir B and others, **Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing**, Review MECASm vol 17, n1, 2021.
 - Mojekwu, Ugochukwu Rita, **economic diversification in Nigeria: lessons from Chile and Malaysia**, journal of finance banking and investment, vol 5, n1, 2019.
 - nicle plane, **measurement of specialization-the choice of indices** fiw working paper, n62, 2010.
 - OECD, **aid for trade at a glance 2019 economic diversification and empowerment**, world trade organization, 2019, p64.
<https://www.oecd.org/aidfortrade/publications/Aid-for-Trade-2019.pdf>
 - Oumar djbrila, **politique commerciale de diversification et diversification internationale des exportations de la cote d'ivoire**, IJFAEMA journal, n 6, 2021.
 - Solange Patricia makaya gaboua, **la strategie de diversification economoque des pays des grands lacs, facteur de stabilire et de developpement : une analyse du burundi, du congo et de la republique democratique du congo (RDC)**, 2017.
<https://publication.codesria.org/index.php/pub/catalog/view/26/36/116>
 - vogar Bayramov, laman orujova, **volatility diversification and oil shock in resource -rich Turkic countries: avenues for recovery**, bilig, n83, 2017.
 - xue zhang, wei song, **study on the compositions and the value of knowledge- based gdp in china**, journal of social sciences, scientific research publishing, vol6, n1, 2018.
 - Zainab Usman and David Landry, **economic diversification in Africa: how and why it matters**, Carnegie endowment for international peace, 2021.
<https://www.semanticscholar.org/paper/Economic-Diversification-inAfrica%3A-How-and-Why-It-Usman-Landry/8b87207299b8fa3631d30739527b5d59915b0018>

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 1: تطور الأراضي الزراعية كنسبة من المساحات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
نسب المساهمة	16,8	16,84	16,73	16,7	17,2
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
نسب المساهمة	17,3	17,2	17,3	17,3	17,3
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسب المساهمة	17,3	17,3	17,3	17,3	17,3
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسب المساهمة	17,40	17,36	17,35	17,36	17,36
السنوات	2020	2021			
نسب المساهمة	17.36	17.36			

المصدر: <https://data.albankaldawli.org>

الملحق رقم 2: استخدام الأراضي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

الوحدة: ألف هكتار

السنوات	المحاصيل المستديمة		المحاصيل الموسمية		اجمالي المساحات المروية	المساحات المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	مطرية	مروية	مطرية	مروية				
2000	375,1	153,9	3870	306	459,9	3521	4223	2984
2001	383,8	195,67	3529,34	317	512,67	3743,42	4235	34690
2002	382,89	275,65	3466,34	346,42	622,07	3733,75	4280	35232
2003	351,26	302,18	3431,06	371,16	673,34	4003,02	4280	35232
2004	359,77	344,16	3695,81	414,16	758,32	3282,92	4260	35232
2005	483,05	395,51	3512,82	408,37	803,88	3589,89	4289	32821,55
2006	519,79	414,22	3643,48	421,37	835,59	3404,76	4303	3276,67
2007	515,57	340,56	3491,31	404,31	744,87	3573,01	4216,38	32837,23
2008	511	424,49	3494,74	431,23	855,72	3583,3	4228	32884,88
2009	493,58	436,88	3621,93	447,45	884,33	3423,5	4227,7	32955,88
2010	482,3	451,24	3691,8	533,98	985,22	3275,71	4254,8	32938,3
2011	488,28	455,82	3723,7	531,18	987	3246,51	4255,84	32942,08
2012	4838	465,28	4353,66	577,53	1042,81	3152,33	5268,11	32943,69
2013	510,09	455,11	3818,84	634,38	1089,49	3043,45	4273,67	32969,44
2014	509,1	486,46	3743,15	660,79	1147,25	3065,54	4232,65	32965,97
2015	545,61	480,17	3664,96	703,63	1183,8	3093,66	4220,31	32968,51
2016	550,77	494,45	3621,29	751,49	1245,94	3030,49	1963,6	32910,65

الملاحق

2017	573,19	489,47	3788,82	770,7	1260,17	2909,42	1971,2	32798,67
2018	196,6	825,01	3995,14	505,65	1330,66	3030,49	1930	32788,83
2019	110,99	929,2	4183,82	500,5	1429,7	3030,49	4030,99	32755,97
2020	540,9	493,1	3669,1	919,9	1413	3030,49	1949	32841,83

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات مختلفة.

<http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

الملحق رقم 3: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

الوحدة: ألف طن

السنوات	انتاج العسل	انتاج البيض	انتاج اللبن	انتاج اللحوم الحمراء	انتاج لحم الدواجن	المجموع
2000	1,1	101	1030,84	390,68	220	1743,62
2001	1,64	108	1650	255,28	201	2215,92
2002	1,95	161	1544	285,88	151	2143,83
2003	2,21	165	1588	293,58	152	2200,79
2004	2,79	181,42	1709,1	293,58	153,3	2340,19
2005	2,99	172,25	1682,11	226,23	168,57	2252,15
2006	2,53	178,49	1773,54	212,28	118,7	2285,54
2007	2,91	195,69	1851,18	235,93	142,59	2428,3
2008	3,02	184,39	1078,52	235,93	142,08	1643,94
2009	3,96	193,56	2377,64	271,59	190,83	3037,58
2010	4,86	224,53	2854,07	263,26	296,4	3643,12
2011	5,07	229,1	3165,66	267,41	330,33	3997,57
2012	5,24	266,33	3063,84	240,87	365,4	3941,68
2013	6,15	299,35	3400,67	242,2	418,4	4366,77
2014	5,7	303,03	3648,55	252,59	463,18	4673,05
2015	6,59	385,41	3895	525,58	512,2	5324,78
2016	7,13	401,51	3586,53	537,74	515,44	5048,35
2017	6,12	394,23	3521,21	543,89	529,81	4995,26
2018	7,36	314,04	3280	529	540	4670,4
2019	6,35	341,56	3189,24	509,82	299,43	4346,4
2020	6.41	308.4	3354.7	509.82	292.6	4471.93

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات مختلفة.

<http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

الملاحق

الملحق رقم 4: تطور انتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

الوحدة: ألف طن

السنوات	انتاج الأسماك	السنوات	انتاج الاسماك
2000	102,25	2011	95,17
2001	102,25	2012	103,64
2002	103,79	2013	104,05
2003	103,79	2014	101,58
2004	103,79	2015	105,2
2005	139,83	2016	108,14
2006	157,31	2017	108,3
2007	148,84	2018	120,35
2008	142,04	2019	105.13
2009	132,27	2020	86.9
2010	127,12	2021	

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات مختلفة.

<http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

الملحق رقم 5: تطور العمالة، الانتاج والقيم المضافة للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

السنوات	عدد العمال	مساهمة الزراعة في اجمالي العمالة	الإنتاج بالمليار دج	القيم المضافة بالمليار دج	نسب المساهمة في الناتج
2000	872 880	14,12	425,5837	346,2	8,3950485
2001	1 312 069	21,06	505,1357	412,1	9,74941999
2002	1357132	1,35	510,6373	417,2	9,22498211
2003	1 412 340	21,13	630,8937	515,3	9,81055804
2004	1 617 125	20,74	710,4944	580,5	9,44047739
2005	1 380 520	17,16	715,4619	581,6	7,69131487
2006	1 609 633	18,15	793,5568	641,3	7,54307759
2007	1 170 898	13,62	885,0912	708,1	7,57062579
2008	1 252 000	13,69	902,1267	727,4	6,58667599
2009	1 242 000	13,11	1157,1759	931,3	9,34336541
2010	1 136 000	11,67	1269,8387	1015,3	8,46644358
2011	1 034 000	10,77	1478,4823	1183,2	8,11058988
2012	912 000	9	1775,1273	1421,7	8,77068636
2013	1 141 000	10,6	2021,4158	1640	9,85111713

الملاحق

2014	899 000	8,8	2192,4067	1772,2	10,2863971
2015	917 000	8,7	2398,1631	1935,1	11,5787073
2016	865 000	8	2625,4944	2140,3047	12,2200948
2017	1 102 000	10,1	2718,804	2219,1	11,7559033
2018	1 067 000	9,7	2956,2709	2421,5678	11,8742008
2019	1 083 000	9,6	3083,8263	2529,1	12,3362121
2020	-	14,12	3106,4534	2598,5	14,1347926
2021	-	-	3290,08	2 869,60	12,2960134

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على:

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات مختلفة.

<http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

<https://data.albankaldawli.org> -

<https://www.ons.dz> -

الملحق رقم 6: تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
1 092,3	952,0	976,6	1 026,2	959,0	894,7	762,3	حديد مصبوب جيبى (10 ³ طن)
982,7	955,7	977,7	963,6	991,1	861,4	689,1	فولاذ خام (10 ³ طن)
342,5	296,0	180,7	171,1	79,0	70,8	29,6	أعمدة مسلحة (10 ³ طن)
140,1	138,0	112,4	73,0	121,3	129,3	89,3	أنابيب فولاذية ملحمة (10 ³ طن)
0,0	1,0	10,0	10,0	40,7	30,1	25,1	أنابيب غير ملحمة (10 ³ طن)
20,6	30,2	29,0	30,1	18,6	22,6	21,9	هياكل معدنية (10 ³ طن)
4,5	6,6	7,2	4,9	6,5	8,2	6,1	العدانة (10 ³ طن)
530,1	1 028,1	1 324,8	1 969	1 520	2 680	2 858	الأقل (طن)
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
-	-	-	-	-	-	1 191,1	حديد مصبوب جيبى (10 ³ طن)
-	-	-	-	-	-	1 179,2	فولاذ خام (10 ³ طن)
-	-	-	-	-	-	363,1	أعمدة مسلحة (10 ³ طن)
241,0	142,8	29,2	151,6	393,9	65,1	103,2	أنابيب فولاذية ملحمة (10 ³ طن)
4,5	3,4	0,0	5,0	6,8	11,7	19,1	أنابيب غير ملحمة (10 ³ طن)
28,0	18,0	24,0	20,5	27,5	31,8	27,2	هياكل معدنية (10 ³ طن)
3,3	3,8	4,0	4,2	8,7	4,6	5,5	العدانة (10 ³ طن)
280,0	516,0	423,0	499,0	1 576,1	1 414,0	1 013,0	الأقل (طن)
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
-	-	-	-	-	-	-	حديد مصبوب جيبى (10 ³ طن)
-	-	-	-	-	-	-	فولاذ خام (10 ³ طن)
-	-	-	-	-	-	-	أعمدة مسلحة (10 ³ طن)
47,9	133,6	78,7	140,1	191,9	196,4	96,7	أنابيب فولاذية ملحمة (10 ³ طن)
3,5	0,0	0,1	5,0	0,0	0,2	0,1	أنابيب غير ملحمة (10 ³ طن)
11,1	21,5	16,5	19,6	21,2	23,8	22,3	هياكل معدنية (10 ³ طن)
2,0	4,3	3,1	5,3	5,2	5,2	7,0	العدانة (10 ³ طن)
143,0	335,0	140,0	173,0	585,0	361,4	394,0	الأقل (طن)

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات
* متضمنة في الهياكل المعدنية

الملاحق

جدول 4-2: أهم المنتجات الصناعية التحويلية - مواد البناء - من 2001 إلى 2020

المنتجات	السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإسمنت (10 ³ طن)		8 710,2	8 940,9	8 191,7	9 535,7	10 453,0	10 801,6	11 617,1	11 478,3	11 552,7	11 274,5
الجبس (10 ³ طن)		215,1	211,7	209,9	211,6	209,4	208,6	165,7	35,6	0,0	0,0
الجبس (10 ³ طن)		41,6	37,0	43,5	36,3	32,8	24,7	0,0	-	-	-
الأجور (10 ³ طن)		1 428,3	1 429,8	1 282,0	1 300,1	1 147,5	302,8	219,1	167,0	164,9	127,4
القرميد (10 ³ طن)		38,7	45,8	57,1	60,9	-	-	-	-	-	-
الزجاج الأوف (طن)		16 005	22 414	31 472	31 091	29 285	36 380,0	27 521,0	29 700,0	32 040,0	28 285,4
زجاج مسطح غير مصنوع (طن)		0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-
الخزف الصحي (طن)		1 274,1	1 296,8	1 285,4	1 377,2	1 541,2	1 200,4	1 207,4	1 220,8	1 245,0	1 234,3
الخزف اللوحي (10 ³ م ²)		2 219,5	2 379,2	2 423,8	2 329,9	2 904,4	1 545,7	1 918,3	1 963,7	2 034,1	2 072,8
زجاج لمني (طن)		75,3	97,4	140,4	208,9	167,4	168,5	161,6	176,7	147,3	158,6
المنتجات	السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإسمنت (10 ³ طن)		11 274,8	11 116,1	11 398,9	11 555,3	12 143,6	12 604,0	13 950,7	13 586,6	11 657,1	11 053,0
الجبس (10 ³ طن)		0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الجبس (10 ³ طن)		-	-	-	-	-	-	-
الأجور (10 ³ طن)		121,0	49,7	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
القرميد (10 ³ طن)		-	-	-	-	-	-	-
الزجاج الأوف (طن)		10 295,1	11 835,4	11 165,5	7 071,8	6 462,1	11 908,5	10 372,1	15 271,8	15 694,0	13 441,0
زجاج مسطح غير مصنوع (طن)		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الخزف الصحي (طن)		1 236,7	1 125,8	1 064,0	1 022,6	914,9	1 097,0	1 084,1	1 041,7	883,8	771,3
الخزف اللوحي (10 ³ م ²)		2 014,1	1 771,7	1 285,3	1 192,7	1 055,7	1 112,8	930,8	568,4	1 142,4	686,7
زجاج لمني (طن)		81,2	59,7	71,3	40,4	32,6	20,1	20,4	37,4	14,8	5,8

المصدر: الدوران الوطني للإحصاءات

جدول 5-1: أهم المنتجات الصناعية التحويلية - الصناعات الكيماوية من 1979 إلى 2011

المنتجات	السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الميثانول (10 ³ طن)		47	43	39	45,9	60,5	57	90	64	90	97	91
الأميتلين (10 ³ م ³)		1 080	1 038	1 033	1 089	1 372	1 323	1 348	1 375	1 400	1 400	1 395
الأمسدة الأرونية (10 ³ طن)		34	62	44	131	112	203	256	267	271	248	390
الأمسدة الفوسفاتية (10 ³ طن)		176	171,6	128,4	133	188	271	261	257	278	239	170,8
المنظفات (10 ³ طن)		33,5	33,8	33	29,1	26,9	34	35	76	112	131	123,6
الطلاء والبرنيق (10 ³ طن)		66,9	78,3	85,3	100,3	106,2	106	128	145	128	115	116
ماء جفيل (طن)		1 353	9 910	17 468	12 726	12 726	8 800	11 860	13 900	13 430	11 265	9 815
غاز الكاربون (10 ³ طن)		5,8	5,9	5,5	7,6	11,7	16	17	17	14	15	17,6
الكحول (10 ³ طن)		7,4	16,8	16,1	16,8	6,9	14	17	19	22	18	23
المنتجات	السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الميثانول (10 ³ طن)		93	81	94,9	84,0	80,2	97,9	71,8	75,8	69,2	93,8	89,2
الأميتلين (10 ³ م ³)		1 124,4	1 151	1 031	1 098,2	1 166,7	1 067,9	910,7	844,4	839,5	784,8	782,4
الأمسدة الأرونية (10 ³ طن)		263	230	192,8	235,7	220,4	61,1	12,0	73,4	140,6	162,8	232,7
الأمسدة الفوسفاتية (10 ³ طن)		173	155	153,8	204,1	179,1	80,3	45,8	117,9	183,4	200,7	212,2
المنظفات (10 ³ طن)		137,9	142,4	93,1	114,0	138,0	99,7	85,2	85,3	107,1	113,6	127,4
الطلاء والبرنيق (10 ³ طن)		99	83	91	84,1	101,6	94,3	89,3	89,7	90,9	96,9	99,2
ماء جفيل (طن)		13 507	13 488	7 812	10 587	9 092	10 350	10 350	10 890	10 782	9 484	11 025
غاز الكاربون (10 ³ طن)		14	16	12,1	16,3	14,2	13,1	14,1	15,5	13,4	22,3	21,0
الكحول (10 ³ طن)		84,0	80,2	97,9	71,8	75,8	69,2	93,8	89,2
المنتجات	السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الميثانول (10 ³ طن)		94,0	91,5	115,7	107,3	95,0	103,3	93,0	72,0	101,0	92,8	117,6
الأميتلين (10 ³ م ³)		760,3	809,9	814,0	632,3	790,4	763,4	488,0	-	-	-	-
الأمسدة الأرونية (10 ³ طن)		288,8	220,0	262,1	269,2	199,8	163,5	69,6	-	-	-	-
الأمسدة الفوسفاتية (10 ³ طن)		253,7	122,0	152,5	252,1	211,9	211,9	106,4	-	-	-	-
المنظفات (10 ³ طن)		127,9	130,3	120,6	110,4	115,3	20,2	12,9	14,1	12,1	6,4	1,6
الطلاء والبرنيق (10 ³ طن)		105,0	107,0	87,9	122,1	123,7	114,9	119,7	132,4	141,7	141,1	141,8
ماء جفيل (طن)		10 512	9 954	11 070	50	6 138	5 004	4 266	3 889	5 958	5 706	2 430
غاز الكاربون (10 ³ طن)		22,1	20,6	23,5	25,8	25,0	25,1	15,9	-	-	-	-

المصدر: الدوران الوطني للإحصاءات

جدول 3-3: أهم المنتجات الصناعية التحويلية -الصناعات الميكانيكية والكهربائية من 2012 إلى 2020

المنتجات	السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
جرارات (عدد)		2 414,0	3 228,0	4 075,0	4 104,0	2 820,0	680,0	500,0	15,0	0,0
مضخات (عدد)		2 427,0	2 039,0	1 797,0	1 613,0	825,0	458,0	930,0	1 270,0	1 085,0
مفطورات (عدد)		36,0	36,0	36,0	121,0	31,0	139,0	137,0	98,0	83,0
الشاحنات (عدد)		1 198,0	1 531,0	530,0	427,0	399,0	723,0	448,0	349,0	335,0
الحافلات والبص (عدد)		760,0	467,0	193,0	140,0	237,0	184,0	187,0	363,0	237,0
مدرجات (10 ³ وحدة)		371,3	311,6	296,1	275,1	264,8	236,3	213,5	195,7	221,4
كوابل كهربائية (عازية ومعزولة) (طن)		15 500	15 500	15 500	15 500	14 800	13 200	-	-	-
كوابل هوائية (طن)		0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-	-
تلفزيون ملون (10 ³ وحدة)		72,4	49,2	48,9	29,0	44,4	27,5	17,2	46,9	16,7
تلفزيون أبيض وأسود (10 ³ وحدة)		-	-	-	-	-	-	-	-	-
ثلاجات (10 ³ وحدة)		71,1	57,5	47,9	50,6	32,7	30,5	18,5	22,4	19,1
مواليد (10 ³ وحدة)		61,4	54,0	58,3	43,3	37,8	24,2	18,3	10,1	14,5
مضخات (وحدة)		121,0	226,0	270,0	190,0	83,0	0,0	0,0	2,0	0,0
درجات نارية (10 ³ وحدة)		0,1	0,1	0,4	0,3	0,3	0,2	1,0	0,0	0,2
درجات (10 ³ وحدة)		0,2	0,3	0,2	0,1	0,0	0,2	0,7	0,4	0,0
حصانات دراسات (وحدة)		235,0	511,0	1 131,0	603,0	220,0	105,0	100	220,0	280
مصابيح متألجة (10 ⁶ وحدة)		3,2	1,5	0,6	0,3	0,0	-	-	-	-
بطاريات (10 ⁶ وحدة)		-	-	-	-	-	-	-	-	-
مسامير كبيرة ولولاب (طن)		2 750,0	3 634,0	4 100,0	4 553,0	5 045,0	5 405,0	4 192,0	3 038,0	2 004,0
أجهزة المنزاح (10 ³ وحدة)		-	-	-	-	-	-	-	-	-
أجهزة راديو مع مسجل لترطه مغلطة (10 ³ وحدة)		-	-	-	-	-	-	-	-	-
عدادات المياه (10 ³ وحدة)		-	-	-	-	-	-	-	-	-
عدادات الغاز (10 ³ وحدة)		247,5	247,5	313,7	338,2	367,4	400,8	378,9	564,9	465,6
جهاز مضطبط الغاز (وحدة)		149 322	149 322	134 265	165 483	204 384	139 594	88 686	43 699	81995
عدادات الكهرباء (10 ³ وحدة)		498,1	498,1	649,6	527,5	655,9	966,6	1 055,6	1 302,0	555,3

المصدر: الدوان الوطني للإحصائيات

جدول 4-1: أهم المنتجات الصناعية التحويلية -مواد البناء-من 1979 إلى 2000

المنتجات	السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الإسمنت (10 ³ طن)		3 775	4 156	4 457	3 743	4 776	5 538	6 096	6 448	7 541	7 195	6 778
الجبس (10 ³ طن)		97	117	116	106	122,8	147	118	148	156	142	134,8
الجير (10 ³ طن)		14	12	21	24	26,1	23	28	36	36	32	31
الأجور (10 ³ طن)		889	997	1 061	1 162	1 385	1 523	1 533	1 594	1 701	1 710	1 633
القرميد (10 ³ طن)		108	114,3	105	107	127,6	138	84	70	60	58	40
الزجاج الأجوف (طن)		26 682	26 696	26 687	28 030	40 806	43 149	46 200	40 200	34 000	33 834	29 145
زجاج مسطح غير مصنوع (طن)		11 641	9 776	8 397	4 575	2 957	12 809	7 900	9 300	9 600	28 500	27 332
الخرزف الصحي (طن)		998	9 926	8 140	8 247	8 550	8 321	10 180	11 145	10 796	10 580	1 044,3*
الخرزف اللوحي (10 ³ م ²)		2 309	2 150	1 941	1 918	2 020	2 042	2 026	2 157	2 207	1 875	1 768,8
زجاج أمني (طن)		-	-	-	-	-	172	55	61	167	200	293
المنتجات	السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إسمنت (10 ³ طن)		6 337	6 323	7 093	6 950,0	6 093,5	6 783,2	7 470,0	7 152,2	7 835,8	7 685,3	8 703,0
جبس (10 ³ طن)		166,2	209	174	184,4	165,3	170,3	181,2	198,9	207,4	212,0	207,2
جير (10 ³ طن)		33	44	47	49,8	42,6	51,7	47,0	49,0	38,6	52,0	49,0
أجور (10 ³ طن)		1 644	1 617	1 775,9	1 691,1	1 547,5	1 488,4	1 566,6	1 502,0	1 586,5	1 581,3	1 568,1
قرميد (10 ³ طن)		36	31	31	29,3	30,9	20,0	24,1	19,8	25,3	29,7	35,1
الزجاج الأجوف (طن)		28 387	37 110	24 701	25 022	28 973	23 998	17 356	18 134	16 176	13 464	16 801
زجاج مسطح غير مصنوع (طن)		29 798	18 613	14 208	5 871	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الخرزف الصحي (طن)		1 044*	1 200*	1 051*	872,5	853,4	1 092,4	1 230,0	1 075,0	1 160,9	1 119,3	1 191,6
الخرزف اللوحي (10 ³ م ²)		2 610,1	2 549,3	2 577,9	2 379,1	2 104,3	2 716,8	2 625,2	2 426,9	2 356,0	2 223,3	2 213,8
زجاج أمني (طن)		548	703	274	149	189	95,0	130,0	60,0	28,2	24,3	26,9

المصدر: الدوان الوطني للإحصائيات

*الخرزف الصحي: ابتداء من سنة 1989 أصبح إنتاج الخرزف الصحي بالآف الوحدات يتم عن السنوات ما قبل 1989 الإنتاج كان بالطن

جدول 2-3: أهم المنتجات الصناعية التحويلية -الصناعات الميكانيكية والكهربائية من 1993 إلى 2011

المنتجات	السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
جرارات (عدد)		4 632	3 385	2 712	1 279	321	1 703	2 352	2 258	2 105	2 228
مضخات (عدد)		29 085	19 284	19 683	7 701	7 042	8 175	10 147	10 861	12 097	13 002
مفطورات (عدد)		210	48	216	75	3	0	0	0	5	16
الشاحنات (عدد)		2 304	1 230	2 570	2 136	1 293	1 798	1 583	1 719	2 811	2 561
الحافلات والبص (عدد)		596	468	1 064	473	264	307	529	255	199	243
منحدرات (10 ³ وحدة)		545,8	501,3	459,1	503,8	500,8	540,0	473,9	415,9	402,0	459
كوابل كهربائية (عارية ومعزولة) (طن)		19 304	13 339	18 817	10 080	16 318	14 484	18 594,7	22 746	26 155	27 279
كوابل هاتفية (طن)		3 649	3 054	3 420	1 170	2 784	3 275	3 357,5	3 058,9	3 614,1	4 917,5
تلفزيون ملون (10 ³ وحدة)		156,7	94,3	150,2	202,5	170,9	235,5	168,4	194,4	245,1	289,0
تلفزيون أبيض وأسود (10 ³ وحدة)		101,2	71,6	43,9	47,3	0,8	15,7	4,9	0,1	0,0	0,0
ثلاجات (10 ³ وحدة)		182,5	119,1	131,4	137,4	175,2	214,9	181,0	116,5	63,8	152,5
موافد (10 ³ وحدة)		55,2	55,2	56,9	46,9	68,2	61,8	51,4	52	54,5	76,1
مضخات (وحدة)		329	141	232	113	88	18	28	69	17	74
درجات نارية (10 ³ وحدة)		12,7	6,9	9,1	3,0	3,7	6,9	2,1	1,1	3,5	1,6
درجات (10 ³ وحدة)		17,5	30,5	15,1	5,7	16,0	13,9	9,1	2,9	7,7	5,2
حصانات دراسات (وحدة)		291	176	46	328	79	59	247	14	62	91
مصابيح متألجة (10 ⁶ وحدة)		9,9	16,1	21,4	22,1	26,2	27,1	26,2	30,2	31,7	18,5
بطاريات (10 ⁶ وحدة)		35,7	30,2	24,8	25,5	22,3	29,5	27,1	30,3	29,9	18,6
مسامير كبيرة ولولب (طن)		6 233	4 013	4 069	3 045	3 398	4 048	3 771	4 294	3 035	3 652
أجهزة المنياح (10 ³ وحدة)		11,6	0,0	0,0	15,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
أجهزة راديو مع مسجل أشرطة ممغنطة (10 ³ وحدة)		97,3	106,6	38,3	18,2	3,4	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
عدادات المياه (10 ³ وحدة)		172,7	176,8	61,8	217,7	88,0	30,0	34,2	64,3	171,7	215,1
عدادات الغاز (10 ³ وحدة)		36,4	38,7	50,0	71,2	53,4	19,2	55,3	70,1	76,9	95,0
جهاز مضطرب الغاز (وحدة)		15 256	20 138	5 449	36 300	24 200	24 000	45 220	51 241	67 582	73 714
عدادات الكهرباء (10 ³ وحدة)		135,7	174,4	99,4	144,4	110,6	214,5	224,9	270,5	290,1	326,1
		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
جرارات (عدد)		2 328	3 092	2 574	1 258,0	1 008,0	33,0	1 802,0	1 807,0	2 311,0	
مضخات (عدد)		9 066	6 200	5 584	4 004	3 635	2 235	2 698	2 499	2 263	
مفطورات (عدد)		10	247	17	10	16	20	51	36	36	
الشاحنات (عدد)		2 059	2 700	2 241	1 576	1 654	969	1 152	1 042	1 311	
الحافلات والبص (عدد)		190	275	503	822	94	109	285	500	686	
منحدرات (10 ³ وحدة)		481	521	475,8	261,4	313,6	466,3	433,3	430,1	362,2	
كوابل كهربائية (عارية ومعزولة) (طن)		22 789	22 580	18 863	14 332	15 809	19 090	15 530	15 503	15 503	
كوابل هاتفية (طن)		4 665,9	4 343,0	3 622,4	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	
تلفزيون ملون (10 ³ وحدة)		292,3	205,8	171,4	173,6	160,4	170,8	79,8	93,5	95,2	
تلفزيون أبيض وأسود (10 ³ وحدة)		5,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-	
ثلاجات (10 ³ وحدة)		149,6	215,0	193,9	164,8	158,7	132,6	136,1	129,1	102,5	
موافد (10 ³ وحدة)		76,9	58,5	90,0	93,2	76,2	71,3	77,0	72,6	64,6	
مضخات (وحدة)		53	26	75,0	110,0	69,0	180,0	166,0	144,0	78,0	
درجات نارية (10 ³ وحدة)		1,2	1,7	1,8	0,9	0,6	0,2	0,3	0,2	0,1	
درجات (10 ³ وحدة)		4,2	2,7	0,8	1,4	0,3	0,3	0,2	0,2	0,3	
حصانات دراسات (وحدة)		11	219	171,0	40,0	0,0	0,0	0,0	320,0	347,0	
مصابيح متألجة (10 ⁶ وحدة)		7,6	5,3	6,4	5,2	4,9	7,1	8,0	6,1	6,3	
بطاريات (10 ⁶ وحدة)		2,6	5,4	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-	
مسامير كبيرة ولولب (طن)		4 039	4 387	4 156,0	3 086,0	3 287,0	2 703,0	2 933,0	2 793,0	2 013,0	
أجهزة المنياح (10 ³ وحدة)		0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-	
أجهزة راديو مع مسجل أشرطة ممغنطة (10 ³ وحدة)		0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-	
عدادات المياه (10 ³ وحدة)		274,2	184,5	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-	
عدادات الغاز (10 ³ وحدة)		117,6	118,2	133,1	291,9	192,8	159,7	233,6	247,5	247,5	
جهاز مضطرب الغاز (وحدة)		117 153	118 206	133 096	85 000	103 095	134 894	166 322	149 322	149 322	
عدادات الكهرباء (10 ³ وحدة)		491,4	439,2	407,5	467,4	407,3	530,0	534,4	498,1	498,1	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

جدول 2-5: أهم المنتجات الصناعية التحويلية -الصناعات الكيماوية من 2012 إلى 2020

المنتجات	السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الميثانول (طن ³ 10)		111,0	78,4	107,5	101,9	103,1	91,0	66,5	89,0	102,4
الأسيتيلين (م ³ 10)	
الأسمدة الأزوتية (طن ³ 10)	
الأسمدة الفوسفاتية (طن ³ 10)	
المنظفات (طن ³ 10)		2,0	1,5	2,3	2,4	6,1	7,4	8,3	5,4	2,8
الطلاء والبرنيق (طن ³ 10)		144,0	140,8	142,8	140,6	133,0	120,8	114,8	95,4	76,7
ماء جفيل (طن)	
غاز الكازيون (طن ³ 10)		-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: البوابة الوطنية للإحصاءات.

جدول 6-1: أهم المنتجات الصناعية التحويلية -الصناعات الغذائية من 1979 إلى 2000

المنتجات	السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الذيق (10 ³ قنطار)		14 340	15 710	16 210	17 790	20 530	10 302	10 246	10 467	11 346	11 846	12 350
السميد (10 ³ قنطار)		680	804	841	830	850	884	844	905	942	968	977
المجانين (10 ³ قنطار)	
الكسكس (10 ³ قنطار)		203	224	232	249,2	277,9	276	270	295	304	318	338,4
زيوت غذائية مصفأة (طن ³ 10)		110,6	150	198,4	182	188,8	215	197	219	205	222	214,2
سكر مكرر ومتراكم (طن ³ 10)		2 832	6 038	5 376	1 100	6 683	17 688	24 293	30 295	22 692	35 199	28 934
مصبرات المثلج (طن)		15 373	12 914	16 670	12 500	10 638	17 438	9 651	11 429	11 983	15 536	15 720
عصير الفواكه ورحيقها (طن)		10 714	11 899	11 756	6 898	13 307	8 349	6 200	6 406	12 771	13 526	12 295
المربيات (طن)		565	777	914	751	938	1 267	1 553	1 760	1 706	1 361	1 234
المشروبات الغازية (10 ³ هكتولتر)		...	3 242	3 590	4 066	4 297	4 593	4 633	5 444	6 549	7 453	7 770,4
الحليب المبستر (10 ³ هكتولتر)		...	2 591	2 282	5 620	5 572	5 092	3 660	4 402	4 524	4 653	4 857
الأجبان (طن)		...	1 647	1 897	2 072	1 743	2 700	4 657	6 916	4 379	1 818	2 613
زبدة والسمن (طن)		...	431	487	662	699	540	587	1 637	1 294	1 136	1 082,1
مشقات الحليب الأخرى (10 ³ هكتولتر)		346	342	505	465	685	905	983	1 425	1 739	1 767	1 922
علف الماشية (طن ³ 10)		21 510	22 597	23 096	25 524	25 765	15 800	18 816	20 223	17 699	17 016	15 850
تبع للاستهلاك (طن)		572	731	814	768	791	844	850	863	850	8193	9 322
تبع للاستهلاك والمضغ (طن)	
علبة الكبريت (10 ⁶ علبة)	
الذيق (10 ³ قنطار)		12 139	12 451	12 277,8	12 491	11 804,3	10 627,0	9 136,0	8 568,9	14 073,8	15 646,5	13 714,2
السميد (10 ³ قنطار)		13	13 891	13 120	14 899	13 910,7	13 906,0	14 699,9	15 756,6	17 031,0	16 365,2	15 198,9
المجانين (10 ³ قنطار)		915,3	981	919	874,5	857,1	507,5	488,9	477,0	547,6	586,9	484,5
الكسكس (10 ³ قنطار)		196,4	176	122,3	132,1	105,5	41,0	36,5	47,2	27,5	45,9	31,4
زيوت غذائية مصفأة (طن ³ 10)		337,6	301,3	276,6	295,5	302,5	285,3	290,7	289,0	310,7	279,7	197,8
سكر مكرر ومتراكم (طن ³ 10)		209	211	192,3	200,9	192,9	169,1	169,8	68,1	58,2	48,3	50,6
مصبرات المثلج (طن)		45 959	47 131	29 147	19 473	4 330	8 445	5 000	4 309	5 233	7 816	5 168
عصير الفواكه ورحيقها (طن)		10 805	10 888	7 876	13 291	12 721	10 229	7 280	8 780	13 080	9 823	9 467
المربيات (طن)		1 067	938	1 048	1 006,5	900,5	755,1	621,1	599,1	375,3	315,4	200,2
المشروبات الغازية (10 ³ هكتولتر)		9 110	9 542,8	10 902,5	11 400	12 150,2	11 408,9	11 189,6	9 897,9	9 375,1	8 442,1	8 590,9
الحليب المبستر (10 ³ هكتولتر)		5 412,6	4 486,6	4 484,8	9 115,8	8 301,7	4 640,8	5 354,4	3 883,3	3 883,3	3 956,6	3 631,0
الأجبان (طن)		2 466,7	2 973,0	4 255,8	3 092,9	6 841,4	2 730,0	2 091,4	1 217,5	1 217,5	1 412,7	1 333,3
زبدة والسمن (طن)		1 338,6	1 322,1	945,8	844,5	748,4	537,2	510,2	454,9	668,6	641,7	605,9
مشقات الحليب الأخرى (10 ³ هكتولتر)		1 663	1 553	1 412,3	1 484,6	1 331,3	1 291,1	1 126,7	1 264,5	1 274,2	1 007,8	864,3
علف الماشية (طن ³ 10)		18 775	17 848	16 426	16 260	16 345,2	16 418,8	15 839,2	15 542,8	17 891,1	18 324,0	17 057,5
تبع للاستهلاك (طن)		8 730	8 222	7 253	7 740	7 172,5	7 803,6	8 307,1	8 382,3	8 497,0	8 326,0	8 145,8
تبع للاستهلاك والمضغ (طن)		835	1 068	987	704	789,9	651,2	280,6	192,6	267,1	415,2	413,4
علبة الكبريت (10 ⁶ علبة)	

المصدر: البوابة الوطنية للإحصاءات.

الملاحق

جدول 2-7: أهم المنتجات الصناعية التحويلية -النسيج والجلود من 1989 إلى 2020

المنتجات	السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
أقمشة جازة من القطن (10 ³ متر خطي) (1)	68 103	67 879	57 839.9	70 201.4	74 343	68 102.1	62 204.0	44 283.3	
أقمشة جازة من الحرير (10 ³ متر خطي) (1)	16 603	18 062	17 679.8	19 104	14 092.4	9 399.2	9 204.7	9 096.1	
أقمشة جازة من الصوف (10 ³ متر خطي) (1)	7 323	9 402	11 557	9 092.6	6 914.6	5 320	2 888	1 576	
خيوط قطنية (10 ³ طن)	24.2	25.2	22.4	24.4	22.1	22.3	23.9	21.4	
خيوط صوفية (10 ³ طن)	3.9	5.1	4.9	5.9	3.9	4.0	3.6	2.0	
أغطية متقنة (10 ³ وحدة)	2 011	2 397	2 689	2 895	3 237.1	3 034.2	2 090.9	1 887.0	
قمصان (10 ³ وحدة)	1 682	1 868	2 028	1 518	1 331.3	1 264.5	1 039.6	497.8	
ملابس العمل (10 ³ وحدة)	1 392	1 648	1 602	950	767.4	800.1	959.2	671.9	
أحذية (10 ³ زوج)	14 943	16 376	11 824	9 040	7 171.8	6 467	3 986	2 320	
جلود ذات وجه ضائلي معزي عتزي (10 ³ ق ²)	40 917	46 144	36 248	27 833	21 241.9	30 891.0	29 817.0	26 434.0	
جلود ذات وجه ضائلي (10 ³ ق ²)	398	408	163	94	27.0	20.0	185.0	161.0	
الجلود الاصطناعية (10 ³ م ²)	3 246	2 928	2 582	924	1 949	1 520	970	786	
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	
أقمشة جازة من القطن (10 ³ متر خطي) (1)	41 149.0	37 383.0	28 587.5	23 820.9	18 059.7	18 813.1	15 885.3	14 893.1	
أقمشة جازة من الحرير (10 ³ متر خطي) (1)	7 955.0	9 517.0	8 048.9	6 497.0	6 859.8	7 013.5	5 981.7	4 035.0	
أقمشة جازة من الصوف (10 ³ متر خطي) (1)	1 339.0	844.0	1 180.4	959.2	568.7	916.4	1 752.1	1 223.5	
خيوط قطنية (10 ³ طن)	16.6	17.0	14.8	13.8	10.0	8.3	8.1	7.1	
خيوط صوفية (10 ³ طن)	1.6	3.0	1.5	0.9	0.8	0.8	0.8	0.6	
أغطية متقنة (10 ³ وحدة)	1 239.5	1 428.3	1 745.0	1 658.6	1 787.9	1 667.0	1 641.2	1 640.9	
قمصان (10 ³ وحدة)	329.9	519.0	598.2	621.1	574.0	459.8	426.7	367.5	
ملابس العمل (10 ³ وحدة)	666.8	710.6	487.1	546.6	482.2	429.5	430.4	622.6	
أحذية (10 ³ زوج)	2 541.8	2 148.9	1 529.1	1 222.6	1 213.8	928.8	718.0	1 232.4	
جلود ذات وجه ضائلي معزي عتزي (10 ³ ق ²)	20 112.0	20 623.0	16 401.2	17 506.5	16 960.1	14 134.2	12 425.3	11 016.0	
جلود ذات وجه ضائلي (10 ³ ق ²)	69.0	83.0	120.1	149.1	150.0	154.0	119.0	403.6	
الجلود الاصطناعية (10 ³ م ²)	811.0	829.0	561.9	530.5	532.3	464.5	648.1	721.5	
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
أقمشة جازة من القطن (10 ³ متر خطي) (1)	14 039.1	14 205.2	12 462.2	13 158.1	12 423.0	10 664.4	7 678.9	3 784.8	
أقمشة جازة من القطن (10 ³ متر خطي) (1)	3 957.4	3 212.1	3 446.4	3 813.4	3 744.1	3 236.5	2 469.0	842.1	
أقمشة جازة من الحرير (10 ³ متر خطي) (1)	1 048.3	941.8	831.4	1 204.6	1 336.1	1 192.5	1 087.2	794.9	
أقمشة جازة من الصوف (10 ³ متر خطي) (1)	8.0	7.6	6.4	5.9	5.3	5.5	4.3	3.1	
خيوط قطنية (10 ³ طن)	0.4	0.2	0.058	-	-	-	-	-	
خيوط صوفية (10 ³ طن)	1 824.9	1 433.8	925.8	524.5	838.1	663.8	527.2	474.6	
أغطية متقنة (10 ³ وحدة)	277.8	74.5	92.3	166.0	152.4	136.7	154.9	144.7	
قمصان (10 ³ وحدة)	572.9	408.2	431.2	381.3	481.5	558.2	491.4	321.7	
ملابس العمل (10 ³ وحدة)	955.9	597.6	525.7	508.0	452.7	318.2	290.2	378.2	
أحذية (10 ³ زوج)	8 335	7 518.9	7 293.1	8 118.9	7 067.2	6 816.5	5 914.8	6 848.3	
جلود ذات وجه ضائلي معزي عتزي (10 ³ ق ²)	159.6	70.5	102.1	110.7	98.4	126.3	112.9	184.3	
جلود ذات وجه ضائلي (10 ³ ق ²)	744.1	597.2	476.7	457.0	395.0	309.5	354.0	430.8	
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
أقمشة جازة من القطن (10 ³ متر خطي) (1)	3 712.5	3 308.8	3 178.7	3 443.5	3 376.2	3 605.9	4 550.6	4 655.5	
أقمشة جازة من القطن (10 ³ متر خطي) (1)	1 122.4	1 049.6	1 082.5	1 295.4	1 898.9	923.1	1 014.8	945.6	
أقمشة جازة من الحرير (10 ³ متر خطي) (1)	784.2	782.1	1 388.4	1 413.7	1 522.7	1 333.8	1 108.0	735.8	
أقمشة جازة من الصوف (10 ³ متر خطي) (1)	4.0	2.7	2.4	2.6	2.7	2.1	2.3	1.9	
خيوط قطنية (10 ³ طن)	-	-	-	-	-	-	-	-	
خيوط صوفية (10 ³ طن)	468.5	378.4	629.1	498.0	562.1	559.7	327.6	354.5	
أغطية متقنة (10 ³ وحدة)	151.9	146.3	214.0	445.9	495.7	460.5	489.6	185.6	
قمصان (10 ³ وحدة)	423.5	378.3	443.7	399.4	323.7	508.2	419.2	643.5	
ملابس العمل (10 ³ وحدة)	379.8	453.4	400.1	332.7	365.0	396.8	431.1	292.9	
أحذية (10 ³ زوج)	6 200.4	7 398.8	6 571.5	6 684.2	4 882.2	6 013	6 211.6	4 703.6	
جلود ذات وجه ضائلي معزي عتزي (10 ³ ق ²)	160.1	140.7	78.7	68.5	100.8	163.2	55.2	165.8	
جلود ذات وجه ضائلي (10 ³ ق ²)	309.1	498.3	494.0	660.1	494.0	459.5	517.1	252.4	

ق² = قدم مربع

(1) ما بين 1979 و1983 يمثل في العملي غير مقصور (غير مبيح)

المصدر: اليونان الوطني للإحصائيات.

الملاحق

جدول 6-2: أهم المنتجات الصناعية التحويلية - الصناعات الغذائية من 2001 إلى 2020

المنتجات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الذائق (10 ³ قنطار)	10 162,1	6 439,1	4 054,5	4 137,6	2 151,8	1 999,4	3 060,0	4 454,8	3 881,1	3 794,6
السميد (10 ³ قنطار)	12 257,3	8 088,0	4 875,1	2 862,2	2 213,7	1 821,3	1 563,2	2 274,9	2 156,5	1 547,0
المجانين (10 ³ قنطار)	272,4	205,1	145,4	52,7	50,1	28,5	16,4	22,4	11,0	1,5
الكسكس (10 ³ قنطار)	36,2	4,5	0,9	5,6	1,1	0,2	0,0	-	-	-
زيوت غذائية مصفاة (10 ³ طن)	207,7	208,0	181,0	57,5	64,7	29,3	4,2	-	-	-
سكر مكرو ومتراكم (10 ³ طن)	49,0	83,0	150,0	134,9	126,3	160,7	88,5	50,5	31,6	3,8
مصبرات الطماطم (طن)	1 612	4 506,0	2 365,0	6 838,0	3 340,0	897,0	218,0	426,0	398,0	104,0
عصير الفواكه ورحيقها (طن)	35 163	36 758	38 147,0	41 446,0	35 975,0	29 399,0	9 173,0	651,0	812,0	298,0
المرببات (طن)	8 701	9 231	11 254,0	8 534,0	6 514,0	7 401,0	5 940,0	563,0	525,0	500,0
المشروبات الغازية (10 ³ هكتولتر)	229,1	184,0	169,0	177,7	102,0	59,1	116,7	60,9	31,6	28,6
الحليب المبستر (10 ³ هكتولتر)	7 827,5	7 154,6	5 780,0	5 106,0	4 754,0	4 382,8	5 847,8	6 872,4	6 191,7	6 721,8
الأجبن (طن)	3 149,9	4 581,3	3 611,0	3 691,9	3 321,8	2 738,6	2 393,7	1 527,6	1 361,8	2 366,4
زبدة والسمن (طن)	1 158,0	1 403,9	1 115,9	1 157,3	1 054,6	716,5	381,9	521,0	955,8	902,3
مشقات الحليب الأخرى (10 ³ هكتولتر)	546,8	419,4	339,6	373,9	486,6	266,9	251,7	174,9	191,1	189,9
علف الماشية (10 ³ طن)	898,4	980,3	809,7	823,1	623,0	444,6	357,6	242,0	210,6	265,0
تبع للاستهلاك (طن)	30 654,2	30 420,8	21 019,8	19 655,0	20 956,9	20 219,3	18 204,2	18 525,9	17 669,9	17 810,3
تبع للاستشاق والمضغ (طن)	7 063,2	7 099,6	7 153,4	6 976,0	6 985,2	7 357,2	7 733,7	7 103,4	8 067,8	8 272,6
علبة الكهريت (10 ⁶ علبة)	354,6	176,1	176,2	235,8	116,5	49,7	27,3	44,1	43,3	0,0
المنتجات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الذائق (10 ³ قنطار)	4 206,5	4 019,7	4 239,5	5 074,4	5 506,6	5 882,8	7 057,1	7 614,4	7 915,1	7 713,3
السميد (10 ³ قنطار)	3 506,9	3 150,8	3 270,7	3 604,5	3 846,9	4 126,5	4 965,0	4 648,7	4 516,9	4 984,9
المجانين (10 ³ قنطار)	1,9	8,7	7,7	1,2	2,2	2,0	6,4	25,5	48,6	126,3
الكسكس (10 ³ قنطار)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
زيوت غذائية مصفاة (10 ³ طن)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سكر مكرو ومتراكم (10 ³ طن)	3,8	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-
مصبرات الطماطم (طن)	2,0	277	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-
عصير الفواكه ورحيقها (طن)	332,0	27	104	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-
المرببات (طن)	759,0	582,0	216,0	400,0	2,0	0,0	-	-	-	-
المشروبات الغازية (10 ³ هكتولتر)	28,6	28,7	28,6	28,6	0,0	0,0	-	-	-	-
الحليب المبستر (10 ³ هكتولتر)	8 498,9	8 581,2	9 294,8	9 852,9	9 992,5	10 124,8	10 015,9	11 051,2	11 877,3	10 918,3
الأجبن (طن)	3 809,3	7 044,7	4 603,7	5 451,4	4 991,9	5 001,6	4 375,0	4 464,5	4 804,8	5 215,0
زبدة والسمن (طن)	1 850,6	1 201,7	1 522,0	2 510,8	2 718,4	3 286,2	2 478,4	1 916,7	2 243,6	1 420,9
مشقات الحليب الأخرى (10 ³ هكتولتر)	225,3	264,3	274,2	254,8	321,4	308,6	275,8	284,1	391,1	409,6
علف الماشية (10 ³ طن)	319,9	355,8	343,8	359,9	378,5	406,6	332,0	346,8	380,4	355,5
تبع للاستهلاك (طن)	16 550,1	15 216,4	13 443,4	12 764,8	9 157,5	8 346,5	9 248,5	-	-	-
تبع للاستشاق والمضغ (طن)	8 611,8	8 129,6	8 241,0	7 648,4	7 482,9	5 851,4	4 571,7	-	-	-
علبة الكهريت (10 ⁶ علبة)	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

المصدر: النيران الوطني للإحصائيات.

الملاحق

جدول 8: أهم المنتجات الصناعية التحويلية - الخشب، الورق ومواد أخرى مختلفة من 1979 إلى 2020

المنتجات	السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التجارة العملة (م ³ 10) ²		302	407,7	481	593,4	904	1112	1121	1280	1238	1214	1820
فلين مركب أسود (م ³ 10) ¹		71	53	49	51	60	70	63	61	55	51	50
ورق للطباعة والكتلة (م ³ 10 طن)		27	26	32	32	29,4	32	29	28	21	21	26
ورق مقوى (م ³ 10 طن) (1)		40	48	53	55	58	55	142	153	135	138	78
ورق مقوى وورق للتغليف (م ³ 10 طن) (2)		42	50	51	56	64	132	111	111	111	46	46
ورق الحرير (رقائق) (م ³ 10 طن)		5	7,7	9,9	10	10,3	12	11	11	9	11	11
المنتجات	السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التجارة العملة (م ³ 10) ²		153,8	1337,2	1055,8	1443,1	1114,5	1016,4	782,6	669,5	595,2	573,5	533,8
فلين مركب أسود (م ³ 10) ¹		47	39	41	37,5	24,1	22,3	22,9	23,6	29,4	15,0	12,5
ورق للطباعة والكتلة (م ³ 10 طن)		29	28	24	32,1	32,9	32,8	23,8	27,7	23,6	14,3	11,3
ورق مقوى (م ³ 10 طن) (1)		78	61,5	59,5	72,1	68,8	57,9	39,0	43,8	47,5	44,3	41,4
ورق مقوى وورق للتغليف (م ³ 10 طن) (2)		39	49	36	34,3	29,1	31,2	20,3	21,0	20,6	25,3	22,5
المنتجات	السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التجارة العملة (م ³ 10) ²		375,7	382,1	550,9	382,1	366,2	143,3	130,1	161,6	112,0	101,0	143,6
فلين مركب أسود (م ³ 10) ¹		15,1	10,8	7,1	19,3	11,3	8,7	10,4	12,4	9,5	7,3	6,1
ورق للطباعة والكتلة (م ³ 10 طن)		14,4	11,2	2,8	2,4	1,1	0,1	0,0	-	-	-	-
ورق مقوى (م ³ 10 طن) (1)		32,8	34,8	30,1	26,1	27,4	37,4	45,7	38,1	31,0	33,5	32,5
ورق مقوى وورق للتغليف (م ³ 10 طن) (2)		20,9	10,7	14,9	19,2	17,5	14,5	12,2	8,8	4,5	4,5	5,3
ورق الحرير (رقائق) (م ³ 10 طن)		2,8	2,0	1,9	1,2	0,6	0,013	0,0	-	-	-	-
المنتجات	السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
التجارة العملة (م ³ 10) ²		166,3	140,3	109,8	78,9	138,9	89,4	193,4	132,0	74,8		
فلين مركب أسود (م ³ 10) ¹		3,8	4,8	3,9	4,8	5,5	6,2	6,3	7,5	6,0		
ورق للطباعة والكتلة (م ³ 10 طن)												
ورق مقوى (م ³ 10 طن) (1)		27,1	24,7	27,0	25,3	28,4	28,1	28,7				
ورق مقوى وورق للتغليف (م ³ 10 طن) (2)		0,7	-	-	-	-	-	-	-	-		
ورق الحرير (رقائق) (م ³ 10 طن)		-	-	-	-	-	-	-	-	-		

المصدر: النيران الوطني للإحصائيات.
(1) يشمل الأكياس، الصناديق والعلب
(2) ورق للتغليف وتشمل ورق الكرافت

المصدر: <https://www.ons.dz>

الملاحق

الملحق رقم 7: تطور العمالة الصناعية، الإنتاج، القيم المضافة ونسب المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

السنوات	عدد العمال	نسب العمالة الصناعية	الإنتاج بالمليار دج	القيم المضافة بالمليار	نسب المساهمة في الناتج	محروقات قيم مضافة بالمليار دج	صناعة خارج المحروقات قيم مضافة بالمليار دج
2000	826 060	13,73	2927,5985	1907,0643	46,2485152	1616,3147	290,7496
2001	861 119	13,82	2811,4025	1759,1585	41,6161101	1443,9281	315,2304
2002	-	-	2927,2053	1814,5898	40,1211823	1477,0336	337,5562
2003	804 152	13,03	3349,7138	2220,7319	42,3481543	1868,8896	351,8423
2004	1 060 785	13,6	3951,5395	2708,017	44,039136	2319,8236	388,1934
2005	1 058 835	13,16	5163,8145	3771,1733	49,8701399	3352,8784	418,2949
2006	1 263 591	14,25	5961,6336	4331,8088	50,9526402	3882,2278	449,581
2007	1 027 817	11,96	6349,696	4569,0999	48,8523115	4089,3086	479,7913
2008	1 141 000	12,48	7334,5463	5517,186	49,9577497	4997,5545	519,6315
2009	1 194 000	12,61	5673,5277	3679,7521	36,9155475	3109,0789	570,6732
2010	1 337 000	13,73	6674,2699	4797,7625	40,009485	4180,3577	617,4048
2011	1 367 000	14,24	7971,6931	5906,6972	40,4856294	5242,5028	664,1944
2012	1 335 000	13,1	8334,2471	6265,8967	38,655462	5536,3818	729,5149
2013	1 407 000	13	7971,8671	5739,8057	34,4776125	4968,0183	771,7874
2014	1 290 000	12,6	7900,2224	5495,5281	31,8977087	4657,8113	837,7168
2015	1 377 000	13	6802,3582	4053,6131	24,2547129	3134,2427	919,3704
2016	1 465 000	13,5	6896,7969	4004,9154	22,866106	3025,6125	979,3029
2017	1 493 000	13,8	7808,9086	4744,5707	25,1133016	3699,6507	1044,92
2018	1 434 000	13,1	9044,9465	5675,7658	27,7521433	4547,7842	1127,9816
2019	1 450 000	12,85	8632,335	5156,0524	25,1376002	3990,3714	1165,681
2020	-	-	10068,0429	3728,7	20,2822975	2575,1	1153,6
2021	-	-	12939,398	6006,9	39,6766929	4734,4	1272,5

المصدر: تقارير مختلفة لبنك الجزائر، البنك الدولي.

الملاحق

الملحق رقم 8: تطور نسب مساهمة صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنوات	بتروول خام	الكوندونسا	مواد بتروول مكررة	غاز البتروول المميع	غاز طبيعي مميع	غاز طبيعي
2000	22,9	19	15,6	10,1	15,6	16,9
2001	21,6	17,1	14,8	10	17,5	19,1
2002	27,9	16,9	13,8	9,7	16	15,8
2003	32,2	19,9	12,6	9	15,7	15,6
2004	39,8	15,5	9,6	8,2	11,9	15
2005	42,4	13,8	8,6	7,3	11,7	16,1
2006	42,3	13,6	8,9	6,8	11,9	16,6
2007	42,6	14,3	9,8	7,6	11,3	14,5
2008	39,5	13,6	9,5	7,4	11,8	18,8
2009	38	11,6	12,1	7,2	12,6	18,5
2010	36,9	7,6	16,4	7,3	10,5	21,3
2011	40,1	7,7	16,7	7,3	9,3	18,9
2012	39,3	6,7	15,6	6,8	9,2	22,4
2013	38,4	7,6	17,2	6,9	9,5	20,3
2014	31,4	6,7	22,6	8,9	12,7	17,1
2015	30,3	6,8	20,5	8,1	14,2	20
2016	31,8	7,1	19,9	8	11,1	22,1
2017	31,5	5,9	21	9	10,8	21,9
2018	31,1	6,5	20,7	8,7	9	23,8

المصدر: تقارير مختلفة لبنك الجزائر

الملاحق

الملحق رقم 9: تطور العمالة، نسب مساهمة القطاع الخدمي في إجمالي الناتج المحلي بالجزائر خلال الفترة

2021-2000

السنوات	عدد العمال	نسب العمالة	الإنتاج الكلي بالمليار دج	إجمالي القيم المضافة بالمليار دج	نسب المساهمة في GDP	بناء وأشغال عمومية قيم مضافة بالمليار دج	خدمات أخرى قيم مضافة بالمليار دج
2000	4 481 052	73	1763,2	1177,6	33,11	292,04	885,57
2001	4 055 584	65	1917,73	1280,6	35,76	320,50	960,17
2002	4122548	65	1938,5	1414,09	36,05	369,93	1044,15
2003	4 467 564	67	2294,27	1557,42	34,44	401,01	1156,41
2004	5 120 502	66	2641,37	1811,15	33,58	458,67	1352,47
2005	5 604 865	70	2993,73	2083,34	30,96	505,42	1577,92
2006	5 995 580	68	3440,03	2359,16	30,95	610,07	1749,09
2007	6 395 528	74	4022,77	2744,63	33,22	732,72	2011,91
2008	6 753 000	74	4600,20	3070,38	33,38	869,98	2200,39
2009	7 036 000	74	5212,80	3443,88	40,75	1000,05	2443,82
2010	7 263 000	75	5902,77	3843,76	39,24	1194,11	2649,6
2011	7 198 000	75	6625,88	4266,46	40,46	1262,56	3003,90
2012	7 923 000	78	7376,46	4796,36	40,50	1411,15	3385,2
2013	8 240 000	76	8458,30	5477,2	42,2	1569,31	3907,9
2014	8 050 000	79	9324,43	5980,35	43,88	1730,19	4250,1
2015	8 300 000	78	10197,5	6470,30	48,51	1859,7	4610,5
2016	8 515 000	79	10926,5	6914,19	49,29	1993,65	4920,54
2017	8 263 000	76	11752,8	7367,23	47,63	2117,39	5249,8
2018	8 500 000	77	12492,2	7825,9	45,2	2254,1	5571,8
2019	8 748 000	78	12868,5	8075,86	46,39	2400,3	5675,4
2020	-	-	12023,3	7631,9	48,74	2285,1	5346,8
2021	-	-	12992,03	8413,3	32,29	2563,6	5849,7

المصدر: <https://www.ons.dz>

الملاحق

الملحق رقم 10: تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليار دج

السنوات	اجمالي الصادرات	الزراعية	المحروقات	خارج المحروقات	نقل واتصالات	خدمات أخرى
2000	1734,7507	-	-	-	43,5143	26,2699
2001	1550,8984	1,7764	1428,524	49,9382	40,6409	27,6301
2002	1605,7896	1,5976	1445	54,4894	56,2783	38,6257
2003	2008,9513	1,7719	1850	50,3315	52,0387	47,5571
2004	2462,9196	2,6	2276,827	58,3734	59,4049	55,2688
2005	3569,6493	2,3259	3355	64,377	73,7952	59,9692
2006	4149,7069	2,475	3895,7362	80,8512	70,7807	92,5006
2007	4402,2318	2,8767	4120,8729	90,3731	81,3002	90,7411
2008	5298,034	2,6214	4970,0251	122,3632	86,2214	110,8147
2009	3525,8551	2,9195	3270,2275	73,357	86,5234	103,1418
2010	4610,1025	2,4908	4220,106	110,2853	91,4738	158,2379
2011	5658,6171	2,8724	5223,8368	147,422	83,5797	179,8183
2012	5979,8095	3,7197	5527,7365	155,6314	101,5854	163,0196
2013	5528,7569	4,9819	5057,5469	153,9856	97,6825	188,4854
2014	5206,3302	4,4137	4709,6224	201,617	111,5328	150,2784
2015	3872,6265	5,4032	3339,4351	190,0937	113,5028	185,265
2016	3655,7396	5,9967	3080,0352	190,51	124,4832	199,129
2017	4272,1052	8,4845	3714,1439	203,7346	128,9946	189,5653
2018	5273,9748	10,8943	4548,1113	326,6432	133,8242	226,5674
2019	4656,4987	11,7126	3960,9847	297,6445	120,8444	233,2219
2020	3227,9000	13.5403	2560.472	-	106,6576	262,2514
2021	5902,8000	-	-	-	123,0243	288,8324

المصدر: <https://www.ons.dz>

الملاحق

الملحق رقم 11: تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليار دج

السنوات	الزراعية	الخدمات	الصناعية	إجمالي الواردات
2000	-	-	-	855,2
2001	102,6484	109,1194	664,8727	930,6775
2002	149,1331	120,4295	822,064	1159,1702
2003	136,1967	116,8368	923,8813	1254,0412
2004	154,9461	179,6597	1174,7999	1577,1377
2005	158,0113	219,6212	1349,4338	1820,4271
2006	155,5632	227,1365	1415,5678	1863,5013
2007	189,3128	324,8794	1731,9053	2326,0594
2008	328,3265	496,0802	2253,8686	3170,7772
2009	242,7012	626,7974	2624,0127	3583,772
2010	223,0712	656,1953	2795,4695	3768,0029
2011	403,731	618,4039	3053,8285	4184,893
2012	355,1697	599,3924	3551,4919	4622,0747
2013	374,241	569,5071	3994,3072	5061,1215
2014	410,2897	640,5479	4309,4186	5500,5157
2015	484,1813	743,9082	4709,2783	6104,0329
2016	436,1047	827,5051	4718,672	6139,437
2017	434,5547	872,142	4676,7414	6170,4654
2018	486,1703	975,805	4917,0627	6567,5667
2019	483,4686	778,063	4533,3684	5971,5524
2020	-	655,1783	-	5147,8
2021	-	586,3207	-	5842,4

المصدر: <https://www.ons.dz>

الملاحق

الملحق رقم 12: تطور إيرادات الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليار دج

السنوات	اجمالي الإيرادات	جباية بترولية	جباية عادية	إيرادات غير جبائية
2000	1578,1	1173,2	349,5	55,4
2001	1505,4	956,3	398,3	150,8
2002	1602,9	942,9	482,7	177,3
2003	1974,4	1284,9	525	164,5
2004	2229,8	1485,6	580,5	163,7
2005	3082,8	2267,8	640,5	174,5
2006	3642,84	2714	720,8	208,04
2007	3688,5	2711,8	766,8	209,9
2008	2902,3	1715,4	965,2	221,7
2009	3275,3	1927	1146,6	201,7
2010	3074,6	1501,7	1297,9	275
2011	3489,7	1529,4	1527	433,3
2012	3804	1519,04	1908,56	376,4
2013	3895,2	1615,9	2031	248,3
2014	3927,6	1577,7	2091,4	258,5
2015	4552,4	1722,9	2354,6	474,9
2016	5011,5	1682,5	2482,2	846,8
2017	6047,7	2126,9	2630	1290,8
2018	6389,41	2349,6	2711,8	1328,01
2019	6601,5	2518,4	2843,5	1239,6
2020	5114	1394,7	2625,1	1094,2
2021	6580,2	2609,2	2761,8	1209,2

المصدر: <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique395>

<https://www.bank-of->

[algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9)